





۱۹

۱۲۰



بازرسی شد
۶-۱۲

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: شرح رباع جعفریه المطالب العزیز

مؤلف: میرزا ابوطالب بروجردی استرآبادی

جلد: (۸۶) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۱۰۷۹۳

۴۲۹۱

۱۲۷۱۶

خطی اهدائی

۸۶

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای ملی اسلامی

۸۶



نحوه

توهم الاتباع وكفى بذلك فائدة واعلم ان التزم قد اختلف في معنى هذا قيل
 انها موافقة اداة الله تعالى وقيل هي التمسك في الشيء ان يثبت بان
 اتباع الفعل الذي ياتي به هو كونه اداة الله تعالى وقيل هو التمسك
 تعالى بطلب الثواب منه وحصول الرخصة له بغيره لا بالاولاد
 المراد منها موافقة الاداة والى ما في الثاني من قوله المتبع في الاصل
 بخلاف الاول فانه سالم من هذا التوهم وقد ثبت عليه التمسك في الذكر
 انه قال بعض الفضلاء يعني بالانحلال في الفعل هو ايقاعه حاله الله
 وهو المراد بالتمسك العبرة في التمسك قوله فيه بحث لان احدا من المسلمين
 بل هما امران متغايران غاية ما في الباب ان التمسك لازم له في قول هذا الفقيه
 ان ملاحظة الرخصة والعقارب والطلب الثواب والخلع من العقاب في جميع
 تصرفاته سائر الانحلال ويورد عليه قوله تعالى ان من هو قاتل اناء الذل
 وتمايل في هذا لا يجرى ويرجو ووجهه ويزعم من فخرج بين يديه بقوله
 وجه الله في الذكر حيث قال ولا تعلم ان قصد الثواب يخرج صوابا وبعده
 بالعلم والمادى المصنفان في التعريف المذكور خلافا من جهة الطريقة
 على طريقة التمسك المذكور وعلى حال الاستقبال معتمدا بالتكبر والبعاد من الصلوة
 كالعلم المؤلف من التكبر والقرارة والركوع والتجديت والتمسك بها والقرارة
 والركوع عدل عنه بزيادة قيد كما انما واليه بقوله فانه اي في التعريف
 حقيقة التسليم ليس تعريفة المذكور من نقص الاطراف والذكر المذكور
 وايضا لما انتظن قدس سره باختلاف من جهة العكس حيث اشار اليه بقوله
 فاورد على عكسه صلوة المصطفى في التمسك ووجه ذلك مخلصا بحدوث
 قديمه على ذلك بقوله فاورد على عكسه فندف ما اي من التعريف المنقول
 مشرعة بالتمسك فيلا يورد على تعريفة ما اورد على ذلك التعريف وميث
 لم يورد على تعريفة النقص المذكور بسبب الزيادة والقدم المذكورين

قال

نحوه

قال ما انتقاما من صاحب التعريف الثاني ان الصلوة افعال تنجزها بالكرامة
 بالعلم للتمسك مع عدم ورود النقص من المذكورة عليه ظاهر وانما تقول
 عدم ورود النقص من المذكورة على هذا التعريف لا يقتضي سلامة
 بل انما استقامته في نفسه الامر وكيف يحكم باستقامته مع كونه متوقفا
 على وقوع الشك في احواله من حيث لا يوجد فيها تكبر الاحرام اذ المراد بها
 عند التمسك هو التمسك المخصوص وهذا غير متحقق في صلواتها كما لا يتحقق
 التسليم ايضا فيها على اصطلاحهم ويمكن ان يقيد عنه بان مراده من
 الاستقامة الاستقامة لا ضافية حيث يراد النقص المذكورة وغيرها
 على التعريف الاول والثاني وكان حواد الاعتراض باللمسة الى الثانية
 فليكن الاول اطلاق عليه الاستقامة واذا ومنها استقامة نسبية وانما
 فائدة ما يقال في التعريف وفيه بعد لا يخفى ان قوله المفهوم من سوق
 كلامه ان القيد لا يفتاح بالتكبر بخلاف استقامة التعريف الثاني في
 ضروريته في جامع التعريف ولما نعت حيث ترك على حاله ولم يتعرض
 بحدوده وفيه نظر لانه لو قصر في التعريف على ما ذكره من الشك في حقيقة
 بالتسليم بعد حذف ما حذفه لكان التعريف على حقيقة متبعا ان يصيب
 حاصل تعريفه في افعال محبة بالتسليم التمسك ولا من النقص المذكور
 على طرزه لان الذكر المذكور لا يدخل فيه على حقيقة حيث قال قدس سره
 في بعض تعليقاته على التسليم ليس على الوجه المذكور عبادة لا يدخل فيه
 الذكر الحقة بالتسليم ويصير متعلقا للذكر لان العبادة امر توقيفي لا بد
 فيه من اذن الشارع فكون التسليم عبادة انما هو في مواضع مخصوصة
 لا مطلقا حتى يشمل اداة التراجع وانما التكبر في عبادة على الملاحة لا
 تباد الله تعالى لا يقال تعريف المصنف تعريف الصلوة الحقيقية مع انه
 يصدق على ما لا يصح بالعبادة على اية وجه الله كصلوة الصبي لا تفي

الكبير والتسليم من الصبي ليسا شريعتين بل هما فعلان كليهما شريعتان وتعلم ان قيل
 ان التعريف الاول تعريف لفظي فلا يصدق فيه ورود النقص ولا يلزم
 بالتعريف اللفظي احداث صورة كما في التعريفات الحقيقية بالمقصود منه
 الالتفات الى صورة حاصلة في الذهن فيتميز من بين الصور وليس جليبي
 يتصدق بالنقص والمغاب عنه ما اشار اليه دام ظله في بعض تعليقاته
 ان ما ورد في كتبهم من النقص على التعريف كما في باب الطهارة في
 الصوم والنجس لا يثبت بانهم لا يريدون بها تعريفات لفظية بل يريدون
 ثرائها في التعريفات في شكوكا يستدعي المقام ايرادها فلا شاذة الى
 دفعها اما الاول منها فهو ان الذكر المند والمفتوح بالكبير المحمدي السلام
 واود على طرده واجاب عنه رحمه الله ان قيد الاختصاص بالتسليم ما في غيره
 فذلك ان المراد بالتسليم التسليم المخصوص من المحل لا لبقية المقارنة والتسليم
 على الابنية والائمة والملائكة ثم وما اورد به الناقص من التسليم ليس عباد
 بل انهم كما عرفتم فوقي لا بد فيها من ان الشارح قد ذكره نقضا لا يصلح
 لمادة النقص واما الثاني فيقول ان بعض الصلوة الأخيرة داخل في النقص
 لان هذه الابغاضا عن من التحم بالتسليم والسلام على النبي والائمة والملائكة
 عليه السلام فالركوع والجمود والتسليم المنة الى تكبير الركوع والمناجاة
 المخرج بالتسليم والسلام على النبي والائمة والملائكة يصدق عليه هذا التعريف
 وكذا هذا المخرج بالتسليم والى يصدق عليه هذا التعريف النسبة الى تكبير
 الافتتاح ايضا والواب عنه انك قد عرفت ان المراد بتكبير الافتتاح تكبير
 الاحرام ولا يقال للركوع وما بعده انه مفتوح بالتكبير لان فاعثه الشئ جزو
 الاول وعلى هذا بنى التعريف الاول وكذا القول في التسليم فان المراد منه
 التسليم المخصوص للمحل لا لا يدخل فيه السلام على النبي والائمة والملائكة
 واما الثالث فيقول انه يصدق على الموافاة فلا يكون مانعا واجاب عنه رحمه الله

ان التعريف الاول والثاني انما يقصد بهما تعريف مطلق الصلوة فيصير
 على الموافاة ايضا لانها من اركان التعريف واما الرابع فهو ان التعريف ان كان
 للصلوة الحقيقية انقص بالظاهر اليها في بها على فن الموضوع وايضا ينتقض بطلان
 ناسخ التعريف فانها خارجة عن معناها صلوة صحيحة وانما هي روح الله والصلوة
 انطقون بحسبها ليرفها بكبرية الاحرام ولا تسليم التحليل وان كان قد لا في محا
 بصورة في حاله الصلوة واما بيان التسليم فانه ان لم يذكره في الثاني
 عمدا وهو بطلت صلوة وان ذكر قبله في به فلا نقص واما الخامس فهو
 ان التعريف لا يصدق على صلوة الميت والجب عنه ان صلوة الميت ليست صلوة
 حقيقة بل هي اشارة الى صلوة لا يظهر ولا صلوة لا ينافيها الكتاب
 فيكون لا يسمي في كلام المصنف ان الصلوة الواجبة منتزعة الى سبعة اقسام
 وعند صلوة الاموات منها ولما دفع من بيان ما هيها شرع في اقسامها
 ووقد ان التعريف على التقسيم لان جميع التقسيم في الحقيقة الى الحكم والحكم على الشئ
 لا يكون الا بعد تصور فقال رحمه الله اي الصلوة مطلقا على نوعين احدهما مطلق
 واجبة يعاقب النازك على تركها ويمتنع فاعلمها وشارع على فعلها وثانيها
 صلوة مندوبة يمتنع فاعلمها ولا يذم تاركها الواجبة منها اقسام منها التي
 وهي الصلوة المحض المفروضة في كل يوم وليلة في الاوقات الخمسة المعينة في كل
 ثابت النقص وهو لغة الاظهار والابانة وفي الاصطلاح قوله تعالى على المعنى
 مع عدم احتمال النقص والعيبة الاخرى لاجرا الماهر لانه قوله تعالى على المعنى
 دلالة مع غير ما يقع من ارادة التيقن وقد يطلق النقص وينادى بها كانت دلالة
 ظاهرة اي واجبة سواء كانت قطعية او احتمالية وهذا هو المراد منها وكان
 وجهها ما ثبت النقص ثابت باجماع المسلمين ايضا فلما قال والاحكام بالعطف
 على النقص والمراد به اتفاق اهل الملل والعقود من امة محمد صلى الله عليه واله
 وسلم على حكم بل قول حواي وجوبها من ضرورة ما الدين ولما ربه المشهور

والله اعلم
بما فيه

الصلوة

الصلوة

بحيث لا يغرب ذلك عن قدره بين يدينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن غيره
والمراد من الدين هنا هو الشريعة وهي الأحكام التي أنزلها الله تعالى على نبينا
ليعملها امته وإذا كان وجوبها من اللوازم المشهورة للدين المظهر لم يكن
على أحد من المسلمين فلا يعمل تركها حتى تستعمل تركها من ظاهر ولا سيما
كما في قبلي أن كان رجلاً أن لم يدع النار في شتمه بحمله فكيف لا يقبل
كم هو قرب العهد بالسلام لا مكان عدم اطلاع في أول أسلمه على فريضة
ولما وردت تفصيل المقام المستعمل تركها أن كان امرأة مسلمة لا تدعي شيئا
فيها وإن كانت تكفر لكن لا يحل فيها وإن كانت فطرية لا تحبس وتضرب في أي وقت
الصلوة حتى تقرب وترجع وإن كان رجلاً فإن كان فطرياً يكفر ويقتل ولا يقطع
عنه القتل ويجوز قتله لكل واحد مع الأس من الضر وإن كان غير فطري فإنه
شبهة بحمله فلا يكفر ولا يكفر لكن لا يحل قتله في الحال بل يستأجره أو لا فإن تاب
ولا يقتل ولا يربطها أفضل الأعمال البدنية قبل البدنية لأخراج الأعمال
القلبية فإن الإيمان الذي من الأعمال القلبية أفضل الأعمال كلها كذا قاله
رحمته في حاشية معلقها على هذا الموضع أقول فيه بحث إذ لا يغفل أن المراد
بجانبها إما ما يكون بحسن البدن وإما يكون للبدن مدخل في حصوله فإن كان
في الأول لم ير أن يكون الحج والركعة والصوم بل الصلوة على القول بما قبله
لأن من شأنها من الأعمال البدنية كيف لا ولا بد في كل واحد منها من الشدة والحماس
والأعمال القلبية فإن كان الثاني لم يكن القيد المذكور صالفاً لأخراج الإيمان
عن الحكم المذكور لأن الإيمان ليس عمل القلب خاصة إذ هو عبارة عن التصديق
القلبي بآلاء الله والشأن الذي هو من الأعمال البدنية فيكون حاله حال الصلوة
والحج والركعة والصوم فالأمانة محمولة على ذلك أي كونه أفضل الأعمال
البدنية كما في الروي من طريق أهل البيت عليه السلام صلوة فريضة خير من
عشرين حجة وخمسة عشر من بيت حمزة فها يتصدق برحمتي بيني وبين طيقتهم أيضاً

الصلوة

بما تقر به الجاهل من أن الله تعالى يحب من عبد الله ما فعله من الصلوة واستخيراً بالصين
في قوله أنها وأبعد إلى الصلوة البدنية فيكون الدعوى في صلاته ورحمة الله
تصيته خصوصاً لأنه لا تشمل ما يراعى من كل منسوخ والكسوف مع أنه في الأعيان
ما يدل على أن الصلوة الفريضة مطلقاً أفضل الأعمال البدنية فما الوجه في التخصيص
ويمكن أن يقال أن الأعيان وإن كان لها حكمها العام لكن المراد منها القاص
أي اليومية كما هو المنهزم من خبر الصادق عليه السلام حين قيل عز أفضل
ما يتقرب به العباد إلى ربهم فقال ما أعلم شيئاً بعد الله عز أفضل من هذه
الصلوة وموضع التبيه على الاختصاص هو قوله هذه إشارة إلى اللقار في
المكرر وأيضاً الأذان والأقامة لأن علي الخصوص وعلي أنها أفضل الأعمال
البدنية كما أشاء بالرد على بقوله والأذان والأقامة صريحان في الدلالة على ما
قلنا ولا سيما قد استدل على خبر العمل وهو الصلوة اليومية لانهما إنما يشتركان
فيها خاصة فإن قلت الظاهر أن الأذان والأقامة سندرجان في الأعيان
فلا فائدة في ذكرهما فائدة كالتكرار قلت إنما قصد ذلك لترتيبها على ما يراعى
في ظهور الدلالة على المطعلا وغيرهما فاستدل أقول في بحث وهو أن ظاهر
كلام المصنف يشعر بأن الصلوة أفضل الأعمال البدنية مطلقاً أي سواء كانت
واقعة في أول وقتها أو في وقت آخر أيها والأعيان التي تشملها على مطلق
مخلقة وقدر في هذا الباب خبر آخر مفيد وهو خبر ابن مسعود رحمه الله
عليه حيث سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أفضل الأعمال فقال لا الصلوة
أول وقتها ولا ريباً هذا الخبر مفيد وقد تقدم في الأصول أنه إذا ورد
نص مطلق في واقعة واحدة في حكم من الأحكام ونص مفيد وجب حمل المطلق
على المفيد لأنه بذلك يحصل العملي بالبدليين إذا عمل بالمفيد على الإطلاق أيضاً
فإن ظاهره فاقترن وقته بخبر ظاهره فاقترن وقته مؤنه فيحمل المطلق
هنا على الصلوة بسبب ورود الخبرين واحداً وهو الظاهر وما يخبر في هذا

الفضل لان كلاهما في افضل الصلوة يجب حمل كل خير مطلقا وارادها على الغير
 المتبدل لا يتم ما هو صده ولما اشترطها بكونه وسيل كان سائلا لا يتو
 ان تفضل بغير البيع مثلا والصلوة في منزله على الحج البر والحق للشفقة
 العظيمة الكثيرة مستعد جدا قال ولا استبعاد في الحكم المذكور بعد وروى
 النضر من الشافعي وكذا قوله ونها الحكم لا يقتضي فيها جواب عن سواله
 معذرة كان سائلا يقول اي حكمة في تفضل العمل القليل للتعريف على العمل
 الكثير للتعريف للشفقة فالجواب بان حكمة الحكم وعدم اطلاقها على غيرها
 لا يقتضي فيها ويرشد اليها في تفضل الصلوة على ما سألها من الامور
 الدينية اناج وان كان من الاعمال الدينية لكن فيه شايه للمالية والادب
 ظاهر لا نه لا يكتف باحد الا بعد لا استطاع به العمل بخلاف الصلوة حيث
 ان التكليف بها حال غرضية المالية بل المال في هذا التكليف ليس منظرا
 للثابع اسلا ولا وب ان التكليف الديني الذي في بعض الاحوال وهو لا
 يداره على المال اذ لو لم يكتف به على كماله وانما يتم الرابع بل في اتمه
 واكثر من الاول فيكون الثاني اعظم شانا فيكون افضل ولما كان هذه الفكرة
 المذكورة في الحج فاصلة في غيرها اذ كفي المصنف من التفرغ بالجهاد والركو
 عبادة مالية محضة فيكون اذون مشتقة من الصلوة لما ذكرنا ولما قيل
 ان يقول في محضيتها تعريف ولا بد منها من الشية وهي عمل القلب وايضا
 يقتضي فيها الاعطاء والامتنان الي المستحق والاختفاء في انه عمل بدني ويمكن
 ان يقال جعلها من المالية المحضة انما هو بالنظر الى خلاق الشارع اذ
 الشارع خلق عليها المالية المحضة وان كان لغرض المال مدخل فيها فاسل
 ولما كان الحكم واحد من الدعويين المذكورين شافها اذ انشأها في
 فقال مشترا الى شافها ولي بقوله ومن شراي ومن حيث ان الاول ليس
 مالية محضة بزيه شايه للمالية قبل اي الاول اعني الحج المالية بحال

للموه

الموه مع الضرورة لا مطلقا كما قيل في بابه وفي شافها لينة بقوله
 والركوة اي من حيث ان الثاني مالية محضة قبل الشية باختياره والصلوة
 وان كان عبادة بدنية لكن ليس فعلا محضا لانه عبادة عن ترك المظلات
 مع ان يولي هو الشية ولا فضيلة التي كلاً منها فيها انما هي بالنسبة الى ما هو
 عمل فضل من الاصل الى البدنية وظاهر ان ما هو من قبل الترتول لا ياتي
 الفضل في الفضل الذي هذا المقام بحث لانه قد ورد حديث صحيح قدني
 سموي وهو ان كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وانا الجوري به وهذا
 بظاهر يدل على ان الصوم فعل وانه اشرف من سائر الاعمال بحيث اختاره الله
 سبحانه لنفسه من بين الاعمال ولما دفع من الاستدلال على مطلوبه التفت
 الى دفع ما يمكن ان يعارض به من الاخبار يستدل به على تيقن لفظ فقال في
 يوجد في بعض الاخبار من تفضل غير الصلوة عليها كقولهم اعظم الفضل لها
 اجزها اي شتمها ما ورد في الثاني بين الاخبار والضعيف وعلا بالدليلين
 فيكون المراد من الفضل عليه ما سوي الصلوة اليومية ولما ثبت في
 بالنسب والاجماع اراد ان يشير الى محل ذلك الواجب وشروطه فقال ومن شرط
 وجوبها وجها موردا وله البلوغ فلا يكون الصبي مكلفا بها القول مع دفع
 القلم عن الصبي حتى يبلغ ويحقق البلوغ في الذكر باكمال خمس عشرة سنة على الاصح
 لا بالدخول في الخامسة عشر كما ذهب اليه بعض المتأخرين وبابنا تا التعبد
 المحسن على الغاية ومخرج متى يكون منه الولد والاخيران مشتركان بين الذك
 والانبث واما السن في الانثى فينبه خلاف والمقدم ما هو المشهور وهو كمال
 تسعين والمائة من الايام والصلوة وهو قوة من القوى الباقية بها يسعد
 النفس بالعلوم والادراكات وهذا هو المراد بقوله العقل قوة غريزية تبينها
 العلم بالعلوم وذات عند سلامة الآلات فلا يكون المحضون مكلفين بها لقوله
 عليه السلام حتى يبين والثالث والرابع من الامور الطاهرة من الحيض والنفا

ان في قوله اعظم الفضل لها
 انما هو بالنسبة الى ما هو
 عمل فضل من الاصل الى البدنية
 وظاهر ان ما هو من قبل الترتول
 لا ياتي الفضل في الفضل الذي
 هذا المقام بحث لانه قد ورد
 حديث صحيح قدني سموي وهو
 ان كل عمل ابن آدم له الا الصوم
 فانه لي وانا الجوري به وهذا
 بظاهر يدل على ان الصوم فعل
 وانه اشرف من سائر الاعمال
 بحيث اختاره الله سبحانه
 لنفسه من بين الاعمال ولما دفع
 من الاستدلال على مطلوبه التفت
 الى دفع ما يمكن ان يعارض به
 من الاخبار يستدل به على تيقن
 لفظ فقال في يوجد في بعض
 الاخبار من تفضل غير الصلوة
 عليها كقولهم اعظم الفضل لها
 اجزها اي شتمها ما ورد في
 الثاني بين الاخبار والضعيف
 وعلا بالدليلين فيكون المراد
 من الفضل عليه ما سوي الصلوة
 اليومية ولما ثبت في بالنسب
 والاجماع اراد ان يشير الى
 محل ذلك الواجب وشروطه فقال
 ومن شرط وجوبها وجها موردا
 وله البلوغ فلا يكون الصبي
 مكلفا بها القول مع دفع القلم
 عن الصبي حتى يبلغ ويحقق
 البلوغ في الذكر باكمال خمس
 عشرة سنة على الاصح لا بالدخول
 في الخامسة عشر كما ذهب اليه
 بعض المتأخرين وبابنا تا التعبد
 المحسن على الغاية ومخرج متى
 يكون منه الولد والاخيران
 مشتركان بين الذك والانبث
 واما السن في الانثى فينبه
 خلاف والمقدم ما هو المشهور
 وهو كمال تسعين والمائة من
 الايام والصلوة وهو قوة من
 القوى الباقية بها يسعد النفس
 بالعلوم والادراكات وهذا هو
 المراد بقوله العقل قوة غريزية
 تبينها العلم بالعلوم وذات عند
 سلامة الآلات فلا يكون المحضون
 مكلفين بها لقوله عليه السلام
 حتى يبين والثالث والرابع من
 الامور الطاهرة من الحيض والنفا

لقد علم في حكم الصلاة أيام حضانة النفس في حكم المانع إجماعاً ولها في
 في قوله دام ظله على تفصيل متعلق بكل واحد من الأربعة المذكورة وذلك في
 التفصيل أنه لو حصلت هذه الأسباب وتدارك المحاطب بالصلاة من
 الزمان لما يكتفي بها للطهارة والصلاة فلا في ذلك الوقت ومقدار ما يكتفي
 للطهارة فادراك ركعة فضاء عدا في آخره وجبت كلاً فلا في موضعها في
 لو تركها لوجب القضاء وشرائط الوجوب ليست متحصرة فيما ذكره من جهة
 وجود المظهر أيضاً من الشرط ولهذا لا يجب القضاء على فاقده بل على أن الكفاية
 عندما مكلف بالرفع فلا يكون الإسلام شرطاً للوجوب فيها الصلاة وغيره
 من العبادات على الكفاية والى هذا أشار بقوله لا الإسلام وهو
 ألا قرأ بالشهادتين فيجب على الكافر وإن لم يتبع من ذلك شرط الصحة مفعول فيه
 وهو الإسلام فالكفر كالحادث المانع من إتمامها الممكن وضعها وإعلم أن بعض
 المتأخرين جعل الإسلام عبادة من الاستقامة المتعلق بالاصول الخمسة و
 ألا قرأ بها فيلزمه أن من لم يعتقد الاصول الخمسة كلها لم يكون مسلماً وهو
 بصواب لأن القرآن بالشهادتين مجرد هذا ألا قرأ ويدخل في غير الإسلام
 عليه أحكام المسلمين وإن لم يشرط به مطالب الامانة ولا الصفات التي
 جملتها ولا التولية وكذا المعاد الجاهلي وليت شعري ما ذا يقول هذا
 القائل في حق الاشاعة فانهم لا يحصلون مطلب الامانة من الاصول الخمسة
 ويقرون برؤيته نعم ويعتقدون ذلك وظاهر أن هذا الاعتقاد من بعض
 الاصول اذ من الاصول الخمسة الصفات التميزية والركن الاعظم منها
 في الرتبة مع أنهم يشيرون الى أنه قبله هذا القائل بغيرهم مع أنه معتبر
 بالإسلامهم وقد علم هذا القائل بان ما ذكره ناجي للاعتقاد حيث قال ولا
 نزاع في ذلك انما النزاع في كون هذا الاعتقاد هل يمس بكونه من دليل
 او يكون فيه التشديد وهو دعوى فاسدانه لم يذهب اليه احد من المحققين فضلاً

لأنه

ان من يكون فيها صلواتهم لا يتم فروع الاسلام بالاداء بالشهادتين حيث
 على المكلف انما ماله اي انما الصلاة قبل الاشتغال بها وجوباً او لياً فورد يا
 ضيقاً عليه مقصوداً بالذات معناه الله تعالى والقصد في وجوده وانما فيه
 الوجوب الاول بالمقصود بالذات احرازاً من النظر والقصد لانهما وان
 كما لا يخفى ان اوليين مقدمين على المعرفة لكونها ليس من المقصود بالذات بل
 لا بل المعرفة فان قلت هل هذه المعارف باجتماع شرط في صحة الصلاة بحيث لا
 انحل المكلف بشئ منها لم يصح صلواته لم يسقط ذلك وعلى تقدير كونها من الشرط
 فيلزم يجب ان يكون ناشئة عن الاداء ولا يثبت لو اعتقد هذه الاصول اعتقاداً عاماً
 لكن ليس من دليل لم يصح صلواته قلت الحق الشهيد رحمه الله هذا المقام كلاً
 من الخطأ بل ان ما ذكره في الذكرى حيث قال لو استحسن مخالفت الحق فلا انحاز
 لما ضلوا جميعاً عنده وإن كان فاسداً عند ادائه على صحة صلوة الخائف وليس
 عليه القضاء بعد استقامته واختياره المذهب للحق وطرف من ذلك ظاهر ان
 تلك المعارف باجتماعها ليست من شرط صحة الصلاة اذ المخالفون لا يعتقدون
 بعض هذه الاصول سيما ما بالعدل فانهم يدون ويحزون عليه تعالى فاد
 الايمان في الجملة وتخصيص المشركين بالقيم وكلامه في الرسالة الا ليقينه صريح
 في تلك المعارف لا بد منها في صحة الصلاة ولا يقاين ان يكون ناشئة عن الدليل
 حتى انه لو اعتقد الاصول الخمسة ولم يكن من دليل لم يصح صلواته واستجبر بان
 الحكم بوجوب هذه المعارف وتخصيلها بالدليل وجعلها من شرط صحة الصلاة
 بحيث لو انحلت المكلف بشئ منها ولم يحصل بالدليل لم يكن لصلوة مقابلته
 من دليل يمكن اليه ويعتمد عليه والاصل بآية دقة المكلف من اخذ هذه المعارف
 بالدليل في صحة صلواته نعم لكنهم المذكور انما يشيرون على تقدير ان يكون الا
 عبارة عن الاعتقاد ولا خلاف ان الاصول الخمسة بالدليل كاذباً ليه بعض
 وقد شرا الى الله والى ما عليه وما عليه ويمكن ان يستدل على صحة الحكم المذكور بان

ان الصلاة المأمورية التي يحصل الاشكال في اهلها الصلوة التي لم يخاله تعالى في حاله
 قدره وتناوب عظمته وكبره لا يخرج المكلف الخاطي بها عن عبادة الكليات
 يتبعها الا بعد لا تان بها ولا يسانها موقوفه على معرفته جميع صفاتها الكالية
 وما يات بوجوبه من العبد وايضا القواب ولا يسانها الا على ما يتعلق به
 لا ياتي بما عليه يتبين ويخرج من عبادة الكليات جريا ولا يخفى عليك انه اذا تم
 هذا فهو ما يدل على تحقق هذه المعارف جريا وانما كونها ناشئة عن الاول
 فلا ولحق ان القول بتحصيل هذه المعارف بالادلة وانها من الامور الواجبة
 في نفسها على كل واحد من المكلفين امر مسلم اذ الدليل قائم على ذلك ومنه على
 ذكره فاما جعلها من المحيطة بالذات المكونة اعني كونها ناشئة عن الاول من شرط
 الصلوة المأمورية وما يتوقف عليه صحتها فهو في غير المنع الى ان يتوقف
 دليل وانما الدليل على وجوب هذه المعرفة فهو ان شكر المفعول واجب عقلا وهو من
 على المعرفة بوجهه فيكون المعرفة واجبة لان ما يتوقف عليه الواجب واجب
 وقد توقف فيه بانها انما تنفي معرفة المشكور لوجه فلا يلزم من وجوب الشكر
 معرفة جميع الصفات الثبوتية والسلبية والواجب عنه انما الشكر يجب ان يكون
 مناسباً حال المشكور فان كل شكر لا يناسب حال المشكور فهو في الحقيقة ليس
 بشكر فالتشكر لو لم يعرف المشكور كما ذكرنا اعني جميع صفاته الكالية لم يعرفه
 ببعض الوجوه وايضا يشكره لربوده ما عليه من الشكر يتبين في غير الامور
 والحاصل ان دونه متغولة بالشكر الذي يناسب حاله فلا يخص دونه عن
 ذلك الا باليقين ولا يسانه سيدعي معرفته جميع صفاته الكالية لئلا يودي
 ما هو الواجب عليه يتبين واشتد على وجوب المعرفة بوجوه اخرى هو ان عبادة
 تعالى واجبه بالاجماع وهي لا تصور بدون المعرفة ويلزم من الدليلين المذكورين
 على تقدير تمامها جميع المقدمات وجوب النظر لان مقدمه الواجب واجبه
 صحيح ببعض الاكابر من ان النظر ليس بواجب بناء على ان معرفة تعالى والصدق

وجود

وجوده يدعي فهو متوقع ولئن سلمنا كان ذلك بالنسبة الى بعض الاشياء

دون الجميع ولو سلم ذلك بالنسبة الى وجوده فهو بالنسبة الى الصفات
 متوقع ولحق ما اذا دليه بعض المحققين من ان النظر لا يجب على كل واحد
 من المكلفين بما ليس بدعي بالنسبة اليه فمن يكون مستغنيا بفطرة عن
 النظر في بعض صفاته تعالى لم يكن النظر واجبا عليه ولما لم يقل ان في
 الوجوه نظر لا تان ما لا فرق ان يكون وجوب تلك المعارف من قبل الوجوه
 بالبيع لا يلا ما لا تان مع انه ليس كذلك بل هي من الامور الواجبة المقصودة بالآثار
 والواجب عنه انه يجوز ان يكون شي واحد واجبا مقصودا بالذات ويكون
 مع ذلك واجبا بالغير ايضا ولا يحد ذلك بالمحصل ان وجوب معرفة الله
 بالنظر في النظر المأمور به حيث قال سبحانه وتعالى قل انظروا واجبا بالآثار
 ومقصودا بالآثار والنظر في وجوب شكر المفعول وجوبا بالبيع فان قلت
 غاية ما يلزم من الدليلين وجوب تلك المعارف وانما كونها عند ليل كاشا
 اليه سبحانه فلا يلزم لا يكون التقليدي في ذلك قلت التالون بوجوب المعرفة
 يفترق بالنسبة الى كيفية فترتين فترتهم وجوب الدليل ولهم في التقليد
 شي من مود العقليّة واخري اكتفوا بالتقليد ولم يوجبوا الدليل على احد من
 المكلفين اما الاولون منهم المصنف رحمه الله فحججهم انما مورون بالعلم
 اليقين لقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله اذ المراد من العلم اليقين فلا يكفي
 التقليد فان قلنا ان هذا فهو في الوحدة والوجود دون الباقي ليس
 بحثا مقصودا على ذلك بوجه وفيما بالمعارف من الصفات ومطلب
 النبوة ومقصودا لما لا والعدل والمعاد قلنا اذا ثبتنا التقليد لا يكفي
 في بعضها ثبتنا التقليد لا يكفي في بعضها ثبتنا انه لا يكفي في سواها ايضا
 والا لزم خرق الاجماع المركب اذ التالون بوجوب المعرفة فترتين كما عرفت
 قالوا لا التقليد قابل به في جميع المطالب المذكورة والاعمال بوجوبها لا

الشرع

الشيء لا يقدّر له لأن كل ما يصدر على خلافه فلو كان لا يقدّر له
 على خلافه لا يقدّر على خلافه فلو كان لا يقدّر له
 قوله أنه لا يجوز أن يقول على قوله في المسألة الخلافية ويعلم على ما
 اجتهد به المفسر ليس بعلمه أنه لا يعتبر قوله مطلقاً ولا طريق الاستدلال
 في شهادة من دون آية وصية وبعض المتأخرين هنا تفصيل استدلالي
 أرادوه والتفصيل وهو المستفاد من قوله لا يجوز أن يقول
 على هذا القول فإن وجد وجب الأخذ بقوله وإن لم يجد فاما أن يجد من
 حكم الحكم من الحكم الميت ولا يجد فإن وجد وجب الأخذ بقوله وإن لم
 يجد فعين الأخذ من كتب المجهدين المتأخرين انتهى كلامه أقول لا يفتي على
 نفسه كماله بعد قاسم الدليل على الميت لا قوله له لم يقل هذا المقام
 به إذا قال لم يجد والقوله بغيره أمرين لأنه إما أن يعلم الدليل المذكور و
 يعرف بأن الميت لا قوله له ولا يملكه بل يقول الميت لا قوله صلى الله عليه
 وآله فهذا التفصيل كما ينبغي وعلى الثاني وهو أن الميت قول لم يكن للترتيب
 المذكور في التفصيل وجه بل يجب على المستفتي أن يتقيد بوجود الجبهة
 التي أضافها إلى العلم ويأخذ بقوله وإن كان ميتاً وأما القول بأن الميت
 لم يجد على تقدير عدم الجبهة التي أضافها على تقدير وجوده فلا يفتي حكم لا يحصل
 له وإذا قد عرفت أن الجبهة الذي يوجد بقوله لا بد أن يكون حياً لا قوله
 لم يفتي وحده لا يكون هو المرجع ومع التعدد وكثرة المجهدين يرجح أي من
 هو من أهل التقليد إلى العلم منهم على الأصح لأن الحكم إنما يستفاد من العلم لا
 من الأدور وقيل بالعكس لقوة الظن بصدق الآية وعمارة بعض المحققين
 أن قول الميت لا يملكه فقد والذي في العلم من الأدور يردده على العلم فيبقى
 ترجيح العلم لما سنه من الأدور منهم فيحتمل التقليد في الاختلاف بين المرجع
 ح ولو كان ذلك التقليد في المسألة والمسالمة وبغرض أن الحكم به ولو قلد واجداً

الشيء فظاهر أنه لا يظهر له دليل على وجوب المتابعة وجميع صفاته ح
 والجواب عنها أنهم لم يكتفوا بالاستدلال بل كلفوا بالأقرار والافتقار والافتقار
 لما يجب اعتقاده في الله وصفاته وما قرع رجزاً عنه عن الوعظيات والشرائط
 الوجوب إذا نـ شيراً في كيفية اعتقادها والى تفصيل ذلك على حسب
 أحوال المكلفين فانهم ليسوا سواء في باب التكليف فمنهم من يجب عليه الاستدلال
 على كل فعل من أفعاله ومنهم من يجب عليه الاستدلال على بعضها والتفصيل
 في البعض ومنهم من فرضه التقليد في الكمال وطريق معرفة حكمها
 لمن كان بعيداً عن العلم صلوات الله عليه لا أحد بالفتح على الخبر بالادلة
 التفصيلية في اعتبار المسألة بل يعني أنه يستدل على كل مسألة من مسائلها بـ
 بحثها ويرد كل فرع إلى ما أخذ أصله لا أصوله عندنا من بعد التفتت بـ
 السنة والاجماع وأما القول في التفصيل الخارج للتفصيل لأنه ما كان
 قديماً في المسألة بل كغير ذلك بالادلة التفصيلية بل دليل واحد على
 جميع المسائل كقول هذا الحكم أفتى بالمعنى وكل حكم أفتى بالمعنى فهو حق
 فهذا حق فالما الشهيد في الذكرى المراد بالادلة التفصيلية المختصة بكل حكم
 على مدته وجوابها الإجابة كقولنا فقد عفا ما أفتى بالمعنى وكما أفتى
 بالمعنى فهو حكم أفتى في حق وجوب الأخذ على الوجه المذكور على ذلك
 الشبهة مما ينافي أن كان مجتهداً وهو الغارون لا حكم بالفرعية من
 أدلها التفصيلية بالقوة القريبة من الفصل ولا بد من معرفة الحكم
 والنية والاجماع ما يتعلق بالأحكام وكيفية النظر وعلم العربية والنسخ
 والفتوح وما لا الزوال كالحق في كتب الأصول ويجب على ذلك البعيد
 الرجوع في أخذ الأحكام إلى المجهدين ولو بواسطة وإن تعدد ذلك الأمر
 أن كان ذلك البعيد معلوماً وهو الذي يأخذ الأحكام من أهل العلم الشرعي
 ولو بواسطة واشترط أكثر من العلم وكثرة في المجهدين الذي يوجد عندهما

منه في حكمه ان يقدر لاخر في غير ذلك الحكم بل ان يقدر واحد في نفسه
 ويرجع الى الاخر في نفسه في واقعة اخرى واليه اشار بقوله والسنة الواحدة
 في واقعة وتصل المسامحة يجب مع التقدير الرجوع الى العلم فان ساء
 الجهل في العلم واما النوع وجع الى النوع فان ساء وبالله ايضا في قوله
 في تقليد فيقلد من شئ منها وهذا التغيير ثابت للاختلاف في شئ من
 الجمع كما اشار اليه بقوله ثم يشترط عدالة الجمع ويحوز ذلك في جميع المسائل
 والافعال الصالحة احادها فان شاء قلنا احدا في البعض الآخر ولو قلنا احدا في نفسه فقلنا ان
 يرجع الى قوله الاخر في نفسه وبالله عكسه لكن بشرط ان يكون ذلك في واقعة
 لا في واقعة واحدة لا شاع تعيين الحكم الذي يعلق به شرعا في الاجتهاد
 واعلم انه لا بد ان يكون المأخوذ من عمل المجتهد كان او غير مجتهد كان في قوله
 من قوله ما ياتي في العدالة فاسق والفا سق ظالم والظالم لا يركب اليه لقوله
 ولا تفرقوا الى الذين ظلموا واما المجتهد في العدالة فلا يجوز تقليد ما يصح ان
 الذمة مستغرقة بالعدالة فيقتضي فلا يجوز بناءها على قول من لا يثق به في قوله
 لا تصح تلك المسامحة والمجتهد وقال لما قرأ عليه السلام لا تصح الاصل من حيث
 بدنية والمانعة ولما حكم بان غير المجتهد يجب عليه ان يفتد من المجتهد ولو كان
 احرجه ذلك الى ما قبله ثبت بان اجتهاده لا يكون اقل من اجتهاد غيره في امر
 فان جاز على في القضايا على قول حتى يبرأ ومنه منها فقال وحيث اجتهاد
بالمأخوذة والمعاملة بعد المباشرة المطلقة الشبهة على القول بكونها
الاصل ولا في المأخوذة انما يكون وظيفة للعالم بطريقين الاجتهاد
 وبالله بدل من الاصول التي يتوقف الاجتهاد عليها ولا يشترط في الممارس ان يكون
 مجتهدا بل يشترط فيه العلم بطريقة وكما ثبت بالمأخوذة المطلقة كذلك ثبت
 بأدعاه العلم والملا التي بالادعاه عارضا لها على المأخوذة حيث قاله وبالله ان
 العلماء مطلقا يعني كفي ذلك الاذعان لمن كان عالما بطريق الاجتهاد وغير

كان

منه في المأخوذة

الاصول

فلا يفتتح العارف بطريقه الى المأخوذة والمباشرة بنفسه بلا احتياط بل يكتفي
 ان يحان المذهبين العارفين بالطريق ولا يفتتح على اذعان غير العارفين بالطريق
 ويقتضي في الاذعان المذكور ان يبلغ ذلك حد الشاع ليحصل التوثيق به وكما
 يجب بالاطمين المذكورين فيقتضي شهادة عدلين بالطريق الاولي ذنبها
 الشاهد ان اقرى من الشاع ويقتضي في العلم بطريقه ان كان مستداليا
 في اجتهاده ولما كانت العدالة معتبرة في المأخوذة من افتقر الى اثباته
 الى كفيته بوثيقا وجه تحقيقها فقال والعدالة انما هي على وجهها
في العدالة بالمباشرة المباشرة المطلقة على احواله واما من اقرى منها
 الصديق والشاع وهو عندنا الشاع واجبا كما من شاع ومنه ما ياتي في العلم
 واليقين على الظن القوي ولا يقتدر بعدد مخصوص والعدالة والفا سق
 والرجال والفساد والضيان والكفر وسواء وقد جهر عنهم عنه بالاستقلال
 ايضا ولما استغفرت في باب الرواية فالمراد بها هذا الخبر يبلغ حد القول
 سواء كان رواية او رواية او اكثر وما دون ذلك يستحق من قبض والمراد
 بالعدالة على ما هو المشهور بين اصحابنا المأخوذة انما هي حيث اختلفت في
 ثبت على ما هو مقتضى التقوى والمروءة وعلام من التقوى هو الخوف من الله
 وعدم الاصرار على الضعاف والمراد بالمروءة هو الاجتناب عما يقطر المثل في
 من القلوب كالأكاذيب والسوق والبول في الطريق ولما لم يقل ضرورة بآداب
 في المروءة في التعريف كما هو مقتضى الحرف خصا ممنوعة اذ لا ريب في انه يمكن
 حصول ملكة التقوى بالمعنى المذكور من غير مراعات المروءة ولا سيما في ذلك
 لا يجزئ نفعا فان كان كذلك كان اجتهاد ملكة التقوى كافيا في التعريف
 لا فان حصلت في الكافر تلك الملكة لمصلحة من قيامه بالاصول الواجبة عليه
 من جهة الشرح واجتناب من المهيئات شرها وعلم حصول تلك الملكة بالمباشرة
 صاها اجتهاد ما ياتي من المأخوذة من حيثها في المأخوذة والمباشرة

وان كان قد باني نادما بالمتفرقات الطاهرة كالنوال في الطهر لان ذلك لا يستلزم
 العيصان فمن يري ان ملكا القوي لا يحصل الا مع سواها فانه من الحرة
 فعلية البيان وايضا ذلك فان قلت اجابا الحرة في مفهوم المتكلم لا في الحقيقة
 فلا حاجة في المناقشة المذكورة قلت كما جاز في اجابته والذريه
 من كلام المتكلم انه ليس اجابا وهذه عبارة في بحث صلوته في اجابته
 قائم بالنفس بغير البعث على هذه الطاعات والالتزام من الحرة
 عبادته وهي خالية من قيدا الحرة وقال المتكلم في اجابته عليه السلام ان كان
 معروفا بالدين والدين من عباد الله تعالى انهي كلامه وفيه ايضا لا يرد على
 ما ذكرنا كما لا يخفى لما فرغ قد مر من بيان الامور المذكورة في المقصد
 اراها ان يشوع في المقاصد فقال واما الابواب فاربعة بابا رابعا واربعا
 ويحيى في اللغة القواصة قال الله تبارك وتعالى يا ابراهيم انا انشأتك مسلما
 اي بترك ما في الاصطلاح فهو ما سلكه وبقا في الابواب الاولى
 ستة الفصل الاول في قسامتها اي في اقسام الطهارة والحداد من شمس
 الميثي لما كان سندا رجائحه واخص منه وفي اقسامها والحداد من السب في
 اصطلاح الاصطلاح وصف وجودي فانه منسبط للعلل الشرعية على كونه
 معر فالباشا حكم شرعي والحداد هنا لما يرتب عليه فعله يحتاج به الصلوة
 وقد يطلق عليها الزاقي باعتبار طروء شي منها على الطهارة وقد يطلق
 عليه الوجه نظر الى ترتيب الوجوب عليها مع وجوب العبادات والما كان معرفة
 احكامها قسم الميثي واسما به فرع معرفة مفهومه قدم الكلام في بيان ما في
 الطهارة فقال الطهارة شرعا هي الوضوء والغسل او التيمم على وجه ما نرى
 استعمال الصلوة وكلمة هنا ترميم التعريف المذكور لتأنيب الشارع
 وقد ورد على عكس الوضوء المحدد فانه طهارة خفية مع ان يترجم اذ
 لا سبقا حاصلا قبل ذلك واما الفصل بوضوء الميثي فمعرفة ولا يبرهن

حقيقته بل على ذلك قول القاصد من انما الطهور فلا يكون وضوءه قال بعض
 الافاضل اجود بقا فيها انما نقل عن المتكلم الجلي وهو استعمال طهور مشروط بان
 انهي كلامه وهو منقول عن الرمي لا من استعمال الطهور وهو الصلوة ولا ريب ان
 مشروط بالنية ايضا لما فرغ من بيان ما فيها انها النية الى ذكر انما طهرا
 وكلمتها اي في الوضوء والغسل والتيمم واجب وذهب قالوا لاجب من الوضوء ما
 لواجب الصلوة والطهارة من كتاب القرآن اي الصلوة الواجبة والطهارة
 ونشر اوليها اجابا من وجوب الوضوء باصل الشرع انما هو بعبارة وجوب
 التي هي القامات بحسب اصل الشرع وانما قصر القرآن بالذكر من بين الكتب الالهية
 لا من وجوب من القوة ولا بحسب مقتضى الدلالة كذلك دون منسوخ لم يكن
 لواجب من غير انما ذكره المصنف لانه قد يجب للنجاسة والصلوة والصلوة
 واجبة لتكتم لانما نقل قد شرا الى ان المراد بالواجب هنا هو الواجب باصل
 الشرع والحداد هنا ما خرج من البحث لان وجوبه يثبت على احداث المكلف
 فهو خارج عما غرضه وهذا بحث ليس بالتلويح اليه وهو ان وجوب الوضوء
 اذا كان باحداث المكلف كالمراد في قوله يكون الوضوء واجبا موصوفا
 بالحدث باصل الشرع او يقال انه واجب بالحدث فيجعل كلاما في الامر بذكر الطهارة
 من ايام الله حيث قالوا وقد عجب بالقدوس بها انه من قبل الثاني لان
 مقتضى البناء التبتية بحسب الوضع الغروي هو التبتية المطلقة الشاملة للوقت
 الذي يتعلق بالقدوس سواء كان متعلقا بها او بالذات وبالواسطة لا التبتية
 التي هي من كونه الواجب بالحدث وتخصا بما بالذات فقط فلي هذا ينبغي ان
 يكون المراد من المثل المذكور في هذا المقام المثل الذي لا يستلزم باصل الشرع
 كما في الذي لا صلاح الغسل الذي لا يمكن بدونه او يجمع ما شرا واداه
 لا المثل المذكور كما صرح به اللهم لان يراد بالحدث وما يتعلق به الذوات
 وبالذات فتخرج ما حدث المكلف بحسب فيها هو الواجب باصل الشرع ويبد

المذكور وهو ان البحث هنا يجب باصل الشرع لا فيه وفي غيره والمذكور من
 الرضوخ لما جاء من الاقسام الثلاثة وهذا الحكم لا يخلو من الاختلاف لاحد من
 علمائنا فيه ولا يلهي من ترقى صحة الصلوة المذكورة على الطهارة وجوب
 الطهارة فلا حكم الشرط لا يريد على حكم الشرط وكذا الكلام في من يندفع
 واستخير بان مفهوم المستقي المذكور يصدق بحسب الله على الرضوخ
 المذكور فظهر ان يكون سوا قسم المذكور تاملا والوجوب على الصلوة
 كان لاحد من الثلاثة المذكورة وعليه ذلك انقص من ان يصدق عليه
 والوجود المساجد مطلقا كقولنا لا يجمع الا على ان كان ذلك الوجه
 مع اللب الذي يكون في غير الوجه ولا يعطين السجود المبرر وصحبه
 واما اشتغالها من الحكم المذكور لان وجوب الصلوة باللب في الغرض
 الدخول سواء كان مستلما للشا ولا قراءة الغرض ان وجبا اي الدخول
 والقراءة بالندوة ثمه والحكم المذكور في الرضوخ ايضا الجاهلي والجاهلية
 بالوجوب لان وجوب الصلوة بالاعتبار وجوب القاية وقد عرفت ان التقييد
 المذكور في العبادة حيث قال ان وجبا انما يسبب المقام اذا قلنا انما
 الاول من الاختيار المذكور في معاد من الصلوة المذكورة ومع ما خلق
 به المندد او بالذات ولما كان من حيث لا يخفى من وجوب الصلوة وقراءة
 الغرض استثنى من الحكم المذكور وهو قوله لا يحصل المقام كالمحدث
 الاضطر في كل جملة غير شرطية بالرضوخ وهي تقع من المانع وهو ان لا يكون
 بها ولا يجب الصلوة للاسباب المذكورة فيجب احكام اللب والاعتبار بقوله
 ولصوم اللب مع تقوى الله الخ لا يخلو شي الا اعتدلا اي ابتاع الصلوة واما قيد
 وجوب الاعتدال المذكور لان التكلف قبل ذلك لا يكون خطايا بعينه وجوبه
 انما يكون باعتبار وجوب القاية والغاية بحيث لا يجب في وقت لا يكون
 الصلوة اجبا في ذلك الوقت واعلم ان الحكم المذكور في اللب قد اعتد عليه

اجماع المسلمين من فقهاء ائمتنا وان خالف قد جعلوا في المستحاضة
 مع الحسن سواء كانت المرأة او الحيض فترقت صحتها صومها على الصل وان كان
 ايضا الجاهلية التي اختلفت في وقت وجوبها بقاعدة لوصفها من الغرض الذي كان
 سببا عليه لا سيما انما المايض والنقضاء اذا انقطع ومهما قبل الجهر بقا
 الصل وجوب الصل عليها الصل الصوم الواجب للبر بالاجم والذات لا يفتقر
 عليه وانما المصنف عليه انما الصل حال اللب في وجوب التقديم لان في بعض
 الاحكام ما يلهي على ذلك وعليه العلامة كما صرح به في التقرير حيث قال
 ولا يؤخر ان حكم الجاهلية والنقضاء اذا انقطع ومهما كذلك في حكم اللب
 شرعا اليه صرح بقوله وكذا العايش والنقضاء اذا انقطع ومهما قبل الجهر
 صحتها والصلوة المستحاضة الكبرية الدم على تفصيل وهو ان المستحاضة الكبرية الدم
 الجاهل ما ان صرح بها القطعة ولا يسل او يسل مع ذلك وعلى القدرين اما
 ان يكون قبل الجهر وبعد جيل الصلوة او بعد ما كان الاول في وجوب
 تقديم الصلوة على الجهر بما راى للعلم بها ان مشاهير الاثبات اياها شرط الصلوة
 باصلية في يلمت الا كبر كما يجب فيجب تقديمه على الجهر والى مخالفة حكم
 المستحاضة لغرضها من وجوب الامانة الجهرية حيث ان صلت انها شرطية في صحة
 الصوم النسبة اليها بخلاف النسيئة الطاهرة بعد الجهر قبل الصلوة فان قرئت
 قطعة لا يصدق في صحة الصوم وان كان معها طاريا بعد الجهر قبل الصلوة فلا
 ريب في انه بشرط صحة الصوم وان كان بعد الصلوة فان عمل القطعة لم يسل
 فلا يخلو لا بالصوم او لا بصلوة وان كان ما لا وجب الصل للظهور وهو
 شرط صحة الصوم قطعا هذا حاصل ما اذا واه الصنف في خاتمة علمها على
 الوجوب وما وقع سوا قسم الصل الواجبها ولا يان المذكور من ايضا ايضا
 والمذكور ما جاء من الاقسام الواجبة المذكورة والواجب صلي التيم الذي هو
 القسم الثالث من الطهارة لما كان لاحد الامور المذكورة في نسبي الرضوخ والصل

وهي الصلوة الواجبة والطواف ومن كان في حال الحيض أو نفاس أو عتمة أو قسوة وكذا إذا خرج من
 حيزه أي من غير الحيض الطهيري مطلقا كذا إذا أصابها الحيض الطهيري مطلقا معناه
 سواء كانت تلك تحت المنة أو فوقها أو فوق الشئ من خارجها فخرجها وما
 حكمه من الخارج ما عتبتها ناقصا مطلقا ولا ينفذ فيه الأعياد وأما الخارج
 ما خرجها فهو ليس بأحد الأعياد واستدل الشيخ رحمه الله بأن الخارج من
 فوق المنة لا يمس الخطا ويقول العلماء عليه السلام لا يتحقق الوضوء إلا ما خرج
 من فوق المنة لا من غير وهو ضعيف كما أشار إليه شيخنا في شرحه للقول عدلنا مع عدم
 شوبه ذلك بالخطا والمحدث محمول على الخطب وأكثر المشافعيين يعتبرون الأعيان
 مطلقا وأما من يخرج من غير المنة أو المبرج في الأعيان والعرف يعتبر فيه صدق
 ما عليه عرفا من غير تعيين حدود كل شئ لم يرد فيه الضميمة الشريفة أن
 وردت في الأعيان إلى عرفهم وقيل العادة مشقة من العرف فحققت المرة الثانية
 ويتحقق في الثانية والعقد ما ذكرنا وما تضمنه الأعيان إذا لم يمسح المحرم
 الطهيري أو معه يتحقق بخروجه أو مرة لأن الإنسان لا يملك من نفسه شيئا
 من الفضلات فإذا انسحب الملقح لذلك قام ما أتى من الخلق من الخلق كما أنه يتحقق
 في الذكر المذكور بخروجه من كونه من غير ما يقوم هو مقامه واليهما ذكرنا
 أشار رحمه الله بقوله أو انسحب الطهيري وكذا يجب إجماعا من علماءنا بصحبة النعم
 البطلان الحسن مطلقا لقوله عليه السلام من نام فليستوضوء ولو كان ذلك النوم نقدا
 وقصدا كما في فاقه الخاصة فانه بعدد وتحققه وهو بما يقتضي تعديه وإنما
 الحسن مع أنه يقتضي الحاشية بالذكر إشارة إلى أن غرام من ذلك بطلان
 الحواس مطلقا وانما خصوصها بالذكر لأنها كالأصل في بطلان أدائها
 الباطني أو بطلانها يستلزم بطلان أدائها الباطني أو الباطني لا يقتضي بالنية
 لأنها لا تنفي نوما أو قل في بطلان النوم من الإيجاب نظرا في السبب وصف
 بخروجه كما عرفت والنوم عبارة عن تغفل الحواس بسبب استيلاء بطوية

منه

وهي الصلوة الواجبة والطواف ومن كان في حال الحيض أو نفاس أو عتمة أو قسوة وكذا إذا خرج من
 حيزه أي من غير الحيض الطهيري مطلقا كذا إذا أصابها الحيض الطهيري مطلقا معناه
 سواء كانت تلك تحت المنة أو فوقها أو فوق الشئ من خارجها فخرجها وما
 حكمه من الخارج ما عتبتها ناقصا مطلقا ولا ينفذ فيه الأعياد وأما الخارج
 ما خرجها فهو ليس بأحد الأعياد واستدل الشيخ رحمه الله بأن الخارج من
 فوق المنة لا يمس الخطا ويقول العلماء عليه السلام لا يتحقق الوضوء إلا ما خرج
 من فوق المنة لا من غير وهو ضعيف كما أشار إليه شيخنا في شرحه للقول عدلنا مع عدم
 شوبه ذلك بالخطا والمحدث محمول على الخطب وأكثر المشافعيين يعتبرون الأعيان
 مطلقا وأما من يخرج من غير المنة أو المبرج في الأعيان والعرف يعتبر فيه صدق
 ما عليه عرفا من غير تعيين حدود كل شئ لم يرد فيه الضميمة الشريفة أن
 وردت في الأعيان إلى عرفهم وقيل العادة مشقة من العرف فحققت المرة الثانية
 ويتحقق في الثانية والعقد ما ذكرنا وما تضمنه الأعيان إذا لم يمسح المحرم
 الطهيري أو معه يتحقق بخروجه أو مرة لأن الإنسان لا يملك من نفسه شيئا
 من الفضلات فإذا انسحب الملقح لذلك قام ما أتى من الخلق من الخلق كما أنه يتحقق
 في الذكر المذكور بخروجه من كونه من غير ما يقوم هو مقامه واليهما ذكرنا
 أشار رحمه الله بقوله أو انسحب الطهيري وكذا يجب إجماعا من علماءنا بصحبة النعم
 البطلان الحسن مطلقا لقوله عليه السلام من نام فليستوضوء ولو كان ذلك النوم نقدا
 وقصدا كما في فاقه الخاصة فانه بعدد وتحققه وهو بما يقتضي تعديه وإنما
 الحسن مع أنه يقتضي الحاشية بالذكر إشارة إلى أن غرام من ذلك بطلان
 الحواس مطلقا وانما خصوصها بالذكر لأنها كالأصل في بطلان أدائها
 الباطني أو بطلانها يستلزم بطلان أدائها الباطني أو الباطني لا يقتضي بالنية
 لأنها لا تنفي نوما أو قل في بطلان النوم من الإيجاب نظرا في السبب وصف
 بخروجه كما عرفت والنوم عبارة عن تغفل الحواس بسبب استيلاء بطوية

فأصله على الرفع وظاهر ان القطع المسمى به كذا ليسا بوجهين
 من الفعل كالمركب والاعاء واليؤن لقول الصاء في حلية السلام اذ لا يجر
 فقد وجب الوضوء والاحزان يذكر المعنى يدل المراد ان الاشياء لا تكون
 غير من هذا الفعل والفعل كما عرفت قوة للقول في القوة لا يجره صيغة
 تلك الاشياء بل هي موحدة لكل لا توجب عليها اثارها في الاحزان المذكور
 في عد التوم من الاسباب في هذا ايضا وكذا يجب الوضوء به من الاسباب
 على وجه واحد والاحزان المذكور انما يتا في هذا اذا كانت مستحقة معطوف على
 المضافا وهي الخروج من البيت والقوم والمراد ما على تقدير حصوله
 المضاف اليه فلا يلزم ان لا يستحقه على وجه هو التعليل منها لان القسم
 الاخرين يوجبان الفصل ايضا والكلام هنا في وجوب الوضوء فقط وانما
 الوضوء بها امرات فمما واجبا عاقل الصاء وعليه السلام اذ كان الغرض
 لا يشترط كركعتين وصلة كوضوءه وقيل عليه السلام لا يشترط
 يتوضأ للوضوء ولما فرغ من سبب الوضوء اذا انشأ في بناء البيت
 الفصل فقال الفصل ما طحا على الوضوء في قوله وانما يجب الوضوء اي ويجب
 الفصل بامور واسباب لا يوجبها به وتحصل بامر من خارج الذي يطلق كركعتين
 كان يقظة وفي ما يشهده وغيرها بدق ولا الجماع في قول لا يجره وسكت
 في الاثر لا يجره وانما الماء من الماء وفي الثاني في قوله عليه السلام اذا انشأ
 الختانان وجب الفصل وانما يجب الختانان في الامرين المذكورين
 وحد الجماع الموجب للفعل غير موصوفه للشقة فلو غيب بعضه لم يجب وفي بعض
 الشقة يشترط وهما من الباقي ولا فرق في ذلك بين الحي والميت لعموم القول
 اما الايام في ذلك المرأة فمبني على خلاف ولا يجب الوضوء لقوله تعالى ومنسب
 النساء وكذا في ذلك من الجماع المركب واما الايام في فرج البهائم فيه
 اشكال والوجوب لا يحيط على تقدير انما لا يوجب البهائم لا يجب في الوجوب

لا يجره

لحصوله على التماس ويخرج المني واما الخنثى فلما لم يفرج النساء لم يجب
 الفصل لزيادة ما حاشا له البراءة وقيل يجب الفصل المذكور اي قوله عاد النبي
 انما كان وجب الفصل في ما يتك زيادة تفصيل يتعلق بهذا البحث انما راعاه
 تعالى وانما يجب الفصل في الثاني في سبب الفصل المسمى في بيان البهائم
 ولا غرض من الاسباب نظرا لم يوصف والتسبب ليس الا الوضوء ويمكن
 ان يقال في الطهارة ما حاشا فكون المراد خروجه وحج لا ينافي اذ الخروج
 وصف وانما لا يشترط الاستحاضة غير الفليلة والتفصيل لا يخرج الا ولا يجب
 الذي لا يشترط كركعتين من تلك المذكور لان ذلك لا يوجب الا الوضوء كما يجب
 في الخرج بغير الطهارة وبيان في بيان مهتة والمثاقنة المذكورة انما يشترط
 المصنفين فلو لم يوجب من الميت لا يوجب بحيث يرد بالموت ولم يصل
 وكذا بمن كل طهارة فيها عظم وكذا الفصل الجرد على الاصح وبيان في تفصيل ذلك
 فخرت والشافعي في سبب الوضوء من غسله وجب عليه كالحق في المصنفين وسقط ان
 في قوله ذكره الشافعي وهو وضوءه وطهارة والجماع وقد عرفت على ذلك الا ان
 وجب الله تعالى لهم في المنى وقال باسحقا به وهو يجب الفصل من الميت المصنوع
 الميت لا يوجب ثم قيل لا يوجب ويورد عليه تفصيل هذا البحث وما هو المصنف انما
 في الجمع من سبب الطهارة بين الاختياريتين واسبابها اذا اذ يشترط الي
 سبب الطهارة الا اضطرارية وهو التيمم فقالا طهارة طهارة واليحيى ويجب
 التيمم بوجوبها اي بوجوب الوضوء والفصل لا يتصور بوجوبها ويكون بدلا
 من ما لا بد منه ضرورة ان وجوبها موصوفه ولا يجب اخره بل على الاسباب
 المذكورة وهذا الحكم من فعل الله تعالى لم يرد من الاعذار ثم بعد ذلك والى
 العذر وقد روي على استعمال الماء بطول ذلك التيمم لا يطهره اضطراريا فاما
 الشافعي عند الضرورة فانما انشئت الضرورة بطولها وما كان لكل واحد
 من الطهارة انما سببها الاخر استدعي القام الاشارة اليها وان كانت قليلة فقا

صحيح

والعريف بالاجمال والتفصيل ولعدم اتحاد الوضع لان وضع الحركي في غير
 المقدر شخصي والمأيا ان الوضع المذكور في التعريف اذا كانا حركيين في حقيقة
 كما اعترف به فليكن التعريف تعريفا حقيقيا وسيا للثبات الحقيقي كما شيئا لها
 بوجه ولا ضرر ووهنا هنا في حق التعريف على اللغتي ولما فرغ من تعريف الماهية
 اراد ان يشير الى حكمه فقال هو اي الماء المطلق في اجلة خاصة وفي ذلك
 قطع النظر عما يترتب ويحايط به ظهورا في مظهر وانما في المظهر بالمظهر
 القول في الجاهل فالظهور يكون بالغة في الظهارة فيكون المراد من التعريف
 في الظهارة وهو الذي يكون له مع صفته الظهارة صفته الحقيقية وهو
 المظهر واختصاص الماء المطلق لانه الغيب ورفع لثبوت مظهره امر خارجي
 الاصحاب فان لاقاء اي الماء المطلق جميع طاهر من الزعفران والخاص به
 لا يخرج عن حكمه اي من صفته الظهارة بل يبقى على حكمه المذكور وان تعذر ذلك
 الخلو في لونه او رائحته فان ذلك الحكم لا يستلزم به هو ثابت لا نام يستفاد
 بسبب ذلك التعريف لان الاسم اي اسم الماء عليه اي على ذلك التعريف في
 كما يقال انه ماء الزعفران وماء الفناء وما قلنا انه على حكمه على تقدير
 لان هذا الظاهر في الخلاق والمفروض ان الخلاق باق على حاله فلا يبرأ الحكم
 مع حقيقة وان لاقية خاصة اي وان لاقية المطلق خاصة فهو بهذه الخاصية
 ان هو في اعتبار ملاقاته الخاصة اياه ينضم الى تلك اقسامه فان كان المطلق الذي
 لا لاقية خاصة جاديا والمراد بالمجاري هو التامة الذي يخرج من مسامان الا من
 في مجري من دون ان يخرج ويخرج عند ذلك في الحقيقة جاديا لا في التعريف
 ذلك المجاري بها اي الخاصة للملاقاة لا ان يخصص ذلك للمجاري هو ان يكون هذا
 عند المشهور عند الاصحاب ولا يكون هنا مخالف بل كلهم متفقون على ان المجاري
 لا يخرج ملاقاته الخاصة وان كان دون الكروية جاديا من اصحابها الكروية
 فيه اصلا والاعلان دجرا انه قد تفرق بين انما الكروية هنا فنفذ ان المجاري

ما ذكره

لو كان في كون الكروية جاديا ملاقاته الخاصة واستفاد عموم اشراط الكروية
 تقدم قبلها الخاصة بالملاقاة قالوا المشيد هذا انما يتم في غير النافع والمستفاد
 بما يتصل به الصادق من وضع الماهية من قولنا الجوهرية للمجاري وللكروية المذكورة
 انما هي ما لا يغير لونه اي لونه للمجاري بالملاقاة او طهره او راحته لقوله في حق
 الماء وهو لا يغير لونه الا ما غير لونه او طهره او راحته اذا تغير احدا وصار حكم
 بجائسه وقال الصادق عليه السلام اذا تغير الماء وتغير الطعم فلا يتوحد منه
 فيكون ما كان تغير الماء المجاري في جميع التعريف بالخاصة بالاختلاف بخلاف التعريف بالخاصة
 فانما لا يمكن تباينه وكما نحن يا بعد لا سلك بل يشترط نقصان الكروية واستيفاء
 انما هو الماء كما اشار اليها بقوله ان نقصان واستوعب الغرض عن الماء اي
 جميع اجزائه في العرف والحق ولا سيما انه لا يخص ما قبل ذلك التعريف كونه ناعما
 وهو المجاري في التعريف بالخاصة بمراد المجري عنه ولو كان ذلك المراد من صفته
 لان سبب الخاصة وهو التعريف بقا وقع والاختصاص بالخاص ما ياتي كما هو المفروض في
 وجه البقاء وصفه بالخاصة فيقتضيه ان خاص الماء بسيط فلا يتجدد ايضا بالمتغير
 اعني اللون والطعم والرائحة قلت المراد ايضا بذلك انما هو ان سببته من
 التعريف الخاص فيه من باب خارجية **وما اذا كان** **المستلزم للمادة**
 المستلزم على الكروية كما فاضا جدا وكما انما الحقيقة حال كونه مسطرا لها في الحكم عليها
 والمراد بما دام تمام ما في مباحثه الصغائر التي دون الكروية وانما قلنا ذلك لانه هو
 المناسب للتمام ولا يخرج الجاهل عما هو كفا عدا كما لا يخفى **واعلم ان** **المستلزم للمادة**
 في المادة بناء على الغالب من عدم استواء السطح بين ما تمام المادة تعديلي
 ما هو المخرج كرا وان كان الماء المطلق دائما وهو اقسام ماء يدي وكروية نقص منه
 ويخفى ذلك الاولين وانما الثالث وهو لا يبلغ ان كماله كما يشهد بقوله في المجاري
 بها اي بملاقاة الخاصة ان تعذر الكروية تغير الخاصة ولا على الاصح فهو
 الشرطي في الجاهل والتعريف لان مفهوم الشرطية قاله اذ بلغ الماء كرام على غيبنا

منه

الكروية

وقال الصادق عليه السلام اذا كان الماء قد ذكر له خصة شيء وفي ظهوره اي وفي ظهور ذلك
 الناصر الجهر الملاقاة بالامانة وبكيفية كرايا لدعات بها فليست الامانة بالامانة
 احدا ان يظهر وهو قول السيد ابن اديس وسلا وسقدم في احوال الملق
 كرايا جينا لا نعلم في شيا من هذه التراجع ولهم على ذلك اذ لا اخرى غير ما ذكرنا وانما
 انه لا تمام بقي على ما كان عليه قبل الامانة وهو قول معظم الاصحاب ووجهه على
 مقابلة ما حكاه من نجاسته شرعا وما وصل اليه بالذوات من الماء القليل لا
 يصل للخطية لا يخرج ولا تمامه بقاء الجهر بغيره فلا يرتفع عنه هذا القليل الا بغيره
 ولو ثبت ولا كان نجسا قبل الامانة فيكون كذلك بعدة خلافا لغيره وبهذا
 التعليل قريب من الاصل لا يخفى والقول الاول هو الا يخرج من الماء ولا يسيان
 الثاني اخرج وان كان الماء الطاهر اذا كثر كرايا نجسا عددا واجتلف في كثير من ذلك
 عليه معظم علماء الجهر ما صرح به المصنف في قوله كرايا نجسا عددا والوارد من الكتب ما صرح
 به بقوله وهو ما اياهما ما كثر على كبره او حاصله من كبره او مساوي خطية
 واربعين وسبع مائة من كبره وكيفية ان اتخذ الطول وهو ثلثة اشبار ونصف
 في ثلثة في الفتح ثلث عشرة ونصف ثم تقريبا نصف النصف من الفتح ثلثة ونصف
 ثلث اشبار الا بعد ذلك لا تتأخر وبعدا فترى في ثلثة من الفتح ثلث عشرة و
 ثلثين شرا وثلثة اربعين ثم تقريبا نصف النصف من الفتح ثلث عشرة وثلثين
 ستة وثلاثون اذ انصفها الى المرتفع ثلث اربعين واربعين شرا وسبعة اثنان
 شرا اذ عرفت ذلك فاذ اوجدها ما عرفت شرا بعد شرا يبلغ ذلك الماء في الطول
 ذلك المبلغ المذكور على انه كبره يعرف من هذا انه لو قسما الفتح وقسما كرايا
 كان الفتح نصف شرا والحق في الطول خرج خسا وثمانين وسبعة اثنان شرا كان
 ذلك كرايا وجمع من علمنا انهم القيون ذهبوا الى ان كرايا ثلثة اشبار وطول الفتح ثلثين
 وبم يقرب النصف واخرا والعلامة في النصف لرواية بعدا فترى من ثلثين
 هو الا ول هذا المبلغ لو راي في جهر من الصادق عليه السلام **ما على كرايا ثلثة اشبار**

البحر
البحر

المسألة فتدعيه ذكره وثابتها التوبة بالعلم وان علمه لما اراد ان يغير اليه اصلا
 قالوا وكان وزوالها وما يحسن طول بالعراق وهما في هذا العراق ما يروى من ثلثين
 وقيل بل في موهبة رتبة وتسعون درجة والذين عليه العلامة هو الاول
 واختاره المصنف لانه مناسب رواية الاشياء بخلاف المدعي فانه يفضل عليها
 ويستبعد تقدير المقياس الواحد بما يربطها بما يقاوم ويكثره بحسن ايراد الكذا الذي
 هو المذكور بالعلم وهذا المعنى في الجهر في آخره جواب للشرط المذكور اعني قول
 وان كان كرايا بالعلم بالغير هو النجاسة احداهما في الثلث بالنجاسة للملك
 المذكور ان اعني عدم نجاسة النجاسة بعدة مستندها المذكور في النجاسة نجاسة
 وبهذا ان ايم الماء الا كذا القليل اذ لا في النجاسة والكراسة اذا وقعت
 فيها نجاسة النجاسة تحقيقا او تقديرها بالعلم فكلها بعدة واحدة وليس المراد
 بالعلم الذي لا في الا في لان ذلك في آخره فيه فيحقق لا تتابع بل اقامة
 الماء والاربعين على جميع اجزائه في ان واحد بدلية بل المراد من المدعي العراقي
 الذي في قوله لا يخرج جميع اجزاء الكرو ورواها عليه في بيان نجاسة
 اليه من النجاسة التقدير في ان الوقت في الكرايا في البحاري نجاسة سلب
 الاجزاء في نجاسة اجزاءها بخلافه في الصفات فان كانت في حيث لو قدرت
 صفات الصفات كانت نجاسة للماء في احدا ومسا منكم نجاسة للماء في الاحاد
 انما قلنا وجوب التقدير في عدم وجوب التقدير في وجوبها لاجل استعمال
 وان لا في النجاسة على الماء اضعافا وهو ظاهر البطلان وبمثل عدم النجاسة في
 هذه النجاسة بل هو من النجاسة في ان لا ياتى بالعلم بطهارة الماء فان لم يزل
 النجاسة في كرايا فلا بد من الكرايا وهكذا حتى يروى النجاسة بان كان الماء
 المطلق لروايتهم اي ما يربطها بالعلم لا يفتقره من المظهره حيث
 ثبت عليها قوة النجاسة والكم المذكور ثابت بالاجماع كما اشار اليه بقوله
 اجماعا ولا يجزى بالبحر الملاقاة على اجمع لقول الرضا عليه السلام الماء البئر واسع

ونجاسة

المسألة فتدعيه ذكره وثابتها التوبة بالعلم وان علمه لما اراد ان يغير اليه اصلا
 قالوا وكان وزوالها وما يحسن طول بالعراق وهما في هذا العراق ما يروى من ثلثين
 وقيل بل في موهبة رتبة وتسعون درجة والذين عليه العلامة هو الاول
 واختاره المصنف لانه مناسب رواية الاشياء بخلاف المدعي فانه يفضل عليها
 ويستبعد تقدير المقياس الواحد بما يربطها بما يقاوم ويكثره بحسن ايراد الكذا الذي
 هو المذكور بالعلم وهذا المعنى في الجهر في آخره جواب للشرط المذكور اعني قول
 وان كان كرايا بالعلم بالغير هو النجاسة احداهما في الثلث بالنجاسة للملك
 المذكور ان اعني عدم نجاسة النجاسة بعدة مستندها المذكور في النجاسة نجاسة
 وبهذا ان ايم الماء الا كذا القليل اذ لا في النجاسة والكراسة اذا وقعت
 فيها نجاسة النجاسة تحقيقا او تقديرها بالعلم فكلها بعدة واحدة وليس المراد
 بالعلم الذي لا في الا في لان ذلك في آخره فيه فيحقق لا تتابع بل اقامة
 الماء والاربعين على جميع اجزائه في ان واحد بدلية بل المراد من المدعي العراقي
 الذي في قوله لا يخرج جميع اجزاء الكرو ورواها عليه في بيان نجاسة
 اليه من النجاسة التقدير في ان الوقت في الكرايا في البحاري نجاسة سلب
 الاجزاء في نجاسة اجزاءها بخلافه في الصفات فان كانت في حيث لو قدرت
 صفات الصفات كانت نجاسة للماء في احدا ومسا منكم نجاسة للماء في الاحاد
 انما قلنا وجوب التقدير في عدم وجوب التقدير في وجوبها لاجل استعمال
 وان لا في النجاسة على الماء اضعافا وهو ظاهر البطلان وبمثل عدم النجاسة في
 هذه النجاسة بل هو من النجاسة في ان لا ياتى بالعلم بطهارة الماء فان لم يزل
 النجاسة في كرايا فلا بد من الكرايا وهكذا حتى يروى النجاسة بان كان الماء
 المطلق لروايتهم اي ما يربطها بالعلم لا يفتقره من المظهره حيث
 ثبت عليها قوة النجاسة والكم المذكور ثابت بالاجماع كما اشار اليه بقوله
 اجماعا ولا يجزى بالبحر الملاقاة على اجمع لقول الرضا عليه السلام الماء البئر واسع

الجميع لوقوع احد الدماء الثلاثة بعد آخر وهو ان يقال لما كانت الدماء الثلاثة في
 القتل كالموت حيث انها شاذة في الحكم كما جاء بالصلو وغيره من اهل العلم
 المذكورة في موضعها كما نحاها في هذا القول حتى وجوب المخرج جميعا
 هذا مع كونها لا نقول به لا يتبين في الاستحاضة القليلة لانه لا يكون
 في الحكم وهو ظاهر والموت في هذه الدعوى اعني الحكم بوجوب نزع الدماء الثلاثة
 الثلاثة خالية عن مستند صحيح وغاية ما يقال ان ما اخبره الشيخ هو الموطوء
 للذمة وذلك يستدعي استصحاب نزع الجميع لا وجوب ثم اقول بوجوب دليل العلة
 من قبل الشيخ لا فادان جميع ما لا ينفقه من الخاسرات بوجوب نزع الجميع ولا
 يفي للموت وفيه مجال مع ان الشيخ تردود ما يجلب قتال في الميسر والاشغال
 يقتضي نزع جميع الدماء والموت في الدماء الثلاثة اذا كانت من الخاسرات التي لم
 يرد فيها نزعها اعترف بالعلامة لم ينفقه ما ذكره من قبل الشيخ حتى على موطوء
 لما ذكرنا من تردده فيما يجب للموت فيه وينزع الموت الحار والبارد والحي
 والانس فيه وكذا الموت البعل والذابة اي الفرس والبقرة كما يستدل في
 الايام الرواية عن المازني قاله من سعيد سائلة عابقة في البعق في مجلسنا
 والموت البعل قتلا كما انما خرج للموت المذكور لدخوله في البعق وهو ما
 يترجى لا الكفر واليه المصطفى من الصادق عليه السلام ما لا يخفى من ان نزعها
 لكن القول بالحكم المذكور في موضعها مشهور بين الاحباب وينزع الموت الاثبات
 ذكرنا كانا وافي صغيرا كانا وكبريا كانا كما في عدة اركان من طائفة سبيل
 دوا الخبر المروي عن الصادق عليه السلام فاكثر الاثبات ينزع منها سبعون
 واربعة وليس فرق بين المسلم والكافر وواجب نزع الجميع للحاكم وجهه على ذلك
 ان لو كان نزعها لوجوب الجميع حيث لم يرد فيه نص والموت لا ينزل الجاسة بل ينزل
 الجاسة فيه ويورد عليها ان الكفر بول بعرض الموت فلا يقتضي نجاسة التي يجب
 اقتضاه وكذا لا فرق بين المسلم والكافر كما لا فرق بين موت المسلم واليه

سببها وكذا لا فرق بين جنس الحيوان وكل وجب ان يكون ذلك المجرى بحداده على
 تلك الدماء الثلاثة فلو كانت متعددة فالهتسب ما مر لا يثبت الاثبات
 لما مرها على العادة لعدم التقدير بالشخصية وقيل المراد بها البقرة وقد
 يفتي بوجوب نزعها وبغيرها بوجوبها وبغيرها بوجوبها وبغيرها بوجوبها وبغيرها بوجوبها
 الدابة او الذئبة وفي الخبر المشهور عن الصادق عليه السلام اربعون ذراعا
 ولا كثر في الميت وينزع اربعون ذراعا للميت الكلب ونحوه كالقلب والاذن
 والخبر هو المشهور في الخبر فيها عشرين وثلاثون اربعون ذراعا كثر في
 الميت كما ذكرنا في كتابنا بوجوب نزع اربعين ذراعا للدم الكثير كدم ذبح الشاة ولو
 ارجع اما المستحب في ذيل الجمل فاروا على الجمل من الصادق عليه السلام ولا يلحق
 به الشاة لعدم النص واما ما لا يخفى في ذبح الشاة فهو رواية صحيحة عن الصادق
 عليه السلام وينزع ثلثون ذراعا للميت الذي فيه البول والعذرة وخرق الكلاب
 مع استحلال اعيانها فيه لرواية كروية عن الكاظم عليه السلام وينزع عشرين
 للعذرة واليا بية والدم الحليل كدم الطير لرواية ابي بصير عن الصادق عليه
 السلام وينزع سبع اصباع ذراعا للموت الطير هذا هو المشهور لرواية علي
 بن حمزة عن الصادق عليه السلام وفن الطير الكاظم والفقارة وما بينهما وكذا
 ينزع سبع ذراعا من كلب منها ما في القول بالثاوية عليه السلام في رواية محمد
 بن القيرق واربعة اذ ليس فيها نزع اربعين ذراعة منه وبين الميت والعذرة
 الا ان لما ذكرنا واربعة اذ ليس فيها نزع اربعين ذراعة منه وبين الميت والعذرة
 لموت الطير ووجوبها اولى وكذا ينزع سبع ذراعا للثاوية مع النسخ او لا ينافي
 بول الحيوان اعني الذي لم يبلغ ولا يلحق بالثاوية نصيبه والمستحب في العادة
 مع زحف الثاوية واربعة اذ ليس فيها نزع اربعين ذراعة منه وبين الميت والعذرة
 الا ان لما ذكرنا واربعة اذ ليس فيها نزع اربعين ذراعة منه وبين الميت والعذرة
 ايضا سبع ذراعا لاجل اغسال اللبب منها على اشكال ووجه الاشكال ان اللبب

نزع

هذا هو المقصود من ان يكون التمسك ايضا حال من القناعة والتمسك بالحق
 يكون الامن من غير وجوب التمسك عند القائلين به لا يكون الامن وقبح حجة
 وايضا للتمسك المذكور اعني وجوب التمسك المذكور متصريح على تحقق الاشكال
 الاتصال الشرعي لا يتحقق الا بوضع ثلاث وعرفت ان الاتصال على هذا الشرط
 النبي في الصلاة يستلزم فسادها نعم لئلا يكون لها عيب على اي تقدير حيث
 ان لعب عدم خبره قد قدمه ولو قلنا بوجوب التمسك لا اتصال بالتمسك
 للامتنع والقناعة فيه حال ما علم ان الضرر الواجب في هذا التمسك
 اعم من الاتصال اذ هي واحدة بلفظ الوقوع فيها والاعتناء بها والتمسك
 فيها والقائلون بوجوب التمسك ويعلم ان المذكور على نفس الاتصال الشرعي
 مع ان ظاهر الرواية عدم الفرق وبين خبري خبر لا اذ قد علم ان
 الشيخ وجه انه لم يقيد بالخلال بناء على ان ذلك الخارج مطلقا
 فعلا في التمسك وعلى القوانين ايضا الحديث متعلق بالتمسك لها وخرج
 ثلث ثبوت القناعة والقناعة مع عدم الامرين اي الرضا عن المذكورين وما القناعة
 الشيخ وللمع المذكور فيها لعمري مستبعد عليه الا انه مستبعد في الاحتجاب
 وقبله بغير استصحاب هذا الحكم من قول الصادق عليه السلام لعلنا لا نعلم
 اذا قلنا بوجوب التمسك وبينه ولو لمعه لكون الرضا قبل اعتقاده بالتمام
 كبر بحيث يساوي اللين فلا يربى بالاعتقاد ولا يطبق بالرضى الرضا عدم الرضا
 وكذا يقع ولو لمعه لامل من العصفور وبهيه والمستند في ذلك بوجوب القناعة
 عليه السلام وهي ما احتج به من حجة النبي بوجوب ملاقات القناعة في كل ذلك
 ما ذكرنا من ان الحكم امر مسحب واعلم ان تعدد الأدلة في التمسك امر مطلوب في
 هذا الباب فلما تحفظنا بوجوب تعدد الصفات في ذلك لا يمكن ان لا يتحقق
 به الايمان بالماء هو تحقيق في هذه التكليف ونفي ما علاه على الاكتمال
 التماسك من الماء ان العرف من اخرج ذلك القناعة من الماء وقد حصل فرغ من تغيير

هذا هو المقصود من ان يكون التمسك ايضا حال من القناعة والتمسك بالحق
 يكون الامن من غير وجوب التمسك عند القائلين به لا يكون الامن وقبح حجة
 وايضا للتمسك المذكور اعني وجوب التمسك المذكور متصريح على تحقق الاشكال
 الاتصال الشرعي لا يتحقق الا بوضع ثلاث وعرفت ان الاتصال على هذا الشرط
 النبي في الصلاة يستلزم فسادها نعم لئلا يكون لها عيب على اي تقدير حيث
 ان لعب عدم خبره قد قدمه ولو قلنا بوجوب التمسك لا اتصال بالتمسك
 للامتنع والقناعة فيه حال ما علم ان الضرر الواجب في هذا التمسك
 اعم من الاتصال اذ هي واحدة بلفظ الوقوع فيها والاعتناء بها والتمسك
 فيها والقائلون بوجوب التمسك ويعلم ان المذكور على نفس الاتصال الشرعي
 مع ان ظاهر الرواية عدم الفرق وبين خبري خبر لا اذ قد علم ان
 الشيخ وجه انه لم يقيد بالخلال بناء على ان ذلك الخارج مطلقا
 فعلا في التمسك وعلى القوانين ايضا الحديث متعلق بالتمسك لها وخرج
 ثلث ثبوت القناعة والقناعة مع عدم الامرين اي الرضا عن المذكورين وما القناعة
 الشيخ وللمع المذكور فيها لعمري مستبعد عليه الا انه مستبعد في الاحتجاب
 وقبله بغير استصحاب هذا الحكم من قول الصادق عليه السلام لعلنا لا نعلم
 اذا قلنا بوجوب التمسك وبينه ولو لمعه لكون الرضا قبل اعتقاده بالتمام
 كبر بحيث يساوي اللين فلا يربى بالاعتقاد ولا يطبق بالرضى الرضا عدم الرضا
 وكذا يقع ولو لمعه لامل من العصفور وبهيه والمستند في ذلك بوجوب القناعة
 عليه السلام وهي ما احتج به من حجة النبي بوجوب ملاقات القناعة في كل ذلك
 ما ذكرنا من ان الحكم امر مسحب واعلم ان تعدد الأدلة في التمسك امر مطلوب في
 هذا الباب فلما تحفظنا بوجوب تعدد الصفات في ذلك لا يمكن ان لا يتحقق
 به الايمان بالماء هو تحقيق في هذه التكليف ونفي ما علاه على الاكتمال
 التماسك من الماء ان العرف من اخرج ذلك القناعة من الماء وقد حصل فرغ من تغيير

غير بجملة ما يحكم بجاستها الا من بين الوجوه ان الاتصال عدم التقدم والتمسك
 القناعة في السلام والقناعة المستقرة في ان انا استعمل على السلام لمعها استقلت
 تلك القناعة والتقدير بثباتها يحكم ولا يحكم بجاستها بالشك ولو قاربنا اليها
 الا بالشك لا يمارض معلومة الطهارة ويثبت بها عدلين والبا لوجه من
 من وصول الماء الى اليد ولا يحكم بجاسته اليقين مع القارب الا مع العلم بوصول
 الماء الى الوضوء اليها وهي حج بالغير عند المصنف وبجهد الوصول مطلقا عند
 الاحتجاب بالشك بما يتحقق بحسب ادعاء ان كانت الارض الواقعة بين اليد والماء
 سلمة او كانتا معا بان يكون فرق الى الوضوء ولو كانت تلك الفوقية بالجملة
 بان يكون الفرق في جهة الشمال اذ جهة الشمال بالنسبة الى ما يقابلها فوق وما
 يقابلها تحت وبذلك علمه رواية محمد بن سليمان الذي عارضه اذ قد قيل في نفسه
 قد علموا اذ جاءكم من فرقكم ومن اسفل ما كنتم ان المراد من الفرق هو من جهة الشمال
 ومن اسفل ما يقابلها فليقل القديري ان معنى صلابته الارض والفرق بالاحتجاب
 اعني قرا او جهة كبحي في خصوص الاحتجاب البعد عنها بقدر غير ادعاء ان
 كمالا من دونه او كانت الفوقية بالاعتبار من سلمة من البر في احتجاب ان
 يكون الباعث بسبع اذ دعوا الى ما ذكرنا انما يقول ولا يمنع اي قال الباعث
 اذ دعوا وهذا الذي ذكره المصنف المشهور من الاحتجاب وفيه جمع بين رواية
 الحسن بن باط ورواية قدامه عن الصادق عليه السلام وقيل ان كانت الارض
 دغرة والبر يثبت الى الوضوء فليكن بينهما شيء مشروعا وان كانت صلبة وكما
 البر فوق الى الوضوء فليكن بينهما سبع اذ دعوا ولما فرغ من البحث المتعلق بالماء المطهر
 اعادة ان يشار الى مهمة المسائل واحكامه فقال والمضاف ما لا يضاف له الاسم
 باطلا مما في المانع لا يصدق عليه اسم الماء المعوي من القيد ولا يضافه بخلاف
 المطلق فانه مانع يصدق عليه اسم الماء المجرد عن القيود والمضاف خاصة سلبية
 اخرى قد اشار اليها ايضا بقوله ويصح سلبه عنه عند اهل العرف وهو قاسم منها

المصغر كما والعنب وماء الزمان ومنها المصعد وهو ما يكون لنا ومقتضى
استصحابه كما بالورود ومنها المخرج بما ابيح من غير ما يسلط الاطلاق
اطلاق الام وهو الماء المضاف في الاصل اي في اصل خلقه من غير
عارض من الامساك الجف طاهر للصلح مع كونه طاهر لا يرجع عندنا
سواء كان اكبر واصغر ولا يربحنا ان الاطلاق فاجابى وانما القائل
بالفصل فان الفصل عند الاطلاق فانصرف الى ما يصل في العادة ولا ريب
في ان العادة لا تقتضي الفصل الا بالماء المطلق وبما ذكرنا من دفع استصحاب السيد على
جواز ازالة نجاسة الماء الطاهر بامره من الصادق عليه السلام في المي
عوت مكانه فاعلم ولا فاصل الموثق فاذكر الفصل في الماء
السيد ايضا لا معنى لطهارة النبي الا ازالة النجاسة عنه ولا يبرأ منها فذكر
بغير الماء مشاهدة وورد بان ازالة النجاسة عن الماء في
الحاصل الفصل حقيقة شرعية في استعمال الماء المطلق على وجه القبلية والبرهان
فلا يتحقق شرعا في المطلق والفرق بين الحدث والنجاسة في ازالة
الي انما تجلان الثاني والمكتف ان اضطر الى الطهارة مع ادعى مع وجود الماء
المضاف يتم بدلا عن الاحتياضي وترك المضاف ولا يتعدى طهارة الماء
والفرق بين استعماله في شئ منها عند اضطرار لا يعول عليه ما عرفت في
المضاف بالملاقاة غير النجاسة احدا وصار اولا ولكم بالنسبة
وان كبر المستندي ذلك قوله عليه السلام حيث كل على السلام حتى تارة
في منقلا عليه السلام بان كان ما يعا فلا ترموه وغدا يد على العزم في
واكثر من طهارة المضاف بالنسبة بغيره وانه مطلقا بحيث يتبادر الى
عند اختلافه بالمطلق الطاهر الكثير وان يبي بعد اختلافه الذي لا يتبع
في اطلاق اسم الماء ولا يظهر للنسبة والنسبة بالكثر مع بناء وصار
بعد اختلافه في الطهارة فيدنا يتحقق عند تحقق الاطلاق وعند الام

بشيء الا كونه والمفروض ان صحة الامساك مع اختلافه بالكثر باق على حالها فلا
يصدق عليه الام وعدم صدق الام دليل على عدم انقضاء واستهلاكه فيكون
باقيا على حاله ولو خرج طاهر اي المضاف الطاهر حال كونه سلبا لا وصاف
كما بالورود لعدم العلم والراعي بالمطلق قد ورد ذلك المضاف لعدم الاوصاف
حاصل ذلك ان المضاف في طهارة المضاف لا يتحقق الا في كونه لا ينفذ بها زكي
الراعي شديد العلم بل يقرضه بها وساطة هذه الاوصاف وانما يجب هذا التقيد
ليحصل العلم بها ذلك المطلق على طهارة قطع اشغال في رفع الحدث وازالة
النجاسة وانما تقتضي الحالة المستمرة لانها اقلية وقيل يصح احتساب اجزائها
قد ذكر في كونه عليه بان مطلق ان كان اجزاء اكثر وبما مضى فان كان اجزاء
اكثر والنجاسة يميل الى هذه النجاسة ويحكم للاكثر اجزاء كما صرح به في كونه بانها اذا
المطلق بالمضاف كما بالورود والمنقطع الزمان حكم لا كونه فان نسا وبما احتل القول
يجوز استعماله لا في الاصل الا بامره ولو قلنا باستعمال ذلك والتمس كان احده
قال العلامة في الغنائف والحق عندى ان جواز الطهارة تابع لاطلاق الام ولا
ايمتني في هذه المسألة والنقطة في ذلك ان الورد اكثر وبقى اطلاق الام
اجزاء من الطهارة به لا ندنا مثل الماحور وهو الطهارة بالماء وطريق معرفة ذلك
ان يقدما الورد باقيا على اوصافه ثم يقبض ما رجسته فحول عليه منقطع الراجحة
وتداسيم المطلق بالمضاف في طهارة المضاف وجوبا على وجه واحد منهما لا مكان
تقتضي الطهارة حثتها ومن احتيا بان منع من ذلك والحق ما ذكرنا ولو انشئت
احدا لا يترتب المشبهين بالمضاف وجوب الوضوء والتمسح لا مكان في تحصيل الطهارة
بالماء المطلق في الجملة ولا يقطع التيم بعدم حصوله بغير الماء الا بوجه لا
بالتيمساق بل الوضوء ولا يخفى وجوه من منع من استعمال المشبه بالمضاف في
الطهارة استعمالا موجبا لرفع الحدث وهي عدم الحرمان بالنسبة على الطهارة بكل واحد
من الماءين فلا يرتفع الحدث فيه ان الحرمان انما يقتصر بحسب الامكان ما ذكره

لا ذوقه

الاناء وهذه الكراهية ليست مختصة بالشجر بل هي على سائر الاشياء
 فوالله اعلم بالصواب وقد استعملوا ولا يجوز ودانوا بالشيء من هذه الاشياء
 يتناول كل انا كان وان لم يجره الاناء وبعضهم خصوا بها الشجر والاشجار
 المتكعبة وليس يحتمل دعوى والتعريف هو الذي تدبره وتطبعه الشجرة والاشجار
 والذهب والفضة وغير المتكعبة بخلاف ذلك كما يكره ما يستعمل في المعاملات
 مطلقا في كل الامور المتكعبة والروعي من الصادق عليه السلام في قوله
 من يان لما يحصل به الطهارتان والاختيارتان او امانان يشترط في كل
 بكل منهما يقدم الكلام في الصغرى لانها اكثر الوقوع فيكون الاجابة
 اكثر وضوحا في الفصل الثالث من الفصول الستة في الرد على من
 عبادة عن علي بن الحسين بن محبوبين متعلقين بالاضطرار في عبادة
 مع النية ويجب فيها في الرضوخ او لا ولا النية ويجب ان يكون
 لفعل الوجه وجوبا مضيغا بمعنى انه لا يجوز ان يجره بها من اوله حتى
 اكتمل اول الرضوخ من النية فيكمل وهي في اللغة الغرض مما ياتي في
 التقية فمقتضى انها اداة قلبية لايجاد فعل خاص بمقارنة فعل
 المأمور به شرعا وقد لا تقارن في النية والغرض لا ياتي اذ لا يمتنع
 للفعل المراد بخلاف الغرض فانه لا يشترط فيه المقارنة والغرض هو
 النية في الرضوخ انه عبادة وكل عبادة يجب فيها النية فالرضوخ يجب
 في النية اما الصغرى فتدعى في بيانها ان الرضوخ وسيلة الى العبادة
 والوسيلة الى العبادة عبادة وفيه بحث جلي ذكره في غير المتكعبة
 فعل التوب والمبدء وكذلك في كل واحد من هذه الاشياء وسيلة
 الى العبادة وليس شيء منها عبادة ويمكن ان يستدل على الصغرى بقوله
 عن الاجماع بقوله على الرضوخ في قوله في الطاهر في المخلوق
 الزرع على هذا العمل لخاص ليس لكونه فلا باحلا بل لما هو باعباد كونه طاعة لله

الغرض

من الوجه

سالم يكون عبادة واما الكبري فلان الله تعالى في عزه شانه واجبا لاختلافه
 في العبادة حيث قال ولما امروا بالعبادة والالتفات في العمل
 لا ينفك عن ان يتبعها بعبادة مستمرة في العمل ولا في العمل بعبادة مستمرة
 وجها لا يصح عبادة او صدوره يمكن على وجه لا يكون ذلك الوجه من الاشياء
 وانما يجوز بها ما لا يتصل بمحصل الاشياء لاجل بامره لا بالصدق لا في النية
 في العمل بالصدق المحض وقوله عليه السلام انما كل امرئ بما نوى وانما الاعمال
 بالنية في الطاهر وان العمل الذي ليس بالنية فهو في الحقيقة ليس عبادة
 كما انما لا يصح عبادة وانما لمرة بعبادة فان الشفا من قياس الى ما
 في ذلك في لغة العرب والرجاء فان على غير تلك الصفة في عبادة
 وانما ان قيل ان النية في الفعل في غير النية في القرب لا يخرج به في الله
 عن القرب من كونه عبادة وانما ليس فيها ذلك ما صرح بعضهم لان كل عبادة
 عبادة من الامور من احد بمحضه وايضا كان كل واحد من الرضوخ والفعل
 عبادة لذلك اجزاها عبادة مع ان النية ليست مقارنة لفعل كل واحد من
 الفعل والرضوخ والفعل ويجوز تقديمها اي تقديم النية على فعل الوجه والاشياء
 بها صدقوا الصغرى اذا كان فعل الكفين مستحبا وانما يتبعها اذا كان مستحب
 التوب والقبول والغاية في العبادة واداء الرضوخ من آثار قليل من آثار يعرف
 سميده فلما عرفت من شاقه لفعل يدوم يقع ايقاع النية عنده لان جميعها
 هو لا في الحقيقة لا لا تستحق الرضوخ فاذا تحققت الشروط المذكورة
 احتج على الكفين قبل ادخالها الاناء وجاز مقارنته النية بفعل الكفين
 لان من جهة افعال الرضوخ وكذا مقارنتها بالمقصد والاستشاق لانها
 ايضا من جهة افعال الرضوخ فاذن يجوز ان يقارن النية بالعبادة وانما اذا
 ياولد الرضوخ وجلا ينفك من النية لم يكن شاقا على من سميته للعبادة ويجب
 استدامها واستمرارها كما لا خلاف في الفروع من افعالها اعلم ان الذي يقتضيه

باله

والله اعلم بالصواب وقد استعملوا ولا يجوز ودانوا بالشيء من هذه الاشياء
 يتناول كل انا كان وان لم يجره الاناء وبعضهم خصوا بها الشجر والاشجار
 المتكعبة وليس يحتمل دعوى والتعريف هو الذي تدبره وتطبعه الشجرة والاشجار
 والذهب والفضة وغير المتكعبة بخلاف ذلك كما يكره ما يستعمل في المعاملات
 مطلقا في كل الامور المتكعبة والروعي من الصادق عليه السلام في قوله
 من يان لما يحصل به الطهارتان والاختيارتان او امانان يشترط في كل
 بكل منهما يقدم الكلام في الصغرى لانها اكثر الوقوع فيكون الاجابة
 اكثر وضوحا في الفصل الثالث من الفصول الستة في الرد على من
 عبادة عن علي بن الحسين بن محبوبين متعلقين بالاضطرار في عبادة
 مع النية ويجب فيها في الرضوخ او لا ولا النية ويجب ان يكون
 لفعل الوجه وجوبا مضيغا بمعنى انه لا يجوز ان يجره بها من اوله حتى
 اكتمل اول الرضوخ من النية فيكمل وهي في اللغة الغرض مما ياتي في
 التقية فمقتضى انها اداة قلبية لايجاد فعل خاص بمقارنة فعل
 المأمور به شرعا وقد لا تقارن في النية والغرض لا ياتي اذ لا يمتنع
 للفعل المراد بخلاف الغرض فانه لا يشترط فيه المقارنة والغرض هو
 النية في الرضوخ انه عبادة وكل عبادة يجب فيها النية فالرضوخ يجب
 في النية اما الصغرى فتدعى في بيانها ان الرضوخ وسيلة الى العبادة
 والوسيلة الى العبادة عبادة وفيه بحث جلي ذكره في غير المتكعبة
 فعل التوب والمبدء وكذلك في كل واحد من هذه الاشياء وسيلة
 الى العبادة وليس شيء منها عبادة ويمكن ان يستدل على الصغرى بقوله
 عن الاجماع بقوله على الرضوخ في قوله في الطاهر في المخلوق
 الزرع على هذا العمل لخاص ليس لكونه فلا باحلا بل لما هو باعباد كونه طاعة لله

في الجوه

المطلوب باعتبار قوة الشرط لا باعتبار اعتبار النية في الماستي لهذا
 حققه الشهيد في قواعده وكانه ارا د بكونه اعتبارا منفصلا انما هو
 ليس بعينه مستوطنا لبعضه فلا يكون القاصح في بعضها قاصحا في البعض
 ولهذا لم يسل احد من اليعن مثلا على الهبة الغير المشروعة كفساها من الاست
 الى المراسي كان ذلك مبطالا لصل ذلك العنصر خاصة دون حصول ما يعنى
 اجاعا بخلاف الصلوة فانها لها متصلة على معنى ان بعضه شرط لبعض
 الاخر بحيث يكون المفسد الواقع في بعضها موقفا في الكل اجاعا ولهذا لم يفسد
 عورة في الركعة الاخرى مثلا كان ذلك مبطالا لها ايضا لان معنى اجاعا
 واذا عرفت ذلك فاذا اراد اتمام الوضوء وكان البطل موقفا فيها سقطت
 النية لما في من الاجال ولا يعنى هذا التفرق لانه لما كان من النية لانه
 وهذه كيفية النية في الوضوء او في استباحة الصلوة الوجهين في قوله
 وقد مر في القربة وما هو المراد منها عند المتكلمين والفقهاء فلا حاجة في
 الاعادة والمراعاة لا تنبأ بطلب الاستباحة بالذات بل بالمالع من المذخر فيها وفي
 انهم بعض من قصد الثواب يخرج العمل عن الاخلاص وهو مضموع لان الثواب لما
 كان من عند الله فبغيره متبع لوجه الله فلا يقدح ذلك في الاخلاص بل هو قصد
 الطاعة وذكره تعالى في اخلاص العبادة من غير طمع الى الثواب ولي واعلم ان في
 كيفية النية خلافا بين فقهاءنا فضلا عن الشيخ بلاكفا بنية القربة وميل
 مع ذلك من قصد الوجوب والندب وهو قول نجم الدين وحجته واختاره
 في الشرائع وقيل لا بدع ذلك من نية الاستباحة والرفع وهو من طبعها فانه
 واختاره العلامة وهذا هو الاصح اعني اعتبار القربة مع الوجوب بالندب
 واحدا لمرين من الاستباحة والرفع اما القربة فلا في الاخلاص اما تحقيقها
 واما الوجوب فلا في الاستباحة لانه انما يتحقق بايقاعها على الوجه
 المطلوب شرعا لا يتحقق ذلك الوجه في الما في الالبان لانه لا يبدل انما لكل امرئ

ما نوي

ما نوي منه فبما اذا عتبا والامر من الرفع والاستباحة وقالا ان النية عين
 الاستباحة ومقتضى قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فافعلوا اي لا يعمل الصلوة
 لانه المقارن في لغة العرب حيث يقال اذا التفتعد وقد اصلحك اي لاجل
 لقاء العدن واذا كان متعاقبا وجب المصير اليه هنا اصله استدلاله ولك
 ان تقول الاستباحة والرفع امران متلازمان فاول على احدهما فهو الرفع
 الاخر فيكون الواجب في الوضوء واحدهما كما ذهب اليه ابي ادرين واليه اشار
 بقوله وهم الرفع الى الاستباحة او العنصرين اي الرفع مع الوضوء على كلا
 من التقديرين ان لم يكن للكلت دأيم للحدث كاستباحة والمطهر والسرك
 دأيم الرفع فالاى ان لم يكن محتملا لاقصر في النية على نية الاستباحة خاصة
 دون الرفع وحده ما للحدث في دأيم للحدث غير صارق عنه فلا بد من الاقتصار
 على نية الاستباحة او مع العنصرين ومن منع جوازا للصحة وقال ايضا والظهور
 بانها لا يجوز ليس بجواب لكانا العنصرين كما لم يكن مقبولة في نية لا يوجب فسادا في كل
 منهما فلو انما لم يقصد رفع ما معنى خاصة واليه اشار بقوله الا ان يقصد
ما سبق من الحدث على ما ان النية لان ذلك صحيح في حقه دون رفع ما هو متعلق
 بالحدث وما دفعه مطلقا لان ذلك متنع في حقه لان مقتضى الإطلاق دفع الما
 مطلقا وهو امر متنع بالنية اليه فيكون جازيا بما ذكرنا من رفع ما سبق لان ذلك
 صحيح في حقه للحدث المتأخر للظهور معصوم عن ذلك الصلوة فهو في معنى
 الاستباحة ومن اجاب بان قال في بعضه في صورة الجهل لا في جهلا لطلاق على
 الماضي واستضعفه المصنف من حيث ان الاقتصار على بعض المعنى بما لا يصح
 الميخذون قد يفسد يقصد ولو تم الى النية امراسيا كالتريا والندب في الزوا
 او تمام الامر لا سيما لعل الوضوء اجبنا خارجا عن العبادة كالشهوة والتفتن
 والظاهرة اي الرفع الوضوء لعدم اخلاص الذي هو شرط الصحة وقد مر الشيخ
 بالحق في الامور الثلاثة زيادة غير ضارة بالمعقود كما ذكرنا لما ذكرنا ما علم

انما لورق الشية بان يجرى عند غسل الوجه وقع الحدث عند غسل الوجه
 وقع الحدث عند غسل الوجه وكذا الذكر في اصل الشية وقع الحدث عند غسل الوجه
 لان الحدث شامع لغيره في جميع البدن لا بالوجه فقط ولا بالاعضاء الا بالوجه خاصة
 فلا بد من غسل جميع البدن ليحقق الايمان بالما جوده والتفرقة بينه وبين غيره
 وهي ان يجرى عند غسل كل عضو وقع الحدث مطلقا واختلافه باختلاف
 في هذه الصورة متمكنا بانها اذا احتج غسل جميع الاعضاء بغيره بالحدث واخر
 فصل كل عضو بغيره تحته اولى بالاجزاء لان ارتباط الشية الخامسة بالعضو
 اقوى من ارتباط الشية العامة به تحت المصنف المتع وهذا بان العضو
 واحد اتفاقا فلا يجرى تفرق الشية على اعضائها كالصوم والصلاة ويؤيد
 فصل صاحب الشرع في الوضوء بالياء في هذا الوارد وسر كفايت الصحيح
 لم يخرج ذلك كما هو ابدل ذلك وعدم اللوا ليس الا لصدق كونه حدثا ويجب
 ايضا في الوضوء غسل الوجه اجزاء وفصا وهو ما يتبع به المراجعة في
 كل من قصا من شعر الرأس اي من اخر مراتب شعر الرأس وهذا في مستوى الشية
 وانما غيره كالانف والاصبع فالحال الشارح في هذا الذكر على مستوى الشية وهذه
 هي المراتب المقبولة وتوحيها فمن كان على خلاف الغالب وجها وجب عليه ان يغسل
 شل مستوى الشية ويجوز ان يبدأ في غسل الوجه بالا على غسل من انقصا من
 كانه عليه بقوله ما بدأ بالياء والقصا من انقصا من انقصا من انقصا من
 اللحيين والحاد جمع محذور وهو الطرف فلن يجرى في غسل الوجه بطلان الحدث
 عن ابناء وعليه السلام في الوضوء بالياء في وعند السيد ما نادى ويرى مع النكس
 لا طلاق الاية واستخير بان هذا القيد اعني قوله ما بدأ بالياء ليس بصريح
 في قوله الذكر في هذا المقام اذ قوله من قبل من الشرع في قوله لا يكره من
 ابتداء به وجب غسل ما حواه اي ما احاطه الا بالياء والوسطى عرجا ولو كان
 ذلك اي ما ذكرناه من التحديد كما اي قد يراى فمن كان وجهه واضحا

على خلاف الغالب قاله كمال المتري فيمنى للفتنة اصل الشية هذا الياء يجب
 على من يجرى اليه والسند في وجوب غسل القدم والذكر وغسل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يغسل ما قبل هذا البيت عليه السلام ويجب غسل ظاهر الشعر الذي
 على الوجه وظاهر الاذنين والاحاجين والشارب والحلق لا ما حواه وانما
 الشية لا يستر البشرة وهذا هو المشهور لان الوجه كما هو في اسم لما يلج
 عرفا لا يجب جميع غيره ورواية زيادة عن ابناء وعليه السلام نصرة ما ذكرنا
 وعند العلامة انه يجب غسل ما تحت الشعر المذكورة اذا كانت خفية لانها
 غير مارة بالوجه فلا يغسل غسل الوجه اليها ولو دخل يده وغسل يده والحية لم يخرج
 لانها ان كانت كشيء فالغسل يتعلق بالظاهر وان كانت خفية فكذلك على
 الحق المختار وما على القول الآخر فالغسل لها فلا يخرجها ولا يجب ايضا
 غسل ما تحت الشية فان كان غسلها اي غسل ما تحت الشعر والخروج من تحت
 احكاما لما فيه من الاستكراه والمراة لم يخرج من طال من الشعر يخرج من حد
 الوجه واعلم ان في وجوب غسل ما يخرج من تحت الذكر وعرضا خلافا للاختلاف
 اما الصديق وهو ما جاد في العناد رقة فقد نلت الوفا به المشهور على مقتضى
 غسله قال الشيه وفيها ايما الى بقوله غسل العناد ايضا مع ان ابناءهم و
 الوسطى لا يصلح اليه غالباً ومع ذلك غسل العناد اولى اخذاً بالاحتياط
 المار بالعناد وهو الشعر المجازي للادنى يتصل علاه بالصديق واسفله بالعاد
 والحاد من هذا الشعر المخط عما العناد فوق الحية وفي وجوب غسل خلاصة
 والشية في الذكر كما في وجوب قطعاً ومداولة الوايات وجوب غسل ما حواه
 الا بالياء والوسطى من مستوى الفتنة دون طاعدها فاعلم ان وجوب غسل ما حواه
 ان كان من رواده بذلك انه مما يتوقف عليه الوجوب فالحق معه انه من باب الفتنة
 وانما واد بذلك انه واجب بالاضافة فالتراع معه في ذلك فاعلم ما ذكرناه
 الترتيبان وهما اليائسان اللذان يحيطان بالناسبه فقد قطع في العلا في

النهاية يخرجها عن حد الوجه وقال الشهيد في الذكر في وجوب غسل الوجه
 كالوجوب غسل الناصية اما موضع الخديف وهو الذي ينت عليه الشعر فليس
 بوجوب الغسل العذر والفرجة فالأحوط فيها من الوجه اشكالاً لا يخرج من وجوب
 غسلها وانما سمي ذلك موضع الخديف لكثره اذ الشعر منه ينبت على
 وجوب غسل اليدين مع المرفقين فحق واجاباً والمراد من المرفق مفصل
 الكوع والعنق كذا في التاموس وقيل هو جميع عظم العنق والذراع ومنه
 انما لمنا وقيل بل من عظم الساعد لجمع العظمين ثم انما موضع خديف
 وجوب غسل المرفقين الذي لم يخال فيه احد من علماءنا ولا خلاف في وجوب
 بالبقية من باب المقدمة وفرض المصنف على الاول واستند في ذلك بالخبر
 المروي على الكاظم عليه الصلوة والسلام في موطع اليد من المرفق حيث لم يفصل ما
 بين من العنق فان عدلوا كان بالبقية سقط بسقوط اليد ولا الغاية اذ
 لم يخرج من موضع ذي الغاية وجوب دخولها فيه وجب الاستبراء بها
 بالمرفقين في غسل اليدين لحديث ابي ابيير السلمي قال كان رجل من اهل
 هذا وصرو لا يقبل الله الصلوة الا به وجب تقديم اليدين على الصلوة على اليدين
 نقاً واجاباً وجب ايضا غسل الشعور التي على اليد وان كانت وعمل ما
 تحتها ايضا اما الاول فلا ينافي في وجوب اليد واما الثاني فلا امر بغسل اليد
 وجب ايضا غسل الذراع سواء كان ذلك الايدي من لم نأب على اليد واصبح
 على الكف وكف على ما عد وطهر على اصبع وان طهره لك الغرض من جميع
 يده وانما يجب غسل هذه الزوائد لئلا يخالها اليد وقال العلامة في النهاية
 لا يخلو عدم وجوب غسل الاظفار اذ احوالها كالحلوة ويجب ايضا غسل يدنا
 اذ لم يجرى تلك الزوائد على الاصلية ولم يفرق المرفق فان كان تحتها من
 الاصلية لغرضها عن هذا اعتماداً او نقصان الاصابع او نقصان البطش او
 لم يجب غسلها اذ ان تقع المرفق لاصالة البراءة عن غسل الزوائد كانت تحت

المرفق

المرفق وجب غسلها الذي يخرج بمزلة الايدي ما اذا لم يفرق بين الاصلية فانه
 يجب غسلها سواء كان ذلك تحت المرفق او فوق او من تحت المرفق فانه لا يفرق
 الاشارة بدونه ووجب العلامة في المختلف غسل الزائدة للفرجة من الاصلية
 وان كان فوق المرفق ومستند صدق الام عليها وقيل نظر في اليد عند الاظفار
 انما على ما فيها الغالب المتعارف وجب ايضا في الوضوء مع مقدم شعر المرفق
 قصه بالمقدمة والمرا والشعر المختص به هو الذي لا يخرج بالفرجة فلو لم يخرج
 خارج عن حد المرفق وعلى جميع في مقدم بحيث لو مده لخرج عن حده لم يخرج
 المسح عليه ليس محالاً على مقدم المرفق في الحقيقة وانما جاء المسح على شعر المختص
 به لانه لا يخرج الى غسله وحال المسح فالكف مختص به ايضاً المسح على شعر المختص
 به مقدم المرفق وبشر ما يخرج من مقدمه في كل واحد منهما لا بما هو عليه المسح على
 المرفق وهو يصدق على البشرة وشعرها ومستند وجوب المسح على المرفق هو الآية
 الكريمة واما بقصيص مقدم منه المسح فهو مستفاد من الوضوء العليل ويجب
 ان يكون المسح بقصيصه البطل عند طيناً كما في بعد ان الشيد رجاءه فيطيل بالماء
 الجيد ويجعلها لا ياتي عليه السلام مع بقية نفاذ يديه من غير استبراء
 جديد وقيل وقيل بان لا يجري غيره فان لم يفرق بين يديه لم يفرق بين يديه
 الشائبة في هذا المرفق واشتار عليه واجابه ولو لم يفرق عاد وكذا في مسح
 الشيطان ولو جفت ماء الوضوء للمرا والمهرا والمرفقين وجب الاستبراء ولو
 تعدوا حتى جزم ما من يده اليسرى ثم اخذت غسل به وجب المسح على المرفق والباطن
 لا يخاله من وجوب المسح في مقدمه بما في مقدمه يصدق عليه اسم المسح ولا خلاف
 الا في المسح على الخفي فلا يتقدم في بقية والياء في الآية للبعوض فقلنا من اجل
 البيت عليهم السلام يروي زيادة عن المرافقة السلام قال ان المسح لبعض
 الاراس على الارباة فيكون هذا الباء كالباء في قوله تعالى جنباً يربطها اي
 ولو مسح به الاراس على الواجب وزيادة ولو اعتقد شرب بقلته قد استنع فلم يخرج

من جميع الامور الواجبة فيه مع ان كونه منفسها بالاولى لم يمتنع من ان يكون
 لواخلها قال الشيخ قد ثبت بالاحتياج بقا البطل بالهواء المتعذر في
 الاخر في الحرارة اشبه كلامه فلو تعذر الماء لانه لا يفرط الحرارة في الهواء
 مع رعايتنا على كونه من الامور والاشياء فالظاهر السقوط عليه في الهواء
 على امتناعه من البطل وهذا هو قول المصنف ومع تعذر ذلك فلو تعذر
 وقوله الماء في السقوط او يسقط الموضوع ولا يقال في التبريد في
 دفعا للشبهة والخرج اعلم ان المراد بالظن هو ما لا يمتنع من
 البطل في المياهم على الامتناع من الجية والاشياء في التبع حيث لا يمتنع من
 وجوب المياهم بنفسه احتياقا فلا يجوز ان يمتنع في حاله امتناعه وهذا
 مما ارجع عليه على ما يتعلق من انشاؤه ببقائه من الكيفيات في انشاؤه
 الاية الشريفة يجوز مع العذر ويوفي حوائجه اذ لا يتصور ان يمتنع من
 التكليف في شرطه لحداده وطهروية فيه اي في الوضوء وفي الغسل ما
 الاول فاجاب في فلا يجوز ان يتوضا بالماء النقي واما الثاني فيمكن ان يقال
 الله مستعد له لان تقييد الماء بالظهور يقتضي منه لان لفظ الماء اذا اطلق
 المتبادر من المطلق الا هو معناه التقييد بالام الشامل المتبادر من كونه
 اذا كان ظاهرا فهو مظهر الا على مذهب حنفية حيث قيل ان يستعمل في الحد
 الا كبريا ليس بظهور ويمكن ان يقال هذا المذهب وان كان ضعيفا الا ان
 سوا الكلام على وجه يستدل لاشكنا على وجه عدم التقييد عليه والاعراض
 عنه ولذا ان تقول ايضا ان لفظ الماء وان كان عند الاطلاق في انشاؤه
 الماء المطلق لكن يتحقق ويخرج منه الماء ان كانا فيكون التقييد المذكور بالاحتياج
 عن ذلك المعنى الحازي يخرج الماء ولكن غير مظهر فلا يجوز استعماله في
 الحدث مطلقا كما في الوضوء ويشترط ايضا ان يشهد في اجابة الماء النقي
 في الظهور باحة ظاهره بان يكون مملوكا او مادونا او مملوكا في انشاؤه

والمراد بالظن هو ما لا يمتنع من البطل في المياهم على الامتناع من الجية والاشياء في التبع حيث لا يمتنع من وجوب المياهم بنفسه احتياقا فلا يجوز ان يمتنع في حاله امتناعه وهذا مما ارجع عليه على ما يتعلق من انشاؤه ببقائه من الكيفيات في انشاؤه

والمراد بالظن هو ما لا يمتنع من البطل في المياهم على الامتناع من الجية والاشياء في التبع حيث لا يمتنع من وجوب المياهم بنفسه احتياقا فلا يجوز ان يمتنع في حاله امتناعه وهذا مما ارجع عليه على ما يتعلق من انشاؤه ببقائه من الكيفيات في انشاؤه

من غير المضمون بطلت الطهارة واجاب الله الذي حرر حاله واليه في العباد
 الطهارة من غير ان يشهد ايضا بالاحتياج الى الذي يقتضي فيه باحة ظاهره لا بالاحتياج في
 نفسه الا ان اشار اليه بقوله ولو طهرا فلو توضا في مكان مضمون في غسل الامر
 او ما مضى من مضمون وهو ما جعله في الضميمة مع وضوءه لانه المجهول على ما تكلف
 المصنف في ان الظاهر في سعة ما لم يعلو وسعة الفكر المذكور واعتبر باحة
 بكونه في وضوءه اجماعا لا يقال بكونه في سعة ما لم يعلو على هذا الفكر بان
 التبريد في هذا الموضع من المياهم يستلزم الضاد في العباد لانا نقول ان التبريد
 هنا كما ان التبريد في الماء لا يمكن القول المذكور ولكنه ليس كذلك لانه من لوازم
 الضاد في التبريد ان يقال ان التبريد وان كان متحققا في الضومين للتبريد
 لكن شرطه بالظن الى المكان تفرق بالكون من حيث كونها من الاجسام
 امر خارج عن الظهارة وان كان لازما لها ولم يتعلق به غير الشارح فارتبنا
 به في اشارة شريفا حيث يكون منظورا للشارح واما متعلق الماء وارتباطه
 للظهور فهو مستور للشارح ومقصود ولا يحصل الخطأ به فان قلت لان
 انه في حاله الاشتغال بالوضوء في المكان المضمون ما هو بالخروج عنه ولا
 بالشيء من غير ان يمتنع من سعة فيكون مكفه فيه فلهذا الوضوء منها عند الوضوء
 والعدالة يستلزمها التماسا فلهذا الامر بالشيء يستلزم الوضوء منه بالمعنى الذي
 يكون التبريد على هذه التقدير ترك الخروج لا خصوصية المكث للبيان بالوضوء
 بل هذا لا يخرج من غير من غيرية الله الذي يحققه التمسك في صفته كما يحقق
 في من غير من خصوصية آخره كالكمل والشرب والوضوء في ذلك المكان والمقابل ان
 لا يقال ان الماء في الكبريا منها ومنه يتحقق الا في من افراد خصوصية في غير ان لا يخرج
 الاشتغال بطهارة واحد من تلك الافراد في غير من الجواب عن هذا لا فلهذا من الشك
 ما علم انه ليس لظهوره ان يكون لها ما عليها احتياقا فقط بل اجماع من وما يلاصقه في
 كونه في الظهور في ذلك الموضع كانه في فلو توضا على هذا مضمون وان كان

مروا على ارض من الباحة لم يصب لا نه يصدق عليه اسم المكان منها وهو ما في
 التفسير اوله ولم يرد ذلك الفعل والفتاب فلو توسا في الخطين المتصيين او في
 ليار مقبوض لم يخل وضوءه لانه لا يمتنع ان يكون في موضع من الباحة الذي هو في
 الحقيقة محسوسا كانت او غير محسوسا كالقول اليانيس في الصغرى والكرج لانه
 لولا ان يخاص الملاء في الخلق فلا حصل الطهارة لخاصة الماء كما ان في بعض
 الحكم المذكورة وان جيران هذا الحكم انما اذا كان في موضع من الماء على
 الماء على العضو بجهة مثلا ما ما بالنسبة الى الكبر والنجاس فلا لانه لو كان في
 نجاسة بالبول مثلا وقد طهر في الماء الكثير والنجاسي حاله على الاضراس في
 جاز وجع الموضوء كذا قيل ولا ولي عدم انما ذلك من غير طهرته لانه
 فيعد حكما فالما الشيد في الذكرى ولا يشرط في نجاستها ان يكون في موضع
 طهارة الموضوءة فهذه هي في الموضوء والفصل ولو كان في موضعها لكان
 في الموضع نجاسا ولو كان في الموضع طهارة وهذا ما بين مثلا في موضع من
 انما النجاسة عن جاز لا من ثم من جهة الفصل ثم انما النجاسة عن جاز لا من
 فصله فيه الفصل ايضا لان الماء ما من على طهارة وان كان في موضعها في
 الاضراس من وجها وانما في النجاسة بالعين لان طهارة الموضوء النجاسة
 ليس بشرط لا تقا لا احباب على جوار وتقديم وضوء الحائض على غسلها ويصير طهارة
 الاضراس في التيمم ايضا لكن فيه تفصيل وهو ان التيمم ان كان في الموضع وجب وان
 لم يجره الاضراس في النجاسة عن التوب والبدن وان كان في الموضع لا يجره في الم
 اشترط طهارة الموضوءة ومن غير ذلك قال بعض علما على القول بعدم جوار
 ايقاعه الا مع ضيق الوقت انه يجوز فصل التيمم وان كان على غير هذا فيجب
 ان ايقاعه للصلاة نظر الى ما فيها من مقدسات الصلوة فتمنع من تنجس
 المقدسات من السوء ولا يتقبل وجها فلا ياتي في بقا وقت فاستدل من غسل
 التيمم لانه لا يتحقق الوقت فادفع ما قورم من انه لا يصح التيمم قبل ان يذوق النجاسة

لانه لا بد من زيادة الوقت على وقت التيمم والصلوة فندم وقرع التيمم مع السوء
 التيمم من خلافه وهو قري هذا لما افادة الماء في حاشية عليها على هذا
 الملاء وبما تلت زيادة في بعض هذا الباب في بحث التيمم وبما تلت في بحث من
 هذا القول وما في بقاءه لا يكون ذلك قبل الفراغ من اعادة التيمم باق المشكوك
 فيه وجوب مراعاة الترتيب فيقضي اعادة المشكوك وما بعده ايضا ويستند
 التيمم في زيادة من ايا قري عليه السلام قال اذا كنت قاعدا على وضوءك
 فلا تدرك بجلت ذراعك اولا فاعده عليها وعلى جميع ما شككت فيه واذا كنت
 من الموضوء وفرفت وجعت في حالته اخرى من الصلوة وغيرها وشككت في
 شيء مما فرفعت عليك وضوءه فلا شيء عليك فيه وهو في هذا الحكم فيما ياتي ولا
 يجب مع الاجلال بالترتيب لا سيما في الجمع للصلوات فادخلوا من شروط التيمم
 في التيمم انما هو من عند الفقهاء في حصول الماهو الشرط ولو كان في شيء من
 افاضل حاصله بعد ابي عبد الغفار من لم يثبت اليه اربا في رواية الشافعية
 ولو يثبت الاجلال براجب من افاضل الموضوء وكصل اليسرى مثلا في جاري
 بذلك الواجب المتروك يقينا وهذا الايمان واجب عليه على الحائض اي حال
 الا شغل له به ولا يصح ان منه اجاعا ويقطع احباب السك عن بلوغ شكك
 الكبر فالما الشيد في الذكرى فلو شك في ايقاعه في حاشية الشك الكثير في الصلوة
 وعدا للمفسر في الحج ولحق الشك في التيمم في افاضل الموضوء اذ هي من افاضل
 ولا يسلط عليه فاعلمها اذا كان في الملاء باقيا ومن يمين الموضوء والطهارة والشك في
 هذا الضوء على نجاسته فمن يتقن للحدث مع شك في الطهارة فلو ومن يتقن الطهارة
 مع شك في الحدث فيجب عليها الطهارة لانه لا يقين لانه هذا الشك اذا الضعيف
 لا يرفع القوي وهذا ما يده قدبة فيها الشيد في الذكرى وجها لا يمين لا يرفع
 الشك الا في الجمع واليقين والشك في ارضان الماحلة فتسارع ذلك وضوءه
 اذ الشك في احد التيممين يرفع يقين الآخر بل العتيق بان اليقين الذي كان

نعم

في الزمان الاول لا يخرج من حكمه الشك في الزمان الثاني لانما انما استلزامه
 فيقولوا لا يخرج الظن والشك في الزمان الواحد فيخرج الظن عليه كما هو في
 في العبادات التي كلامه وفيه نظر لا يخرج ما ذكره من شاع في
 اليقين والشك في الزمان الواحد لا مع اجتماع الظن والشك في الزمان الواحد
 ايضا اذ الدليل المذكور ليس الاول خارجا في الثاني وانما جاز في المصنفين
 من اصحابنا في فصلوا في مسئلة يقيم الطهارة والحديث والشك في السابق
 منها ويحكم بوجوب الوضوء عليه حينئذ ليرى هذا الشك في قوله في قوله
 على يمين من الطهارة واما المناخير في فقد صلتوا فيها والظن به انما يتبين
 فيهم وواقعهم على ذلك فتخرج منها مفصلة حيث قاله وانما في الحديث
 الطهارة والحديث والشك في السابق منها فلم يجدوا في الحديث ما يوجب الطهارة
 او العكس فان على حينئذ في قوله في السابق ان الطهارة والحديث
 المشكوك فيهما لا تقدم والمناخير كما انما لا مستلزاما في قوله بعد الزوال
 انه تطهر واحديث في شك فيهما ولم يعلم حاله قبل الزوال انه كان مطهرا
 او لا تطهر ووجوبه لان دونه مستغولة بالصلوة يقيها فلا يحصل اليقظة منها
 الا بحصول شرطها يقيها فيجب عليه الطهارة لاجلها واما ما اعلمه من السابق
 على الزوال الذي هو من ان تصادف الاحتمالين فالواجب عليه حينئذ لاخذ
 بمقتضى ذلك الحال واليه اشار بقوله ولا اخذ بمقتضى ما قبله من انما قبل الزوال
 والحديث المشكوك فيهما ما تقدم والمناخير الواجب بعد الزوال فان كان
 قبل ذلك حدثا يوجب الطهارة لا يتبين بعد الزوال اشتغال من ذلك الحال
 اليها الطهارة ولم يعلم بخلافه الا انما من فضا ومتيقنا للطهارة وشك في ذلك
 فينبغي على الطهارة وان كان قبل الزوال مطهرا فيجب عليه عندئذ ان لا يطهر
 بطلت بالحديث الذي وجد بعد الزوال والطهارة الواجبة بعد الزوال
 على الحديث وما انتاره المصنف من الحكم مني على القول لا يخرج من الشك في قوله

انما بعد ذلك قد اشار المصنف الى ضعف ذلك بقوله على الامح ومما صرحه ذلك القول
 انه على تقدير طهر حاله السابق يجب عليه الطهارة لاخذ بمقتضى ما كان في
 في حكم الحديث والظن الموجوبين بعد الزوال لصاوي الاحتمالين لا يخرج
 بهما شكا لا اذا يتبين عند الزوال ما يتبين طهارة وقربا من حدث
 وشك في السابق فانه يستحب الى السابق على الزوال فان كان في ذلك الحال
 مطهرا فيجب عليه طهارة ويرد عليه انه انما يتم اذا علم بالقاب واجتمعا
 غير في السابق فهو في حديث قوال الطهارة فيكون الحديث بعد ما فلا يتم
 حقيقة الاستصحاب ثم قال وان كان قبل الزوال حدثا فهو لا يحدث لان يتبين
 انما اشتغل عن الطهارة بعد تقضيها ثم تقضيها والطهارة بعد تقضيها
 فيكون عليه ايضا ان هذا انما يتم على تقدير العلم بالقاب لا بد ولا
 على تقدير عدمه جاز قوال الحديث فيكون الطهارة بعد ما فلا يتبين الخبر
 في الحكم لا ان يحدث ولما عرفت ان الاحتجاج المذكور من غير قياس والقاب
 كما ذكر في المختلف بعد وجوبه وصرح شارحنا في ذلك بقوله ولو كان
 القاب يقيها في غير ما يقي عليه وعلى المراد بالقاب كون الطهارة
 عقيب الحديث لا عقيب طهارة وكون الحديث عقيب الطهارة لا عقيب حدث
 اذا عرفت ذلك والقاب الذي يقيها اليقين بالاخذ بمقتضى ما كان هو الذي
 يكون مستقيما بالاعتقاد بان يكون الطهارة والحديث متساويين في العدد لا
 على تقدير عدم الاعتقاد وبما في احدهما من عدد الاخر ليجوز البناء عليه والعمل
 به في الاحتياط لما كان في السابق ولما فرغ دام الله عز وجل كيفية طهارة
 الاحتياط اذا زاد في بيان كيفية طهارة المضطربا والبيان في
 في مذهب الصنفين لا يوجب شيئا من ذلك فيمكن معها الامر في بني ابا
 تفرع او يخلو في حاله في البقرة لتوقف الامتثال الواجب على ذلك
 التحليل لا يصلح الى الما في البقرة فاما يجب مع الطهارة اي مع طهارة ما

الفضل فوجب احبا لا يوجب ان الوجوب كما في كل احبا لا لا يوجب في سبيل
 الفصل على الاصل لا يوجب ان يدخلها المشا جديعا وقراتها الغرام معا كذا
 والنص في الضابط ان كل فعل لا يوجب من احد على جهة من الايجاب في
 منها دفعة ولا يخبر فيه وفي جواب اتمام احدا بالافعال شك لا والذي اتمى به
 في شرح الفواعل بطلان صلوة المأمور لان اقتداءه بغيره يكون جديعا ومقتضا
 جيب وعلى هذا التقدير يوجب من فساد صلوة ولا يتم العدد مما في الجملة لا يوجب
 الكثرة او العلم بالمال من المصلين ولا صلوة من علمه لانه شرط في الاجتماع
 متحقق ولا يوجب احدا جيب واعلم ان المراد بالتباعد في الموضع والشرط
 لا يشترط فيه عدم على صورة الاجتماع فان كان الاشتراك فيه على سبيل التعاقب كما
 الحكم من جهة على ما احب القربة قال الشهيد ولو لم يعلم صاحب الزمة كالكعبة
 ويحكم بالاجماع ما يخرج من النبي في الرجل والمرأة اذا وجد على جبهة او في الشفة
 انقص بر هذا الحكم ليس على خلاف بل مع استحالة عادة فلو وجد على غير
 لم ينعى سيق الحكم بلوغه لاستثناء عادة بطلان من علم النبي بشرعية
 فانه حكم بانه منه لا مكانه فيكون بطلانه وفي الاول على كل حال من غير علمه
 ولما كان الحكم المذكور من خصائص التوابع انقص واستحقاق في المشقة في النسبة
 اليه بقوله لا في المشقة في معطاي الحكم المذكور من جهة الايمان المشركين للجمعة من فيه
 عرفت ان الاصل عدم تكليفها معا بالفضل واحكام التباينة وتكليف احدا بما دون
 الاخر ترجيح من غير مرجح واعلم ان سلسلة وجوب فضل التباينة محل خلاف فتبين
 من احكامها ان وجوب نفسه بمعنى ان حصول التباينة نفسها على الوجوب مستقلة
 وذهب فرقة اخرى منهم الى وجوبه متوقف على وجوب التباينة كسائر افعالها
 ولكل واحد من الفريقين حجة اما فرقة الاول فيقولون ان المأمور لما كان من
 النسبية فهو من جيل سبب وجوب الفضل وجود المأمور غير متعلق على بادة
 وكذا قوله ان النبي لما كان وجوب الفضل ما جازة الفرق ان النبي في قوله ان

الغنية

ملا

جبه

كلمة جيبا فظهر ان لانه معطوف على فاعلها ويجوز حكم وجوبه فاعلها ان
 في الحقيقة فان كنتم منه القيام اليها محبين فمقتضى ان كنتم جيبا عند القيام
 اليها فافعلوا ولا تلتزموا في ان دخل هذا الكلام في حيز الشرط بقيد ان الظاهر
 عن احكامها انما هي للصلوة وقد استدل الفرق الثانية بالنسبة ايضا وهي قوله عليه
 السلام في امره انما جاعلها زجها فاعلم ان مقتضى وجوبها في هذا الفصل ان جاز
 التحسين جازها ما بطل الصلوة فلا تقتل فانه على ان الفضل للصلوة والذي
 اعم ولم يلق في شرح الفواعل عدم مقالة الفرق الثانية حيث قال ويرجع الثاني بان
 تقتضي وجوب الفضل وتوسعة دائره مع تضييق وقت تلك الغايات وتوسعة
 صلاها فيقتضيان وجوبها هو مقتضى وجوبها على ان البراءة الاصلية مقتضية لعدم
 الوجوب قبل الوقت وقاعدة الخلاف تظهر فيها ان اذن التكليف الموت قبل ادراك
 شرط الوجوب فانه اذا ترك الفضل في ذلك المكان لا يكون عاصيا على القول الاول
 دون الثاني فيظهر ايضا في وجوب قبل الشرط عند من لم يخفف فيها بالفرق
 فان يرى القدم من شروط الفضل يوجب الوجوب على الاول والثاني على الثاني
 وجوب الفضل بالجماع ايضا وهو الامر الثاني وحده الموجب للفضل الا انما به
 في المشقة او قد منها من الباقي في استطوع للشقة ومقتضى الحكم قوله انما
 التباينة وجوب الفضل وهذا الامر الثاني في وجوب الفضل مطلقا سواء في كل
 للادبي وسواء كان ذلكما واجبي حيا وجيب وجوب التقييم عن الخبر المروي عن
 الصادق ع اذا حدثت وجوب الفضل ومحل الخلاف هنا الوجه في دبر المرأة
 وكذا في دبر الفلام فانه وجب مع غيرها في التوسعة الى عدم ايجاب الفضل
 وهو ضعيف لان عموم الخبر المذكور يتناول الاول وكذا قوله انما ولا مستمرا
 واما الثاني في فلا يجمع المركب والفعل كالفعل على ما ذكره كالتابع والقيام كالمستقل
 في قوله الحكم بعموم الخبر والى مقتضى هذا الحكم لا نشأ ما تكليف فيه وفي قوله
 انما من غير انزال قوله بالوجوب وقوله عدمه ولكل من القولين وجه فوجه الاول

انه فوج فاشبه فوج الاموي ووجدنا في اسما للملوك وعدم المنع ولكن اتوجه
 اولى لعدم المنع قالوا الشبه في الذكر كما في الفريضة فلا تنافي في العمل على
 ختان المرأة قومي ونهري قضية الاضا وحيث قال علي بن ابي حمزة عليه
 السلام والرجم ولا ترجون عليه ما عا من ماء وغيره المانع سواء كان وطئا
 وموطئا يحتمل ان لا يتعلق به حكم الجنابة لعدم وجوب الطهارة في حقه ويحتمل
 ان يقال لا يتعلق به حكم الحدث فيمنع الذي من الطهارة والمساخطة والرجم
 والحكم لا تنافي في التكليف في حقه نعم ياره الذي الفصل ثانياً وليس في هذا
 المكلف ويجب عليه اعادة الفصل بعد المانع لان غسل السابق لم يكن صحيحاً
 واذا عرفت ذلك لا بد ان لا يوجبنا في حقه على الجنب قبل الفصل الصلوة والصلوة
وكذا ما يحرم بالحدث الاصفهاني ابي لان الجنابة اقله وقيد بقلته في كل
 ليس به حرمة في حيث يحل تركه المقصود والاصح والموافق من الجنب الحرمة
 عليه عسما يقتصر بالحدث الاكبر وبعضها مشترك بينه وبين الاصغر في
 هذا اذا والى الكل بقوله الصلوة والصوم سواء كانا واجبين او مندوبين وكذا
 الطواف ويحرم عليه ايضا سحر الصفح بالاختلاف هنا اختلاف ما يجب
 الحدث الاصفهاني في هذه الاحكام قولين فهم من جواز المسح ومنه من منع و
 يحرم عليه ايضا مسام الله تعالى لقوله الصادق عليه السلام لا يمس الجنب
 روحها ولا دينها عليه اسم الله تعالى وكذا يحرم من احاط بها من الصلاة عليهم
 السلام ولم يوجد في ذلك نص لكن الاستصحاب العقول في الحكم باسم الله سبحانه
 لنا سبب التقليم ولا نكلام خطا من المسح والعلامة في بعض كتبه ما لا يبي
 كراهية ذلك لعدم النص على التحريم واما في القواعد والمواد من المسح المنوع
 ما يجمع اجزاء البدن فلا يجوز الخلوات ما يجره كان من البشر مصل
 الى اللغة قالوا في شرح القواعد ما اذا شعر بالسن فلعدم صدق المسح
 عليها عرفا وفي الظاهر من ذلك ما علم ان التشديد والمد من صور الغرور

في القرائة فيحرم مسهما على الحدث واما الاعراب ففيه وجهان كما قالوا في
 في شرح القواعد ولا ينبغي في الاعراب حتى لا يفتي في الايات واقله يمكن ان يفتي
 على التحريم على ما استدل به المصنف على الحاق اسماء الانبياء والائمة باسم الله تعالى
 في تحريم المسح قالوا ولا يظهر التحريم اي يحرم مس اسماء الانبياء والائمة على لان
 الاسم لا يخلو من المسح ولنا سبب التقليم اذ لا ينبغي ان يخلو ذلك العقل والاعتبار
 والتعظيم حاصل بين الاعراب والكلمات القرائية والله اعلم وايضا يحرم على الجنب
 دخول المسجد الا عظمى المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واخيراً ما
 من صحتها من زيادة الشرف ويحرم عليه اللبس في المشاهدة مطلقاً لقوله تعالى
 ولا يلبس الاعراب من سبل ولبس ولا يتجمل عن الصادق عليه السلام في الجنب يلبس
 في المشاهدة ولكن يمتنعها الا المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالوا انه يلحق باللبس
 الزينة في المسجد وايضا يحرم عليه وضع شيء فيها اي في المسجد لقوله الصادق
 عليه السلام حين سئل من لابس والحائض على ميتة ولا من المسجد المشاع الذي
 يكون فيه قال نعم لكن لا يصح في المسجد اي وقيل انه مكروه وقيل انه يكره
 اذا استلزم اللبس وليس لاحد منهما بالنسبة اليهما كالوضع فيجوز لهما الاخذ
 من غير لينة كما نقلت به الرواية المذكورة وايضا يحرم عليه قراءة القرآن
 الا في نية وهي آية في الكتاب وحج نصت والحق واذا لم يمسح بها اجزاء
 اجزاءها كآية وكلمة تسها ولو كان ذلك بصبغ اشركها بالصبغة فانهما جاز
 من كل صورة ولا يحرم قراءة بعض المشرقة الا ان يقرأ بنية احديهما اي احدهما
 الا في نية المشرقة بنية احديهما جاز والعامة لا يقولون بالفرق بين
 الغرايم وغيرها في عدم الجواز ما عندنا فتوقع غيرها للاصل ولقوله الصادق
 عليه السلام وقد سئل انه يقرأ النفس والجنب والحائض آية من القرآن يعرف
 ما تاتى ويكره ما زاد على سبع وكره ما ليس بركوه ولا فرق بين الايات
 الطويلة والقصيرة ومن احاط بها من حرم القراءة مطلقاً ويكره له الصوم قبل الوضوء

واما قوله

تختص

لقد علم من سائر أقوالهم ما هو واجب نعم اذا انشأ ويكره ان لا يكون انشأ
 قبل المضمضة ولا استنشاق للرواية عن علي عليه السلام لا يجزئ الا ان يدا
 ان ياكل او يشرب غسل يديه وتضمن كفا في المذكرة ولا يخفى على ان الرواية
 مد على رواية الكراهة بالمضمضة وغسل اليدين من غير استنشاق ويكره عليه
 الاختصاص بقول الصادق عليه السلام لا يقبض الرجل وهو جنب ويكره الخلع
 للثياب مائة قبل ان يغسل ولا يبارك ولا يجمع من غير غسل يديه الا ان ياتي
 كالان يطوف على نساءه يغسل ويحد ويحب على الحب غسل اليدين والرجلين
 في ان وجوبه لنفسه ولغيره كما عرفت ويجب في الغسل الشية لا في المداة ولا
 جباة لا بد فيها من الشية وقد سئلنا ان المداة من وجوبها الغسل
 الى الغسل على وجه القربة لا من وجوبه بل من وجوبه في وجوبه في وجوبه
 لان الاستنساخ في العباد لا يفيق الا بايقاعها على الوجه المطاوع في وجوبه
 يقع الغسل على الوجه المطاوع في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه
 اما المقدم الاصل المسوية كالمضمضة والاستنشاق وغسل اليدين ولو تم
 بعده قبل الشروع في المقرون لم يضر ولا يجوز تقديمها على الاستنساخ او اما
 الغسل بعد مائة من الشية بها لانها من جلة الغسل او يكون المقارنة
 من اراى غيره من ان وجوبها كما هو مقتضاها ولا يجوز تقديم الشية
 عنه ولا يجزئ اول الغرض من الشية فيطرد الى ليس للرواية الا ان يدا
 ضلها مقدار لا اول الغرض لا يقدم الاصل المسوية بل يكتفى على اقله
 من الشية ولا بد ان يكون مستعدا للكمالات ولا يجزئ استنساخها الا بعد
 هذا المشقة الاستحسان والتعقل وقد مر تفسير الاستحسان المحكيه وحشاش
 الاستحسان المحكيه واجبة الى الاثر فلما في في الاستحسانية هذا المشقة الا ان
 لم يجمع عليه وتفصيل هذا البحث وما يتعلق بهذا المقام قد سئلنا في
 افضل الاستحسان الصلوة لوجوبه قرره الى الله ولو تم الرفع الى الاستحسان او

بما يقع مع الغسل لانه اذا انشأ في الغسل في الصلوة ونحوه الكلام في هذا
 المقام انه اذا انشأ في الحديث مطلقا ولم يشرع في الغسل بركا لغيرها او نوي
 رفع يده عن الغسل بركا او رفع يده عن جميع البدن مع باقي الصلوة من الوجوه
 والشعر والقرن يحصل له ما نواه عملا بقوله عليه السلام انما الكل امرئ ما فوا
 فمدا له لما كان منع من الدخول في الصلوة وقد يستدل بهذا الخبر على جواز
 الاكتمار باستباحة غسل يديه في الغسل كراه الغرام والطواف والصوم فقد
 ظهر ان كلامنا لا ينافي مع وجوبه في الغسل لانه لا ينافي وهذا ما اراد المصنف
 بما لا يوجب فيه ويجب فيه ايضا غسل الرأس والرقبة واليدين من الرأس
 هذا خبرنا عن يدي لا بد من حيث قاله في الغسل من الرأس لانه في الاول شام
 للرقبة كما سئلنا ان يدا في الاصل من حيث ذكر الرقبة والاذنين في مقابل فيكون
 المراد انما يدا في يدا من الحريم ويجب ايضا غسل الاذن من الاصل لا يدا
 من الصلوة ثم غسل اليدين بعد الخلع من غسل الرأس وفي القبر بالماء من اياها
 انه لا ترتيب في احضان الغسل لا يجب فيها فلو ان غسل من الاصل الى الاصل
 بالتمسك ثم غسل اليدين وكذا ما ذكرنا من وجوب غسل الاعضاء المذكورة على الترتيب
 فثبتت بالضرورة الاجماع وقال المحقق الروايات قلت على تقديم الرأس على اليدين
 اما تقديم اليدين على الرأس فلا يصح فيها برواية زرارة وقتبوا ولا
 فلا يذ فيه على الترتيب قال الشهيد رحمه الله لا قاله بوجوب الترتيب في الرأس كما
 قاله في كتابات قوله ثالث وايضا يجب تحصيل ما يمنع وصول الماء الى البشرة لكي
 الغسل مختصا بالبشرة فلا يقوم مقامها غيرها وقوله تحت كل شرة جباة في
 الشعر وانفقوا البشرة وقال الصادق من ترك شرة من الجباة يشعروا القيد
 في اننا في غسل الشعر بالماء من وصول الماء الى البشرة واجب وان كان ذلك الشعر
 كجباة الماء فيتم من ذلك فما منوط بالبشرة فلا بد من ايضا الماء الى ايضا الشعر
 وصلها لا غسل الشعر جلا والوضوء لان يتوقف غسل البشرة عليه اي في غسل

الشعر فيكون غليظ من باب المقدمة ولا يجب غليظ الشعر في الفصل لا يصلح
 الماء الى البشرة كذلك يجب الترتيب في الفم والخص والبيرو ومعا طم الا في
 سقط غليظ الشعر في الوجه لقوله البازيخ كذا ليعاطب بالشعر فليس على الفصل
 ان يطويه ولا ان يحترق منه وظاهره شامل للحيت والقول احكامه وقيل
 عن الرجل يوشى ابطن لحيته قال لا وله من فصل من كونهما غليظا وكيفية
 واعلم ان من الاغصاء ما كان متوسطا بين الجانبين وهو المعروف بالان والسرور
 ونسجه المتوسط يقتضيه تعيين غليظ مع احاطة الجانبين على الاثر في
 في غليظ مع الجانب شاة وغليظ مع الجانبين اولها والى ما ذكرنا من الترتيب
 بقوله ويصحب بين غليظ العروق وهي الفصل والذراع وكذا في غليظ العروق
 جانب شاة وما ذكرنا من الاغصاء في شرح الحق للفقهاء على سبيل المثال
 الشيد في الاغصاء ومنهم من يقول يجب غليظها من غير ان يكون لها العروة
 عضوا مع ودقها انما هي ومنهم من يقول هو جوار الغصن وهو زيادة
 التكليف والاصل زيادة الزمة منها ويجب الترتيب بين غليظ الاغصاء كما ذكرنا
 في باد غليظ الاراس مع الرقبه ثم الجانب الايمن ثم الجانب الايسر فالشيد وهو
 من فقرات اللق والاعاج وفي رواية يوشى شاة مع الفم والماء على راسه ثم
 على جبهه ولا يخفى ان في ثم لا على الترتيب بين الاراس والجبهه فليست
 الترتيب في الجانبين ايضا لعدم الفاصل كما اشرنا اليه فينبط بذلك وجوب
 الترتيب بين جميع الاغصاء في الفصل لانها لا يجب الموازاة مطلقا بل منقولة
 بالمعاداة وموجبات الفضاة اجاعا من جهاتنا ثم نذكرها وجبت وكما اشد
 شيق الوقت حيث كانت ذمة مشغولة بشرطه وليسقط الترتيب بالان كما
 مطلقا عند اكثر علماءنا وقالوا ما درين في سقط هذا لانه على سبيل الترتيب
 عليه ان يوشى غليظ راسه او ثم غليظ راسه الا من ثم جانب الايسر وليس عليه
 والبراد بدلا لغلظي الماء خذا من الاراس الذي هو الغليظ ومسقط السقوط

الفصل في غليظ السلام لوان رجلا او تمس في الماء او قامة واحدة اخرها اليه
 وان لم يدلك جسده كذا قبل ما ت خيرا لا يولد على سقوط الترتيب الحكي وانما
 الشاة قد عرفت في الفصل بالترتيب ان وجوب مقدارها الجزء من الاراس يسقط
 في الاغصاء الخارجية وما في الاوتار من مقدارها بالية اصاب الماء الجزء
 من اليد من الجزء كان منه وجب على يتبع ذلك الجزء بالية في من اجزاء بدنه
 ويجب ان يكون ذلك الاضباع حاصل من غير حلف وناخر فواجب في الاضباع اللحي
 العرق ولو غليظ من جسده ان بعد ارتفاعه لعله في فطرته من بدنه
 تحت الاغصاء اطراف غليظ وجوبا مطلقا لان حال الرمان يجب على
 عرقه التي هي من الاضباع ولو بعد الموت لعله لم يصيبها الماء وجب عليه
 المباداة من الغليظ بخامسة وهذا عادة الفصل وانما الارمان اذا لم يلا في
 الفصل ثم انما في جوارحه وجب ان يغسل ما بعده الفصل الترتيب وهذا معنى
 قوله وفي الترتيب يغسلها اي الغلة وبما يغسلها وان كانت الغلة في الاغصاء
 خاصة لا الجانب كذا لا يجب الترتيب في نفس الغصن وان وجب بين الاغصاء
 كعروقه وبما صرح العلامة قال الشهيد في الذكرى وهو في الاغصاء وانما ذلك
 الاغصاء كانت في الجانب الايسر لا يجب عليها ان يغسلها بما وجد في الاركان
 على جهة وجوبها وجارها عليها كان ذلك كافيا لان الماء في الطهارة الكبرى
 لا يخرج عن الطهورة على الاصح كما عرفت ويصحب اي يجب الاستبراء قبل الغسل
 بالبول لانه لا يولد حاسة دونها مع الغسل لانه لا يخرج ما يغسل به في
 الجري من اجزاء التي واصلها بعد جده لا يخرج ما يغسل به في الجري من اجزاء
 البرية فان لم يولد من البرية مع من المقدرة الى اصل القنيتان ومنه الى راسه
 وشاير ان لا لا يستقبل للترك واجب فهو مخرج لان الاصل براءة الذمة منه
 فلا يفيء الى خلافة الا لعل لم يشب ولا اثر للبلل ولا يحكم للبلل الفاج من
 المتولد بعد الاغصاء المتسببة بالحق اي حين الخذا بال واجتعللنا بالبول

والاعتماد فان قلنا بانفسنا ولا فهو بظهوره وان قلنا بالمال فهو انقطاع
ويظهر الفائدة في اقل الايام التي تقتضيها العدة على الاول يكون سنة
وبما وخططين ويحالي لنا في تسعة وعشرين وخططين وعمره الشيخ ما نه الدرس
الحاج بواره وهو موقوف من قول الصادق عليه السلام دم المؤمن ما يفسد
اسود ولا يبيض اذا القريب الاول يعرف باسمه حتى هو خمسة فلو ان
الشافعي فهو يعرف بما هو من ربه بالمال لا يعرف هذا في الافاد والاشياء
والدم المتعلق بالعدة اسود حارا عيطا فالما هو يعرف بما هو يعرف
المذكور في فهو ركب من امرين معوي وسبي والعبط هو الطري والعبط
الاخير عموما قال لا دايح بعضا فانه في التعريف لا بد ان يكون على الحقيقة
المذكورة ويحكم على هذا الدم المدة البالغة تسعا ايام في كل ما استمر
سنة ولا يكفي الدخول في التاسعة فما نقص من ذلك فهو من الصغر وهو من
يكل لها خمس سنين فلو رأت قبلها وان كان قبلها في يومها فو بصفة المص
لربك ايضا اجاعا ولا بد ان يكون محلا للعد لا بد ان يكون غير راحة فلا
حينما يصاع بلوغ من الميسر لقوله تعالى واللا في ميسر من الميسر وهو الذي
يا امرأه نحن دم المؤمن يبلوغ سنين ان كانت المرأة ثوبتة فستتدلى
قرش بايها او يطيه وهي من كانت من السبط وهم قوم من لون النقا
بين الكوفة والبصرة على عونا للفاير عينا على اللغة كما ذكره الفاضل
بعض نقلها به وبلوغ خمسين سنة في غيرها اي في غير العربية والعلية
فاذا بلغت المرأة سن المذكور في صورتين كان الدم اجاعا وسنة
الحكم في غير ما قول الصادق ع اذا بلغت خمسين سنة لم تر حرة الا ان يكون
امراة من قرشي واما الحكم المذكور فيهما اي في القرشية والنبطية فليس له
من الصغر لكنه مشهور بين الاصحاب ويصير اي دم المص عند الاشياء بالعد
من العدة وهي دم البكارة بالعد الطوي يعني عند الاشياء اذا عد

المنقطة في الفرج فان خرجت غير مطوقة فهو حين ولا فهو العدة وسنة
هذا الحكم قول الباقر ع فان خرجت المطقة مطوقة بالدم فانه من العدة
وان خرجت من غير المطقة فهو من الطهارة ويخرج من المص عند الاشياء
دم المص وخرج بغير حيا يخرج دم المص من المص لا يسر وهذا الصا
سنة رواية رواها الشيخ في التهذيب عن الصادق ع وبرقا لا كرا لا
وقال ابن الجبيل بالعكر فانه ان الخارج من الامن هو المص وون ما يخرج
من الامن هو دم رواه ابن عتيق عن الصادق عليه السلام ويجماع اعي
المص الحمل على الاقوي للاخبار الصحيحة الدالة على ذلك منها قول الصادق
عليه السلام وقد سئل عن الحمل ترى الدم اشركه هي الصلوة قال نعم والحمل
وعنه فقلت الدم واقله ايام اجاعا سواها بليا لها على الاصح وقوله
الحق المص الذي ياله كركله في جده عشرة فالمروية من جسد المص
الرواية التي اشار اليها ليست مستندة بل مقطوعة والضوء ثابتة في ذلك
يقين ولا يرتفع التكليف بها الا يقين فاذكره المص لا يعود واكره اي
اكره المص عشرة ايام عشرة ايام للمص والاجماع قال النبي ع في جاري فامة اقل
المص عشرة ايام عشرة ايام عشرة ايام عشرة ايام عشرة ايام عشرة ايام
الطهر من المص من الشهر والاجماع قال الباقر ع اقل ما يكون عشرة ايام من
طهر المص من ايام الدم وقال الصادق عليه السلام لا يكون الطهر اقل من عشرة
ايام من خمسة ايام من الشهر والاجماع وقال بعض علماء الكوفة ثلثة
اشهر ومن على غالب العادات واذا اسقط الدم على العشرة وان كان ذلك
في البعد من خمسة ايام او اربعة مثلا فالكرا يجمع العشرة حينها وانما تلف
لونه لا يستحق بالمص فلا يصح فيها صلوة ولا صوم وان خله الشفاء بعد
السلطان ينقطع في السادس والتابع مثلا ويسمى انقطاع اليه عشرة
ثم رواه في العاشر وهذا هو المشهور بين الاصحاب وان عر هذا اي وانما

الدم العشرة سواء انقطع على ما دون العشرة او لا وانه في العشرة انقطع فيه
 فلهذا فيها ما يختلف باختلاف احوالها من العادة والغير فلهذا فيها ما يختلف
 ولا يكتفى للقيام بشيء الا بزيادة تفصيل في البحث فلهذا في ما تقدم ذكره في
 منضاهما قوله في العشرة انما هي العشرة في اللفظ وهي التي انقضت فيها
 وقتا وعددا اخذوا انقطاعا بان يكون الزمان متساويا من حيث الزمان كما لو
 الشهر ومساويين عددا ايضا كالحكمة من الزمان والشهر ولا يشترط في الزمان
 والاستواء في الامر المذكورين التساوي في الاخذ ولا انقطاع في الزمان في العشرة
 كما لا يقدح في شيء في الامر المذكورين في الزمان والعددين في العشرة بل في
 استحقيتها وتجاوزها عن العشرة الى عادتها المستمرة التي هي في سائر ايام
 عددا ووقتا ولا يشترط في العشرة بشهر واحد لان العادة ما عدا ذلك من الزمان ولا
 يحصل العشرة الا بالانكسار والعودة على السلام في الصلاة اياما في العشرة في
 يصدق على الواحد ولا يشترط في العشرة انما هي العشرة في العشرة في العشرة
 متساويين عددا ووقتا في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة
 او العدد حاشا لهما انهما معا في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة
 دون الاخر الذي لم يتفق فيه فانما يتفق في العدد خاصة كالزمان في العشرة في
 اول شهر وخمس اخرى في اخر الشهر الذي في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة
 عبود الدم العشرة ويكون خالها في العمل كمال ذكرا العدد ناسية الوقت في العشرة
 التي ياتي احكامها وانما يتفق في الوقت دون العدد في كالأوقات في العشرة في العشرة
 من شهر خمسة ثم راء في شهر اخر ايضا في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة
 في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة
 الثالثة عند عبود الدم العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة
 وانما العدد من العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة
 ولو اتفق في العدد ما استقرت في الوقت خاصة وعملت على اقله للالتزام بها

الوقت

بكلية ما لا يمتد او اذ لا يمتد الا حياط في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة
 يعمل على المتعاضدة وتستقطط للمصنوع في احوال المضطربة واعلم ان المراد
 بالشهر المذكور في استقرار العادة هو الشهر الهلالي الذي بين الهلالين الذي في
 الفتيق وهو المراد بالشهر في كلام النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال فاذا اتفق شهران عدة ايام
 سواء فذلك ايامها وكذا في كلام الامام عليه السلام وانما جعل على الهلالين نظر الى
 انه هو الاقرب في عبادات النساء واكثر في الوقوع في القدر ومن ثمرة بالعدة التي
 يقع فيها بعض وجوه تعيين مع انه معني بجازي كايام اعتبار الاتفاق في الوقت
 انما هي ذات الدم ثلثة ايام في شهر فاما انقطع عشرة ثم غابت ثلثة ثم انقطع فليس
 في العادة في العشرة عددا خاصة وانما قلنا هذا معني بجازي لان الهلالين الشهر على
 الهلالين لا خلاف فيه انه على طريقتي الحقيقة فلو جاز هذا لخلق اعني اطلاق
 الشهر على العشرة المذكورة ايضا على سبيل الحقيقة لانه لا يشترط مع انه قد عرفت
 في الامور انما لها زجور من الاشتراك والغل عند العارض وقد يحصل العادة
 من الشهر كسبها واستحيقت وتبين لها الدم فحققت به مرة ثانية كذلك فان
 انما التغير في غير ما اذا اتفقت وصرح العلامة في التذكرة حيث قال العادة
 قد يحصل من غير فطر بها شهران وذات فيها سواء ثم انقضت الدم في العشرة
 الا انه يجب ان يلاحظ في عادتها الحاصل من التغير ولا يطر الى اختلاف لون الدم لان
 سبب ذلك هو العادة والعادة بالحي الحيوان بعد ايام عاد التي هي خمسة مثلا
 انما يتغير مع اللولب وانقطاعه من العشرة يوم او يومين لرواية محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عليه السلام وقال السيد رحمه الله فيظهر الى العشرة لانها ايام المصنوع
 العادة في العادة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة
 فلهذا كما قال السيد بقوله في العشرة بان تترك العادة في هذه الايام فيسقط الهلالان
 في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة في العشرة
 انه اذا انقطع الدم من ذات العادة وكانت عادتها دون العشرة فليس من انما

كانت حصة وجب عليها الاستبراء على قولها باستدخال النطفة فان خرجت عنها
 الاستبراء فبطلت وجب عليها الغسل وان خرجت ولو لم يمتدح
 يوم او يومين بان تترك الطهارة فيها ثم تصلي وتقوم بعد الغسل وهذا هو
 المشهور بين المتأخرين لقولها لا يقر عليه السلام في رواية محمد بن مسلم ان ارايت
 بعدا يا هذا فلتعد من الصلوة يوما او يومين وفي بعض الروايات ان النطفة اذا
 انزلت من العشرة وهو خير يومين يعقوب وقد ذكرناه في اختلاف في ثبوت
 استظهارها هذا لكن هو واجب مستحب ذهب الشيخ الى الاول والمثل هو الاستبراء
 استقر عليه لا يملك لعدم النص على الاول والغسل براءة الذمة من الحج والعمرة
 ان ثبت واذا صرت يوما او يومين ثم اغتسلت صحت وصلت فاضطر على الغسل
 تبعا للجمع حين يقتضي الصوم خاصة وان لم يقتض على العاشر طهارة ويقتضي
 تقضي اوقات الطهارة ما تركه من الصلوة زمان الاستظهار ومنه يصح
 وكذا يجب عليها ان تقضي صوم العادة خاصة دون الصلوة اما قضاء الصوم
 والصلوة في ايام الاستظهار فلما بينت بالفقهاء انها كانت ظاهرة فيها ايام
 قضاء الصوم في ايام العادة خاصة فلان ايام العادة ايام للخصم وضاراة
 من الصوم في ايام للخصم واجتنب عليها اجماعا اما قضاء ما فات عليها من الصلوة
 فليس في الجائز للخصم بخلاف الصوم ويحكم هذه ابي العباس بالعمى المذكور للخصم
 بربوبية الدم وقت عاودتها فتترك العادة مع وجوب اجماعا لان العادة كانت متيقنة
 وسئل الصادق عليه السلام عن المرأة ترى الصفوة في ايامها فاني قد فرمت
 اما المبدأ والمضطر فيقول يتكافؤ العادة بربوبية الدم كالمسألة في ايامها
 الشيخ نعم وقال المرتضى لا يثبت ثلثة ايام وهو لا يقرى احتمالا للصلوة والاشارة
 في الذمة بتعيين ولا يثبت الا بيقين المسقط والحديث الذي يملك به الشيخ
 محمول على ذات العادة قال العلامة اذا المراد بالدم دم اللعين ولا يعلم ان يبين
 الا في ايام العادة واعلم انها لو كانت العدد متقدما او متاخرا لمحتل الوقت

ويجب لك هذا وحصل انك لو كانت العدة مستعدا ما شغرت ان تترك الصلوة والصوم
 الحج والعمرة والدم بخلاف ما لو طهارة متقدما فانها تختص طهارة الغسل بالصلوة
 ما يام والعدلة قبل الغداء وفيها فالكل معين ايام بعد العشرة وكذا الحال لو را
 فيها وعدتها وكذا لو رايت فيها والطريقين معا ولم ارفع من بيان الامكان
 بالعمى في ايام وان يشترط في احوال المضطربة والمبتدأة فقال والمضطر في ايام
 التي كانت لها عادة ففتيتها وقال صاحب المصنوع انما هي التي لم يتركها عادة
 وهذا هو قريب وان كان صحيحا لكن المراد بها هنا هي اول ولانها بالمعنى الاول
 يجري فيها الاقسام لا سيما حتى تامة العدد وناسية الوقت وناسية ما
 بالمعنى الثاني في ترجيح الى الثاني مع فقد التميز كالمبتدأة بخلافها بالمعنى الاول
 لا يرجع الى الثاني المستأخر لعمدة لها وهي على تقديرها وان الدم من العشرة
 ترجيح الى الصوم مع تحققه وشروط تحققه امور فيها اختلاف لون الدم ومنها
 كونه ما ينصفه للخصم لا ينصف من ثلثة ولا يزيد عن عشره وكون ما ينصفه الاستبراء
 اقل الظهور في العلامة في النهاية ويشترط في التميز امور اربعة اختلاف لون
 الدم وان يكون ما ينصفه للخصم لا ينصف من ثلثة ولا يزيد على كثره وان يجاوز
 الجميع كالعشر وان لا ينصف الضعيف من عشرة لان مراده ان يجد طهره والقوى
 بقدره ليضاهي اخرى وانما يمكن جمل طهره اذا لمع اقل الظهور فلو كانت ثلثة
 وثلاثة اجزى ثم رأت اسود فلا تميز وانما حصل لها تميز وتساوية فيكون
 حائضا في ايام القري سحابة في ايام الضعيف تميز بكماله فهي مع التميز ترجيح
 اليه لا يجوز للحج الرجوع الى الروايات مع فقد مرجع الى الروايات ان
 العدد والوقت معا وربما يقال لها تميز في ايامها ووجوبها في ايامها
 الروايات لا يملك الكلام الا بيقين فيحج كالمبتدأة الفاقدة للتمييز والاهل والافراد
 وشيخ في ايامها ما مودة ح بالاختصاص فيقع من ولا يشترط في ايامها ثلثة
 المستحاضة فيقتل بعد ثلثة كل صلوة يحل انقطاع الدم عندها وتصلي في وقت

شهر رمضان انما من زمان بعد الثلثة ولا يحتمل الحين والظهر ولا المساء
 وقد فتح الى الساعات كما ذكرنا تحيض ليلة او سبعة او ثلثة من شهر وعشر من اجزاء
 واعلم انه لا يمكن ان يقع من الحيض طهرها بالعبية اليها امور اولها ان
 زوجها اسلمها للغير فيكون زمان كذا فيفضل فلا كفاية لعدم العلم
 به الا في محرم عليها اللبس في المساجد كالتاثير في الطهر الرابع حيث يذهب
 الصلوة الواجبة لان كل وقت يعرض بخلافه ان يكون طهرها فيه فالحق في
 شهر رمضان واجبة لاحتمال ان يكون طهرها فيه اجماع وان قيل للسلطنة
 احديهما اي العدد دون الوقت علت بما علم عدد كان للعلوم او وقتا فانه
 كان للعلوم هو العدد وفيه مخير في تخصيص ذلك العدد وفيه فاشارة
 عينت في اول الشهر وفي اخره او في وسطه واليه اشار بقوله في محرم
 العدد ان ذكره ان ذكرت وطهرها انما هي خمسة كانت خمسة مثله في العلم
 اصلا لا اتصالا ولا اجالا فيخرج في بطون خمسة في اي وقت اتمت في الشهر
 لان الشايع اختلف لها الجواب ومقتضاها التفرقة في الحيات وان ذكره في
 ان طهر خمسة في اول الشهر مثلا افشلت بعد تمامها ثم هي بعد ذلك
 فعملها والاحتياط كما هو رأي الشيخ يقتضي ان يجمع بعد ذلك العدد في جميع
 ايام الشهر بين تكليف الحائض المستحاضة وسقطه الحين وهذا فانه اذا
 انما الحين المذكور ما يمكن اول مرة لا سلطانا بحيث يجوز لها ذلك في كل يوم
 وان كانت عبادتها مطلقا والثانية ان تكون الحين اليها وان ذكره في
 لا انحصار في ذكر العدد لان ذلك ثابت لها في صورة العمل بالزوايات
 ايضا حيث خفيت العدد والوقت وعادة المهر ترمي للاختصاص علم ان هذا
 اعني في ذكر العدد دون الوقت قد علم الوقت اجالا فان زادة ذلك العدد
 على نصف ذلك الوقت الذي يقدر اجالا فالرايد وضعه حين يقين الوقت
 حيث كانت في الشهر الاول والسادس وما قبله اعني الخامس حين يقين

ففي التوراة ما يقرب لها حيا وفي الاربعة فان حلت في الاربعة الاولى افشلت
 اخرها ايس وليس عليها في الاربعة الاولى غسل الاستحاضة لانها جعلها ايا
 حيا على القول بالاحتياط كان عليها فيها على المستحاضة وهكذا الى العاشر
 فان لم يكن العدد الذي ذكره زائدة على النصف بل مساويا كما تحسب او ناقصا
 عنه في الاربعة فلا يحصل لها حية حين يقين في القول بالتحريم يكن عليها في التوراة
 الذي يحسب محرم من العدد للعلوم مساويا كان او ناقصا على المستحاضة لما ذكرنا
 من انها جعلها مساويا محضا وان قلنا بجملة الشيخ فيطهرها لما قبله المستحاضة
 في التوراة كما ثم تقتضي لا قطع للغير في آخر العدد المذكور في اخر الزمان منه
 ثم سيرة لا خال لا لا تقطع عندها فليعلم من الاصل ان عباد الصلوات خمسة
 شوي بالمحرم على المستحاضة وان ذكرت اي المصطر في الوقت اي وقت حيا بالاجاز
 خمسة في ذلك العدد تحسب في التيسر اي في الايام التي يقينها فلو قال كان
 خمسة في الشهر الاول في من الشهر في الجملة لكان العلم خصوصا انه في محرم في
 العلم ولا في غيرها ان يقتضينا اول حيا هو اليوم الاول من الشهر مثلا فيقتض
 في التوراة المذكور ما كلفه يومين بعده لان اقله ثلثة وبعد ثلثة يكون في
 حيا في الحين ولا تقطع والاستحاضة فاجد الثلثة زمانا حيا طهرها
 بعد الثلثة الى العاشر على المستحاضة وروك الحائض وعلى سقطه الحين بعد
 العاشر الى آخر الشهر يكون طهرها والثانية انها لو بقيت آخرة كالعاشر مثلا
 يومين قبل اليه واحاطت في السبعة السابقة فانها زمانا حيا طهرها على هذا
 التقدير يجمع بينها بين اعمال المستحاضة وروك الحائض ومنع سقط الحين
 لعدم اجتماع لا تقطع الحين فيها الا لثبوت وقت وسط حيا كالعاشر مثلا
 ايضا فاليه يوم قبله ويوما بعده فالسبعة السابقة زمانا حيا طهرها يجمع فيها
 بين على المستحاضة وروك الحائض ومنع النقطة واما السبعة اللاحقة على
 تقدير ان يكون الثاني هو الوسط ففيها الاعمال الثلثة الاربعة انها لو بقيت

وما في الجملة كما لما مر مثلاً ولم يعلم ان ذلك او اخره او وسطه فالسبعة النفا
 على اليوم المعلوم من زمان احتياطيها جميعاً بين على المتخاضة وتروك لها الحيض
 وتكون فيها غسل للحيض ويحاط ايضاً في السبعة التي بعده فيها مع ما عليها
 في السبعة السابعة غسل للحيض والى ما ذكرنا من ان لها من الاحتياط السبعة لا شائبة
 واساطت باجمع بين الحيض والماء والنجاسة في الجملة في ذلك الزمان الذي
 فيه هذه الامور وهذا المذكور في شأن المصطرة المأخوذة للحيض المذكور
 للوقت هو مائة بعض الاحجاب وهو قول مرجح ليس عليه من العلم والذكر
 مرجح اي في نظر في هذا المقام وهذا على النفا والمذكور في الروايات في
 اما الروايات السبعة والسبعة والعشرة فيتم الى ما علمت من النجاسة
 يبين بيقين احديها في الروايات المذكورة فعلى تقدير ان شاعلة من
 ايام حيضها ثلثة يكون المضموم الى المعلوم ثلثة من روايات السبعة لا يثبتها
 واربع من روايات السبعة لا يثبتها على هذا التقدير والمبدأ ومنه فصار
 الدم من العشرة فقد انجز مرجح الى عادت ناسيتها من مشيتها وانما
 من الاربع والمباعدة بكمالها الى حيضها تمام الفاعل على الروايات السبعة والحيض
 ولم يبق لها عادة وضع الدال على صفة اسم المفعول التي ابتدأها للحيض والى
 قال بعد الحيض لا يباع التبر لا يبيع لها الا يرجع الى عادة اهلها الاحكام وقته
 التي تحقق بصفة الشرايط المذكورة تكون الدم على نوعين قري وسبعين
 تنص القري من اقل الحيض وسبعة ايام اعني رجوعها بعد القري الى اهلها
 الباقية السلام ينظر بعض ناسها فقلدي باقرها فان قدمت اهلها
 احسن رجوع الى عادت شها في السن من شاء بلدها القرب من بلدها
 فهذا معنى قوله انها من بلدها فان هدمت ما لها من ناسها بلدها
 في الروايات دعت بها واليه اشار بقوله تم الى الروايات وسبعة ايام
 على العمل بالروايات ظاهر كلام الاصحاب المتأخرين وقال المرتضى رحمه الله

هذا هو الوجه في الروايات السبعة والسبعة والعشرة فيتم الى ما علمت من النجاسة يبين بيقين احديها في الروايات المذكورة فعلى تقدير ان شاعلة من ايام حيضها ثلثة يكون المضموم الى المعلوم ثلثة من روايات السبعة لا يثبتها واربع من روايات السبعة لا يثبتها على هذا التقدير والمبدأ ومنه فصار الدم من العشرة فقد انجز مرجح الى عادت ناسيتها من مشيتها وانما من الاربع والمباعدة بكمالها الى حيضها تمام الفاعل على الروايات السبعة والحيض ولم يبق لها عادة وضع الدال على صفة اسم المفعول التي ابتدأها للحيض والى قال بعد الحيض لا يباع التبر لا يبيع لها الا يرجع الى عادة اهلها الاحكام وقته التي تحقق بصفة الشرايط المذكورة تكون الدم على نوعين قري وسبعين تنص القري من اقل الحيض وسبعة ايام اعني رجوعها بعد القري الى اهلها الباقية السلام ينظر بعض ناسها فقلدي باقرها فان قدمت اهلها احسن رجوع الى عادت شها في السن من شاء بلدها القرب من بلدها فهذا معنى قوله انها من بلدها فان هدمت ما لها من ناسها بلدها في الروايات دعت بها واليه اشار بقوله تم الى الروايات وسبعة ايام على العمل بالروايات ظاهر كلام الاصحاب المتأخرين وقال المرتضى رحمه الله

الروايات من غير توسط الا قرأه قال الشهيد في الذكرى انما احبها المصطفى
 الى الاقران طالباً بالدليل ثم اخرج عليه بان مقتضاها الوارد في الخبرين ان
 لا يخرج لان الاضامة تصدق باء في ملازمة اقوال طالب الدليل ان يقول لا
 ليها في المعنى المتبادر من لفظ ناسها ليس الا الاقارب فادخال الاجنبية فيها
 لصدق الاضامة باء في ملازمة يفتني حي الرواية على خلافه والامن غير
 وقربة فيج لا يمتنع الاستدلال بطلب الدليل باء على مطالبة الروايات
 التي يرجع اليها المتبادر والمصطرة هي سبعة ايام وسبعة من كل شهر وثلثة
 وسبعة من كل شهر واثني عشر في هذا الاعداد لان ظاهر الخبرين فان شئت
 تحببت في كل شهر بسبعة ايام وثلثة او ثلثة من شهرين من اخر
 في الشهر في الشهرين فان شئت تحببت بسبعة مثلاً في اول الشهر وفي اخره
 او في وسطه ولما فرغ من مطالعة الحيض اذ ان شئت الى باء دم الاستحاضة و
 احكامها يقال الاستحاضة دم اصفر يما الى الصفرة بارد بالنية الى دم
 للحيض ومن قوامه بالنسبة الى قوام دم للحيض عالياً وانما في هذا القيد هذا
 من غير وجه من اوجهها من القيد لان دم الاستحاضة قد لا يكون على الصفة
 المذكورة ومعها الدم قد يتصل بالحيض كالدم الجار ولا كدم للحيض وقد لا يكون كذلك
 وهو لا يكون كالذي يراه المرأة قبل التسرع وفي من الياس وماذا وما لثالث وما
 بعد القياس ويجوز على المتخاضة في وقت الصلوة اعتبارها بما عاينها والدم
 تين ويخرج عليها امرجه اذ لا طريان ووسط واحكامها متساوية لان في كل
 مرتبة حكمها كما يجب عليها القيام به كسير عليها فاذا اعتبرت فان
 الكرم وهو القطة الموضوعة على الموضع وتكون عليه كذا من غير ان
 يحس الكرم وهو الحيض بقوله ولم يتبعه هذه المرتبة في المرتبة الاولى
 هي نصف اللوات قد عتد ذلك ويحس عليها اي العاين بالالكرم او قطعه
 ثم بعد النظر في قصة علي ظاهر الفرج والمستند في ذكرنا وجوب ازالة النجاسات

ملازمة

اجاموا ايضا بحسب عليها تطهيرها عنهم من الحلال في محل الدم لما ذكرنا من وجوب
 ازالة النجاسة اجاموا وكذا يحسب عليها الوضوء لكل صلاة كما هو المشهور عندنا
 ودعاة ضرورة عن الباقر عليه السلام حيث قال وصلي كل صلاة بوضوء
 فملم ينفذ الدم فلا يجوز لها المص بين صلاتين واجبتين كانا او متفرقتين
 بوضوء واحد ولا بد ان يكون الوضوء حسيب الوضوء من غير تيميم وهذا هو الصحيح
 مع من الاحتياط واستحسنه العلماء لان العنق من حديثها المستقر لا ضرورة في تيميم
 عليها كان في محل الضرورة وهو لا يمكن الا انكاره ولا يصح الفصل الثاني
 بمقتضاها ضرورة كالاتي في الفصل والسر ولا يمان بلا وان لا يمان
 وان شئت بان تغسل الدم في الكريف ولم يسل هذه هي المرتبة الثانية وهي
 الواسطة بين الطرفين ولما كانت هذه المرتبة اقرب من الاولى كانت للكلية
 المنزعة على الاولى متفرقة على هذه مع امره يدعي ذلك اي مع ما ذكرنا من
 التكليف المتعلقه بالاولي من الابدال والتطهير والوضوء المتكرر وجب ايضا
 تطهيره في كل وقت في الكريف لا بد ان يكون مع تغيير الخوض وتطهيره في كل وقت
 ح غسل واحد على الاصح وذلك للعداة اي لصلاة الصبح وما ذكرناه من وجوب
 الفصل الثاني على ما هو المشهور بين الاصحاب بالمتاخرين وقد خالف في هذا المذكور
 اعمى في لقاء الغسل ابن الحنبل وابن ابي عمير حيث اوجبوا في هذه المرتبة ايضا
 ثلثة اغسال كما قسم الثالث الذي هو طهر الكثرة وفي بعض الاصحاب ما يدل
 على مخالفتها ومقاله الحكم هي الاكثر عليها الاكثر وتفصيل هذا المقام
 وجبه الخلق بين الروايات المذكورة في شرح القواعد الحكم في ازالة النجاسة
 هناك وانزال الدم والحرا ويسيلة تجاوزه الكريف والحكمة التي تفرقة
 وهذه هي الحالة العليا مع ذلك اي مع ما ذكرناه من الاصل الى السابقة بحسب
 ايضا عليها غسل اخر تطهير ويجمع بينهما وغسل اخر للعائين كذلك يجمع
 بينها وجوب الاصل الى المكث في هذا التيميم اي في ازالة النجاسة لا خلاف

او التطهير

فيمضي الاجام بانما الخلاف في وجوب الوضوء لكل صلاة ويصير في وضوء
 من قبلها للظاهرة اي بافعالها بعد الطهارة من غير تيميم فلا يجوز لها التيميم
 النجاسة معها لما ذكرنا من ان العنق من حديثها المستقر للضرورة فيقتصر على ما
 كان في محل الضرورة ومع الاعمال المنقذة من المذكورة من الفصل والوضوء
 وتيميم الخوض في النجاسة وتطهير الجمل اي في النجاسة بحكم الطاهر عند فقهاءنا
 اجمع وانما قال بحكم الطاهر لانه اليسخ طاهر حقيقة لان حديثه استمر والماء
 بحكم الطاهر اجمع ما يصح من الطاهر من الامور المشروطة بالطهارة منها ما
 الخلق اي النجاسة التي فيها اي من الاعمال التي يقع صلوها وهو طاهر فيها
 ح اما حديثه او ذات نجاسة لم يصف عنها وما الذي على طاهر الاحتياط ترتف
 عليه على ما يتوقف عليه الصلوة والصوم من الوضوء والغسل في كل
 وقت بغير رطوبتها اذا فصلت في بعد النجاسة والظواهرية كذهب اليه
 الحق في الدين رحمه الله تعالى فاذا تطهرت فأتوهن من حيث ذكرناه
 ولا يملك الملو ولا حل الوحي لا يشترط فيه للذنوب للحدث كما يحسن المقطعة الذي
 اختلفت في من غسلها يعني اذا اختلف بغسل الصبح وغسل الظهر لم يصح
 معها اي صوم ذلك اليوم الذي تركت فيه شيئا من غسله ولا يشترط في
 صوم ذلك اليوم غسل الليلة المستقبل قطعا لسبق تمامه واذا عرفت
 لزوم الصوم موقوف على غسلها رد وذا في الاصل الذي يوقف على
 جميعها صحة الصلوة للراشك في منها قضيت الصوم ولو عليها مع الاقتصار
 خاصة دون الكفارة الا مع فعل التطهر للعداة ولو اهللت على الليل والليل
 للصبح وصلا متباعدة لا نه رفع لما سبق من الحديث في التيميم في الذكرى
 في صوم يوم غسل الليلة المستقبل وهل يشترط غسل الليلة في صومها
 فيه وبما ان من يلفظ الى ان شرطية في هذا الحدث للصوم باعثة وادارة
 مع شرطية للصلوة وجبه او عدما وكذا ضيقة وسعة لم يجب حصوله

صح

قال القوم

في الليل وتقدمه على غيره ويجوز تأخيرها الى اول وقت صلواته بل في غير وقتها
 ومن نظر الى كونه شرطاً يتوقف تحقق الصوم عليه وجب بقاءه في حاله ولو
 بقاى من تمام طلوع الفجر على اوطان وفي هذا المقام فائدة ان بطلان وقت
 المعص الى احدهما بقوله فاذا انقطع الدم استباح للصوم ويجوز ان ينقطع
 لا انقطاع نغرة يجب عليها ما انقضاء الدم بحسب قلة وكثرة وانقطاعه
 من جمل او من غيره وذلك لان الغدة المستمرة كان معقراً عند الولادة وبما
 زالت الغدة فاشفى الصوم يجب عليها استئذانها ولو لم يجد من استئذانها
 وانما الفائدة الاخرى التي لم يشر اليها وهي ان المص في كثره الدم فقلته
 المستحقة ما هو في اوقات الصلوات لانها اوقات الخطايا الظاهرة فلا بد
 للمحافظة على وقت الصلوة فلو سبقت الغدة وطالت الفترة وقتها لم يكن
 تغير الحكم ولو طالت السيلان بعد الصبح واستمر اعتقت الظهر ومن وقتها
 حتى الصوم كالصلوة ام لا يحصل الثاني لسبق انقضاءه وقيل لا ولا يحصل
 محكوم عليها بالايثار بالفضل وجعل شرطاً في عدم الصوم وهو اقرب الى الشبهة
 في الذكرى ولو طالت بعد ذلك فلا يصلحها او ما بالنسبة الى الصوم فلا فرق في ذلك
 بين طرايا لكثرة قبلها او بعد ما ولو كثر الدم قبل الوقت ثم طالت الفترة حتى
 الوقت فعلى هذا القول لا يصلح عليها ويمكن وجوب نظر الى الغدة تماماً
 سواء كان في وقت الصلوة ام لا وهذا هو محقق الشهيد في الباب الثاني من
 الامتياز لما يشعر به ولا يردنا قياسه مطلقاً نحو قوله ما فرغ من وقت استئذان
 ادا وان يشر الى بيان من يهتبه القاسر واحكامه فقال لا يفتقر هو شرط
 النفس التي هي الدم ومنه قوله لا تنس لا خائفة وهو شرط عدم بقائه في الرحم
 الولادة وان كانت ولادة مضطربة سواء كان معها او كان بعدها اما ان
 فلا خلاف في كونه نقاساً كالخلاف فيما يخرج قبل الولادة عند الطلق به
 ليس بقاس وانما الاول فيه خلاف والشهور انه نقاس كما ذهب اليه الجمهور

وهو عليه الشيخ رحمه الله وخلاف السيد ضعيف قال العلامة في النهاية الاقرب
 تنقل من لا يرد من خارج بسبب الولادة كالتقيح ولا يشترط في كون دم الولادة
 متساوياً من غدة الولد وجوته كما اشرنا اليه انما قلنا ولدت مضطربة وعققة
 جملته بعدت القوايل كان الدم نقاساً بالاجماع ولما كان القاس من عبارة
 من الدم فلا نقاس بدونه اي بدون الدم فلو ولدت ولم تنزل لم يلحقها
 انقطاع النفساء اجماعاً فلو يجب عليها الفضل وقد حكى به ولدت امرأة في
 مهبها ولدت على ما عليه ما لم يزل ولم يزل ما لم يزل ما لم يزل ما لم يزل
 حتى انقطاعه ما لم يزل من الدم الذي قبلها اي قبل الولادة اجماعاً ولا خلاف
 فيما ان يكون لحظة ولا خلاف في احد من الاجاب في ذلك واختلف في اكثره
 والايان الواردة في هذا الباب بخلافه الدلالات لكن اشهرها انه لا يند
 على اكثر الخبير كما اشرنا اليه المص بقوله واكثره عشرة في الشهر ويرة قال الشيخ
 وانما يورد المصنعة من دم حيض حبه اشباح الولد الى الغدة وانطلاقه
 بغيره عند واكثره الحيض عشرة ولا نلاحظ وقيل اكثره ان يكون يوماً
 ام سبعة قال كانت النساء فقد على عهد رسول الله ص اربعين ليلة فاذ
 يوماً وهو منسوب لانما لا يرد في مجمل فلا حرج به قال العلامة في المذكورة
 وقيل فان عشرة ومقتضى هذا القول ما روي من الصادق ع وقد سئل عن
 النفساء كم تغد فقال اذا جاء وقت عيها رجاها رسول الله ص ان يغسل ثمانين
 مرة ليلة واحدة فيه فقال ان يكون موالها عيب ثمانين مرة فامرها بافضل
 ولو سلمت قبلها عن ذلك امرها بافضل فلو دأب يوم الولادة ثم انقطع الى
 العاشر ثم رزق في العاشر وانقطع فالعشرة تقاس ولو ولدت ولم تزل ما لا في
 العاشر فهو القاسر وذلك ما قلناه فان رجحنا القدم اي فان عمر الدم العشرة قال
 انما ان يكون المرأة ذات عادة في حيضها فلا يقطع له الحيض ومبدأه
 ضلي الاول على الصادق اي في حيضها بعد ان كانا متشككاً فيام عادتها في

عينة حسنة حاشية قابل للتطبيق يحتاج في انشاء النية ولا بد من حسنة
لانها تعدى في الطوبى فهي من افعاله الحسنة من وجهين احدهما من وجه
الغالبات حكم بانوارها وجوب على كل مكلف وجوبا على الكفاية فوجب على كل
المكلف من جهة كمالها المسلم الى الصلة لقوله عز وجل وجوه الى الله ما كنتم
ظلموه ولما قبلت عليه الملائكة وكيف بان الله الحق على كل شيء وحسب عليه
التي احيى الى القبل حيث فوجئ لكان مستغفرا لقوله الصادق يستقبل برجعه
القبل ويصل باطن قدسية ما على القبل ثم بعد التوجه ومعرفة الروح من الله
حيث ان الله الحاشية بده من توقف تطهير عليها الا ان الله لا يترك المناقشة هنا
كله ثم قبل على ان الترتيب على الوجه المذكور واجب على كل من ان الله لا يترك
كلام وجه الى الصلة ثم كن من هذا الماهو الواجب وهو مستبعد لما يقوله
ان الكلام هنا في الامور الواجبة ولا ريب اننا اذا التفتة من جهة وجوب
لا يتحقق الا بعد الموت وخروج الروح من جسده فاطل عليه كلمة ثم من الترتيب
ستقيم سائما من المناقشة ثم بعد ان الله الحاشية عن مدبره يجب عليه
بما طرح فيه مسمى السد فلو كن فيه التفتة فيخرج الماء عن الاطلاق والوجه
الفضل ولا يبق وضع السد في الماء صحيحا بل يخرجنا الى المراتب الشيعية والحد
للتفتة فانه المحزن قال العلامة في التذكرة ثم بعد الفراغ من تقصيد بناء
السد يجب تقصيد بناء طرح فيه الكاف وكذلك اي مسمى الكاف في بعد ذلك
يجب تقصيد بناء خلاصتها اي ما السد والكاف وهو القراح وهو من القرا
لما من الميت وبعد الفصالات ثلثا ثابتا بالرواية قال الصادق عليه السلام
يشمل الميت ثلث فصالات مرة بالسد ومرة بالماء يطرح فيه كاهن ومرة
افرى بالماء القراح والشيخ رحمه الله ادى الاجماع على ذلك وايضا بعض الحكماء
بالقراح وحده لا مثل ولا من الاول للنسب والترتيب بين هذا الماهو والى
عليه كلمة ثم واجبة ورواية للعلي بن الصادق عليه السلام لما مره الذكاء

الترتيب فلو غير الترتيب لم يخلو عدم الاشتغال بالماورى على وجهه وصلى الله
على النبي وآله وصحبه وسلم الترتيب من استحب للعدل وهو ضعيف اذا لم يبدل عنه عذبا م
في الخلافة ويجب على الفاسق في كل واحدة من الفصالات ان ياتي بالماورى
ليحقق الاشتغال فبما ان في ترتيبها كالمناجاة فيدبره اياه ثم يفتة
ثم يفتة الا من الاجماع وفي الاخير وما يدل عليه فلو غفلنا الترتيب لم يكن
اشتغالنا بجمع وفي قوله مرتبا يجوز فيه فتح الشاء ايضا على ان يكون حال الفصل
لا من الضابط ويقتضي الترتيب بين الاعضاء اذا كان الفصل بوجه اي يسي
الميت في الماء الكثير واما الترتيب بين الفصالات فيمن على الله فلا بد من غا
للماء بالحق ذلك وجه الاول اعني سقوط الترتيب بين الاعضاء اذا كان
الفصل بوجه هذان على الميت كمالا في لقوله اليافعة على الميت
فصل المناجاة فلا ريب ان المناجاة اذا كانت بوجه الترتيب فيكون ما نحن
فيه كمالا لقضا الشيب ذلك وفيه ان الشيب لا يقتضي المناجاة من كل
كلام اعني وعند العلامة في هذا الفكر اشكال يشاء من وجوب الاشتغال وقوله
الترتيب والترتيب وما كان فصل المناجاة ويجب ان يتحقق الفصل ما كان منقضا
بالنية للواصل في اول كل فصل من الفصالات الثلاث على الاصح وما من يقو
بعدم وجوب النية قال العلامة في النهاية ويجب فيه النية على الفاسق عند
يقين طائفة لا منها عباد ولا ان التفتة بفصل المناجاة يقتضي ذلك ويجعل
لانه تطهير من نجاسة الموت فهو فصل الفجاسة من التوب الترتيب اي الفاسق
في الفصالات الثلاثية واحدة لها اي الفصالات لكان التطهير لا يحصل الا
بالجمع فكأنها عبادة واحدة فيكون فيها سنة واحدة ولما شرب في غسل
لوا وروى في الصاب وحده اجزاء لا من الفاسق حقيقة والفتة كمالا لفتة
الشيء في الذكرى واعلم ان لا خلاف بين اصحاب في كون غسل الاموات
واجبا لنفسه ولا يدخل في نية الرغز ولا الاستبراء والفرق بينه وبين ما روي

الصادق عليه السلام في مسلماته وليس معه ولا امرأة مسلمة من ذمة
 قريته ومعه نصراني ونساء مسلمة لا يحل النظر في ثوبهن وسلبهن
 عن المرأة المسلمة تمت وليس معها امرأة مسلمة ولا رجل مسلم من ذمة قريته
 ومعها نصرانية ورجال مسلمون قال فيقول النصرانية ثوبها لا يقع من
 ذلك المحقق حمله لعدم رايته من الكافر مع ضعف سند الرواية وهذا الحق
 قريب إلى الصواب عند المصنف قال في شرح القواعد على شبهة في حد وفتح
 المظن من الكافر وليس هو كالصق والوقت لأن هذه عبارة بحسنة ولا يكون
 بصورة الفضل بعيدا للمصالحية بمثل هذا الخبر الضعيف لا يخرج من ثوبه ما كان
 الكافر قريبا لا يقتضي تعدد القياسات اليه ويكره أيضا ذلك وتضمن القواعد
 وتجل شعره واجامه وكذا خلق العامة وتعالى لا بد واجامه والافعال
 كالنهي المانع للفساد عند القول بالاقرب لا ينفي ذلك والبيت ويجب أيضا بغيره
 على الكفاية بعد تفصيل تكفيه ويجب التكفين في ثلثة احوال مبردة ومعه من
 السر إلى الركبة حيث يشهد بالانتماء منهم من وجوب ان يكون إلى القدم كقول
 العوارض وبوصيته اذا كان من الثقل وفي بعض وجوبه ان يكون إلى حصة
 الشاقي ويجوز ان يكون إلى القدم مطلقا لا الغائب وفيما ذاب ويصير فيه
 ان يشهد من قبل راسه وجليه بحيث يشهد برعي في هذا الاقرب انما هو
 فلا يجب الاقتصار على ذن المراتب وان ما كثر الحديث وكونوا فيها اجاز
 كطلائق اللفظ على التقاريف وجوب التكفين في الثلثة المذكورة ثابت بالنسبة
 والاجماع سواء كان رجلا وامرأة وقال بعض علماء كبرى قطعة واحدة وضعف
 لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلثة احوال قال في قول الكفن في ثلثة احوال
 ثلثة احوال تام لا اقل منه وجوب ثلثة احوال في حالة الاثبات واليه ما
 يقول القضاة وما في حالة الاصل والافعال في ثوبان ولا يرد على واحد
 اكثرا عند الضرورة يجوز قته بغير الكفن فبعضه أولى ولو كان هناك بيت

والصواب في ثوبه ان يشهد من قبل راسه وجليه بحيث يشهد برعي في هذا الاقرب انما هو

قال في الكفن من لا يوصله المسلم وتقدم المفاضة ثم القيس ثم الميزر ويجب
 ان يراعى الرجل عظمته وحقه في تقديده طولها ثلثة اذرع وضمت في عرض
 وضمت في يسرى الخامسة لقول الصادق عليه السلام يجعل طول القبر ثلثة اذرع
 وضمت عرضها بشرا وضمت عرضها بشرا وضمت عرضها بشرا وضمت عرضها بشرا
 الخفاء في جميع القواعد سفت حليت من الكفن فلو لم فيها الشيا من ليقطع وان لغت
 غير القضاة فيكون للرجل سوى القواعد خمسة الواجب منها ثلثة واما المرأة
 ليست لها من الكفن ان سعة فهي تراعى في الرجل المفاضة اخرى لتدريجها
 وطولها وحرثها بجعل فخذ الحجرة ولا خلاف بينهم في ان القبر يشك بغيره
 فلو كان كذا كالفاتمة والحجرة فلفها فيها ثلثة ويجعلها بركة من القواعد
 ولا يجوز الزيادة على ذلك في الرجل والمرأة فافها من اضاة المال ويجب
 ان يكون الكفن من جعفر ما يصل في الرجل من القطن او الكتان سواء كان
 زبيلا وامرأة فحرم اذا كان من الحر واجامه وكذا لا يجوز التكفين في الجلود
 مطلقا لعدم فهم للجلد من طلاق الثوب ولو جوب فمعهما الشهيد ويجوز
 التكفين في الصوف والشعر والوبرا اذا كان من ما كثر اللحم ولا يجوز تكفيه
 في المنصوب والفضل اجامه ويكره في الشيا السواد واجامه وفي الكتان لقول
 الصادق عليه السلام الكتان كان ليقى لراى يكفون به والقطن كانه يوصل الله عليه
 والادب والشهد لا يكفن كالا يقتل اجامه بل يدفن بشيا به ولو جرد كثر ولا يفت
 عاريا ولا يفتد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جرد الخمره ع ويخرج الكفن
 من اهل الكعبة مقدم على الديوب والوصايا واجامه من الاثالث ولو شيا
 الزكوة تقدم الكفن وضاع الدين ومع فقهها اي مع عدم الزكوة كمن مات
 ولم يفت شيئا من بيت المال اذا كان فيه سعة ولا يجب على احد الكفن قريبا
 كانا جميعا وسوا كان من وجبت ففتته حال حيواته ولا للبراءة الاصلية
 وكذا الكلام في الماء والكافور والسند ويكفن من الركن من سهم القدر الحق

بذلك

الطهارة التي لها

فمن قرنها عليه دون الطهارة فصا واجاماً فيجب من الجنب والنجس وكذا
 يجب فيها السلام ولا يقيد ولا القارة اجاماً وتبرئة حال الصلوة على
 رجليه عن عيب المصلي كونه عرياً به حيث لو اصاب على رجليه
 باءا الصلوة ناسياً بالتي صلى الله عليه وآله وسلم فلو صلى على عكس الجنب
 المذكورة اعادها الصلوات الثاني وتبرئاً بعدم التباعد بين المصلي
 المتأخره كثيراً ويصح في ذلك الى العرف فلو صلى مع حصول التباعد الذي
 يبعث ذلك يرجع الى الصلوة على العايب وتبرئاً منها الصيام والصلوة
 الاولى فلو صلى المصلي مع غيره فلا يفسد صلاته ولا يفسد صلاته
 مع الاصل عند طهارة ما والثالث في فلاها طهارة فلا يفسد صلاته
 ولا يفسد صلاته الا اذا لم يفسد صلاته بعدم تقصيرها او يفسد صلاته
 بغيره من الاجماع وبغيره الثاني وتبرئاً منها الشهادة في الشهادة
 الكبيرة الاولى وتبرئاً منها الصلوة على النبي وآله عيب الكبيرة
 وتبرئاً منها الدعاء للوحيين عيب الكبيرة الثالثة والاربعون
 يقول بمقالة الامامية وان لم يكن من دليل عيب الكبيرة الثالث
 ان يدعو اليك عيب الكبيرة الرابعة ومن اجاباً من يقول بوجوب الصلوة
 بين الكبريات والاصح ما ذكره الله وحيه الاصل في الكبريات
 كل ذلك حديث الصادق ع كان رسول الله ص اذا صلى على الميت كبر وتبرئاً
 ثم كبر وصلى على الاشياء ثم كبر وعاء ثم كبر الراسه ورواه عنه
 كبر وانصرف ويحتمل ان يكون الاصل في حاله بالاربعه لا كفاية
 بذلك من غيره عا عليه وجوباً وان لم يصر في الراسه واي بالمائة عا
 عليه بعد الرابعة لا للحسين عليه السلام صلى على ما في فقال اللهم
 عبدي فلانة واتخذ في عبادة واصلحه ثم قال واذا قد استغفلك فانه
 يراي عدايك ويعادى وليك ولك وبعين على حيك والفرادى في حيك

ويشترط

الناصب

الناصب الطهارة التي لها واهل البيت على ما شهد به بعض الروايات قال المص
 في خروج الصلوة بعد ويحتمل ان يراد من عبارة لا من ذلك انما عني الطهارة مطلقاً
 تنجلي في تعاطي المؤمن واهل ان الظاهر ان الله تعالى هذا القسم ليس بواجب لانها
 صلواته في الاية تدعو المصلي للمستضعف وهو الذي لا يعرف الحق ولا يدين فيه
 ولا يولي احد بعينه قاله الشهيد وقالوا بانه ليس هو الذي لا يعرف واختلاف الفقهاء
 في الجنب ولا يقض اصل الحق على اعتقاده من الطهارة مما فعل اي ويدعو للطفل
 ان يقبل بغير ما خور محلاً من عليه السلام فيقول في المستضعف اللهم اغفر له
 يا ارحم الراحمين وبك وقهم عذاب الجحيم ربنا واغفر لهم بنات الى اخره لا بد
 يتبرئ في الاصل اللهم اجعله كبري ولا اسفاه ورفاه والفرط والفرط هو الذي
 تقدم الواردة فيهي الشاء والذلاء واعلم ان وضع اليد في التبرئة مستحب
 ولا خلاف في ان يوفي ما تحرفا فيه خلاصته في الجنب والنجس وكبره
 كبراً في الصلوة على البنات الواحدة ولو تعاريا في كبره الا ان ياتي في الجنب قاله
 الصادق ع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة ثم جاءه قوم فقالوا
 يا ابا عبد الله الصلوة فقال اعدوا لنا من ماء فغسل عليه ارجلها ثم بعد الصلوة يجب
 دعه ارجلها وجهاً كفاً في جرحه في مكان مملوء او مباح ولو ارجلها بدفنه في
 جرحه في مكانه اعتبر الاشارة والثالث ولا بد ان يكون ذلك الدفن بحيث تكتم
 تلك الشهادة ايحتمل ان الناس لا يتبرئوا منها وصورة وجوبه من السباع
 ويستلجها امر النبي عا بذلك وصدية كرميت ويستحب حق الفرقة وقامة
 اولادهم في ذلك وايه وكبره الراسه على هذا فورد النبي ع ذلك وان جعل الجنب
 او المصلي على بطنه في القبنة كان موضع في الميت وهو افضل من الشقوق
 ثم الجودا والشقوق في الشقوق في قبره في شاة الله عز وجل ويضع الميت
 فيه وليخفف عليه شيء ولا يدفن من اجزاء الاستقبالات فيجب وقته مرجعاً الى القول
 في قبلة الاستقبال عند التلباس وعند شدة كرمات في قبره وقد اختلفوا

صلى

للموت

وصرفها اليها وكيفيته بان يصحح الميت على ما به الامن والتوحيد على هذه
 الهيئة واجبا جاعا في كونه لا في الازمية للعامل من مسلم بعدد عمره المقتضى
 اكراما للولدية في التوحيد كان دحض ما في حق المسلم ايضا كونه لا يقتضي
 المذكور بصد عدم اختصاص الفكر بالذمية بل بالتيه الكامل من سوا غيره
 يكون حالها كما لا الذمية واعمالها اذا طرح الميت في القبر حتى لو كان تحت
 ارض يامره قال الصادق ع اذا وضعت في القبر فضع قلبك على اذنه وقل الله وليك
 والاسلام دينك ومحمد نبيك والقرآن كتابك وعلى امامك ثم يكرر القبر ولا يخرج
 فيه غير ذلك به اجماعا فربما يترجم القبر من مات في الشقة يحيا في يدن في القبر
 مع قدومه للدفن في العاشاء ويقول مع عدد ابراهيم ان يكون البريحي
 لا يمكن الوصول اليه الا بعد مدية او قرية لكنه من من جهة السماع وغيره
 فيصح ان يقول الميت بجم ثقل كالحجر ويحوله ليرب في الماء ويصل الميت في
 رءاه كالتحاية ويرسل الوعاء في القبر مستقبلا للقبلة لا لا للقبلة من الارض
 سقوه وهو المصل من الترس على القبر المذكور ويحرم جملته لانه من جهة كونه
 الميت لا في موضع احد ما اذا دفن في ارض مخصوصا او كمن ثور من
 كان ذلك عند ان يضاف اليه وان اذني ذلك الى تلك حريته لا يوجب الا في
 بني على اخص وشاها اذا وقع في القبر انه قد حفظ الاما من السماع
 اذا صادفها فيقول بصد في يدن في مكان غير ارضه على القبر فيقول الله
 صادقا بانفس ونظرا له باق وجسده كما كان ومنها اذا اراد الشهادة
 على صفة لولده يورثه وقته يرايه ولود في ارضه ثم يبيت فلا قوي عدم
 جوار البش يكون لا يترى لحياتهم ولود في من غير غسل وكفن ارضه
 او الى غير القبلة فوجوا في اختلاف والنظر لعدم ولو كفن في جوف قبره لم يجر البش
 ام لا فيه وجهان وجه الاول انه لا يصبوب وجهه لعدم ان يلقى فيه الله
 قدم وحقوقه لا دمين انه تقيفا ولو اتبع حياها هو امثلا ثم مات فيه

عليه

الميت

ان

ايضا خلاف فان قلنا شق جوفه فيش وهل انما القدم خصوصا اذا كان لها
 رقبته ثم يضمن في تركه ما لا يفر وهذا اذا فاده المص في حاشية عليه على هذا
 الموضع ويحرم ايضا نقل الميت من مكان موته الى مكان اخر بعد دفنه لما ذكرنا
 من حرمة البش الا اذا كان ذلك النقل الى حياض هذه المسرة يعني شاهد اذمة
 المصير يعني عليه بركا بقرتهم ومباعدا من عدا باده وروي عن الصادق ع
 ان من جري استخرج عظامه من تحت من شاطئ النيل وحمله الى الشام وكان الشيخ رجا
 سمعنا بها في نقل هذا كره ومنع العلماء من ذلك لاختلاف خبر المص وروي
 في ذلك انه يوقفه مطلقا بل مع عدم حصول المثلة فيها لا يجوز ويكره نقل الميت
 من مكان موته باجماع العلماء لقوله ع يحلوم الى صاحبهم ولو كان بغير الشا
 استقبل اليها امام ينفه حكة ولو كان هناك مقبر فيها صالحون استحل
 عليها قال الشهيد في الذكرى لينا ليركهم ويكره ان يرتفعوا اما الشهيد فقه
 روي عن الصادق ع انه يدفن حيث قل ولو لم يصل على الميت صلى على قبره فان قلت
 بانه من جوارده جوار الصلوة على القاييب وقيل ان لا يجوز الصلوة على
 القاييب صلا لا يحل بقلنا المراد من القاييب من دفن هذه المصلي حقيقة
 كما لا يرد على عدم جوار الصلوة على القاييب الميت هناك في حكم المشاهد
 خلا في العيد بما لم تجر العادة به لانه كما لا يسي شاهد حكا ايضا فلا يجوز
 الصلوة عليه فخرجه عن المشاهدة بالاعتبار في العلم قد اطلق جوار الصلوة
 على القبر من غير تجديد يوم وليلة كاذها اليه جمع من الاحتجاب بقاءه بقوله
 في الحديث ع وتماه هو متما والختلف فيه قوة لان فيه جمعا بين الاختلاف
 بان نقل اخاء الصلوة بعد الدفن على من يصل عليه وغيره نقل على من صلى
 وعلى هذا فيكون الصلوة على من يصل عليه واجبة لخصي الزاوية من غير تجديد
 لا يوم وليلة كاذها اليه البعض ولا يملكه ايام ولا يتغير صورة الميت كما
 قيل به ليتغيره اهل الميت اجماع العلماء قالهم القزويني في رتبة الجنازة وقال

حينئذ لا يسي

ما من مؤمن يفرى اخاه بمصيبة الا كما داه من اجل الكرامة يوم القيامة في المدا
من القرية قليلة اهل الصيبة والطاء ما اخرج منهم وتليهم من بين الك
والاخياء وتذكروهم الثواب على الصبر ليقب اطعام اهل الميت ويكره لا ياكل منه
لقول الصادق ع اكل عند اهل الصيبة من عمل الخاطئية والمنة البعثة اطعم
بالطعام والكماء ما جاءوا بهم يكره ما دوى ان النبي ع يجي على من يكره
طالب وزيد بن جارية بكاء وكثيرا وطاف به من ليا الطهارين والمنة
اعني الرضوخ والغسل وما يخلق جارا اذا ان شرع في بيان الطهارة الا بغير
فقال انما من من القول الشدة التي وهى في اللغة القصد ومنه قوله تعالى
يتم الغنيابة لا يقصده وفي الاصل طبع من استال الصعد وما في حكمه
شروطا بالنية لا بأداء الصلوة قال المصنف قال بعض المتأخرين ضوابط
مع النية على الزايب او ما يقوم مقامه من الجهر منه وظاهره ان
احدى الطهارتين لا يتباحة الصلوة وفي كل منهما نظرا لا لغيره بل
يصدق على التيمم الذي يجب على الجنب المخرج عن المسجد وايضا يصدق انما
على التيمم الذي لم يرفعه مع ايدي حيث يكون اليدين تحتين دون النية
يجب ان يبادر النية بغير الخيرة على الارض ويسقط مع الدين في كل
هناك اذ انغرى للفقن ولزيد في التيمم في قبة لا اختيارا وقلة ان لا
هنا هو المخرج للصلوة والطواف والسر لم يوجب الاخر من المذكور ويجوز ان
يكون التيمم بالصعيد لقوله تعالى فهو اصعبا وهو التعراب باي لون اتفق سواء
كان اسودا او احمر واجرم منه الارضى للنداءى بشرط ان لا يسلب عن اسم
الزراب والصعيد هو وجه الارض كما صرح به اهل اللغة وظاهرنا ان الزراب
او المندى من الحجر والارض ويدخل فيه ايضا ارض الورود وارض الحجر والارض
فيوز التيمم بها ايضا بقده ونه للحدوث ان لا يصدق عليه اسم الارض ووق
النبات ووق التعراب الجنب باي المخرج بغيره لا مطلقا بل مع سلبه اسم

التيمم

وعند المذاهب
التي توجب

فالمرجوع

فالمرجوع بما لا يسلبه الاطلا ولا يعجز التيمم به ويجوز ان يكون التيمم به مملوكا او مملوكا
قال المذاهب عنده وجب تحصيله ولو كان ذلك بشرا وان زاد عن ثمن التملك
فجوز عليه حاكما ولا مأكلا واسمها ملا وعارضا وشاهد حال يجوز بجوار
الخصر فانه جلايت هذا حال ولو من الكراهية اسع وجب على المكلف قبل
تيمم النية حبة الغراب وما يقوم مقامه وكذا يجب قبول حبة الماء لا يجب
تحليله لما يظهر به ما في وجهه كان بحيث لا يتضمن ذلك الفصل المنه و
الاشارة والعصامة فالقائد وعليه قبولها لا بعد فاقدا كما وانما يجب
تيمم الماء وعاداهم في النية في الماء لا يخلو على النية لانهم ينفون بنية
ان لا ذلك ويصلون ذلك من غير نية فحبس في قوله جلايت بذلك المشق فانه
لا يجب عليه قبول حبة الثمن اذ لا يخلو ذلك من نية خالبا هذا اذا كان النية
على قبول التبع فلو كان الموهوب منه وركن سقط المذود والمذكور ووق
القول لا يصح التيمم مع قصد اي ومع قصد التراب وعدم القعدة على
تحصيل شارة واستيلاء وعارضة ونحو ذلك فيقال انما يصح تيمم بغيره
وتيمم باليد وجها وعرفا للذات فيفقن قربة او ليدسج دابة او غيرها
قاروا اعلانا وعرفا وخرج من الجاه به بحيث يظن ان تيمم به للذات قال العلماء
في كفايته موافقا للحد ولوقفت الزراب نفق قربة او ليدسج دابة وعرفها
وتيمم بغيره لانه تراب وللرواية التي كلامه وان جبر بان القليل الاول
اعني قوله لانه تراب يقيم بها ذاليم بالعبارة المذكورة وان وجد غير من
الزراب فلا تراه الا شرط طمعه بقتله من الزراب والحج والمذكرة ان العبارة
انما كانت تراه كاصح به فلا فرق بينه وبين ما في الزراب ثم بعد فقد العبارة
جاء في المخرج للصادق ع لا ندق القعدة كذا التيمم بالعبارة انما يجب الا للعين
تيمم من فلا يجوز التيمم به الا بعد قصد العبادة كما لا يجوز بالعبادة الا بعد قصد
العبادة فالوجه هو الطين الرقيق كما صرح به اهل اللغة ويجوز فيه تكبير الكفا

وقد شرطوا للذات التيمم

التيمم

على نفس حجره من دفنائه ولو كان حاصيا في سفره لان حرية المسلم اكدر من حرية
 الصلوة ومن الحرج ان كان له في الغنى والفقير ولا يفرق والموت بعد الحجة
 بالقرينة والخوف على المال مطلقا او على وجه فان كل واحد منهما مستقط لا يستحق
 الماء وسبق للشيخ ان لاحظ في هذه الاشياء مطلوب في نظر الشارع في كل
 الخوف في الحكم كالحرف على نفسه المتضمن للشرع في الوقوع عند استعمال الماء في الطهارة
 والطهارة وجوبا على من صلى يومه على الاقوي لان تلك الصلوة وقعت على الوجه
 المأمور به فخرج بها من عبادة التكليف ولقولنا كذا في رواية عبد الله
 بن سنان في اجزائه صلوة وقالوا لا يحل ولا يجزى بالطهارة والارادة
 التي حصلت بها في الاجادة محمولة على الاحتياط بدلا على الله ما روي في
 كتابنا من اجزائه بعد اجزاء صلواته والآخر كذا الاجزائه
 فان كان الصلي بذلك المتيقنا انما يجمع العلم بحرية من الفصل وقيل وجوب
 القضاء عليه والاصح عدمه لعدم قوله تعالى ولا يعمل عليكم في الدين
 مرجع لقول الصادق ع في رجل صيبه الماء وبرجوعه لورثته ما وجب
 على نفسه من ذلك الا فصل ويتم والرواية التي استدل بها الشيخ رحمه الله تعالى
 في الاجادة مرسله ومن عهدنا بانه بعد خروجه الوقت مع العلم بان الماء لا
 للفصل فخرج من ذلك المذكور ولا نه كالحرف الماء بعد خروجه الوقت واعلم
 بان لو كان الماء خاصا عندنا وقربا منه بحيث لا يتيقن من فائه غير واجد
 في الماء وان كان يتوهم منه الا انه يفرق الوقت باستعماله وبالنسبة الى
 كان يميز الاجزاء السبع لا نه يسي واجل الماء فلا يباح له التمسك بصلاته
 فليحذر ما روي من بعض علماءنا ونقل العلامة في المذكرة والمروية عن
 عليه الوضوء للصلوة التي قد فاته كذا لو ترك الوضوء طويلا ثم ان كان
 الاثنيان بالثبات وجوب موعود ومن بعده زعم الحجة عن خروج الطهارة
 المائية فيتم وصل في الحكم كالقول بان الطهارة عليه ايضا المتفق

الاحتياط

احتياط المتفق للاجزاء وجها ذكرنا مرجع بقوله المتفق بزعم الجمع وقيل
 بينه وبين الاجادة والاحتياط لا يسلما ذكرنا ولا مرجع بالاجادة وزيادة تحلف
 والاحتياط منها وقيدم الجنب وجوبا على الميت والحدوث في الجملة
 الحدوث لا يخرج من ذلك سوا الى الطهارة سواء كان باليد نذرا ووضوءا
 او غيرها وللشروط في الماء وقيل لا يكفي الا خدم خاصة ويستدل الحكم في
 الاحتياط ولا ينفذ منه ما لا ينفذ في الحدوث والميت اما في الميت فكل
 ما في الحدوث فلا ينفذ من بعض العبادات ككرامة الغرام مثلا فيه ليس موقفا على
 الطهارة اصلها لا يخرج الجنب فيكون هو من حيث الاجادة اخرج منها وقيدم
 الميت لغيره فانه في الطهارة بين وضعان الميت قد سقط عنه التكليف
 والتجيب في غير المطالب وقيدم موقوف على الفصل مع وجود الماء وانما
 والماء بعد ذلك لا يخرج لانه كان سببا مطلقا لوجوب تقديم الميت بالقدرة
 ح على الفصل الاحتياط والافضل كاصح في شرح الفوائد فلو قبل المرجع
 اشارة بحدوث الطهارة وكذا يجب تقديم الميت في الحدوث كالحاشي فيهما
 وما في الميت اما وجه تقديمه على الماء في المذكرة اشارة الطهارة فيه فانه ليس به
 الصلوة وقراءة الغرام ودخول المأجد واما وجه تقديمه على الحاشي في الصلوة
 فانه يرد في قولنا بان الذي في الحاشي بعد الانقطاع موقوف على الفصل
 لو ينفذ ترجيحها على الميت لانها تضمن ح حوائج وقودها ويحتمل ان
 الحاشي من حيث الاكثارة فضلا في احتياجه الصلوة بخلاف الحاشي فانه
 يجب عليها مع الفصل الوضوء وقيدم ودعاء الصلاة على الجميع وجوبا كما ان او
 حاشيا يشا كان او بعد فانه لا يرد له في الغشاق يقدم وجوبا على كل حال
 فيه من وجوه الثلث ويجب فيها في التسمية ايضا واجبا وجب فيها
 منها الاثنيان بها مقادير للشرع في الاذي الذي هو اوله من افعال ولا
 يفرق بينهما في وجوبها في وجوبها كاذب اليه الحاشي في بعض كنهه كذا

والاحتياط في الميت في الطهارة لا يخرج من ذلك سوا الى الطهارة سواء كان باليد نذرا ووضوءا او غيرها وللشروط في الماء وقيل لا يكفي الا خدم خاصة ويستدل الحكم في الاحتياط ولا ينفذ منه ما لا ينفذ في الحدوث والميت اما في الميت فكل ما في الحدوث فلا ينفذ من بعض العبادات ككرامة الغرام مثلا فيه ليس موقفا على الطهارة اصلها لا يخرج الجنب فيكون هو من حيث الاجادة اخرج منها وقيدم الميت لغيره فانه في الطهارة بين وضعان الميت قد سقط عنه التكليف والتجيب في غير المطالب وقيدم موقوف على الفصل مع وجود الماء وانما والماء بعد ذلك لا يخرج لانه كان سببا مطلقا لوجوب تقديم الميت بالقدرة ح على الفصل الاحتياط والافضل كاصح في شرح الفوائد فلو قبل المرجع اشارة بحدوث الطهارة وكذا يجب تقديم الميت في الحدوث كالحاشي فيهما وما في الميت اما وجه تقديمه على الماء في المذكرة اشارة الطهارة فيه فانه ليس به الصلوة وقراءة الغرام ودخول المأجد واما وجه تقديمه على الحاشي في الصلوة فانه يرد في قولنا بان الذي في الحاشي بعد الانقطاع موقوف على الفصل لو ينفذ ترجيحها على الميت لانها تضمن ح حوائج وقودها ويحتمل ان الحاشي من حيث الاكثارة فضلا في احتياجه الصلوة بخلاف الحاشي فانه يجب عليها مع الفصل الوضوء وقيدم ودعاء الصلاة على الجميع وجوبا كما ان او حاشيا يشا كان او بعد فانه لا يرد له في الغشاق يقدم وجوبا على كل حال فيه من وجوه الثلث ويجب فيها في التسمية ايضا واجبا وجب فيها منها الاثنيان بها مقادير للشرع في الاذي الذي هو اوله من افعال ولا يفرق بينهما في وجوبها في وجوبها كاذب اليه الحاشي في بعض كنهه كذا

فلو تصورنا اننا من الميتة ومنها ان يكون مستلما الحكم وقد سبق تنبيهنا على ذلك
 الميتة الضرب لرفع كبريها بعد صبح الجبهة لما عرفنا ان الاستقامة الضمنية
 ليست بواجبة ومنها انما اشار اليها المصنف في حق قولنا استم بكذا من الوضوء
او الصلوة استقامة الصلوة الوجوبية فربما افقده وهو اي انما اشار اليه فيما سبق
 الا ان البدلية اذا لم تكن الايتان فيها في الميتة اما عن الوضوء والصلوة لان
 وقوعه بكذا عن خصوص احدي الطهارة في الاحتياط وجب لا يميز بين الوضوء والصلوة
 الايتان فيها واجبا لقوله ما نوي ما نوي ويقطعا اعتبارا بالبدلية في
 تسمي الجنب والفاصل بينهما من المجددين الا عطفين لعدم التسمية بالبدلية
 هناك فانت خيرا نداء سقط اعتبار البدلية فيه جاء الرد في هذا القول
 او الضربين لان مدارهما على البدلية والثاني الاستقامة لا تمنع حصولها
 غير صحتها اذ ليس للرد ما نوي ولو نوي ما في معنى الاستقامة كرفع المانع
 من الصلوة مع قلة الشبهة ووجه الله عليه ولقد ثبتنا من معالته وروي بحمل
 التحصيل المانع من الدخول في الصلوة فمن لا الحدث اعمى النجاسة للحيكة
 لا يقع عند كمال الوضوء والفضل دون التسمي فكيف يصح ما ذكره من وقوعه
 المانع من دخوله الصلوة لحصوله الا بالجملة ثم اعند ردة ما نوله وانه كانا
 بالمانع المانع واعلم انه لو وقع استقامة فريضة معينة جاز ان يصلي بها البغلي
 وبالحكم واجبا اذا حكم حكم الوضوء كاجتناب روي زياره محال بالقرطبي الم
 اصلي الرجل يتم واحد صلوة الليل والنهار كلها قاله عالم الحديث ووجب
 ماء وعن حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام ان يتم بكذا صلوة قالوا من ثمة
 الماء ولو ضمن الى الاستقامة الرفق كان لا حياء ولو نوي الرفق خاصة لم يحسن لانه
 لا يرفع الحدث ولا لما بطل الا بغيره من الحدث من الاحداث خاصة والثاني
 يستلزم انتفاء النجاسة من استسقاء الماء ايضا فيكون نية الرفق في التسمية
 لما لا يمكن حصوله والثالث القربة لانه عبارة يجب فيها القربة لقوله تعالى

وما امروا الا بالعبادة والله عطفين والرابع الوجوب وانما يشك ان الاستقامة
 في العبادة انما يتحقق بايقاعها على الوجه المشرع ولا يتحقق ذلك الوجه الم
 كمالا بالنية وقد سلف هذا البحث فذكرنا ما حمل للرفع هنا اي في الطهارة
 الخارجية او لا يتصور في التسمي كونه دافعا ولا لما بطل الا بغيره من الحدث واللا
 ما حمل لما سبق ويجب في التسمي ان يكون الضرب بكذا يدبر معادفة اجزاء
 وترايات منها وادبته رده عن اياها فربما عليه السلام فصرح بوجوبه على الارض تسم
 رخصا ففهمنا ثم سمع بها جيبته وكفيه مرة واحدة ومنها ما وقع من النبي
 من تسمية على ما تخرج في الزاب ويجوز ان يكون الضرب بطونها اي بطون كفي
 اليدين اذ المتعارف من وضع اليدين المذكور رتبة للدين والدين بها يحل
 الصعيان يكون ذلك بطونها من غير ما على ما علم انه وقع في بعض الروايات
 لفظ الضرب وفي بعضها لفظ الوضع وكذا في بعض عبارات الاصحاب فها ما
 يدل على ان المراد بهما واحد فلا يشترط في حصوله سمي الضرب ان يكون يدفع
 واقعا وكما هو المتعارف ومن الضرب والمكره المذكور اعني الضرب بطونها اي
 بغيرها انما ناسخا لا مطلقا فلو تعدد الايتان بكتفيها معا وقد روي في
 بعض ما قلنا عليه الايتان بالقدمين وبقسط عنهما فلو وكذا لو تعدد
 الضرب بالطنين وقد روي على الضرب بالظهر وقامه في اليسور ويسقط عنه
 الضرب ويجب عليها رتبا مطلقا اي طهارة بطون الكفين من النجاسة المتعددة
 وغيرها وكذا يجب طهارة المضروب عليه وهو الزاب وكذا يجب طهارة
 التسمي وهو اليد اليمنى والظاهر انهما مطلقا للضرب عليه مطلقا لقوله تعالى
 فتميم اصعدا طيبا والنجس ليطيبا اذا المراد به الظاهر واما اشراط طهارة
 بطون الكفين وما صنع المانع مطلقا فانه فيه نظر لاني ما ذكره الشهيد في الذكر
 ولا على هذا المذهب قال ويشترط طهارة المواضع لانه انما يتجنب بطلا
 النجس فلا يكون طيبا ملسا واما عن طهارة الماشية فانما تصح فيه طهارة

الضرب

اما في الدليل الاول فلان الجبر انما يثبت اذا كانت الحاجة متعددة وقوة على
 المتعددة كالقول الياس واما في الثاني فلان المسألة بين الطهارتين كالحاجة
 والاعتدال بين جميع الوجوه غير لازمة وهو قد ذكره في غير المنع وبعض المتأخرين
 من الجاهل بنسب في الاعتدال بين وجهيها الطهارتين ووجهيها النجاستين
 لا يتعدى الى الثاني وكانه يظن انصت فذكر الشهيد وليا على هذا الطريق
 المذكور ويمكن ان يكون مستند الحكم المذكور عند المصنف من الاجماع لكن كلامه
 المتأخر من الجاهل بنسب انما هو ولو تعدد اذا كانت الحاجة من الاعضاء اي غير
 الكفين وموضع المصنف على ان المصنف في الحاجة حاليه من الضرب والمضروب
 عليه وبين المصنف والمضروب والاعتدال الى المضروب عليه لانها مع وضوفا
 لا يبقى الا سبطيا وكلام المصنف هنا يفي على مقابلة الشهيد في الذكرى وهو يلاحظ
 بالاعتدال المذكورين وقد عرفت ما فيه من الضعف فاعلم ان ذلك من اجل ان
 جميع الجهات متعددة ولينكنا ازالة وجها الضرب يظهر بها ولو كانت
 الظاهر والمباطن قارنا لينة بمقتضى جهة على الارض وسقط مع اليد في وجه
 تحت حدي اليد من ضرب لا يفرى ويصح لها بحيث تم معها بالارض وسقط
 مع اليد الاخرى ولو تحت الحاجة سقط فرضها دون فرض اليد في وجه
 في الكل محرم قوله عليه السلام ليسط اليسر والميسر وما روي عن ابي الحسن
 ع ما لا يدرك كله ولو تحت الاعضاء كلها سقط فرض التيم ويجب فيها ايضا
 مع الحاجة ولا بد ان يكون ذلك باطن الكثرة معا اما وجوب المصنف بها معا
 وقع في رواية زرارة عن ابي ارقم ع ثم مع ما يحسنه فلا يفرى المصنف بواحدة
 الا لفرضه واما القول بوجوب كون المصنف باطن الكفين فالشيخ الياس في ليس
 يصح فيه كذا لانه ذلك وجدلية التي يجب سميا في التيم من الحاجة
 الى طرفه لا نقلا على وجه الذي على الحاجتين لا العطف الذي في راسها لان
 ذلك اسفلها ولا يجب استيعاب الوجه لرواية زرارة الثالثة ولا صلة
 بين وجهيها

من الوجه

لا يتركه

الرواية

الوجهة ولقولنا في فاصلا بين وجهيها فاما اذا كانت للفصل المقدري في
 التيممين وخلافه من باقر حيث ذهب الى وجوب استيعاب الوجه ضعيف
 مستند مدحوله لانه استدعى في ذلك رواية جماعة من اعداء اي الباقين
 والاضاد وقال السالك كيف تسم موضع يده على الارض في وجهيها وجهه وذا
 الوجهين والوجهين من وجهي السد مع كونها مقصورة كذا ما عرفت
 الى انما في قول السيد الاجماع على نسخ الوجهة وجب لا يان بمسحها ما دام اي
 شيئا باعلاها باطلا الى الاصل بقا التيمم الياس في قوله بطلان الاول
 ان يده على وجهي الجيبين في وجه الوجهة وما العطفان المحيطان به بالجهة متصلا
 بالوجهين وكذا الاول في ادخال وجه الحاجتين الى الاول فلان في بعض النسخ
 لما يلاحظ وجوب ذلك والتيمم الياس واما الثاني في قوله ودون وجهه وذا
 ان باقر ع وافق به قال الشهيد رحمه الله وارجى الصدوق مع الحاجتين وقد
 اعني المصنف في ترجيح القول بوجوب الوجهين على الاول في غير ما
 على الوجهين على الاستيعاب لبطاير الذكر ما هو مذهب في الترجيح لكن اذا جازنا
 على الوجهين على الحكم ما عطف على الامر المذكورين بقوله ولو عطف طرف الاول
 انما في هذا البلوغ المرحومة من غير شك فبعد مع الوجهين يجب مع
 التيمم الذي يظن اليسرى مستديرا من الرمد الى طرف الاصل مع تعقل المصنف
 فلا يجب استيعاب اليد من المرفقين ولا في المواد من اليد في الاستيعاب
 لا فائدة الياس التيمم وما في المعطوف المعطوف عليه وفي رواية جاد
 من عيسى عن الصادق ع واسم على كفاك من حيث موضع القطع ووجه المصنف
 ان يكون جميع الكف الاصل ولقولنا الياس عليه السلام في قصة عارث ع
 بالشمع وجوب ادخال الخبز من تحت الخبز في المصنف ووجهه وجوب تقديم الخبز
 على اليسرى في المصنف وادخالها عن اليمين ارجا في لا بد على وجهه فيه نقد
 ثم بعد مع الخبز يجب مع اليسرى كذلك اي مستديرا من الرمد الى طرف الاصل

في

يطعن البعض الى ان الاصل في وجوب الترتيب بين التسميات
كلها بما مر ذكره ثم في بناء وجوب ثباتها لغيرها ولا يجمع على ذلك
ايضا فيه المبالغة ولو كان الترتيب من الفصل وجوب الوجوب اما على وجه
وجوب التأخير الى آخر الوقت كما ذهب اليه اكثر المتأخرين ظاهره انما هو في
العدم فلفعل النبي والكثير والامة لوجوب التام والمواد بالمبالغة في
عرفها لا يصح بالمبالغة الفصل والفرق بين الاصل وما لا يصدقها
فلا يصح الفصل التام في كل واحد والمبالغة العربية فصلها في كل واحد
من وجوب الترتيب في كل واحد من هذه الامور في قوله تعالى فبينما هم
العدو كما لو من الشريد فانه يقطع وجوب المبالغة في كل واحد من
فبينما هم في الاصل دون الله وهل ضرب الترتيب بين نفسه او بين
العليل قبل ضرب الترتيب بينه ثم ضرب بينهما في العليل قال الشافعي
على ما ذهبنا اليه في قوله وقال الله وقال الشافعي في قوله
العدل ثم بيننا انما يمكن نظره في قوله تعالى فان الله
ولو تعد ذلك وجوب بينه وبينها ويتولى العليل اليه تعديه عليها
ولو فربا كانا ولي وجوب في التسميات في قوله تعالى فان الله
بكله ثم وهنا قد خرج به قوله والترتيب بين الاعضاء كما ذكر من تقدم
ضرب اليدين على الارض على وجه الجهة ثم تقدم مع الجهة على الوجه
على اليسرى لا معضا ولا يجمع على ذلك ولو ردد في التسميات في قوله
عند ما علق العباد بالدين بالتسليم بعد الضرب باللكم لا في
فلا يصح الضرب عليه من وجه الارض الشامل للجزء وهو قد يكون
خاليا من المزال قال الله تعالى فان الله تعالى صعبا زلقا ايا رعاياه لا تراه عليه
واما الثاني فله رواية السابعة فان قلت جاء في رواية صحيحة ان النبي
نفس يديه بعد الضرب وفي رواية اخرى يستره فبينما والناهي واجب

بغير

وجب الضرب في كل واحد من المزالين فكل واحد من الاعضاء الفصل والروايات
مقصودها ان يضربا في كل واحد من الاعضاء ولا يجمع بينهما في الضرب ويحب التسميات
ان كانا في موضع واحد واحدة واذا كان الفصل ضربا في كل واحد من الاعضاء
بما ذكره في موضعين قوله تعالى فان الله تعالى وقد قيل كيف التسميات في واحدة
الوضوء من الفصل من الضرب بيدك مرتين ثم يضربها مرة للوجه ومرة
للخارج وقيل لا السيد رحمه الله يكفي في موضعين ضربا واحدة وقيل يجب
مرتين في الموضعين ولا وهو المشهور من اصحابنا في كل واحد من الاعضاء
ثم ذكره في موضعين وفي موضعين من الاعضاء في كل واحد من الاعضاء
بينما بان خصوا الضرب بيدك من الموضعين بيدك الفصل الثاني في
ان لا يكون الترتيب الكبري فلا يترتب الصغري يجب الترتيب بينهما في قوله
الاعضاء في قوله تعالى فان الله تعالى وما الصغري والكبرى وفصل
استسقى من الحكم المذكور اذ لا بد فيه من ثلثة جهات يكمل من الاعضاء
الثلاثة ولا يجوز فصل من الضرب مرتين فاعلم ان كل واحد من الاعضاء في موضعين
ليست لا يقوم مقامها في الضرورة ينقص ما ينقصها وينقصها
من سبب الضرورة عليه وضوءه كان المبدل وفصلها وان كانا في موضع واحد
فصلها في كل واحد من الاعضاء لا جده فاذا تم فاعلم انه ودخل في الصلوة
ووجوب كبري الاعضاء ثم حضرا لما لم يطل تحته وضعت صلوة ولو لم يكن قد
ركع خلافا لبعض اصحابه فانه قال لو صلى ركعة فليصلي في صلوة وان لم
يركع فليصلي وهو قول المرتضى ومنهم من قال ان لم يركع وهو قول سائر القائلين
فان يصلي في صلوة وله ما ذكره الله وروايات صحيحة كذا الرواية التي دلت
على انه اذا ركع في صلوة سجد فيها مطلقا صلواتها شهر في العلم والعدالة
ففي جميع غيرها من الروايات كاي رواية محمد بن حنبل عن الصادق
وعنه ثم قد دخل في الصلوة وقد كان طلب الماء فلم يدركه عليه ثم روي

مرتين

من المزالين فانما هو في كل واحد من الاعضاء

التي هي على كل واحد من الاعضاء

الخمر وبالكحل لا يسمى كليا فيكون حكمه حكم الكحل وهو ضعيف لعدم شدة
 الاسم عليه شوا في كونه وقوله الماء يغير لسانا والضمير الزا باما وقع في قوله
 الكحل خاصة واما الحاجة لغيره فباعتباره كذا في النجاسات وكذا في الحاجة
 للغير في الولوج بربما الفصل سبع مرات كذا في الحاجة الفارة اذا كانت
 في الاله وكذا في الحاجة للغير في الماء وقوله السلام عمل الاله الذي
 نصيب فيه الخمر في سبع مرات والشيخ في الفارة قوله بالمثل لعدم زيادة
 على الكحل واما المستند في الخمر فتقول الصادق قد قيل عن ابي انا في شرب
 فيه النبيذ لا يقبل سبع مرات واعلم انه ذهب بعض علماء الان من
 اوا في الخمر كان مأخوذا من شرب او فرع وغير ذلك في طهر لار الخمر فيه
 فيها وهو ضعيف لان ما ينفذ فيه الخمر في فيه الماء ولا في الخمر المذكور
 منها ولا في المأخوذ من شرب وقيل ايضا فيكون حاله في التطهير كغيره من الاطعمة
 والهنداسا والمصنف يقول وان كانا واه وقيل وجوه كالمأخوذ من الخمر
 ولحكم المأخوذ لغير مقصودا على الخمر لغيره في السكنا ما لم يمتد ذلك في الماء
 لا يعود لفاق الفقهاء فيها ما روي من انما لا ينجس ولا يجب تطهيره في ذلك
 غير ذلك من النجاسات ثلثا اي ثلث غسلات على الاصح كاذب في شرب الخمر
 عا رنا باهي من الصادق وقد سألته عن كيفية غسل الكور والانا وانا
 قدرا قال يصيب فيه ماء فيخرج فيه ثم يفرغ ثم يصب فيه ثلثة ماء آخر فيفرغ
 منه ثم يصب فيه ماء آخر ثم يفرغ منه وذهب العلامة الى احتيايا بالثلثة
 كما صرح به في القواعد والندكرة وغيرها ولما كان الضرر بالملافة على اقل
 والمطهرات القياسية فيها اختلاف والمقام يستدعي تفصيلها اذ اذا رتب
 الى تفصيلها فقال ويطهر الارض والباري والمطهر اذا وقع عليها بول وشبهه
 كلما بالضم والخمر على الاقرب كما دل عليه رواية عا ومن الصادق عليه السلام
 قال البول وغيره وقال بعض علماءنا لا يطهر بغيره الشرب وانما زينة الشربة

هذا هو الوجه في قوله
 في الخمر لا يطهر بغيره
 لان الخمر في قوله
 في الخمر لا يطهر بغيره
 لان الخمر في قوله
 في الخمر لا يطهر بغيره

عليها وكذا كل ما لا يتعداه كالثابت في الارض ولا فيية ولا بواب ولا حفا
 الشقة في السنة والنفوس الباقية على اصولها والفرع قائما لا يصح ان ينجس
 الخمر قول الصادق ما اشرقت عليه الشمس فقد طهر لكن بشرط ملاقات الشمس
 خفية فلا ينجس بغيره خلافا للشيخ رحمه الله في الخلاف ولا ريب ان
 ما ينجس فيه نوعين الحاجة كصفرة البول وحمرة الخمر لا يطهر ولهذا قيل في الحكم
 مع روال العين ومن علم ان من مع طهارة غير الشدة والغير المذكور يقع المني
 كونهما ملا لالابنية ولا شجار وشبههما وكذا يطهر اسفل القدم واسفل
 وقولان ذلك ما عدا من ثلث كالتصايب من روال الحاجة لا يسلط المر اذا كان
 الزوال بالارواح والنجس الطاهر بالخالفين من الطريقة وقدمه على ذلك بقوله مع
 الجفاف وسند الحكم النص والاجماع لقوله في الغليظ فليسميها والمصنوع
 وقوله اليافز في العذرة يطها ببوله يسميها حتى يذهب اثرها وليس التي
 في القفاوة كقول النبي في السنين فليسميها وكذا يطهر كل ما احاله الماء
 في الماء او دحاها او دحاها في الارض او في الماء فليسميها فليسميها
 ونسب للصرفون الا حاله فيه يطهر ببوله وسند المانع ان الاحالة في هذه القفاوة
 ليست مائة وما لو احاله خرقا او خرا فيه خلاف والشيخ اقرى بالقاء
 لا في الشاذع قد علم حكم الحاجة على الاصح وكان مناط الحاجة في الخمر هو
 الاسم وقد رال والمصنف في الشيخ في ذلك وسبع من طهارته كاشا الى يفتي
 لاخر ما اجرا لعدم الاستحالة المانعة فيه وان تفرقت الصفات والنجس فيه
 مجاله ايضا والعلامة في النهاية قوله الشيخ نعمت قال ولو كان اللبن مقفرا
 من الطين النجس المخرج بالبول وشبهه فاحترق خرا وخروفا طهر وتطهر الطقة
 والعلمة بالاسما لا سيما اذا اجامعا وكذا يطهر الخمر اذا اجماعا وكذا
 العذرة اذا استجالت حرا وكذا القدم اذا استجالت حرا والاسم والصفة
 خلافا للعلامة في النهاية فانه قال بوقع الخمر وشبهه في حلة ما استجالت الحلة

عنه

في الخمر

الشيخ

والعذرة في البئر فاحتمل جهلهم في فهم لقيام النجاسة بالاجزاء المصنعة والافراز
 بانه لا ينبغي على المتأمل ان كل من يقول بطهارة العذرة والنجاسة بالاجزاء المصنعة
 والدم فيها والعذرة دون ذلك لا يجمع فيها ينبغي ان لا يتوقف في طهارة ما يخرج من
 اذا وقع في الحلة وصل الى اذ الحلق في الصورتين شيئا واحدا فالقول بجمعها
 في مادة دون اخرى كما وجد في بعض النسخ ان الشارع لم يعلق الحكم على
 بل هو معلق على النجاسة وهي جارية على المسببات بواسطة الامانة في الالوان
 وفي ذلك لا ريب مما تحرفه لا يجد عليه اسم الكلب والخنزير وهذا هو
 عليه احد ذلك الام في هذه المادة المخلقة من الله والحيات وكذا الكلام
 في العذرة كما انزلت بآياتها واشتاق صدق الام في طهارة الحقيقة كذا في
 وحصول حقيقة اخرى فتمت المصداق فلهذا هو الصواب وكذا يطهر الحلة والابواب
 اسلما كما ذكرنا وهذا هو من نظرية على الام وكذا يطهر اللؤلؤ الذي تنفذ به
 الانسان باسبغ يده في شئ من ماء النور من الشارع انه عين كذا في بعض
 يوما لثاثة وعشرين للفرقة وعشرة للشاة ويطهر العسل العتيق بمصه بالثاثة
 ثلثاه بالثاثة او بالثمن او بسبب اعتقابه مثلا وكذا في النور من ثاب حشا
 واجامها ويطهر بالاعتقابه بالثاثة اي مع الالوان الذي هو فيه سواء كان في
 علاج كذا بخلاف الدرس النجس اذا القلب خلا وكذا لو غلبت الخرشية بنجس
 على اعتقابه او كان مخصصها كذا وكذا يطهر الدم بانقله من محل الى محل آخر
 كانقله من يدن او في جوف البعوض ونحوه كما عرفت لسهولة انتقاله الى
 ومنها فيصدق عليه ان دم ولا ضرر سائلة وكذا يطهر البواطن على ما
 الفم والاذن والاذن اذا ازال جميع النجاسة وهو مروي عن الصادق ع
 يطهر عراقي من البواطن اذا عرفت النجاسة مروي عن الصادق ع وان لم
 يعب ذلك للبواطن من انظر اجاعا واما الادي فانما عرفت النجاسة فمجرد
 زوال النجاسة عنه لا يحكم عليه بالطهارة بل يشرط فيه الغيبة زمانا كما يمكن

والذي

الاذن

الاول والثاني مع عمله بالنجاسة ولا بد ان يكون مبرزا اهلا لالوانه معتقدا او
 اهلا لالوانه واستحقاقها فلو خبر لالوانه فلا ريب في القول وان لم يكن من اهل الله
 النجاسة الا ان يكون منها مبدء في النجاسة كالاقتضا في الحلة وفيه في الصلوة
 اجامه وفي الطواف على الامم عاشر من سعة الدم والبعلى من الدم خمسة دون
 من طوافها لانه وان قلت ومستند لك قوله بالاقامة ما لو كان مجتمعا قد والدم
 وبسبب ان الالوان على المقدار المذكور لاجامها والبعلى العتيق وخشيت ان يفتن
 المبرز بالبعلى ان يفتن بغيره لغيره بالخطاب في نهان من يفتن بغيره من ثمانية
 واثني عشر كالداهم الكروية والبقيلة كاستحباب الاسلام لئلا يفتن بغيره
 في الام والاسلام والانه يفتن به جاله وبغيره العتيق وتشديد الام لا يفتن بغيره
 في الام بغيره من بالاقامة لانه ليس شاعدها بغيره من بعضه من اجزاء الرضة
 وهو من الخفض من الكف اذا نجس شي من المايعات كالماء واللبن واللبن والدم
 فحكم الدم بالدم فحكم الحكم الحكم بغيره على الاقوى اذا فرغ لا يفتن على الاقوى
 في الحكم والى هذا اشار بقوله والنجس بآي الدم وما ذكرنا من حديث العفوض
 الدم ان يطرأ في كل دم يطرأ الدماء غير النجاسة يعني النجس والاحتياط واليقين
 ويخرج من نجس العتيق والعفوض في المقدار المذكور من الدم ثابت بالخبر والاحتياط
 لو استفاد ما عدهم العفوض من الدم النجس وجوبه لانه كثيرة وقليلة فلهذا روي
 بغيره الصادق عليه السلام ان دم النجس لا ينجس من كثره ولا من قلته واما النجس
 المذكور في الاخيرين فلهذا روي في اياهما الصلوة وهو غير معتقظ ولما عرفت
 ان دم النجس من جميع حقيقة النجس والاذن يدي بالدماء الثلثة وهم نجس العتيق
 لخطا النجاسة من حيث اهل ايضا نجس ما علم انه اذا بلغ الدم قد والدم
 في وجوبه لانه لا يقلان وجوبه لانه لا يفتن بغيره في وجوبه لانه
 المرفق ان يلع الدم لوجه وهو ياتي في وجوبه من الصادق ع فلهذا لم يفتن
 كان وجوبه لانه يطرأ في واليه اشار بقوله لا الدم وقد يفتن الكف

بالمكان

مصور

الدم

كأنه قد شرب ثيابا من الصلابة في كل واحد منها مقدما على غيره من الله
 صلواته فان زاد الجوع عن الشرب وكذا البعد والتوب وليس من عند الله
 الا لا فرق بين من شرب من الشرب الواحد والثلاثين ولا بين من شرب
 الا ان الله لو بلغ قدوة الدوم على تقدير الاجتماع وكذا ان في من دما في الفرج
 والبرص والدمية الى ان جاء وزول سواء شربا ان الله لا يفرق بين
 الصادق وان كانت الدماء تسيل وقوله صلى الله عليه وآله تسيل فليس
 حتى يبرأ ولا يجب خضفة وانما كان ولا يخلط لما عرفت من ظاهر حديث الصادق
 وكذا ان يبرأ العصبى الربط فيها اي في الفرج والجرح لما ذكرنا من قوله
 وكذا ان في من شرب في الصلوة وحده كطاهر والقنطرة والفتك والصل
 والمخنة وغير ذلك وان كانت الحاجة التي عليها الحاجة مغلطة كالسور
 التي لم يزل الصادق عليه السلام كل ما كان على الانسان او معه مما لا يضر
 الصلوة فيه فلا باء ان يسل في ذلك مثل القنطرة والفتك والصل وغير ذلك
 وما اشبه ذلك هذا ما لم يجرؤوا على من طهرنا على ما في الرواية من
 الشهيد رحمه الله لفظ مثل وما اشبه ذلك يا ابا وهريق فان شربا به من
 واشترط بعضهم في الصلوة من نجاسة تلك الاشياء كونهما في حالها فلا يفسد
 من نجاسة الخلق انما اذا كان معه ولم يكن يتبعه ولا ينجس ان قوله
 هذا لا يشترط واشترط جماعة اخرون في تنجس نجاسة ملائمة الصلوة بتكررها
 ملائمة فلا يعي من مثل ما بعد من دم خمس وما اشبه ولا يسألان التوبة مما
 ومالية من هذه الاشراط ولا يسهل اداى ما ذكرنا من لا يشترط الا في
 ابلغ في اراء الامة وان كان يحوم للحيل المذكور وشمله يدعيه من ذلك
 الا شراط والظاهر ان المراد بما لا يتم الصلوة فيه ان لا يتم الصلوة فيه بأكمل
 وضعه المعين وليس من ذلك انما هو الذي يمكن استرجاعه خلافا لما في الرواية
 عليه وكذا ان في من نجاسة توب المريبة الصلوة حيث لا يحرم من التوبة التي

وان كان رطب

في الصلوة اذا كانت ذات شرب واحد وتنجس نجاسة الصلوة لا نجاسة غيره
 نجاسة شربا عنها ويجوز لها الصلوة في كل صلاة بلا اداء اصله كل يوم
 وتكررها في الرواية الصحيحة عن الصادق عليه السلام والظاهر ان التوبين عند
 الحاجة اليها في صلاة البرص في حكم شرب واحد ولا ينبغي ان وجوب غسلها انما يكون
 في الصلوة لان لا يبرأ من غسل يرضى اليه وجوب ولا ينجس الا في وقت الصلوة
 وانما غسلها في غيرها كما قال في بعض اربع صلواته وقال بعض اصحابنا ان
 لا ينجس من الصلوة اقتضاها في الرخصة على المصرون وقال الشهيد رحمه الله
 ولا ينجس من الصلوة الشقة ولا في السؤال عن الصادق كما ان من يولد
 ولا يبرأ من الصلوة يصعد على الصلوة ايضا والى هذا اشار المصنف والمجلد
 بقوله والى ما في الصلوة الصلوة وكذا ان في الصلوة الواحدة لو لم يمتنع
 من شربها اي بالمريبة المريبة والمضي الذي بها قوله حيث لا يقطع
 والصلوة لا يقطع من بعيد من الصلوة لما ذكرنا من حصول المشقة وعدم
 تحقق الفرق فيجب على المربي والمضي ما يجب على المريبة واعلم ان الاكثرا فضلا
 واحدة انما هو من نجاسة الشرب من بول الصبي دون غايته كثره الاول
 وهو الثاني فان كان مورد الرواية هو ان نجس التوب بالبول فينبغي ان يكون
 ذلك مقتضيا على المنصوص وذات التوبين فانما راجع عن الحكم وكذا
 على من القاسة مطلقا بحقيقة كاشا ومغلطة اجماعا وذلك انما يكون مع
 حدود الا ان الله ولا يضطر ارجح لا يمكن من ترمه لشدة الغرا والبر ومثلا
 ولما لم يفسد بها اي بالنجاسة التوب ولم يكن له غير ولم يمكن من غسل مع
 تمكنه من ترمه واليدن طاهر لم يجب عليه وتخرج لساويا لغيره والواجب
 احب وجوب السرو وجوب ان لا المانع فيكون نجاسة الصلوة فيه
 نجاسة في صلواتها وبرواية صحيحة وهي رواية علي بن جعفر عن اخيه الكا
 من الصلوة فيه اي في ذلك التي بها الفصل واكثرها بالان الصلوة

عليها

فان كان الصلوة كاشا ومغلطة اجماعا وذلك انما يكون مع حدود الا ان الله ولا يضطر ارجح لا يمكن من ترمه لشدة الغرا والبر ومثلا

جميعا بين الامتياز وقال الله دام ظله في بعض عقوباته ويخرج من كلام الامام
 تحريرا للذهب ويجب على المكلف المستعمل للفضة في الاكل والشرب من غير
 عن موضع الفضة فلا يجوز له الاكل والشرب من ذلك الموضع بل يجب على الام
 منه لقوله الصادق ع ما خالفك عن موضع الفضة حيث ان الام لا يجوز
 ولما اخذنا كاهن من حديد وغيره منها بالذهب والفضة فان كان يحصل
 منه شيء بالعرض على الناس واستعماله ولا فاشكال في اقله الصلاة في النهاية
 وجوز ان ياخذ من النعدين حول الفضة للفضة والفضة للذهب وحيث ان
 الفضة لما لم يمس موضع الكثير من قطع عديدة ومزجها وكذا في غير ذلك
 والفعل للذهب والمصدق في جواز هذه الاشياء روايات صحيحة قال الصادق
 حين كل شيء الفضة منه لا بأس وقد روي ان فضة التي هي وقعة سيفه
 كانت من فضة وقال الصادق ع كان فعل سيفه هو لانه وقايته فضة المراد
 من فعل السيف هو الفضل وقال في الصحاح وقعة السيف ما على طرفه من فضة
 وفي كون حبة الذهب كالفضة ترد وكذا يجوز نحو الفضة في الترتيب المراد
 بالفضة لان الكاف ع كان لا مראה كذلك وكذا يجوز نحو هذا السيف
 ليس من حديد لانه قال الشهيد الا قرب تحريم المكلف منها والقرينة على ان
 ان كان حديد والفضة لصدق الاناء عليه واليه اشار داود بن قيس في قوله لا
 المكلف ان لا يجوز نحو المكلف لا يطوف على الفضة للفضة فيكون الذي رواه
 الى الجواز المذكور وكذا يجوز نحو حليته المعصوم بها اي فضة وبالذهب
 ايضا قال الصادق ع ليس بحليته المعصوم والسيراف بالذهب والفضة باس
 وبكرة كما في المعصوم بالذهب لقوله الصادق ع لا يجوز ان يكتسب الميراث الا
 بالسواك كالب اول مرة ولا يحرم ان يؤخذ اناء من غيرها اي من غير الفضة
 كالبلور والياقوت والغير ورجح سواه كان لا يستعمل في التزين وان كان
 قديما غلاما منه حيث يكون اصعاف النعدين لاصالة الاناء بالفضة والناقل

الذهب

الاناء من بلور او غيرها انما يفسر بجميع الاموال في شرط طهارته او اصله فلا بد
 من طهارته والاصح ان الفضة كالخزير والكلب والحية ولا يجوز ان يكون من
 او من اجزاء الموجب ذهبه ان كان مسلما ولا من غير الحيوان ويشترط الذكورة
 ان يترك الذكورة الاصل في احتياجه للخيل انما هو ما كان مما يجوز له الاكل او لا كما قد
 انكر ويشترط في جوار استعمال الاناء الذي يؤخذ من جلد الحيوان مع الشعر
 المذخور في الفضة وهذا الشرط الثالث ليس واجبا كما اشار به في قوله
 فلو لم ينجح والصدق فانه متعارف جوار استعماله قبل الذباحة لان الذبوحية
 والذبوحية لا يترتب لان الاناء لا يباع خلافة لان الطهارة قد حصلت في الذبوحية
 فلا حاجة الى ازالة الذبوحية وجوبا ثم يجب البيع **باب الثالث في الصلاة**
الصلوة في بيوتها اي في بيوتها من مقدساتها بعد ذلك الطهارة التي هي
 لها من احكامها ومبناها في البيوت في صورتيه الاولى من الفضل
 الحقة في عبادتها والصلوة الواجبة بين ذلك هذه البيوت والجمعة
 والاعيان والاباء كالمسجون والكسوف والزلزلة والطوائف العاجية
 والاموات من الامميين المسلمين اذا بلغوا سنين ضاعدا ولقائهم
 ان يقولوا لنفسهم حاجبها الظاهر من الصلوة المعروفة بالتعريف المذكور في
 صفة الكتاب وذلك التعريف لا يشمل صلوة الاموات وظاهره اذا لم يكن
 مندوبا في المقام لم يمسح جلوسا من الانعام كما لا يخفى والتمتع السابع هو ما
 يظهر منه وشبهه كالعهد واليمين والاستبراء وسياق بيان كل واحدة
 منها على احكامها ففصلنا اثنا الله فالبيوتية جزم المشهور في الاخبار ان
 النبي ع امر بغير صلوة ليلة المعراج فمن على النبيين صلا لا يسلونه عن شيء
 حتى من على موسى علي نبينا وعليه السلام فساله ما جاء به فقال لا شيء الا ان
 انما اشك لا يظن ذلك فساله فخطبنا وهكذا اخر ما روي من صلواته
 ومن روى الصادق عليه السلام من خمسين وهي الطهارة والصلاة والاعمال

بل هو مني لا قول

مقدمة في الصلوة في بيوتها

واحدة هذه المثلث اربع ركعات يشهد من وتسلم واحد حصرا ومن تلت
 المغرب وهو ثلث ركعات حصرا وسفر يشهد من وتسلم ومن المثلث اربع ركعات
 ركعتان في الملائكة يشهد وتسلم وتسمية الترتيب المذكور باليومين مع ان يربط
 منها بجبا فاعاد في الليل لان معظمها يؤدى في النهار وقد عرفت في
 معنى الكتاب ان وجوبها ثابت بالنس والاجماع والصلوة الوسطى المذكورة
 في القرآن ليست خارجة منها بل هي سنة وان هذه المثلثان في الوضوء
 خارجة منها اذ هي من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كقول النبي صلى الله عليه وسلم
 الوتر والخبر وركعتا الخبر وهي اى الوسطى من هذه الخبر العصر على الاثر
 خلافا للشيخ في الخلاف فانه قيل فيه انه انعقد الاجماع على ان الوسطى هي الخبر
 من صلاة الصلوة صلى الله عليه وسلم الله ما واما حيث وسطى لانها متوسطة بين المثلثين
 فيها من صلوة الصبح والعصر ولا انها متوسطة بين المثلثين الثانيين
 لانها تقع في وسط النهار وما انشا والمعدام فلهذا هو هذا السند
 وهو الله واستدل عليه باجماع الشيعة وروى العامة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 في الخبر ان شغلونا من الصلوة الوسطى هو صلوة العصر واما حيث الوسطى
 لانها واسطة بين صلواتي النهار ووصلت في الليل وقيل المراد بالوسطى
 لانها واسطة بين صلواتي الليل وصلواتي النهار وقيل المراد بالوسطى
 المغرب لانها واسطة بين الرباعيات الثلث وقيل هي العشاء المتوسطة
 بين ليلية وفيها ربه وقيل ان الله تعالى اخفاها ليعاظم على الجميع كالحفا
 ليلة القدر والاسم الاظم وساعة الاجابة وعند بعض الزيدية انها صلاة
 الجمعة وتخصيص الوسطى لها نظرا كما في الآية الشريفة مع انها داخل في الصلاة
 يغني عن فصلها او رده شأنها وتخصيص الرباعيات الثلث في الخبر
 باجماع المسلمين وكذا في حاله الموقوف اذا كان في السفر اجاءه من مكة
 اما كونها مقصورة حصرا وليس اجا في مكة مشهور سواء صليت جماعة

قارن يجب على المكلف في الحالين التعريف في منها ركعتين يشهد وتسلم
 وركعتان اى في اقل الجزاء اليومية في الحضر اربع وتكون على ما هو المشهور
 وروى سبع وعشرون ثمان للظهر قبلها وركعتان بعدها وركعتان قبل
 المغرب وركعتان بعد المغرب وقبل العشاء ركعتان وثمان ليلية وركعتان
 للصبح وركعتا الوتر واما في الصبح وروى سبع وعشرون بان يقتصر بعد المغرب
 على ركعتين وما ذكره المصنف من ان هذه هي المشهور فيها الكل من الظاهر مما روي
 في كتابه ان قبل المغرب يعني يصلي قبلها وركعتا الظهر ثمان وركعتان قبل العصر
 ثمان والخبر ومنها للرباع اربع بعدها ويكره الكلام منها وبين فرض
 المغرب ومنها للثلاث ركعات من صلواتي بعدها ثمان ركعة ويجوز
 عليها من قيام للرماية فان قلت فعل هذا يكون عدد الوضوء اخصا
 من قبل في الركعتين من قيام بدل من ركعتين من غير من فكونا بخلاف
 ركعة واحدة قال المصنف دام ظلهم في شرح الفتاوى ومنها لليلتان كل
 ركعتين يشهد وتسلم ومنها ركعتان للصبح ومنها ركعة للوتر ومنها
 للصبح ركعتان قبلها فقد ظهر لك ما ذكرنا ان ثلثة وعشرين من الوضوء
 المذكورة تابعة للرباع احدى عشر ركعة ليست تابعة لها وهي صلاة
 الليل ويسقط من الوضوء المذكورة بالصفة للثقة نصا في اقل الظهور
 من غير خلاف بين الاحتجاب ويسقط الوتر ايضا في السفر على المشهور لقول
 الفقهاء في ما بين لمصلحة المنافاة في السفر ثمان ركعة ولو زاد في
 بعضه الصلوة في السفر ركعتان في غير قبلها ولا بعدها سوى الا المغرب
 فان سقطت اربع ركعات لا تدعى ثلثة سفر ولا حضر ويا نكحنا باقي
 الصلوات لاجل جبا في من قريبات الله الثاني من الفضل المحنة التي
 في باب المقدسات الوقت وفي العبارة ما هله والمراد ان هذا الفضل
 في بيان الوقت وتعيينه لكل صلوة ولا ريب ان معرفة الوقت من جملة

الواجبات لان الايمان بالصاوة المأمورة بها على وجه موقوف عليها الا
 يا في بها في غير وقتها فظهر اي فاعدا الوقت الذي يصلح للوقت والظهور
 فيه هو زوال الشمس وسيلها عن ايراة نصف النهار وقتها والوقت الذي
 اذا زالت الشمس بعد دخل وقت الظهر والتفصيل في ذلك ان الشمس اذا
 طلعت وقيل لكونها خضراء في جهة المغرب طويلا ثم تنصرف الى جهة المشرق
 او تغرب الشمس من الاقوال في ان فصل الى ايراة نصف النهار فاما وصفت
 اليها في حال الاستمرار انتهى في وقت ان الظل المكشوف خضراء وقيل في
 للشاخص في طلوع اصلا في بعض البلدان ككة وصفا في بعض يوم في يوم
 في السنة وهو انظر الى ما فيها حتى يفرق في وقت الشمس وركب السطبان ويؤخذ
 بقا الظل لا يسان مقداره فيختلف باختلاف وقوع البلدان والوقت
 اذا عرفت ذلك فاما ما كانت الشمس من ايراة نصف النهار والواجبات في
 فهو الزوال ويعلم ذلك في الزوال اما زيادة الظل اليها في اعمى للتحقق
 بعد قصه كما في غير موضعين المذكورين وجدوه في حدوث الظل بعد ذلك
 وذلك كما اشرنا اليها انما يتحقق في اطلالها في يوم السنة وهو المزمع الذي
 يتصل الشمس ايلة اول برج السرطان والحدوث المذكور في اطلالها في
 السنة لا يكون في كل بلد بل يكون بمكة وصفا وكما علم الزوال في زيادة
 الظل وحدوده فذلك يعلم بظهور الظل في بلاد المشرق فزيادة الظل
 وقلوه في كل واحد منها علامة مستقلة للوقت والوقت وان كانا في نفس
 الامر من متلا في بعض وعباد القواعد موهبة في خلاف ذلك وقد علم
 الزوال في ظل الشمس الى المخرج لا من ان يتقبل قبل الغروب في بعض الظهور
 من اول الزوال وربما يكون ذلك الزمان بعد ايراة نصف النهار في بعض
 يا في المكلف بالظهور فيه تمامه الا في اي يمكن من ايراة اقل ما يجب
 عليه من الزيادة والشهادة في الركوع وغيره من الاعمال التي لا يثبت زمانها في الزمان

فصل

من الطهارة والستر وما كان المراد من تمام الفعل وتمام الشرط اقل ما يجب
 من المكلف منها من غير ان يان في جميعها انها قدما بقوله اقل الواجب في وقت
 الفرض واحد من الاعمال المذكورة ويختلف مقداره الوقت باختلاف احوال
 المكلفين من لزوم القصر وجوب الا عام سفر وحضر ومساورة المكلف
 اول الوقت منظره فلا يحتاج الى الطهارة او مجتهدا فيحتاج الى الطهارة
 ويجوز كونه طاهر الشرب والبدن فلا يقتصر الى الا ان الواجب فيحتاج الى الا
 لو كان في بعض اللسان من الزيادة وطهارة كالا لكن فان مقداره وقتا والوقت
 بالنية الى هذه النية في طول الاستعداد وعدمه ولو لم يكن المكلف في صلوات
 الله مثلا بعض الاعمال كالزكاة لم يجب عليه بعد الفراغ منها فالحق في العصر
 حتى يتهيأ ان يكون بمقدار ايراة في ماء ذلك المني واما ما يجب في العصر
 ان لا يفرق بين ما في وقت العصر من الزيادة من الظل في صورة وقعت
 الظل في غير وقتها كان عند الفراغ منها اول وقت العصر فلا يكون الثاني
 واجبا ولو كان البعض المني مما يلا في وتدارك كالجمرة المنسية او الشهاب
 المنسي او ما يجرد له اعتبار في دخول وقت الثانية فمقدار ما يقدم ما به تبار
 وكذا غير تقدم سجدة السهو ايضا على العصر فالوقت المختص بالظهور بالنية
 الى العمل لا في حال هو مجمع زمان ما ياتي من المني بعد الفراغ وكذا ان كان
 سجدة السهو فانها ايضا جزء من الزمان المختص ثم بعد ذلك يشترط الوقت
 بينهما اي بين الظهور وبين العصر واما جعل وقت التدارك جزءا من الوقت
 المختص فالمني الذي ياتي به بعد الفراغ كالشهادتين والسجدة المنسية
 والقبضات للصلاة واما وجوب سجدة وقت سجدة السهو الوقت المختص
 فلا يان كالحركة للصلاة والظهور في الايمان بمقدار على العصر وان كان في
 الوقت المشترك ونفصل القامات لا في دخول وقت الظهور بعد زوال
 الشمس ما في كون ذلك الوقت مختصا بالظهور او مشتركا بين العصرين فلا

او بلا ضده ذكره

فذهب ابن بابر الى الثاني ولا يصح هذا الاول وعليه اكثر الاحتجاب ولم يرد
 به غير ذلك من بعض المتأخرين عن الصادق ع قال اذا زالت الشمس فقل وحمل وقت
 الظهر يعني مقدما مما يصلي الصلوات اربع ركعات فاذا مضى ذلك فقد مضى
 الظهر والعصر يعني من الشمس مقدما اربع ركعات فاذا مضى مقدار ذلك
 فقد خرج الظهر وبقي وقت العصر حتى غيب الشمس ويظهر في هذه الخلاف في
 لو قدم العصر ما يسهل وتحت في اول الوقت ولم يذكر ذلك في الاثرين حتى
 فرغ منها وقع عند ابن بابر وجهه انه يتصل عند ما في الاحتجاب ويجب
 اعادتها وكذا لو قدم العشاء ما يسهل على المغرب وقد نهى عنه كراهية
 فلو لم يسهل المكلف الظهر وبركها ولم يأت بها قبل العصر والى بالعصر في
 المشرقة عدل منها الى الظهر ويجوز ان لا يذكر في الاثرين اي في اثنا العصر
 انه لم يصلي الظهر لوجوب التقديم والا اي وان لم يذكر في الاثرين حتى
 نها تحت العصر لم يرد فيها في وقتها اذ المروءان فضلا عن وقتها في
 الوقت للمشرقة فيها والاختلاف بالترتيب غير محقق في الحق ليقطع لما في
 البيان واذا احتج العصر لم يخرج الى طاعتها او في الظهر اداء جدا العصر
 ان كان الوقت المشرقة باقيا **واعلم ان لكل صلاة وقتا واحدا** **والصلاة**
 لكل صلاة وقتان واكثر الاحتجاب على ان الاول للفضيلة والثاني في الاجزاء
 وبرق لا الشريد وجهه انه وانما درى والعدالة وابن الجوزي وقيل الاول
 للثبوت والثاني للعدو ووجه قال الشيخان والروايات مشعرة بان اول وقتها
 الباقي احب الوقت الى الله تعالى حين يدخل وقت الصلوة فان لم يقبل ما
 في وقت منها غيب الشمس وقلوب النساء على السلام لكل صلاة وقتان
 والاول وقتا فضيلة لان ضيقه افضل بمقتضى الشريك في الجواز ويشد عليه
 افضل عالمة اول وقتها **فان قلت قال** **وهو الوقت وضوان الله** **ولم**
 صفوانه والحق لا يكون الا من ذنب **والجواب** ان الصفوة يستعمل على

نحو

الاول في القلة تعالى ضا الله عنك وانت والمصداق قوله ولما اراد ان يبين
 او قال الفضيلة بالنسبة الى كل صلاة فقال الوقت الفضيلة اي للظهر بمقتضى
 من اول المروء الى ان يصير الى ان يدخل في الظل الحادث بعد الزوال والثلث
 الشمس وقت الفضيلة اي لا مثل الظل الحادث قبل الزوال كما ذهب اليه الشيخ
 رحمه الله مستكبرا برأيه فمهم منه السند عند اكثر مستند القول اعني
 احتجابا ولما شك بين الجاهل الراي والتحقق ما روي عن الصادق ع انه قال لا يصلي
 تلك تلك فضل الظهر واذا ما وشك ذلك فضل العصر وهو صحيح في ذلك
 على ان الملائكة مقبولة بين الجاهل والتحقق فاذا ما وشك كل شيء فهو نهاية
 الفضيلة على الاصح وقيل نهاية وقت الغنم والفرق بين الظل والجاهل على ما
 مقرر في شرح الطحاوي ان الظل يقع على ما قبل الزوال وما بعده واما الجاهل
 فهو محقق ما بعد الزوال وقيل الظل هو ما تحت الشمس والجاهل ما تحت الشمس
 الفضيلة للعصر بمقتضى ان يصير اليه مثله اي في ظل الشخص فاذا كان الظل
 الشخص فهو نهاية وقت الفضيلة للعصر على الاصح وقيل هو نهاية وقت الغنم
 ووقت الاجزاء للظهر بمقتضى ان يبقى من الوقت للمغرب مقدرا صلوة العصر
 فيجوز في ذلك انما روي من وقتها اي بالعصر والمراة بالاجزاء هو الاول
 الثاني ليقطع التعبد به والفرق بين وبين الصلاة ان الصلاة اعم منه اذ الصلاة
 تحت مظلة الطهارة والمعاملات والاجزاء لا يوصف بها الا طهارة ولو
 او ان المكلف قبل المغرب من الوقت مقدما اذ هو من اجزائها ركعات ثمانية
 الاصل ان الزيادة على معنى انه يمكن في ذلك الحد من الوقتان باقيا لا فاعا
 والتمسك بما هو اقل الواجب ولم يكن صلى شي من الفريضة وجب الدعاء
 اي الظهر والعصر معا لقوله من زاد ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة
 ولما ذكرنا انهما رويان في ذلك ان ياتي فيه ركعة من العصر وجب عليه
 ان ياتي بغيره من الصلوة واليه اشار بقوله او مقدار ركعة وجب العمل به

ويستند هذا الحكم قوله من ادرك ركة من العصر في الغرب الشرقي قد ادرك
 العصر في المغرب في ادراك الركة مما مر في الاشارة من ان الواجب ما اول
 الوقت الذي في الغرب غروب الشمس فلا بد من معرفة الغروب وهو ذلك قبل
 التوبة الشرقية وهذا هو المشهور وعليه اكثر الاحتجاب وهو رواية ان كبره
 قولنا بالاقامة اذا غاب الشمس من هذه الجاهل يعني الشرق فقد غابا الشمس
 شرقا الشمس من غربها والشيخ رحمه الله قوله ما في الغرب تحقق باستقراء الغروب
 وتلك في ذلك رواية لا بد على ان الغروب تحقق قبل غروب الشمس في ذلك
 ولما استقصى الحكم استكلا على مطلوبها ما في الرواية بقوله لا يستحق
 الغروب ويحقق صاوة المغرب من اول الغروب بوقت حركته بعد ما امارها
 تامة الاضلال والشرط كما في النبي على ذلك غير مرة وسنة الاختصاص قوله
 الصادق ع وقت الغروب اذا ذهب للشمس من المشرق وعنه وقت الغروب اذا
 تغيرت النجوم من الاقوي وذهب الصفر ثم بعد معنى المقادير المذكور يدل على
 الغناء لا على معنى ان الوقت بعد ذلك يجتمع الغناء على معنى الاشارة الى
 الصادق ع فاذا انتهى مقدار ما يصلح في تلك ركة قد دخل وقت الغروب
 والغناء وتمد الوقت المشرق منها الى ان يبقى الانقضاء والليل من الايام
 اداء الغناء فيتحقق ذلك المقدار من جهتها اي يغرب الغناء فلا يصح فيها
 ولما فرغ من بيان اختصاص ولائها في المقادير بالاقامين المذكورين
 اعني المغرب والغناء ادا انشأ الى وقت الفصيلة لها والى وقت اجزاها
 فقال وقت الفصيلة المغرب بمقتضى هذا النجدة الغربية وهي الحق المأثورة
 من اول الغروب وسبق الى العمة فيكون غير ما التفتت في نهايتها وقت الفصيلة
 للمغرب وقيل وقت الاحتجاب وقت الفصيلة للغناء بمقتضى ما في الرواية قال
 الشهيد في الذكرى والعلة في اكثر كتب ان وقت فصيل الغناء والليل
 وما ذكره من موافق ما اختاره الشهيد في الدروس ومقتضى الظن رواية

في عصر من الضاد في ما قاله في قوله الله من اول الايام ما في الايام على ان
 العمة في الليل وفي خبره رواية عن الباقر ع واخر وقت الغناء في الليل
 ومن المعنى بر حقيق من الصادق ع آخر وقت العمة نصف الليل واجمع من الرواية
 فيستحق ان يكون ثلث الليل فيها وقت الفصيلة ونصف الليل يكون فيها
 وقت الايام ومقتضى الجمع ما ذكر في من الصادق ع فلك ان خرط الى مع الليل
 ان لا يربط هذا الخبر بخلافه على الفصيلة ووقت الاجزاء في الغرب بمقتضى ما في
 في الانقضاء بمقدار اداء الغناء وما في ذلك المقدار فيها وقت الايام
 للغروب ويدرك تلك الفصيلة من اي العامين لو لم يكن في غيرهما ما ادا الى
 وقت غيرهما في غير ركة وكذا يدرك الغناء ما في ذلك ركة وقد مر مقتضى
 التحسين وهو ما في رواية في ليلة في المقام الاشارة اليها وهي ان ادا في
 من الوقت مقدار ربع ركة في كل ركة خاصة فيكون مقدار ربع من ذلك
 الوقت للظهر ويكون الباقي وهو مقدار ركة واحدة للعصر لم يكون الايام العكس
 في الايام وقيل الثاني وتظهر فائدة هذا الخلاف في المغرب والغناء فانه
 ان ادى من الوقت قبل نصف الليل مقدار ربع ركة في الايام يكون كل ركة
 التي في ركة من المغرب والغناء اداء وعلى الثاني فيجب قضاء المغرب والاشارة
 بالغناء اداء في وقت الوقت الذي في الصبح فليس في الخبر الثاني في اجزاءها وحواشي الخبر
 الثاني هو ان الباقي من المغرب على الاقوي الشرقية من جهتها من الشرائع في الجنوب وهو في
 بالصبح الصادق ع لا يصادق في اسفاره بجهاها وقرب طلوع الشمس من حيث
 انه يربط في ايام من واليا من الذي يظهر على الاقوي مستطيل الا يقال لا يظهر
 الخواص لا في الظل فهو بعدد وزوال اليها من قال النبي ص لا يعرفكم الصبح
 المستطيل كما رواه في رواية في مطلع المستطيل في وقت فصيله اي فصيله في مطلع الصبح
 في رواية في الاسفار والتواريخ في وصو حدها واصنافها في اجتماع طلوع واليا من
 قال الله تعالى والصبح اذا سمعوا الصياح وهم عند ظهور النجوم الشرقية واجزاء

المست

اي وقتها يخرج من البيت بعد ان يطهر الثوب ويضع يديه على راسه
 الموضين عليه السلام من ادراك من الصلاة وكذا قبل طلوع الشمس وقبيل
 الصلاة ثامة ولما وقع من بيان الزوايا والفراسخ في كل واحد من هذه الزوايا
 اربعة اشرار في اوقات الزوايا المربعة فقال وقت صلاة الزوايا في صلاة من
 الزوايا اي الظهر عند من اول الزوايا في الزوايا اي الظهر الرابع بعد
 الزوايا قد بين والمراد بالقدم سبع الشخص لان قامة كل شخص سبعة اقدام بقية
 ذلك الشخص وقت صلاة العصر عند ان ينزل الي اربعة اقدام وهذا قول
 الشيخ رحمه الله في النهاية وقيل ان الزوايا هي في المتوسط والاختلاف في بيان
 اي وقتها خلق الفريضة المذكورين باستناد وقت الفريضة لما يعني المثلث و
 المثلث وهو في القول الاخير في رايه عند عليه بعض الفريضة من رايه
 من قوله من الصلاة وقوله انه قال كان حايط مسجد رسول الله قامة فاذ اقبل
 من صلاة دواعي الظهر واذا مضى ذراعا من على العصورم قال بذلك
 من زوال الشمس الى ان يجمع دواعي فاذ اقبل ذراعا من الصلاة
 تركت لنا فاذ وهو يدل على بلوغ المثلث والمثلث لان التقدير في المثلث كان
 ذراعا اذ قد راقنا وقدر الذراع واحكامه روي ابن حنبل عن الصادق
 عليه السلام ان في تمام على القامة ذراع والقول الاول لا يوافق
 روايته عن الصادق وقيل بسبعة وثلاثون فريضة لانه ثمانية ايام
ان هذه الفريضة من الجمعة قامة الحجة فبعد من المثلث اربعة ايام
 مكث على ما ذكرنا من زوايا الظهر فيكون الجوع عشرين من نافذة الظهر
 وانما اصعب اليها الا ربع ليكون هذه الزيادة بقية من الركعتين الساتيتين
 من الظهر يوم الجمعة قال العلامة في النهاية وقد ورد عليه للنسائي في
 هذا اعتقابي استحباب هذه الزيادة يكون مقصورا على ما اذا صليت الجمعة
 وقامه لا يجازي ان الاستحباب متعلق بيوم الجمعة سواء صليت الجمعة او لا و

هذا هو الوجه في صحة ما ذهب اليه من ان هذه الفريضة من الجمعة قامة الحجة
 وهو الوجه في صحة ما ذهب اليه من ان هذه الفريضة من الجمعة قامة الحجة
 وهو الوجه في صحة ما ذهب اليه من ان هذه الفريضة من الجمعة قامة الحجة

ويصلي يوم الجمعة ذلك المريد والمريد عليه من الزوايا مربعة سدا فيصلي
 في كل ايام ركعتين عند ان يطهر الثوب ويضع يديه على راسه
 ولا يصلي منها ايام ركعتين عند اخري عند ان يطهر الثوب ويضع يديه
 الزوايا ويصلي منها ايام ركعتين عند اخري عند ان يطهر الثوب ويضع يديه
 نصف النهار اذ في تمام الشريعة عبارة عن صلاة وقوسه ويصلي منها ركعتين
 عند الزوايا اذ في ذلك الشريعة صلاة الجمعة وهذا وجه آخر وهو ان
 في كل ايام ركعتين عند اخري عند ان يطهر الثوب ويضع يديه
 اخر وهذا ان يكون صلاة ركعتين عند ان يطهر الثوب ويضع يديه
 في الصلاة في منها على الزوايا المذكور فيصلي ركعتين عند اخري عند ان
 الشمس وستاء عند وقتها وركعتين اذا زالت الشمس قبل الجمعة وستاء
 الفريضة ومنه ان اختلاف الفريضة هنا في كيفية الايمان بهذه الزوايا
 يوم الجمعة اختلاف الزوايا انهم من قال بتقديم فاذ اقبل الجمعة كلها قبل الزوايا
 على الاصل وهو قول الشيخ ومنه من قال لا يصح اخير ركعتين منها قامة
 بها بين الفريضة وهو قول السيد وجماعة ومنه من قال بتقديم الجميع عند ان
 الزوايا وهو منه سببا في اختلاف بينهم من قال بتأخير الجميع عن الفريضة احتجا
 قال العلامة في المختلف ولا قريب عندهما التقدير لما فيه من المباداة والمباداة
 الى صلاة الشمس والحادثة عليها ولا ياتان بها قبل فاذ اقبل فان الاولان في يوم
 الحجة ويخرج وقت لنا فاذ اي وقت فاذ على الظهر وقد بين في وقتها في
 منها ركعتين اياما وانما ركعتان الركعة اما تتم بالسجدة الثانية ويستدل انما
 ولا تمام رواية عمار التايابي عن الصادق عليه السلام واذا عرفت جواز الزيادة
 في غير الجمعة فبما لا شك هذه الزيادة يوم الجمعة ايضا ام لا قال الشهيد في
 الذكرى لا يفتن الجمعة ويرد في الاجاب والى هذا اشار المصنف دام ظله
 بقوله لا يوم الجمعة فتترك لنا فاذ ويصلي الفريضة ثم بعد الفريضة ياتي

ابن عبد الوهاب

بالنظر في هذه الوجوه ومما جاء في منشا النجوم وفي المسألة التي يصدر عنها
 هذه الأقوال في الغزوات ومستند لها من عند العذر وأخبار صحيحة ولما كان مذهب
 الجمهور في هذه المسألة ومنع ابن دويين من التقديم مطلقا لأنها عبارة موقوفة فلا يجوز
 تقديمها وقتها سواء كان بعد ذلك ولا وقصدها أي قضاؤها فلا يلزم
 للجمهور الأفضل من تقديمها وهذا هو المشهور بين الأصحاب وتدل عليه رواية
 يعقوب بن وهب عن الصادق ع ولو طلع النجم الثاني وقد طلعت بها الأولى
أولها من ركعات من صلاة الليل أي ركعات من صلاة الليل قبل طلوع النجم
 من صلاة عليه السلام إذا أصليت أربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع النجم
 فأنزلت صلاة الليل ولما تنجز بصلوة الليل في المشهور في الفتوى
 تقدم الركعة قال الشهيد في الذكرى لرواية اسمعيل بن جابر عن أبي عبد الله
 عليه السلام ووقت صلاة الصبح بعد الفجر من صلاة الليل ولو قبل طلوع
 النجم ولأنها من صلاة الليل وعليه دلت الأخبار وما أخرجهما أي ما أخرجهما
 الصحيح في طلوع النجم الأول وأما غيرها بين النجمين فصل وهو مذهب الشهيد
 في الذكرى والدليل على ذلك ما روينا أبو بصير عن الصادق ع أن ركعتي النجمين
 من صلاة الليل وقدرهما من ركعات من صلاة عليه السلام والرضا ع إذا فصل أو
 صلاة الليل بعد النجم الأول وربما وقع فيها أي وقت صلاة الصبح إلى الاستسار
 أي إلى طلوع النجم المشرقية المختلط بالياض وبقا كثير من الأصحاب وفي
 بعضها من قبل عليه وبكره النجوم بعد صلاة الليل لقول الصادق ع عليه السلام
إذا لم يطلع بعد صلاة الليل والنجم لم يطلع حتى يطلع **والأول**
الركعة لا تقدمها قبل خمسة الأول عند طلوع الشمس إلى ارتفاعها السابعة
 عند غروبها حتى يذهب الشفق المشرق الثالث عند قيام الشمس إلى أن
 تروك الأضواء المظلمة الرابع بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس الخامس بعد صلاة
 الصبح حتى تغرب الشمس والسادس ما لا يفرض عن الطريقة كصلاة الميت والأيام

بالنظر في هذه الوجوه ومما جاء في منشا النجوم وفي المسألة التي يصدر عنها
 هذه الأقوال في الغزوات ومستند لها من عند العذر وأخبار صحيحة ولما كان مذهب
 الجمهور في هذه المسألة ومنع ابن دويين من التقديم مطلقا لأنها عبارة موقوفة فلا يجوز
 تقديمها وقتها سواء كان بعد ذلك ولا وقصدها أي قضاؤها فلا يلزم
 للجمهور الأفضل من تقديمها وهذا هو المشهور بين الأصحاب وتدل عليه رواية
 يعقوب بن وهب عن الصادق ع ولو طلع النجم الثاني وقد طلعت بها الأولى
أولها من ركعات من صلاة الليل أي ركعات من صلاة الليل قبل طلوع النجم
 من صلاة عليه السلام إذا أصليت أربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع النجم
 فأنزلت صلاة الليل ولما تنجز بصلوة الليل في المشهور في الفتوى
 تقدم الركعة قال الشهيد في الذكرى لرواية اسمعيل بن جابر عن أبي عبد الله
 عليه السلام ووقت صلاة الصبح بعد الفجر من صلاة الليل ولو قبل طلوع
 النجم ولأنها من صلاة الليل وعليه دلت الأخبار وما أخرجهما أي ما أخرجهما
 الصحيح في طلوع النجم الأول وأما غيرها بين النجمين فصل وهو مذهب الشهيد
 في الذكرى والدليل على ذلك ما روينا أبو بصير عن الصادق ع أن ركعتي النجمين
 من صلاة الليل وقدرهما من ركعات من صلاة عليه السلام والرضا ع إذا فصل أو
 صلاة الليل بعد النجم الأول وربما وقع فيها أي وقت صلاة الصبح إلى الاستسار
 أي إلى طلوع النجم المشرقية المختلط بالياض وبقا كثير من الأصحاب وفي
 بعضها من قبل عليه وبكره النجوم بعد صلاة الليل لقول الصادق ع عليه السلام
إذا لم يطلع بعد صلاة الليل والنجم لم يطلع حتى يطلع **والأول**
الركعة لا تقدمها قبل خمسة الأول عند طلوع الشمس إلى ارتفاعها السابعة
 عند غروبها حتى يذهب الشفق المشرق الثالث عند قيام الشمس إلى أن
 تروك الأضواء المظلمة الرابع بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس الخامس بعد صلاة
 الصبح حتى تغرب الشمس والسادس ما لا يفرض عن الطريقة كصلاة الميت والأيام

وبالمية من ذاك السبب كقضاء الغافل وصلاح الزيادة وتتم
 صلوات الطواف والاعزام ويجب على المكلف معرفة الوقت باليقين
 بالصلوة المأمورة بها على وجهها واجب فجبها بقاء الزمان في
 التي فيها الشارع جعلها لا ريب ان ذلك يتوقف على العلم بالوقت
 في غيرها ومع تعدده فيكون بعد حصول اليقين لما في كسرها
 روية لما يحصل به اليقين بدخول الوقت بغيره فيحصل الوقت باليقين
 من الامارات كالاداء وشروطها الصلوة والاعزام من قراءة الفاتحة
 كالكتابة والحياطة وانما يكتب بالخط لا باليقين فاصح مع الامانة
 مع القدر فليس عليه الا هو بقدره فان لم يكن ذلك الظن للشفقة
 ما هو الواقع بان كان عليه صلوة بعد دخول وقتها او لم يكن كذلك
 الوقت عليه ان كان مكلفا بصلوة يعني في اثناء صلوة وقبلها
 عدم الفراغ بقاء جزء من اجزاء الصلوة حتى التسليم لوقتها وجوب
 الصلوة من اجزاء تلك الصلوة ووجب ذلك منها ولا يحتاج الى
 لما روي يصح من ذلك من الصادق عدا ما اذا اصبحت وانتهت الصلاة
 وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وان في الصلوة قضاء جزء من وقتها
 وهذه التوبة لا تجزئ على الظاهر الذي لا طريق له الى العلم كما صرح به
 اما المتعذر عليه الاعادة لانه مني من الشرع وانما الناس فيهم من
 منهم من جعل حكمه حكم الطاهر اذا التفتوا واداء وقت الصلوة في وقتها
 عليه الاعادة ومنهم من حكم عليه بالاعادة والمقتضى بالان والوجوب
 عليه وان دخل عليه الوقت لم يطره بعدم القطع مع قدره عليه ولا في
 ان لم يكن يدخل الوقت عليه في اثناء الصلوة وتظهر في ذلك انما
 لوقتها في غير وقتها لغيره قول الصادق ع من صلى في غير وقت الصلوة
 والمكفر انما هو عليه العدل الغافل بالوقت وجوب العمل بمقتضى

عنه

صحيح وانما التفت ويجوز له ان يكتب باء العدل وكذا المصنف والعامة ان
 لا يدركه لعدم تمكنه من قبيل العلم والظن وانما يقربها فلا يجزئ في الصلوة
 في الصلاة لا يجزئ في الصلاة يعلم الوقت والتقليد لا يفيده العلم **الفصل الثاني**
 في وجوبها ولا يجزئ في العبادة من المأكل وهو اي من العورة كما
 في الصلاة اجازة المصلي وغيره لكن لا على الاطلاق بل مع الصلوة
 عليه ان يكشف العورة متى كان من سرها بطل صلوة سواء كان في
 صلوة او سواء كان في ظلمة او لا ومقتضى الحكم سوى الاجماع ما روي محمد
 بن اسحق بن عمار عليه السلام في الرجل يصلي في غير واحد اذا كان مكشفا فلا
 بأس به من الشرط وجبه وجوب التسرية فيها اي في غير الصلوة وغير
 التسرية المطلقة بل بما يجب مع وجودها لا مطلقا بل ما لم يكن المكشوف
 من العورة عنده فلا بأس بالزوجية والحلوة والطفل الذي لا
 يمتنع من النساء والحوانات ودينه حكم المذكور في غير الله الماظر و
 الحرام ولا يكتم العورة فيجب وتبلي الصبح واجب اما الصغرى فعقيلة وانما
 الكبرياء في عورة الرجل التي يجب سترها في الصلوة وعن ابن عمر ع
 شاور المشهورين في الاطباء في السواقان وهما ما اذا دام ظله يقولون
 انهم لا يمشون في ثيابان والذين يمشون في ثياب واحد ليس ثيابان منها وكذا
 انهم في القول السابق عليه السلام التمدد ليست من العورة وجوب المرأة
 لغير جميع ما فيها مع الشعر والدين والعنق وبهذا اما البدن فلا
 خلاف في كونه عورة والبرق في الرأس والشعر والدين والعنق فلعنهم
 قوله تعالى ولا يبدن ذنبتهم ولقولها عليه السلام صلى الميرة
 في الدرع والمعدة والظاهر ان المقصود غلبه من الرأس مع الشعر والاذن
 والرقبة واما الكفان والوجه والقدمان فليس منها واليه اذا يقو

عدا الوجه والكفين من الزينة والقدمين من مفصل الساق وظاهرهما ^{فيها}
 اما الكفان فاستشأها استشأ اي استشأ ومن الاستشأ الاستشأ فاستشأ
 تعالى لا تظفر بها وهذا هو الوجه في استشأ الوجه ايضا فلا يبرأ من
 وجهه من المراء ومن قوله تعالى لا تظفر بها هو الوجه والكفان فاستشأ
 القدمين فلقولنا بالاقامة المبركة صلى الله عليه وسلم في الدعاء والتسبيح والذكر
 كثيرا اي غلبا بحيث يستر وجهه الاستدلال به انه عم الاجزاء بالدع
 وهو التيميم وهو لا يستر القدمين غالبا اذا عرفت ذلك فانه لا يجب من
 شيء من اليد والقدم من ثياب القدمين كما عرفت في باب الطهارة من الزينة
 ادخال الخبز ليس من التكبير في المصباح وادخال الخبز من العصف في غسل المرفق
 وادخال شيء ليس من الوجه في غسل الوجه والى ما ذكرنا السار بقوله لا يجب
 سرجه من الكف والقدم من ثياب القدمين يعني من هذا قيل ان الخبز ما يرفع
 عليه الواجب فهو واجب كادخال الخبز من غير غسل المرفق في الطهارة
 مثل ادخال الخبز من العصف في غسل المرفق والحكم المذكور بمنزلة ما
 اشترط اليه واما الامة الحقة والصبيبة فانه لا يجب على المرأة ان تغطي
 سرها بها اما الحكم في الصبيبة فظاهر لعدم تكليفها حجبها والمفسد
 في الامة قوله الما فرم ليس على الامة قناع في الصلوة والتمسك بالثياب
 يعني وجوب ستر البدن والراس والاذنين والرقبة كالماء في حجب الامة
 البرية لاحتمال كونها في بعض الاماكن ولو لم يكن بعض الامة في كل موضع
 سترها ذكرنا في الحرة غلبا لمجاب الحرية ولو عرفت ذلك في الامة في حجبها
 وجلت الامة اي بالقرم راسها وجوبا لصيرورتها حرة فليس عليها الحجاب
 فانما تقررت الشبهة في السرا في حجب الامة بحيث لا يمكن لها الاستئذان
 وحجبها استئذان الصلوة ان كان في الوقت بعد ولا استئذان الصلوة
 السري مع الامكان واما مع العذر فيسقط وتصلى بحسب الكفاية

عليه وقوله فانما سترتم اي لا تستأر شيئا ما الصلوة الفصل الثاني في
 فصل الطهارة لاطلاقها بوضع اليد والرجل في الماء مع الصلابة
 في الماء والعدد ومراعات الشرط فلا تكفي حوضه المصلي لا يستعمله بل يجب
 حوضه جرمه بالرجل فلا يطل ابعين الاجزاء وانما شرطه بسبب ذلك
 لا يخلو انما الخبز اختيارا في وضعه ولو كان سترها حين العلم به وجب عليه
 الاستئذان في ذلك السرا فانما خفى بذلك بما يقع في الغرض فيه كالعامة
 في طهارة طهارة ولو انكشفت الحورة ولم يعلم برحى فرغ من الصلوة فقد تمت
 صلوة لان الصلوة على غير مكلف ولو اتيه على من جعفر من اخيه الكامل عليه السلام
 وقا له اني علمنا انما بالاطلاق مستدلا بان الشرط لا يخلو فقلنا شي فنتي
 للشرط وقوة بان هذا الاستدلال انما يتم اذا كان الشرط مطلقا
 والصلوة على المكلف عاريا سيما ما عدا الصلوة على الاصح وان خرج الى
 الصلوة لا يجوز له ان يغطي فلا يكون الشارح معدولا وقيل لا يجوز له
 ان يستر ليس شرط مطلقا كما عرفت بل مع الذكر واحدسا واحدسا للعلم
 بحجب الامة الا ان يمتدور ولا يجوز له تركه حيث لا يقدر على سترها
 وقا له استطعم ولا سالا عدا شرط احدهما بالافري وقوله عليه
 السلام لا يقدر اليسير بالصورة يعني ان يغير السرا الى القبلى لا الدبر واليه
 اشار بقوله يوشى يخار واجه سراجوى العربيين برأى بذلك السرا
 الصل على الدبر وهوذا القبلى وظهوره واستقبال القبلة بخلاف الدبر
 الى الخيم فانه مستور بالابيتين فلو صعد الى اخره بالاطلاق قوي الحائفة
 واما بعد سارا واحد على الصبيبة اي الخيال والنساء قبل ورا الذكر وجب
 ستره على سارا النساء لبروز ذلك وقا له بعض العامة يجب عليه ان يغير
 ما ليس بالعلم فان كان عند الخيم رجل سارا النساء وان كان عنده امرأ
 سارا الى القبلى لانه الغرض في هذا اشار بقوله ويجعل بها الحوض المطلق

لا يطهر

الامة

ولو كان في الشرب خرق ولو كان في العورة فلا بأس ولو جازى حرق الشرب في العورة
 بجذبه ويجوز بحيث يفيق الشرب بالشرب الجواز المصلي في ذلك الموضع
 صلوة بخلاف ما لو وضع يده على الخرق فإنه لا يجزى به لا في صلوة ولا في غيره
 وقدمه على هذا بقوله لأن وضع يده عليه أي على الخرق وقيل بالبركة
 لمصلحة ويمكن أن يستدل بطلان الصلاة بأنه قد سر عورة بماله في ذلك
 والساكن إذا كان من غير ما أكله العلم فهو قاطع في التحريم ويجب على المصلي إذا
 بحيث يراعيه جميع الخوارق وللهمان التي ياتيه الطريق على المادة فلا بأس
 من تحت لأن السرايا لا يملكها ياتيه النظر من الجهة التي يجب فيها الصلاة لا
 أن يصلي على طرف من عورته من تحت فإنه يجب عليه مراعاة الخرق
 من جهة الخرق أيضا والما ذكره الشارح بقوله لا من تحت إلا أن يصلي على راسه
 والخرق منه وبين من يصلي وجب لا أن يظهره لأن من يصلي على راسه لا يرى
 وجهه للطلع في النظر إلى العورة من خلاف من يصلي على المرفق فإن وجهه
 لا يراه العورة ولا يخفى عليه أن تخصيص جهة الخرق بالتي ماله في ذلك
 ما غار السر من فوق ولو صلى في ثوب واسع لم يبد عورته ولو صلى في
 بعض الحالات بطلت صلوة كمن كان في ثوب عريض ولو قام على الخرق لم يبد
 ناطقته فلا قرب أنه لا يرضى قال الشهيد في الذكرى وصاحب الشرح
 يجوز أي يبيح السر من الخرق والخرق ولو كان خفيفا يرى الخرق الجواز في ذلك
 ياتيه وهو السر من الصلوة فيه وكذا لو كان حاكيا من الخرق وسقطت الصلاة
 وهو الخرق من الخرق والصادق قال لا يصلي بها شاة أو وضعت ويجوز
 شاة لا تحت من العورة ومعنى وصف على الخرق وجوز العادة في ذلك في
 بأنه لو وضع الخرق على الصلوة لعدم الخرق منه ولا سقطت الصلاة في ذلك
 اجابا ويكفي سماء ولو ذلك مستحيما وهو كورق الشجر يخفى عليه أن يكون
 المصنف هنا يشترط بالتحشيش وهو الشجر يحرقه السر بما سقطت من غير ما سقط

مسألة

كان

والاستبراء وكلام الشهيد في القدوس والبيان يأتي ذلك وكلامه القائل
 في خلاف هذا حيث قال ولو وقع الشرب من غير خرق من ريق الشجر والطين
 وغيرهما ولا يسيان قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 قوله المصنف حيث قال لو وقع ريق الشجر والطين لا يسيان ولا يفسد من لفظ الماء
 عند ذلك لأن ذلك لا يفهم منه عند ما هو المقارن بين الماء ورافقه
المصنف من أخذ الماء من إناء طار حشفا من ريقه عورته قد علم
 في المصنف عام فلهذا قلت من كان في الخرق حال الاستبراء أو المطلقا مع
 عورته أي أي مع فقد التحشيش ونحوه فالجواب وجوبه مع القدوم بحيث يستقر
 الماء في الخرق ولو قد علم على سر اللون فقطع عدم إمكان سر الخرق وجب له وجوب
 الاستبراء المقدور ثم لما ذكره الكندي يعني إذا بقدر الطين وجد ما كدرا
 به من ريقه فيه استقر فيه وجوبا في قوله فيه علم القدر ويركع
 في ذلك المكان ولا أو ماء ومن صفها بما من مع وجوبه لحصول المشقة في الخرق
 من غير أن يكون قد رما سبق ووجد خفية دخلها وجوبا وصلي قائما ويجب
 عليه الركوع والجمود كما ذهب إليه بعض فقهاء لا إذا لم يقدح في ريقه وليس
 بالمشقة في اليد من ريقها بقوله الصادق من الغاري الذي ليس برب إذا
وجد خفية دخلها فمجددتها وركع ولا في الجوارح الضيقة الضيق إذا لم
 يمكن له المصنف المصنف للترتيب المفهوم من كلامه إنما يجزى ذلك استيفا
 الاستيفاء من قوله الماء ونحوه كالوجه وأما مع فقد استيفا الاستيفاء
 في ذلك فالجواب مقدمة عليها ثم قلت ونحوه كأننا لو بقدر ما سبق
 ذلك في وجوب الخلق والمناوت وجب الدخول فيها واعتبار آخر من الخفية
 أي الخفية على قدر عدم إمكان استيفا جميع أفعال الصلوة فيها وأما
 مكان مكان ذلك فلا وجه لما خبرنا عنها إذا كان سر أو فكونه محتملا ومع
 فقد الجميع وعدم حصول شيء منها والجمود من فصلها ولو كان بغيره وان

ع

ع

ع

كما أخذ النكاح والنفقة منه واليه أشاد بقوله أو كان أي لما أخذ من جهله
 فربما كونه محالاً للصلاة فيه معروفاً بالمانعة رواية زرارة من العجوة والنفقة
 من لا مودة العجوة في الشاة ولا يكون شره أي شره لا يكون شره ولا
 صوفة ولا وبره لغوم حيث زرارة ألا الخرب وبأصاً وأجاءاً وجعلها على
 الأصح لقول الصياد عليه السلام إذا حل وبره حل جلده وهو ما به جازية
 من الماء وتموت بفقدته ولا يغير بالحرث لقول الصادق عليه السلام
 أحله وجلد ذكوة وموتة قال الشيخ ب لقول الصادق ب وقد قيل من
 في المنور والنجار والنجار لا خير فيه إذا حل ما خلا النجارات فما بعد
 لا تأكل اللحم ولعل ما ورد في بعض الروايات من المنع في الصلاة فيه محمول على
 الكراهية كما أنه عليه السلام دام الله بقله بقوله على كراهية ولا ريب أن جواز الصلاة
 فيه معروف على تركه لانه حيوان ذو نفس باهية قطعاً والرابع من أركان
 النجاسة في الشاة أن لا يكون حريراً وهذا المنع ليس على إطلاقه بل إذا كان
 خالصاً خالياً من العفن والكتان والصوف وهذا التبريد ليس
 مطلقاً ولا للكلاب وكلهم بل للذئب والذئب قاله الشيخ ب قاله الشيخ ب
 عليه والذئب ليس بالحرير والذئب على ذكوة أي والذئب لا تأكله وأما
 أن النبي ليس بمخصوصاً بالرجل بل هو ثابت للنجس أيضاً كما أنه عليه السلام
 عا طفاً على الرجل فيكون له حكم المذكور شاملاً لها أيضاً تحصيل البراءة التي
 يتبعها وأما تبريد المستفاد من النبي ليس مقصوراً على ما لا الصلاة بل هو جازي
 في غير أيضاً المراضع التي أخفيها الشعر وقد تته على عدمه
 بقوله كالأجور والمسلحها أصلاً لكن عدم جواز اللبس في الصلاة ليس
 عاماً بل إذا كان في غير الحرب وغير الضرورة يجوز في حال الحرب أيضاً
 عليه السلام ما في الحرب فلا بأس وكذا يجوز في حال الضرورة كما يكون في
 البرد والحر والفقير للوقاية وكذا يجوز لأبصار إذا كان يتقيه من قتل

الصلاة

النجس

النجس والنفقة وهو النكاح به أي بالحرير وحده إلى أربع أصابع معبراً به
 في الصلاة متوسطة وقيل بالنسبة إلى الجنب ولا ولا حرجاً أصلاً وفي النجس
 على هذا المتيقن بأن يخلو ذلك في رؤوس الأكام وفي الذئب وحولها
 ولا يجوز أن يخلو اللبنة منه أي من الحرير والمراد باللبنة الجنب مستند
 للنجس وهو ما إذا كان الذي صلى الله عليه وأد وسلم جنته كرواية لها
 في الأربعين وأجاءاً مكثراً باليد يباح وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحرير النكاح وهو ما كالتفسر لما رواه الحلي عن الصادق ب على كل شيء
 لا يتم الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة وهذا الجواز ثابت على كل شيء
 ويعد ما يخرج من المدايق من الصلاة ب أنا أن لا يخلو الجنب من النجس
 فأنه يخرجها بين هذا الزواية ودواية إساءة السائمة من الدافع لها أصلاً
 وهو ما قرأته في الحرير والوقوف عليه والنوم للجلد والصلاة
 عليه لا بأس إلا بما عدا ذلك على أن يرفع من أحده الكاظم عن فرائض
 حرير ومثل من اليد يباح ومضى حرير ومثل من اليد يباح يصلح للرجل النوم
 عليه والنكاح والصلاة قال يفرشه ويقوم عليه ولا ينجس عليه وهل
 يكره المدة برباً أم لا ظاهر النصوص المنع من لبسه وأنه لا ينجس لبساً
 للزينة لبسه أجماعاً ويجوز لها الصلاة فيه أيضاً عند أكثر أصحابنا خلافاً
 لأبي حمزة والمقدور لا يركب كما ذكرنا من الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وجهاً من يلبس على المنع مدخولاً في حرير أو ثوباً من الحرير يخرج بالقطر والكتان
 كالسقاء دون اللقمة أو بالعكر للجمع أي الرجال والنساء لما رواه ما يربحها
 إذا لبسها غلبت من ثوب الحرير المصنوع من الحرير فليس له أن لا الحرير المصنوع
 لا المصنوع من الحرير نفسه وأما الخلط بحيث يكون حريراً وحريراً شيئاً
 قد لا ينجس على السواء ولا أكثرية الحرير فيه بل على جوده إلى الحرير
 لا فيه ب وبجمله الأصح صدقاً من ثوب الحرير عليه أي على ذلك المخرج

يكره

استهلك الحرر للقطيع حتى اطلق عليه الحر من اعدم الا عند اطلاقه لا سيما
 وعدم ظهوره وهو المذهب المختار اي لا يبرئ كالمخرج في الجوار فقط المذهب
 فيه وقد ثبت على ذلك بقوله لا يقتضي ابي بل لا يبرئ بغيره انتهى **ومما قيل**
 التعرف وتضييع المال كذا على العلامة في التذكرة وفيه من المذهب ما لا يخفى
 وكلام التبيين في الذكر يميل الى الجواز ولو لم يجد المصلي الا قربا للصدقة
 ولا ضرورة له كالمزلة في الشريعة والمزلة لغيره ان يصلي فيه **ولو صلى في**
 نهى الشارع عن الصلوة فيه جعل وجوبه كغيره من الاوقات **والنوب** **التي**
 قد عرفت ان الصلوة فيها اصل من الصلوة عاريا ولو وجد النفس والمزلة
 وهو مضطر ومعتزل الى المأوى في حال الصلوة لشدة برد او حر **وقيل**
 حينئذ النفس عليه اي على الحر كالمزلة في المذهب فيها ما عارض بخلاف المذهب
 من الامور المعبرة في السائر ان لا يكون ذهبا والنفق ليس شاملا للمخرج
 بل للرجل والمحمي مستند للمكبر في الزمان قد مضى لما ذكرنا من ارباب المذهب
 حرم لبا من الحر والذهب على كونه حتى وانما الذم لم يبر فيه **فالحق**
 من بائنا لاخذ بالقسا طما فيه ضرورة ذمته يقين ولو كان الترتيب من حيث
 بالذهب لم يخرج للرجل ان يصلي فيه وكذا القائم المودة والمزلة من المذهب
 هو ان يجعل على ظاهره شيء من الذهب بان يطلي النوب والمزلة **ولو**
 من المذهب لغير المودة اشار المصنف بقوله ولو كان ذلك الملبوس حراما ما خذوا
 كله من الذهب وكان ممتوجا **براي** بالذهب ولة لك لصدقات المذهب
 عليه والسا ومن الامور المعبرة في السائر ان لا يكون مقصودا ان يكون
 مملوكا او مائة وما ولو صلى في نوب مقصودا بالمال بطلت صلواتها
 لانها هي ما عارض الى شرط الصلوة وكذا الوقام فوجد عليه وجوبه انتهى
 الى جنسها فيصدق عليها انها ليست ما هو فيها فلا يحصل الاشارة اليها
 فيبقى في العبد فيجب الامانة ولا فرق في هذا المكبر بين ان يكون المقصود

موت

نفس

سائر

بطلان الا وكذا قلنا سحبه في صلوة ووجام مضوبا وانما بطلت صلوة لانه
 في تلك الحالة مخاطب وما هو بائنا من المقصود عنه ووجه الى ما ذكرنا
 بالتي يستلزم النبي من منعه وهذا النبي متعلق بالصلوة ولا ريب ان النبي
 في تلك الحالة يستلزم الصلوة واليها ذكرنا اشار بقوله وان لم يكن ما تراه وفي
 هذه المقام بحث دقيق فيمنعه من المصداق في شرح القواعد وهذا
 لا ريب ان بائنا المقصود لا يستلزم الا النبي من الصلوة العام اعني الترتيب
 مطلقا وهو امر كلي لا من الاضداد والخاصة من حيث هي كذلك على هذا التحقيق
 النبي بالنسبة من الصلوة مخصوص بها وكذلك الكلام في الحركات الخاصة
 الواضحة في الصلوة فان النبي لما هو من التعريف في المقصود ولا ريب ان ما
 خارج عن الحركات من حيث هي حركات واذا كان متعلقا بالنبي امر خارجا عن
 الصلوة متفككا عنها لا يحددها لها ولا يحل ان يتطرق ذلك النبي الى الصلوة
 وهذا البحث قد سرفي بائنا فوسنوما ايضا اذا عرفت هذا يتبين لنا ان كلام
 النبي لا يوافق هذا التحقيق ووفق صاحب المعبر فيكون المقصود بائنا
 بين كون غير بائنا ووجوب بطلان الصلوة في الاول ومع من في الثاني وفي
 اني لما ثبت على من اهل البيت عليهم السلام على بطلان هذه الصلوة ولا
 سلم ان التعريف في شيء ليس من لوازم الصلوة حيث لا يكون جزءا ولا شطرا
 قادم في الصلوة وفي عبارة المتن في موضعين اعني قوله ولو كان خاتما و
 قوله وان لم يكن ما تراه من اخذ اذ لم يقع شيئا منها او قد لا ان الكلام هنا
 يعني القبول حيث قال في اول الفصل الثالث في من العود فلا يكون
 المذكور في هذا محل ولا التي المذكور في الجار والراجع الصغير في الموضعين على
 للمؤمن بخلاف السوء ولا ريب ان الحكم بطلان الصلوة في المقصودا عما هو
 على تقدير العلم ولو جعل الغصب على في الغصب وكان عالما بركن ربه
 حال الصلوة فلا اعادة عليه ما اعدم وجوب الاعادة على اهل قلعة

من حيث هو غير المقصود

من القتل القوي عليه السلام اليها من شاكرك اليها فانها من جبريل
 بهذا الذين يدل على اختصاصه بالفضيلة فيكون اشكالها ان معانيها
 السواد مكرها كذا قيل وفيه ما لا يخفى وقال الصادق عليه السلام
 ثلث العباد والعتق والكساء وايضا استحب للصلي ان يكون ذا عاتق
 والمواد بالحق او امة العباد تحتك قال الصادق عليه السلام
 ياخذ في الحايث وهو ممت تحت حذرك كيف لا يمتني حاشته وتأتي هذه
 يحصل شيء من العزامة تحت الحذاء سواء كان بالطرف او بالوسط وهو
 تحته فتي في الدنيا به تروى من مخالفة المعبود ومن اسكن يكون القربى
 العباد من الشوق وهو حاصل فيه قال الشهيد في الذكرى وحيث
 الرضاء وهو الثوب الذي يصل على المتكئين وخصوصا الانا من لا يلبس
 كما من وجلا في قوما في قبيل عليه وآله قال لا ينبغي ان لا يكون عليه رداء
 وعامة فلا يلبس عليه ان العباد لا يكون لا يلبس عليه رداء
 انه يستحب للامام فقط وكلام القراء عديم في ان يقولوا ان
 الى الامام خاصة ما تولى الحذاء فكذلك ليست مخصوصة بالامام
 للرجل سرجع البدن وان يكون الثوب كيفا ويستحب الصلوة في الثوب
 لو اية عبد الرحمن بن عبد الله عن الصادق عليه السلام في الثوب اذا
 كثر ما هو فانه قال ذلك من السنة وكبر الصلوة في الثوب الذي
 الثوب يتعدا من مكان الى مكان ولا يستعمل الا الشهدى والذكرى
 والظاهر ان هذه الكراهية هنا استبعاد كون الرجل في الثوب الذي
 فهو مما ينبغي ان يكون الثوب كيفا وكذا يكره في الثوب الذي يلبس
 وبذلك لا بأس والثالب سواء كان فخره او عظمه لا يستعمل في الصلوة
 منها وقيل بجائزها فلا اقل من الكراهية ويكره ايضا استعمال الثوب
 وفتر في البسوط بان الخلق بالازار ويدخل فيه تحت يد وجعلها على

يس

من

من الثوب وهو قال انما اقرم الزمارة ايمانك والحفاظ الصلوات
 وما له ان احسنه قال ان تخطو الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب
 واحد وتكره في ثوب فيه تماثيل واحتم فيه صورة للنفس من الخارطة
 في الثوب في ٣٠ وقد سئل في وجوب لبس الثوب فيه فحسبنا الله
 ارفق من ان يجرى الصلوة فيه وروي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال
 لا يلبس ثوبا عليه تماثيل ولا يدخل بيتا فيه كلب ولا تمثال
 وتكره للملايك ان يلبسوا على الكراهية والفراد بالثوب والصلوة ما يجرى
 في كونه منج به العلامة في الصلوة وما وقع في بعض الروايات من النهي عن
 الصلوة فيه فهو جمل على ان كراهية الامام في الجوار والصلوة في ثوب المعصوم
 والصلوة في الثوب في ٣٠ وكذا الصلوة في المشيع بالصفر والصلوة في الزعفران
 وكذا الثوب الامراء اذا كان مشعرا بالصبي للقول الصادق عليه السلام
 ان الصبي المشيع بالثوب والمقدم بكون الثوب المصوم للشيخ بالثوب
 في ٣٠ ان يترك في ثوب الصبي لثوب الصادق لا ينبغي ان يترك بازار في ثوب
 المصلي فانه من ذلك الجاهلية وقال الشيخ في كراهية الصلوة في ثوب
 انه يكره الصلوة في ثوب مشعور ولا يجد به جرحا مستقدا ولا يصلح علم
 ومن ثوب المصوم وام طلع ويكره للمرأة الصلوة في الثوب لانه صوت لا يسمع
 به وفي رواية عن صاحبها ما بعدم التوقي من القياس او بالفضل **الصل**
الصلوات في ثوبها **باب الثوب** **باب الثوب** **باب الثوب** **باب الثوب**
 الذي يستعمل في الصلوة وما يستعمل في الصلوة وما يستعمل في الصلوة
 من ثوب عليه الصلوة وما لا يقرب منه وما لا يقرب منه وما لا يقرب منه
 من ثوب الصلوة به قال في الثوب الذي لا يلبس به وهو ثوب المصلي
 في ثوب المصلي في ثوب المصلي في ثوب المصلي في ثوب المصلي في ثوب المصلي
 كانت صلوة المصلي وكذا المصلي في ثوبه وكذا المصلي في ثوبه

ووضع صدره عليه لم يطل صلوة وليس كذلك اذا اجاب ربه فلهما موضع في
 نظر الشارع فهو موضع خارج من الصلوة لا يطله النبي وبذلك كان شرح المصنف
 في شرح القواعد والحاصل ان الحكم بطلان الصلوة في حضورهما كما يقتضيه
 ظاهرهما بيننا القائل مع احاد الصلوة بطلانها وان كان ما عدا ذلك من الاجماع
 فيه تفسير اخر وهو الملاحظات ليدنو من رقبته فيكون لها أثر في جرحه
 بقوله الدين في شرح القواعد ويستدل في صحة الصلوة ابا حنيفة في رواية
 المصلي فلو صلى في مكان معصوب بطلت وقال صاحب الشرائع بعد تسليم
 قربة الصلوة في المكان المعصوب لا بطلان الصلوة في المكان المعصوب لا
 لغير جرحه فيها ولا شرا فيها اتفق كلامه وهو ان تم ذلك على المصلي لم يفسد
 في صلوة شرا غير الباطل وهو معصوب لم يطل صلوة وقدره في ذلك
 ما عدا ما شهد على استكراهه في المكان من غير رواية الصلوة في المكان
 بها امر يكون مع انه منهي عنه وهو الذي قطع به الاجماع قالوا وكذا في
 الركعة او قراءة القرآن المنة وروى في المكان المعصوب لا يفسد الصلوة
 المكان المعصوب لم يفسد الصلوة ولا يفسد الركعة فيه ونحو الاباحة في المكان
 اما الركعة فلو كان العيب او جليل المنة وهو ركعة منعت يكون بطلانها
 في سورة الطهارة وقد يكون بدو اي بدو العيب في صورة الصلاة
 او الاذن فيه عطف على قوله لكونه فيكون العيب ان الاباحة في المكان لا يفسد
 في صورة الملك كذلك فيكون في صورة الاذن فاذا اذن الملك بغيره لم
 تحقق الاباحة فاذا اذن قد يكون صحيحا كقول صاحب الشرائع في قوله
 ضا كقولنا سكن فيه وقد يكون غير صحيح كحال الضيق في منزله وقد يكون
 بشاغل لغيره كافي الملك الواقع في الترتيب وليس عليه ان يمنع من غير الترتيب
 ونحوه والى ما ذكرنا من افعال الاذن انما يقول ما يوجب افعال الاذن
 او يشاهد افعال حيث لا مانع وادراكا لصلوة شرط في العيب فلا يفسد الصلوة

للمصنف

والملك المعصوب وفي جواز الصلوة في الضيق المعصوب قوله للشيخ
 استحقاق الملكات عليه قبل العيب والتمسك بطلانها استضعفت قوله وماذا
 الى جهة تبين ان جرحه في المكان ان الملك المعصوب جرحه فلا يفسد في
 الضيق بطلانها ولا فرق في المنع والبطلان من غضب رغبة الارض يا حنيفة
 سره في الملك كذا في جرحه ما وجب غضب المانع باداء الطهارة طهارة
 بطلانها عليه او قد يفسد على ما ذكرنا بقوله سواء فيه اي في عدم الجواز في
 غضب العيب اي الرقة وهو طهاري وجه المنع في المعصوب اذا كان رقة
 طهارة من حيث ان الاستكراه على الاصل والرقبة يستلزم الاستكراه على المنفعة
 ايضا بل ان خصية المنفعة لا تفسد من الغاصب بل يرفع يد المالك عن الاصل
 او خصية المنفعة كما دعا في سيجار كذا قالوا في رقة بها كذلك وكذا اخرج
 روتن انما باط في موضع يمنع منه ولو اذن المالك في المعصوب من غير جرحه
 لغيره يفسد كونه مثالا او اذن اذنا مطلقا من غير تعيين كذا سبق في قوله
 كذا في المعصوب الذي قد سلب في بابا للشارع في صورة الاطلاق
 فيكون لا يفسد فيه الا الغاصب ولو اذن شخص الصلوة في مكانه بعد ذلك
 وجب على الاذن فان كان ذلك الرجوع قبل الشروع اي قبل شروع المالك
 في الصلوة لم يفسد الفعل والا ينافي الصلوة في ذلك المكان اجاعا ولو
 سلب الرجوع من افعال الصلوة بعد الخروج عن ذلك الملك صلى خارجا
 صلى من غير جرحه في الخروج بحيث لا ينافي رغبة رغبة للعناد في رغبة
 ويؤثر بها في التفتيش حسب الامكان ولو كان لا يفسد في جرحه ما يفسد
 وتكفي بالصلاة لا قبله فيصور فيه اوجبا حدها القطع والا ينافي بها
 ليدخل في جرحه عن الملك لان حق العناد يفسد على التفتيش فيقدم على من لا يفسد
 وتكفي الطهارة الصلوة وعدم الاثبات الى المنع لانه يفسد بها التفتيش
 يفسد التفتيش تعالى ولا يطلوا افعالهم وثالثها ان صلى وهو احد في

جميعا بين اثنين بحسب الامكان وراى فيها التفصيل وهو انه ان اثنى الوقت
 صلى وهو قادم وان كان في الوقت سعة فطعمها وصلى بعد ذلك وجعلها
 ان لا يذوق ان كان صومعا ام وان كان فضا او هويا ويشاهد ان افسهها
 وصلى بعد الفرج والدخا شق عليه راي المص من بين هذه الامور ان كان
 الاذن صومعا انها ولا يختصالي وجوبه من الاذن لان الصلوة على ما
 وكان لا عادة تلم في بعض الصور وهذا ان صرح واعاد في محله وان
 لو كان صومعا صلى بعد فوجها ان كان في الوقت سعة فوجها على الاذن
 والافرج مضيا موبيا بالرفع والسير وجها بين الصلوة والاعمال
 في فحة الصلوة طهارة موضع للبهمة خاصة من كراهية سواء كانت متحدة
 او غيرا اجاعا وتوقع من البهمة القد والجري على الماهر لوضوح وقوع اليها
 على الفجر من المحدثي والسير وجهه شرط طهارة مكان المصلي في كل
 كل البدن اظهر قواه خالي والفرق فاجر ومعنى الجواز اعتبار دورته بان
 المطلوب لا يستفاد من هذا الدليل لان الاختلاف حاصل مع عدم التعدي
 ولو اشبه موضع القياس في مكان لم يحد على شيء من اجزاء ذلك المكان
 اذا كان ذلك محصورا عرفا كالبيت والبقعة لان حكم التشبه بالضرر حكم
 الضيق والاجاز التجرود وضع التشبه كالموضع المتحد مثل الصلوة في
 ما قطبا في الاعضاء كالركبتين والكتفين فلا يشترط طهارة بقاها
 كافي الصلوة والسيد فان ما قطبا في الاعضاء عندها كسقط اليه في
 طهارة مطلقا او القول بعدم اشتراط قولي الاصل ان لا يحد في التشبه
 بحاسة فانه يشترط لكن لا مطلقا بل اذا كانت تلك القياس من الاعضاء
 التي لم يصب عنها كانهز والبول الى بدن الصلي وهو كالمصلي في فحة الصلوة
 منهاح القول تعالى وشاكلة فظهره ولو كان تشبها بحاسة فخره فظهره
 الدم من الدم فمعنى يكون الصلوة فيه وفي جواز إعادة الرجوع بان يكون

الكل

سأويا

ساء في الصلاة في الوقت وتصل في ايها فيه او تقدمها عليه في حال الصلوة
 ليطاها لولا ان احدهما عدم الجواز ويطاها لولا ان معا على تقدير ان كان
 وبمقتضى مدى الصلوة بين امكن القول بطلان الثانية لسبق الصلوة الاولى
 جميع الصلوة الثانية وقيل يحصل بطلان صلاتها معا لتعلق الجمع في التمسك
 المصلي بعد الاخر للجواز وبالأول قال الشيخان وبالثاني قال السيد وابن
 ابي عمير وسواء الخلاف بينهم اختلاف الروايات الواردة في هذا الباب
 حسنا من بعضها يدل على المنع وبعضها على الجواز والوجه كراهية ذلك لا
 انما اعتبارا من الاخبار وفي حكم من الامكان وانما الجمع بينها بوجه وجب المصلي
 اليه كانه قد رتب في الاصول وجب على هذا ان يحول ولا يمنع على جوارها
 ان يراى بالتي التي التي التي يكون ذلك مكرها وقضية المصلي على ذلك
 بقوله اللهما الكراهية ولا فرق فيه بين الحرام والايضا لا بأس وهذا
 الحكم الذي لا يام والاحت والاجنبية والزوجة ولا بين الصلوة والمتن
 بالصلوة للقد والتحريرا والكراهية انما تحقق على تقدير صحة الصلوة فالقار
 حاشية على البحث ولا يتعلق بها الحكم فلو وصلت كما يجوز وغير مشقة لم يطل
 صلوة الرجل اذا كانت بريلت بصلوة حقيقة والموترة في البطلان انما
 هو الصلوة واليعاشا ويقول ولو صدق احد الصلوة انما صلوة الرجل
 او صلوة المرأة فلا يجمع على الاخر ولا منع قطع صلواته فلا أثر لثباتها
 في بطلان صلوة الاخر وفي وجوب كل منهما الى اخر في الصلوة والفساد بقدر
 مشاء ومان من اخر بقيا وفعله قبل ان مشا قرا والاعلاء على
 ما يروى ومان من قول قوله ضربا لغيره فيكونا قرا على الغير فلا يقبل ويرى
 الشيخ في الجواز انما انما في الجواز وجبه حال الصلوة والناظر ان يتبين
 المودة حال الرجل وان يحصل بينهما فدمع من دفع فضا عدا اجاعا على الله
 او غير من سواء كانت في الجواز جازية او كانت متقدمة وفي بعض الاخبار

مصلو

اذية الفهم في غيره ما وضع عليه باقيا اعضاء الجدة ليصير اسما على
 من المومات او لما في صلوة واي حسب مقدوره وراي في الايمان الذي
 للبحر كونه قاعا ايضا مفرجا جبهة الى الامور ان تكن من ذلك حاله
 يمكن من البلور خوفا على اعضاءه صلى قايما مومنا اذ ليس عليه الا مقدور
 ولو كان ليحيى حاله في زمانين يوكلفا احدهما اي في البحر والآخر
 خاصة دون الخلال الاخرى كمنه في اللور فان حشره يوكلفا كونه
 رطبيا كالنفاكية ثم بعد ذلك يتصلب ويحترق ويصير كالخشب بحيث لا
 يصح للاكل شيئا هذا لما لا يحسن الخمر في البحر والآخر على ذلك الحشر
 مثلا بحال الاكل في البحر والآخر عليه عند انقضاء ما لا يحسن في البحر والآخر
 المانعة من البحر وقد انقضى في ذلك الحشر عاده عند قومه وفي خطير
 من الاقطار وفي جهة من الجهات وفي بلد وفي بلد اخر فالظن ان قايما
 هو في البحر وهو من الموضع من البحر عليه لا يحد من الكلفين ويحد البحر على
 القطار وهذا القطار ليس على اطلاقه بحيث يكون سباحا على اقطار من اقطار
 القطار سواء كان ما حذر من جنس ما لا يجوز البحر عليه كالقطن والكتان
 او من غيره بلا ما يجوز انما يحد من جنس ما يجوز البحر عليه كالكتان والكتان
 بعدم اعتباره ولو جاز البحر على القطن والكتان فلا اشكال في ذلك
 من جنس البحر وعليها فيلجوز البحر عليه نحو جبر صيرورة قطارها
 عن الملبوس قال الشهيد رحمه الله في الذكرى يمكن ان يكون المانع من البحر
 على القطن والكتان هو القطن والكتان الملبوس على القطن والكتان الملبوس على
 البحر والقطر على القطار ان كان من جنس ما لا يحد من جنس ما لا يحد من جنس ما لا يحد
 المكتوب من جنس ما لا يحد من جنس ما لا يحد من جنس ما لا يحد من جنس ما لا يحد
 في ذلك في حق لادمي ولا في حق القاري اذا كان هناك مانع من القطن والكتان
 في الحكم المذكور اعني الكراهية رواه جليل بن دراج عن الصادق عليه السلام

انه انما يحد على قطاره عليه كونه لا يتعداه بقائه ولا يحد على القطار
 حيثما لا يحد من الكراهية في حق لادمي ولا في حق القاري في البحر والكتان
 بقوله دون غيره عند البحر وهو اي في البحر الكراهية عن غير القاري والبحر
 فيجوز سواها لا مطلقا بل في غير البحر سواء كان قاريا او غير قاري واما في
 البحر غير القاري فالكراهية ثابتة لان اشغال النفس وحشة الكتاب
 في خصوصه متحقق في حق لادمي والواجب في وضع المساحد البعد حال
 البحر ليس الا لادمي هو كل واحد منها لان المأمور به هو وضع كل واحد منها
 ولا يحد من الاوضاع متحقق باقيا ما يصدق عليه الاسم والاشكال لا يحصل به كافي
 المسح فالتحريم لا يستلزم ما لا يصلح به من الذمة عن الزايد فيجب ان لا يستلزم
 ما فيه من زيادة المتقوم قال في التذكرة لا يشترط وقوع المصلحة باجمعها على الا
 وبعضهم قدوة للبرجم انتهى كلامه في خبره رامة عن الباقر عليه السلام
 من جنس ما لا يحد من جنس ما لا يحد من جنس ما لا يحد من جنس ما لا يحد من جنس ما لا يحد
 لغيره لا مقدارا له وهو مقدار طرفي الامنة ويجوز سواها مساطها
 اي في موضع الاعضاء السبعة فلا يجوز النفا وتبين مساطها اقلها والحقا
 الا ان يكون النفا في مقدار دلتة معادة في بلد صاحب الشرع واهل بيته
 عليه السلام وقد قد سمعها بارج اصابع مصر من قريبا فيكون الزايد على هذا
 المقدار وسواء قد قد على ما ذكرنا بقوله او يكون النفا من المساط بعدا
 ارجع اصابع مصر من قريبا او انما يحد من جنس ما لا يحد من جنس ما لا يحد من جنس ما لا يحد
 من موقع مثلا بما يزيد من لينة لادمي عبد الله بن سارة عن الصادق ع
 اذا كان موضع بينك مرتفعاً من موضع بدئك قدر لينة فلا بأس وبغير
 الاستكثار لينة القوي او لا يظهر لان مفهوم الشرطية كما تقرر في الاصول
 ويكون الزايد على المذكور سواء في دواية عما وساءة القوي والاعرف فلا
 يجوز ان يكون الشخص من الموقف بما يزيد على لينة واذا عرفت ذلك فلو رعت

منه

الشرية

اليه على ما لا يجوز عليه اي على ما لا يصح ان يصح عليه لا سيما وقد علمنا
 ان كان موقع اليه على ما لا يصح ان يصح عليه لا سيما وقد علمنا
 البحر على الاول وهو رواية وهي رواية لقين بن جابر عن الصادق عليه السلام
 في البحر على المكان المرتفع قال ارفع راسك ثم صغره وقال اي ما لم يكن
 موقع لليقة على ما ذكرنا فذكر ان يقد راسه فادون ليرجع اليه في اليقة
 ما وقع عليه بل جرحها من موقعها الى ما يصح البحر وحد را من بعد ذلك
 وعليه ولت رواية معاوية بن جابر عن الصادق عليه السلام اذا وضعت يدي
 على يكة فلا ترفعها ولكن جرحها على الارض ويجب البحر ولا رخص لا يلج
 في التواضع والتسليم لله تعالى وقد نقلنا من يابو عبد الصادق ع البحر
 على الارض فوضعه على يكة ذلك سنة قال الشهيد الظاهر في المراءاة السنة
 الجارية انما افضل وافضل من اي من البحر على الارض جرحا فيجب الحلف
 على الزينة للبيعة ع قال الصادق ع البحر على يديك الحسن ع سئل الى
 الارض الساعة ومن كانت السجدة من خيل فركب سحبا وان لم يكن
 سحبا بها وافضل في البحر على الزينة الشريفة امرأت عند علمنا البحر
 ولو شئت بالان دون يكره البحر على المشي منها عند جمع الامم
 الا من شئت من المنعدين **سنة في كروها المكان** يكره الصلوة في سعة
 مواطن الهي التي يصح عليها المراتبة والفرقة وما رعد الطريق الى القبر
 الاقدام ويطول الواوي والحام وفي ظهور بيتا للفرام يعني على الكعب
 ومنازلة الابل وفي القمار لقوله ع الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام
 وقال لعمري الله اليهود اتخذوا قبورا بنيانهم مساكنهم وروى في
 الصلوة في قبور الائمة ع في المواضع الخاصة والاحول عند الشيخ الكا
 وصرح المفيد وجه الله بكره الصلوة عند قبور الائمة والاكابر على
 خلاف ذلك لما ثبت من حديثنا لباقر ع انا الصلوة في القبور عند قبور

عليها السلام بعد صلاة **سنة في كروها المكان** في هذا الباب يختلف فيها ما يند
 على عدم الموات وهو رواية عن الصادق ع قال سألته عن الرجل يصلي بين
 القبور قال لا يجوز ذلك الا ان يصلي بينه وبين القبور اذا صلى عشرين ذراع
 من بين يديه وعشرين ذراع من خلفه وعشرين ذراع عن يمينه وعشرين ذراع عن
 يساره ثم يصلي ان شاء ومنها ما يدل على الجواز في رواية معمر بن خلاد عن
 الرضا ع قال لا بأس بالصلوة بين المقابر ما لم يتخذ القبلة وطريق الجمع بين
 الروايتين حل المشع على الكراهية ومنه في الكراهية بالمعيار واقل المقام القبل
 للكراهية ان يكون بقدر العورة والعورة عورة ربيع بين العضة والرجل وما
 الشد في اللدوس ولوحة او ثوبا او قدوسية ولو كان قبرا لما تكفا
 بركه الكراهية بعد عشرين ذراع ولا يكفي في ذوال الكراهية كون القبور خلف
 الصلوة ومنه في العدا ما يحال ويكره في يوت الخواص لعدم انكسارها من
 الياسة فالحال وكذا في قري الضل لعدم انكسارها من ايامها وقتل بعضها
 وكذا في ارض السجدة لعدم تمكن لليقة من الارض وفي بطون الابدية لجوان
 حرم السيل وفي يوت السجدة لعدم انكسارها من الجحاشه غالبا فان رزق
 فالتكراهية لقوله الصادق ع ومن يصلي ولا يبرح يوت اليهود والنصارى
 ويكرههم وكما يشهد قال العلامة في التوحيد وقال الصادق ع يكره الصلوة
 في ثنية من الهذيل الطريق البلاء وهي قاتل فيض وذات الصلاصل وخجبان
 وكذا ان يصلي وفي قبلة نار معترة لئلا يشبه بيتا والناد وقال الكاظم
 ع لا يصح ان يستقبل المصلي النار وان يصلي في بيت فيه كلبا وخنازير
 وان يصلي وفي قبلة مسجون مخرج النبي من ذلك وفي رواية عار واد يصلي
 في اية من ايامها وانما من مواضع وكذا في كل مكتوب في القبلة بل في التقوى
 لا سيما في الجمع في انشا عليه من العبادة ويكره صلوة الفريضة في خوف
 الكعبة لوعا محمد بن مسلم لافضل المكتوبة في جوت الكعبة **الفصل في النسي**

وحي اى القبله الكعبه وحي ايت قبله جميع المكلفين باعتبار كل مكان زمان
 القبله تختلف بحسب قرب المصلي الى الكعبه وبعده عنها الى الكعبه انما هو
 قبله لمن تمكن من المشاهده كما لقرب المصلي الى الكعبه في الجوارح واما الكعبه
 الجاهلي والبي ٣ صلى الله عليه وسلم فقال هذه القبله ومن كان يريد كعبته
 فليجئ اليها فليصل في حكم المشاهده لئلا يتكبر من العلم فان العلم لا يورث
 ويصلي ان يراى بالعين من المشاهده ما لا يراى من مشافهه كعبه في كل حال
 في يوت مكة او لا يطلع فانه ممكن من المشاهده من غير عسر والمصلي في كل حال
 المجتهد ان يصلي من الكعبه توجه اليها فلو موي حرا به محاذيا للكعبه بناء على
 المعايير صلى الله عليه وسلم وان كان يصلي حيث لا يتكبر المعايير ويجب ان
 يتبعه على طهاره اذا التفتين سائتها واعلم ان الخلائق القبله على وجه
 التي هي الكعبه كما من المعظم من عباد الله لم يزلوا قاصدين الى الكعبه
 هو الموضع الذي اخاط به المقدان ان اعني العروسة لان المشار اليه في قوله
 عهده القبله ليس هو المقدان والسبط الموجودين الا ان وما وقع في المقدان
 الصفا وليس الا كقربانها علم المكلفين والبراد من ذلك حقيقة
 ولما انهدمت المقدان وجب على المصلي ان يتوجه الى العروسة وان وقف
 فيها من ربه شيئا بين يديه كما ان العقبين هو العروسة لكونها على القبله
 حقيقة كذلك ما ياب منها من الهراء والمصلي في سواها يجب عليه ان يتوجه
 الى جهة تلك العروسة وكذا المصلي على جبل في قبر يستقبل هو اى البيت
 الذي ينام فيه فان ذلك قبله لما روي عنه انه من شان من الصادق ع
 انه سئل عن الصلوة فورا في قبر هل يركع قال نعم انها قبله من ربه
 الى السما واما ذلك المظهر ان كل من تمكن من مشافهه الكعبه فمنه صلى الله عليه وسلم
 على موضع هو ارفع من الكعبه او يصلي في نحو من رواب يكون قبله الكعبه
 ليس بالمصلي الذي يذكروها المصلي للبعيد بل يراى منها ما يراى منها من الكعبه

كلامه

ويجوز ان يكون على المكلف معرفة القبله لتوقف ما هو ارفع منها عليها
 في كل حال في القبله انما الكعبه واما القبله وكان ان عين الكعبه ليست قبله مطلقا بل
 في كل حال وجهها ليست قبله مطلقا بل في كل حال خاصة اي البعيد الذي لا يتمكن من مشافهه
 وهذا من على قوله لا يصح وفيه اشار الى ان ما ذهب اليه الشيخ رحمه الله
 من ان قبله البعيد ليست الا من العروسة لوجهه ليس يصح لان ما ذكرنا من ان
 في بيان مظهرهم من غير العروسة واذا عرفت ذلك فاعلم ان العلامة في التذكرة
 عروى القبله التي هي قبله البعيد بما يظن ان الكعبه حتى لو ظن خروجها من
 ما ورد عليه المصنوع واما قوله بانه لا يصح الصف المستطيل في البلاد البعيدة او اذا
 زاد طولها عن مقدار الكعبه يقطع خروج بعضهم عنها فيجب المذكر بطولها
 وعليه ان يراى وآخر وهو ان البعيد ليست قبله الا المهيمة كما لا يشرط في جهة صلاته
 فاعلم ان الكعبه لان ذلك لا يتحقق غالبا ونسبة فاسئل من وجه آخر لان ما له
 ان القبله شيء فليعلم ان ذلك الشيء هو عين الكعبه ولا يخفى ان جهة الكعبه ليست
 صفرا الكعبه لان جهة كل شيء مغايرة لذلك الشيء وقد عرفت ان المصلي في شرح
 العروا صلاتها على المقدار الذي يقطع البعيد بعد خروج الكعبه عن مجموعها
 ويجوز ان يكون الكعبه في كل جزء من اجزائه وما ذكره هنا من التعريف بقوله
 وحي الى الجهة التي يظن فيه الكعبه هو تعريف الشهيد رحمه الله في الكعبه
 مع انه قد عرفت ذلك عليه في شرح القول بعد ان ما ذكره لا يكاد
 يخرج عن كلام التذكرة لانه الظاهر ان مراده بالشيء هو ما ياب منه للمصلي
 ويجوز ان يصدق وجهه اليه وقد عرفت ان ظهر ما اذا الكعبه فيه غير طاهر
 كلامه دام الله ما قبله فيما ذكره دام الله من كلام الشهيد لا يخرج عن كلام التذكرة
 فليعلم ان جهة من الذي بين التعريفين لان الشهيد رحمه الله جعل جهة الكعبه
 صلاته عن البيت المذكور والعلامة جعلها عبارة عن الكعبه المظنونه بها
 واذا عرفت ذلك فيمكن ان يقال تعريف المصنوع دام الله في الشرح الذي اعتمد

قوله

وهم يسمونها

عليها وان لا يضاف اليها اذ هو الشهد من حرمه ولما عرفت ان جنة الجسد
للجنة فانها البعيدة عن محراب مصوم كافي للدين الشريف والكونة على
حينه على البعيدة لا اى في الجنة ولا في التام والاسرار بحرم الاجتهاد
لان محراب الجسد انما بعد النبي صلى الله عليه وآله الزمان ولا يجوز
فيه الظاهر وكذا الاجتهاد في سجد الكوفة لان محرابه قد نصب في الزمان
عليه السلام كما هو المشهور ولا يجوز فيه ايضا الظاهر وما سجد المصوم قد
قوى الشهد وحرمانه عدم الاجتهاد وفيه ايضا ولو لم يعلم المحراب المحصون
عليهم السلام بل علم المحراب المصون في سجد المسلمين وفي الطرق التي
هي جازتهم او يقيمون لم يجرى اجتهاد حينئذ ايضا بل يقيمون عليها التزم
التي والى هذا اشار بقوله او حيلة المسلمين وقبولهم لان ما لا يوافق
الكثرة قريب من احتمالها الى الواحد وجوب الاجتهاد على هذه المسلمين
جواز الاجتهاد اما يكون حيث لا يعلم المذهب القاطن في ذلك فلو علم المذهب
محاربههم قد ضل غلطاً او علم ان قبولهم حرمه عنها وجب الاجتهاد واما في
القطر منهم لم يجرى اجتهاد مطلقاً بل جازله ان جهة حتم في التام والاسرار
لا مانع نسبة للظاهر والقطر الى المذهب الكثرة للجنة وان كان سجد المصوم
لا يلزم من امتناع غلطهم في ذلك امتناع ظلمهم في التام والاسرار والاسرار
شبههم فيها ليس بعيد فيجوز اجتهاد فيها وهذا الجواز ليس واحداً من جهة
المكتفين بل هو ثابت للظاهر في علم الهيئة وادلة السبل وقد مر دأب هذه
ما ذكرها بقوله مع جواز الاجتهاد للظاهر في جهة لا مطلقاً وادامه
للحكيم العلم للجنة كما في الصورة المذكورة كفاء ذلك العلم والاسرار
لان الاجتهاد انما يلزم لحصول العلم فان كان خاصاً لم يكن تعسفاً وهم في
ما ذكرنا من الكفاية في الصورة المذكورة ما اشار بقوله كفاء وهذا مع جواز
للشرط الحاصل من العلم على ما وقع في جزئ الشرط اعني من مطلق العلم الحاصل

مزمع

امرهم

من جهة المسلمين وقبولهم على العلم الحاصل من محراب المصوم ما ذكرنا من المصون
عليه السلام كما ان المصون ايضا شرط ان يكون التقدير وان علم الجسد قبل المسلمين
وقبولهم كفاء ذلك العلم ولا يجوز اجتهاد في التام والاسرار ولا في
الاجتهاد على الهيئة التي ما ذكرنا من علمه وامتدح في اجتهاده على ما ذكرنا وادلتها
التي وضعت الشارع علائمه وسره عليك ذكرها مفسلاً لا على اقليم ومن سجد
اي على على الكعبة او على على ما بها عند احده امره وانما على في القوت
بين يدي منها اي من الكعبة شيئاً قليلاً ليكون خيلاً ولا يحتاج المصلي بعد
توجهها الى التمسك بجنبه بين يديه واما ان الشارع قد عيّن لكل قوم من
الامام البعيدة وكذا يتقبلونه فاعلم ان كل قوم على علمهم بحقيقة التام
ان يتجهوا الى حصة الركن الذي يجازيهم وينالهم وميث لا يتعلم معرفة
ذلك الامام اذ ان موضوعه من جهة الشارع يكون ذلك لهم علماً لا يتسلط
بها على العلم والى هذا اشار الله بقوله ولا حول الا قليم علامات يتوجهون
بها الى ربهم ثم شرع في تفصيل العلامات فقال فلا حول الا على التوجهين الى
سجدتهم وهو الذي فيه الجواز علامات منها الجودي فيجب على العربي عند اجتهاده
في السبل جعل الجودي وهو بكرة كثر هذا الهيئة يصغره حصة للفرقة بينه
وبين البرج والجودي وهو بجمع معني له نور بين يديه وبين القوم من الخيم
صفا من القبايل ثلث منها من العرب الذي فيه الجودي وثلثه من الحجاب
الانوارى الطريق الذي فيه العرب قدان ويحدث من اجتهاد تلك الامم صورة هي
صورة بطن القوت الجودي اياه اي راس ذلك القوت والعقدان الذي يدور
اي يبعد في الارض وثلثه وده واحدة كما مره حوله القطب وهو بجمع خفي
وسط تلك الامم التي تحدث من اجتهادها صورة القوت لا يراه الا بعد النظر
وهو قريباً كذا في القطب الثاني الذي هو عبارة عن النقطة الثانية التي
التي يدور عليها وعلى مقابليها من النقطة وهو قطب الجودي والآن

اصلا معلولان سائر النقاط المفروضة على الخلق وانما هي هذا العلم الذي يقبض
 لغيره ويحاوثة لما هو القطب حقيقة وتعدم الامساك بحركة والحد الذي يكون
 علامة لاهل العراق مطلقا وانما حصل خلفه تلك الامور وانما يصح
 جميع الارض ان يكون عرضا اذا كان مستقيما واستقامته ان يكون
 غاية الانعطاف ويكون الفرقان في غاية العلو ويكون الامر والعكس
 بان يكون الفرقان في غاية الانعطاف والحد في غاية العلو وانما اعتبر
 من هذا الوضع في معرفة القبلة لانه في محاذة الاربع في موازاة القطب
 الذي هو في الحقيقة علامة وانما اذا كانا على غير هذا الوضع المذكور بان
 يكون احداهما في المشرق والاخر في المغرب فلا يصح بوضع القطب في
 الخروج عن محاذة القطب لانك قد عرفت ان القطب خارج في وسط
 قوسا والفرقان والحد في يدوان حول **والمراد بالركن المذكور القطب**
المحصل باصل العرض لا الكف لان كل واحد من هاتين نقطتي
بوازي القطب اي ومن امارات قبلة اهل العراق حصل مغرب الاقطاب
 على عمية ومشرق اي مشرق الاقطاب على يمينه والمواد بها اول الفصل
 والجزان اي المنقطعة الرابعة والخمسة في حدود العراق في
 وجوهان وجوهان ولا يدخل في حدوده فارس وعكسه اي مكنون
 للعراق في موازاة ان يكون لهما اي يقابلان العراق في جعل من هو القطب
 مشرق الاقطاب على يمينه ومغرب الاقطاب على يساره ويجعل الحد في
 الاستقامة قدام المنكب الايسر ولا يتوجه ان يقابلان العراق في هو المشرق
 حيث ان الركن العراق الذي فيه البحر هو المراد بالركن المشرق في حيث يكون
 للمقابل للعراق في الضمودة هو المشرق لانه قديم فاستل ان اهل العراق لا
 يتوجهون الى نفس الركن المذكور للمقابل للركن المشرق في بلادهم يتقبلون
 بين الباب والمقام وهي اقعان شمالي الركن الذي فيه البحر يكون مقابلا

الاستقامة القبول عند ومنها

اهل بلد يكون ذلك البلد من جنس الركن المشرق اذا عرفت ذلك بين
 القبلة في اقلها فاهل الركن المذكور للعراق في جنس اذا هو في الحقيقة المشرق
 والعراق للبلدان الواقعة في مقابل العراق هي البصرة والفرجة وما يشابهها
 من البلدان الواقعة مقابل العراق الا سكندرية ومصر والباقي هو القبط
 ما ذكره بعض المفسرين من ان اهل مصر والا سكندرية يتقبلون ما بين
 المغرب الى المغرب ولا هذا الشام ايضا علامات لمعرفة القبلة منها جعل
 القبط على الاستقامة على المنكب الايسر ومنها اي من العلامات التي
 جعلت على جبل وهم يسمونها بحر بنظير واي المغرب من جهة الجنوب من قبلته
 انما هو في القطب الجنوبي كثيرة الحدود بالنسبة الى القطب الشمالي في
 المشرق من الصين والهند وجعل عند معية على الصين اي انما اذا كان
 في جهة امة ذلك كان مستقبلا للقبلة ومن العلامات التي جعلت
 في جهة الصين اي غايه جنوبها واعطاهما وكان رقبها الى الافق
 غروبها الى الافق لانها لا تقرب وعليه نية بقوله وهو اي المراد من حاله
 في غروبها هو غايه اعطاهما وقربها الى الافق خلف الاذن اي يتعلق
 بالحد المذكور والحاصل ان اهل الشام في معرفة القبلة علامات تلك اذا
 راعوا الشامي في جهته كان مستقبلا ومن العلامات التي جعلت
 في الحد الايسر والشام على الكف الايسر ويظهر في حدود الشام حطب
 ودرست في الحد ولا يدخل في حدود مصر وعكسه اي مكنون ما ذكره الطاهر
 العلامات لاهل الشام وهي ثلاث يكون علامات لاهل اليمن فاهل اليمن يجعل
 للحد مقابل المنكب الايسر وعينونه نيات نفس مقابل العين اليسرى ويطلع
 سهل في كنفه ويدخل في حدود اليمن سعوا وصنعا وعدن ومكان في
 ولا اهل المغرب ايضا في معرفة القبلة علامات يجب عليهم مراعاتها في الاستقامة
 والمراد من اهل المغرب هم الذين في مقابل شمالي الركن المغربي ومن جعل علامات

للعارفين بالادلة الصليحة التولية على وجهين في اربع احوال في اربع جهات من الارض
 واجب وقد امكن حصوله بعد الفرضين يجب كالاشبه الترتيب في اول
 جوار التولية لغيره عن حصول الجهة فهو كما لها من اجتهاد في التولية
 عليه لقيم وشبهه صلى حيث شاء سواء كان في نفس الامر مستقلاً او لا
 وذلك لانه لو كان مكلفاً بالوقت لكان مكلفاً بالمكان في هذا الحال لكان مكلفاً بالمكان
 والى ان يجل والمعمد لما ذكره المصنف دام ظلهم لما ذكرنا وانقول ان المقام في
 اذ كان كذلك فليصل لاربع وجوه وهما ان يصل في اول الوقت ان يصل
 عليه التولية في اربع من الوقت ما يمكن ان يدور في التولية في اربع جهات
 فيصلي اليها بجهت التي في وهو التساوي من كلام السيد والظاهر من كلام الامام
 هو الاول ولو صارت التولية من الصلوة الى اربع جهات صلى لغيره او صلى لنفسه
 ولو كان ذلك المتحرر من الصلوة مرة واحدة في جهة واحدة فانما يكون في التولية
 في صلوة القبلة فلا يجب الا في زمان لم يطابق القبلة اعادة مطلقاً في الوقت
 وخارجها لا مطلقاً بل ان بين الاستدبار والوترين الاستدبار والوترين
 والمستند في وجوب الامانة مطلقاً اذ اتيه الاستدبار لما دويهم بغيره
 عن الصادق ع حين صلى الى جهة القبلة ثم رجع الى القبلة وقدم على ركنه فوجد
 اخرى في الصلوة قبل ان يصل في هذا الوقت دخل وقت الصلاة فخرج من حيث
 دخل وقدم لوقته لا السيد رحمه الله ليس عليه الامانة بعد خروج الوقت من صلى
 الى بعض الجهات او الى الشمال ولو رآه عبد الرحمن بن العبداء عن الصادق عليه السلام
 انما استبان انك صليت فانت على جهة القبلة فانت في وقت الصلاة فانت
 فانت في الوقت فلا تعدو اذ على مطلقه وروايات قالوا انك على جهة القبلة
 جهة الله قوة ولكن على جهة القبلة في اوله ولو رجع بين الاستدبار والوترين
 من انه صلى في جهة القبلة والى ان يجل كما في ذلك في بعض الروايات وهو يخرج من
 القبلة قليلاً صلى في اول بعيد في الوقت خلاصة دون خارج والى ان يجل

في اول

منه

منه في الوقت في بعيد في الوقت ان كان المصلّي قد صلى الى بعض الجهات
 في الصلاة واستند هذا الحكم بما ذكرنا من رواية عبد الرحمن اذ هي محمولة
 على من يكون مستنداً برأيهما ربي رواية من يمين الشافعية وعلى ان
 من صلى في غير جهة القبلة لا يجب عليه الاعادة وقدمه عليه ولو كان من غير جهة القبلة
 فلا الامانة لقول الصادق ع ما بين المشرق والمغرب قبلة والمراة الاخر من
 القبلة اذ كان بين القبلة وبين المشرق والمغرب وعدم وجوب الاعادة في
 هذه القسمة وليس محضاً بما اذا بين الاخر من المشرق والمغرب من الصلوة
 بغيره عليه الامانة مطلقاً سواء بين ذلك بعد الفراغ او علم ذلك في الاثناء
 والله اعلم ويقولون ان علم في الاثناء من اهل في اثناء صلوة انه يخرج من
 عليه الامانة وروايت الاستدبار واما انهم من القبلة بحيث لا يكون ما لا يراها
 في اربع الجهات ولا الى الشمال وكما به عليه قوله بالاستدبار لقول الصادق ع في رواية
 فان كان من موعدها ما بين المشرق والمغرب فليقبل وجهه الى القبلة حين يعلم
 انه لا من موعدها الى بعض القبلة فيقطع ثم يحول وجهه الى القبلة ولا يحكم ان يركع
 في ركنها كلها على تقدير ان العباد في بناء القبلة صلى عند منقذ الوقت ولم
 يتمكن من اتيها فمربعين الفاد ولو صلى في جهة القبلة اجتهاداً او سبباً
 فليقبل القبلة فليقبل في جهة القبلة في اجتهاد سواء كان في الاثناء او بعد الفراغ
 في اوله كما في الشافعية ايضا وقد اشار اليه بقوله وكذا المصنف اذ اخرج
 باجماعهم في الاستدبار فان حاله حاله من صلى عند منقذ في الحكم سواء كان
 في اوله او في اخره ليس له الرجوع الى الامانة مطلقاً بل يجب الاستدبار ما زلتين
 المستدبار بعد الفراغ وجب الاعادة مطلقاً وان صلى الى جهة القبلة والى ان يجل
 فليقبل الامانة في الوقت فانه والى ان يجل في جهة القبلة هو كما قلنا في يومك فليقبل
 صلى الى جهة القبلة والى ان يجل وجب عليه الاعادة ان كان في الوقت ما في بعض الروايات
 في جهة القبلة في وقت الصلاة والى ان يجل انما هو في قوله في وجهه

في اول

على الثاني لا فائدة مطلقة في الوقت وخارجة وليس كحكم القادة واستند
 على ذلك بان الناس لم يأتوا بطلا مود به فيبقى شيء عهدة التكليف والى ذلك لانه
 ما مود بالصلوة الى الجحيم التي علم انها القبلة او سلب على خطئه ذلك ولا
 ريب ان ليس شيء منها متحققا في الناس بل ان الغيبيات والجهنم والصلوات
 لا تفرط فيكون باقيا في عهدة التكليف واستند القائل المذكور في
 الشيخ رحمه الله خبر عبد الرحمن انما قال انه في المسألة بين الناس على الجحيم
 والشيخ قوله آخر وهو وجوب الاغادة وقد استدلى على عدم وجوب الاغادة
 مطلقة على الثاني بعدم قوله في رفع عزائم القضاة والفتيان واجب عنه
 بان المراد بالرفع دفع المعارضة ونحن نقول بوجوب الاغادة لا يستلزم بطلان
 وجوب التكليفات العلامات المذكورة للقبلة وجهان اولهما ان التكليفات
 بحيث لا يغيرها او يتركها لبلاده وهذا هو قوله وقد ذكر عليه السلام
 اي تعلم علاماتها او كما قال التكليف مكتوف لا يتركها في هذا الصنف
 اي كل واحد من الجاهل والقائد الحارون بالقبلة وقا لا يترك في المقامات
 التي اوجبت على القول بالثقلية لا يجوز لها تقليد كل واحد من الجاهل
 عليها ان يتخذ التكليف التقليد الحارون باء لا القبلة اي بالعلامة المذكورة
 الخبر من اجبها وقد قلده من العدل وغير التكليف كالقبول لوجهين الاول انما
 في المصروف ولا يجوز له التعويل على الكافر فاما ما قيل في قوله تعالى ولا تقربوا
 الذين كذبوا وانما قال الخبر من اجبها لا لا يترك في كل من يترك في كل من
 فلا يكون قبول خبر من لا يابى لتقليد بل هو من باب التروية ويجوز للجاهل
 الرجوع اليه كما يجوز له الاخذ بقول الخبر من اجبها ولا التعويل عليه بل هو
 فاليه اشارة بقوله واما الخبر من يدين فانه اذا جاز الرجوع اليه بل
 الاولى وجواز الرجوع الى الخبر من يدين ليس امر مخصوصا بالعباد من المؤمنين
 والكافرون وقد ما قيل بجواز الرجوع القادر على الاجتهاد ايضا اليه مع

استدلال

استدلال مع كون هذا القائل من القادة وعلى الاجتهاد من التقليد ما اذا لم يأت
 القائل من اجبها ما التعويل على الخبر من يدين كان جواز ذلك للعلماء في
 الاولى وجوب القادة في القادة بل ان الاجتهاد ما نابعها الظن والثابت انما
 خبر من يدين فيكون قوله واجبا كذا قيل وجه الفتح انه مخاطب بالاجتهاد
 ومكلف بالرواية مما جاء اجتهاد ما يكسبه وقعا للقبلة واذا قلنا بالرجوع الى
 الخبر من يدين فان طابق ما اخبر به القبلة فلا بحث والا فلا بأس من ان
 ان يدين الاستدلال باعادة مطلقا وان يدين في صلى الى بعض الميادين والى
 فان كان الوقت باقيا وجب الاغادة والا فلا ان قلت على جواز القادة على
 الاجتهاد وان يرجع الى الخبر من يدين ام لا قلنا المصهور من كلام الشهيدي
 رحمه الله في قوله الرجوع اليها اقرام المصهور في شرح القواعد بانها اجب
في قوله اذا كان قد رقت وقلة لا تصنع فيه بل يضيء الوقت من التقليم
 او بعد العلم بفرج شيء الحارون باء لا القبلة القائل قد العلامات العلامات
 كالعلم وشبهه يجب عليه ان صلى الى اوج جهات وجب على المكلف علم القادة
 التي رتبها الشارع لمعرفة القبلة لتوقف الواجب العيني عليها اعلم
هذا الحاجة اليها اي الى العلامات في معرفة القبلة ووقت الحاجة اليها
 انما يكون وقت خطاب باقامة الدعوة وعدم تمكنه من تحصيل العلم بها
 انما المشاهدة او يخرجها بالمصهور هو بخلاف المسلمين لتوقف على اداء
 ما هو الواجب عليه ولا يربا مما يتوقف عليه الواجب العيني فهو كذلك
 ويجب معرفتها عند الحاجة اليها يجب بدونها ايضا وهذا القول يستلزم على
 اعتقاد ذلك لا بد من القادة اليها في اداء الواجب العيني وان كان
 ذلك نادرا في وقت من الاوقات والمصهور ان ذلك لم يجره بالرجوع لان
 هو يوصل برأيه انه آحاد المكلفين من هذا التكليف وقد استكمل العلامة
 في كون هذا الوجوب اي وجوب تعلم العلامات منها او كفاية فيها من ان

وجوب الرجوع العيني

من واجبا للصلوة فيعزم على ركوعه ومنه من قد يؤخر ركوعه عن ركوعه في الصلاة
 على طارئة المكاتبين وما ذكره المصنف من الوجوب للغير من غير الشبهة في ذلك
 ويحيط الاستيعاب الى اجابها بعد الصلوة وعدمه وان كان ذلك في الصلاة لا
 تكفي به لا قدرة له عليه ويصطوب من غير الاستيعاب في موضع متعدد
 يكون هذا في الصلوة كصلوة المطاردة وهي التي لا يكسبها ولا يتركها
 في غير الصلوة مثل الصلوة والموت من العاجل الذي لا يجد من يوصيه اليها ويغفر
 فيقضي في الميت عند الضرورة في الفرج والحياة والموت في الدنيا لا يستلزم
 ولا يصح التمسك بصلوة كائنا ما كانت من ضرورة الصلاة بالنية
 دخلت في حكم الواجب فلا يصح الايمان بها ايضا على الرخصة احتيايا واليهما
 انما الصادق في رواية عبد الله بن سنان لا يثبت سئل ان يركع في الصلاة
 من الترابين راكبا من غير ضرورة وكان من على الارض من السقوط والاحتياط
 عن القبلة فيكون صلوة عليها معوضة للابطال وذلك غير جائز في الشريعة
 وكذا صلوة الجنائز لان الظاهر احكامها القيام واخرى شرطها الاستقبال
 انتهى كلامه **واستحباب الركوع في الاستيعاب** **رواه** في ذلك
 ايضا فلا وجه لتكرره في الدليل وكذا البحث في القيام وان لم يكن الايمان به
 على الارض واعلم ان الرواية المذكورة انما تشمل صلوة الجنائز ولو كان ذلك
 الصلوة على صلوة الميت على سبيل الحقيقة وقد عرفت في مفتح الكتاب ان ذلك
 على طريق المجازة ومن الحقيقة كاذب المصنف اليه ومن تعريض الصلوة عليه السلام
 صلوة الجنائز على الواحدة ليس مستندا الى الرواية المذكورة بل مستندا
 من الاجماع وان الصلوة عليها معوضة للابطال او اذا عرفت ان الصلوة الجنائز
 على الواحدة منسوخة اجماعا فلا يقدر ان تكون الصلوة استيعابا لصلواتها فقام
 من القيام والقعود والجمود والقرارة والشهادة واستيعابا شرطها من الاستيعاب
 والسقوان كما سئلوا اجماعا يعني بقوله لا من رواية عبد الله بن سنان في

في كسب
 كسب في الصلاة
 ضرورة الصلاة

لما ذكره عبد الرحمن ابن ابي عبد الله عنه لا يصح التمسك على الدابة الا من كان
 له الدابة والصلوة ينصرف الى القراء والمعهود وهو ما كان على الارض وما في
 حقاها كالزورق المشدود على الساحل لا يترك الارض ولا ريبا ان الدابة
 ليست القار وما ذكرنا ظهور عدم جواز الصلوة في الارض في وجوه العطف بالحيال
 فانها لا تصح مكانا للمكان عرفا وعلى هذا بينه المصنف انما يظن بقوله وكذا لا يجوز
 وهو من معنى من شجر وسقف الحبال ويحتمل الموازاة للصلي بتركه من
 التمسك بالحيال واستيعاب الصلوة بالحيال والربيعين لما بيننا من عطفين فان لا
 يمنع من الصلوة للربيعين عن المكان عليه السلام الدالة على جواز ذلك
 رواه علي بن حمزة عن محمد بن الحسن عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي الحسن
 بن فضال قال ان كان مستويا يقدر على الصلوة عليه فلا بأس ولا بد من احتيا
 احتياطه حيث لا يضطرب الرباط فليكن الاحتياط في الاستقرار والعرفي وكذا
 الحديث وهو ضرب من الضيق المشدود على الساحل وان تحرك ذلك الزورق فالتفت
 سقلا وصعدا اي حركه طابطة وصاعدة وذلك لان تلك الحركة من الزورق
 كحركة الزورق في الماء فلو كان في الاستطراب الفاحش قال الشهيد وخبره رواه
 علي بن فضال عن عمار بن محمد الكاظمي الداراني عن ابي جوار الصلوة على الرباط المعقوبين
 فليكن الاحتياط في طين ونحوها على جوار الصلوة في الارض وان قد عرفت
 ان المراءى بالقرارة في المكان هو القراء والمعهود وذلك غير متحقق في الارض
 المعلقة بالحيال بخلاف توافر الموضوع طوافه على تخليق واحاطين فانه كالبحر
 فانه لا يثبت له الحاصل وان كان حاد من الرباط بين تخليق ما طوافه مشد
 بين تخليق تخليق ولا ريب في ان ذلك في الحقيقة رجوعا لا غيرا الى الشيء
 المارة في جوار الصلوة فيها استيعابا مع التمسك المصلي من الصلوات الواجبة
 في الصلوة والقيام والقعود والركوع والجمود والقرارة كالطائفة خلاص
 بين تخليقها فقام من منع من الصلوة فيها احتيايا وهي ما يركبها من

ان يترك

على بنا برهم هذا الصادق قال سألته عن الصلوة في الغيبة قال لا يصلي بها
وهو فاد وعلى الشط ولا في الصلوة فيها سئلته عن الحركات الكثيرة المتكررة من
الصلوة وسهم من جوارها فيها اختياراً أو تمسكاً برفق بالقلب عن الصادق
وعنه ما ذكره في جليل برهم من أنه صلى فيها ما لم يمتص بصلوة من جوارها
سليمان بن خالد سألته عليه السلام عن الصلوة في الغيبة فقال صلى في الصلاة
لو سقط القيام فجلس وهو مستقبل القبلة فإن دار الغيبة فليدبر مع
القبلة أن قد عد على ذلك وإن لم يقدر على ذلك فليثب على مقامه ولا يخرج من
القبلة بغيره وأما ما قلناه من القول الثاني واستقر الجواب وأما
المسألة بقوله والجواب فرياً في الصواب وهو من هذا العلامة فيكون في الغيبة
الوارد في رواية علي بن ابراهيم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
سها والصلوة في خارجها عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير
الحركات الكثيرة مدفوع لأن ذلك بالغيبة إلى المصلي ليست ذاته بل هي
والمصلي ما كان بالذات فاد أصلي في الغيبة عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير
الحضارة ولو صلى وعاد سطر في الصلوة فيها يخرج في صلاة كذا في الحديث
وأي حسب كنهه فاد ما كان له من جوارها لا استقبالاً لها ولا في الغيبة
وجباً مثلاً كالأمر الشارع وأما ما كان في حاله دوناً من جوارها وجب
مكنه طواخر في الغيبة عن القبلة عن المصلي إليها وجوباً من جوارها
عن الاستقبال ومع العقد وعدم التمكن من الأخر من الغيبة الطويلة ومع
الضرورة يستقبل مع ما كان وقد عليه وجوباً لعدم سقوط الاستقبال
بالضرورة فإن كان المستور هو الاستقبال حال الغيبة فاد وجب ما كان وجب
بقيد عليه في هذه الحالة أيضاً يمكن كنهه بل لا يقطع عنه من الاستقبال
وقد كنهه لك بقوله فاد ما كان لا استقبالاً إلى القبلة ولا لم يقدر على
مراعاة في جميع أحوال الصلوة إلا ما كان لا افتتاح بها الغيبة في استقبال في

في هذه الحالة فإن تعدد ولم يكن منه في هذه الحالة أيضاً سطر في الغيبة
في الاستقبال المتكليف بملاطاف وكذا الإحالة إذا أصلي عليها الغيبة طواخر
قال الكلام في الصلوة عليها كالكلام في الصلوة في الغيبة يجب على المصلي
الراجح مراعاة الشرايط ولا كان منها ما يمكن لوجوب الامتنان على جوارها
قوله في بقايا ما يرتبط بالصلوة مما للشارع من مبدعاته كالاتيان به وإن
يمكن من الواجبات ويجب المصلي اختياراً ما مؤكداً الأذان والأقامة في
المصلي إذا أضاء وضوء للصدور والجماع لعموم الحركة يستبان في البرية اختياراً
في الجوار ودعياً من الغرض كالحشوف والكسوف والمساءة كالأهل في
الشارع كالحاضرين الاستجاب وها قد استفيد من الوجه كالمصلي اختياراً
على المصلي اختياراً والأذان لغة الأعلام وشراً الأعلام بأوقات الصلوة
التي لا خصوصية قال الصادق ومما هو شرط في الأذان على رسول الله
كان عليه في جوارها فاد من جوارها وقام فلما أتته رسول الله صلى
عليه وآله وسلم قال يا علي هت قال نعم قال فقلت قال نعم قال ادع بلا
تعلية فدعا علي به بلا ولا وعلمه الأذان من وكيد الله كما أشار إليه المصلي
قال رسول الله صلى الله عليه وآله ثلث على نبينا المسك يوم القيمة يعطونهم الأولون
والآخرون رجل ينادي بالصلاة المحمدي في كل يوم وبيته ورجل يوم قوماً
يوم عبدوا سنون وعبدوا ذي حق الله وحق مواليه وقال الصادق عليه السلام
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن دون الطويل عتاً قال يوم القيمة
مزدان في مضموناً مضار المسلمين سنة وجب له الجنة ولا يجزيان أيضاً
ولا كنهه في المصلي إلا كنهه قول الباقر عليه السلام فاد الأذان سنة ولا
قوله رسول الله صلى الله عليه وآله في الصلاة في كنهه في الصلاة في جماعة
سفر وحضر أو وجهها في الصبح والمغرب مطلقاً جماعة وفراوي وفي الجمعة
وأوجهها في الجماعة في صلاة الجماعة والحمد للاستقبال مطلقاً كما عرفت

اذ لا يصلح عدم الوجوب وبراءة المقدمة لما دوى ضرورة من باقر عليه
 السلام قال سألته عن رجل شى الاذان والاقامة حتى دخل في الصلاة ثم
 فليس في صلواته فما الاذان سنة والا سجائب تتحقق في غير اذان
 وقضاء للمغرب والمبايعه ونحوها من الغرائب والشرائط كما لا يستقيم
 اجابوا بقوله المردون في هذا الصلوة شئاً او شيئاً كذا استجاب له
 فيه بالقراءة والكتابة العناء والمغرب قال الصادق عليه السلام لا بد من الاذان في
 في الصلوة كلها فان تركته فلا تركته في المغرب والمغرب فانه ليس به
 نقص وكيفية الاذان يكبر اربع مرات الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
 ويشهد بالشهادتين مثنى اي مرتين فيقول اشهد ان لا اله الا الله اشهد
 ان لا اله الا الله اشهد ان محمداً رسول الله اشهد ان محمداً رسول الله
 وكذا الشهادتين في كل واحدة منها مثنى اي مرتين فيقول على الله
 حي على الصلوة حي على الصلوة حي على الصلوة حي على الصلوة حي على الصلوة
 ومعنى حي هم وقديته جعلى باعتبار تعين معنى اقبل ثم يقرأ بسم الله
 الملك ويهتلى مثنى فيقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
 في الكيفية كالاذان الذي عرفت كيفية الاذان الذي عرفت كيفية الاذان
 الاقامة مرتين وان التهلل اخرها اي في اخر الاقامة مرة واحدة ومرة
 من فصول الاقامة قبل التكبير الذي في اخرها اي في اخر الاقامة فصولاً
 وهو قد عرفت الصلوة مرتين وما ذكرنا من فصولها الغاية في الاقامة
 الروايات وعليه عمل الاصحاب وفي بعض الروايات ما يدل على ان
 الاذان سنة عشر وهي رواية نزهة عن الباقر وعبد الله بن شاذان
 عن الصادق عليه السلام قال التكبير في الاذان الله اكبر الله اكبر الله اكبر
 الرواية عن الباقر الاقامة مثل زيادة قد قامت على هذه الرواية
 الاذان سنة عشر والاقامة ثمانية عشر في رواية اخرى عن الصادق

السلام

ترجع الكبريات في اول الاذان كما هو المشهور وجعل الاقامة مثل فعل
 هذه الرواية الاقامة عشرون فصلاً **باب في الاذان والاقامة**
 الوقت في غير الصلوة اجابوا لا يوضع للاعلام بدخول الوقت ما في الصلوة
 قد عرفت لكن يقرأ بعد طلوعه ويشترط في المؤذن ان يكون له العقل فلا
 ياذن الجنون اجابوا لا في الاذان فلو لم يؤذن لكم خيراً لكم ولقول
 الصادق عليه السلام لا يؤذن يؤذن الا بامر من الله او من رسوله او من امرائه
 لاراءه ولا الخلق المشرك الا ان يؤذن له في حاله لا في حاله لان المقصود بالاذان
 ولا يخلو في رفع الصوت مطلوب فيه وصوت المراءاة عورة ولا يخلو فيها
 فلا يخلو ياذنهما ولهذا ان يؤذن للشاه ويتبع ان يكون عدلاً
 للحدث المذكور وان يكون بالغاً للحدث وان يكون بصيراً لا وقفاً لغيره
 الغلط وان يكون مستطيراً بغيره اجابوا وان يكون صبيّاً كغيره فيرفع
 ويقول ابي الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن زيد الله علماً بالاقامة انك
 بطلت صوتاً او ارفع صوتاً وان يكون حسن الصوت ليصل الصوت على جماعه
 وان يضع اصبعه في اذنيه حاله الاذان لقوله الصادق عليه السلام ان تضع
 اذنك في اذنك في الاذان وان يؤذن في اذنه بان يجعل فيه ماء
 من قوسه جاء فلان علي بن ابي طالب من غير عجل ولا يعب نفسه وان يجتهد
 ويدرجه الاذان واجبتنا لانها طهارة مع الاذان راجح قال العلالة لا تعلم فيه
 خلافاً وان يتردد لاطلب في اخر الفصول وهو المروي عن الباقر وان
 يكون قائماً لقوله الباقر لا يؤذن جالس الا ان كان مريضاً وان يكون علي
 يرتفع لانه يرفع الصوت وان يكون مستقبل القبلة حال الاذان بل جاع العلالة
 لان المؤذن في سهولته من كونه مستقبل القبلة وان يحكي السامع له
 اجابوا بقوله الصادق عليه السلام فلو انك يقول المؤذن ويكره التبع
 وهو تكرار الفصول اكثر من الموطنة ولو اذ بدلت النية والاشعار والكره

والشروط قدما بدعي وهو قول المشورة خبر من التوم في بني من المشورة فيسقط
 الاذان في عصرها الجمعة وعشره وعشاهم والوفاء ما سقط في عصر الجمعة
 فليعلم من مشورتها وسقوط ما فيها من النوافل وما في عصرها من مشورتها
 الصاوي في السنة في الاذان يوم عرفة ان يؤذن ويقيم ثم يصلي ثم يقول
 فيقيم العصر بعمره اذان وما في عشاء الزوال فيقول الصاوي في ان
 يقول في عصره جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة باذان واحد وما في
 وفيه ان في الجملة الثانية ان الفرق في الجملة الاولى لا يتم مدحها
 بل اذا كان الاولى فاذا الجواب ان كلاهما صريحا في المرة الاولى ومع الفرق
 بصريحه كانت لغة وبكلام الصاوي في الرجل يدخل المسجد وقد سجد
 اذ يؤذن ويقيم فالان كان دخل ولم يفرق الصف على ما ذاهم وانه لم
 كان الصفتين اذ ان واقا

باب ثالث في افعال الصلوة
وهي على القول بوجوب التسليم

ثانية لا والله وهي من تعال القاصي
 جميعها كما ينبغي ان يقصد ان يقع صلاة معينة لوجهها او بدعيها او ما
 متفرقا الى الله والدليل على وجوبها عقلا ان الفعل اذا مورده عليه سبيل
 يجهل ان يقع على وجهه لا يكون بغيرها بل والشايع فاذن لا يصح
 بامر الشايع بالان لا بد لك الفعل على ان وجهه كان بل بالقصد الى الوجه
 الذي تعلقت به ارادة الشايع فيخرج من العهدة اذ ليس له ان لا يفرق
 وتقال في هذا على ما قلناه فليعلم فانما يتخذ امر من احد ما يوجب
 الذم والافعال والتهاب ولا يخرج احدهما عن الاخر لا بالله والقصد
 اما ما يدل على وجوبها عقلا في تعالي وما امره الا بعينه والله تعالى
 كما قيل ان الاخلاص لا يتحقق الا بالقصد والله تعالى وقال في الرضا عليه السلام
 الا بالله ولا امره اللسان الذي يبري الله فيسقط اعتباره ولم يفته
 عليه القصد من دون الاستعانة باللسان وجب الاتيان به في تعالي ما

الرجل

والشروط قدما بدعي وهو قول المشورة خبر من التوم في بني من المشورة فيسقط
 الاذان في عصرها الجمعة وعشره وعشاهم والوفاء ما سقط في عصر الجمعة
 فليعلم من مشورتها وسقوط ما فيها من النوافل وما في عصرها من مشورتها

والشروط قدما بدعي وهو قول المشورة خبر من التوم في بني من المشورة فيسقط
 الاذان في عصرها الجمعة وعشره وعشاهم والوفاء ما سقط في عصر الجمعة
 فليعلم من مشورتها وسقوط ما فيها من النوافل وما في عصرها من مشورتها
 الصاوي في السنة في الاذان يوم عرفة ان يؤذن ويقيم ثم يصلي ثم يقول
 فيقيم العصر بعمره اذان وما في عشاء الزوال فيقول الصاوي في ان
 يقول في عصره جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة باذان واحد وما في
 وفيه ان في الجملة الثانية ان الفرق في الجملة الاولى لا يتم مدحها
 بل اذا كان الاولى فاذا الجواب ان كلاهما صريحا في المرة الاولى ومع الفرق
 بصريحه كانت لغة وبكلام الصاوي في الرجل يدخل المسجد وقد سجد
 اذ يؤذن ويقيم فالان كان دخل ولم يفرق الصف على ما ذاهم وانه لم
 كان الصفتين اذ ان واقا

باب رابع

اولا فعله لا يعبأ بغيره ان ينادي الله لئلا يغفلوا بعض العباد عن الصلاة

أول

هذه

أول وأما

وحصل المقارنة بان يحصل في نفسه صفات الصلوة من الوجوب والامارة
وتقصيد فعل هذا الذي يحضره في الذهن ويقر به هذا القصد والالتفات
ويستدعي حكايا الى انتهاء التكبير والحاصل ان المراد بالمقارنة هنا
في انهاء التكبير الى الفراغ من اكمال النية بحيث يكون آخر النية متصلا بالنية
التكبيرية من غير فصل فلو فصل بينهما لكانت النية والتكبيرين في وقتين
ومن اشياء من قال يجوز تقديمها او تأخيرها لانها اختيارية من غير حكمة
النية فما تقدمت النية على وقت الدخول فيها كما تقوم مدة التكبير
تقديم النية على الصوم زمانا اما هو ان يصير تصاريح فلو لم يقع
النية مقارنة لكان التكليف بربطه بالواجب وهذا الوجه مستبعد
فيه وهو انما يستلزم ان يجمع اجزاها الى تمام التكبير قبل وقوعه
الحق ويقتضيه ظاهر المتن ان لا يظهر ان لا يجب لصعوبة ذلك على
المكلفين والاصل براءة الذمة من التكليف ولا يلزم ان يصير في تأخير
العلاقة في القواعد وهو ان يكون آخر جزء من النية متوقفا على وجوب
التكبير بحيث لا يفعله الا زمانا ويجب استعاضة الاي استعاضة النية
حكايا فعلا الى الفراغ اجماعا يحصل اتصالها كلها من غير فلو لم يكن
الاتصال كالتصام او الزرع او الجوز غير الصلوة بطلت صلوة من كان في
ذلك الا في تأخير اتصالها كلها من غير استعاضة للنية التي لم يزل
مدم الا بان يما في النية بالمتأخر في تأخير الصلوة ما كان في تأخير
جزء النية لغرض في التفرج في الحال بطلت لان هذه النية شاقصة
أول وكذا لو تردد في اخرج منها ونسب لنا فانه في هذه الصلوة
وغيره من طرق ان الشك المناقض للفرق لم يقع التكليف بالاستعاضة
الصلوة اجماعا على ما في المتن لا يشرط في نية الصلوة بعد ان يتبين
مصلحة لان الاصل براءة الذمة من التكليف ولا يلزم ان يصير في الصلوة

ولا يشرط جميع العدد ايضا لا يشرطه شرعا لكن لو تميز لم يضر ولو اخطأ
في العدد لم يضر في الظاهر لما قال الشهيد وجهاه فلا قرب البطالة الا ان
يكون الخطأ في التلخيص فلا يجره به واما انما اشرطه بغيره من الاحتياط
بانه لا يشرط فيه التعيين في العدد بل يكفي التقصير في ذات الصلوة من غير
تعيين العدد ولهذا يجوز له الدخول في تمام الوقت في الصلاة فانه في الصلاة
لو تميزت في جميع اقسامه والتقصير في المواضع الاربعه حصل وجوب التعيين
في جميع المواضع بخلافه في عدد ما يحصل احدها الا بالنية قال الشهيد
الا في ما ذكرنا اشار دام ظل بقوله ولا التقصير ولا التمام الا في موضع
التعيين لا رتبة قال المصنف دام ظل في تأشيره عليها على هذا الموضع ولا يجب
ان يتبين الصلوة التقصير ولا تمام الا في موضعين احدهما موضع التعيين في
الصلوة او اذا اشبهه كونها تاما او قصورا وما وجب ذلك هنا لان المصنف
في هذه النية لا يشرط في النية قبلها انما الاعمال بالنيات وانما الكل اثر في
قوله انما يخرج من العهدة موقوف على فعل الصلوة كما كتف عليه انما
او قصر ولا يكون فعلها كذلك مقبولا بالنية الحديث وموضع النية هو اول
الصلوة فصلا التعيين عنده وكذا لا يشرط تعيينه لا استقبالا للحصول
والاخرى كما لا يشرط ان يترى نهاره وقال بعض فقهاء لا يجب
ان يتبين عليها الشك والنجاسة من العقاب ولا يشرط التعيين في ما كان
التصحيح بغيره من سورة استبراء النفس والتمام اذا اراد قضاء ما كان في
الصلوة واستبد عليه بحيث لا يعود في تأخره في انفراد في الغرض
بعبارة عليه من غير مرتين وتعين في نية احدهما التقصير في آخره
التمام وتعين في الشك في البيان واما النافذة فلا بد فيها من رتبة
ببينها كما لا يستقار والعهد والمندوب واما المروءات فلا قرب في نيتها
اجبا وانما فيها الى انفراد عن غيرها وفي الملية نصا الى الملية قال الشهيد

والعلامة التي بينة الفعل في الواجب وسماها اي وكيفية التعليل
 اصله من الظاهر او له وجه قريب الى الله وقد عرفت معنى الاصل والاضافة
 والوجوب والقرينة ولو نوي القطع اي لو نوي قطع الصلوة جزمنا في تمام
 الصلوة او نوي فعل المضاف في جزم في الايام والمخالف بما هو من الصلوة
 الاول كالحديث والكلام ولا يستدعي ما ورد في اي في قطع الصلوة
 او نوي قطعا في فعل المضاف في قصد ان ياتي بما هو من ان للقطعة لا يوجب
 تكرار ليس على سبيل الخالية بل على وجه الاستقبالية كالقصد بان يقطع
 الخروج من الصلوة في الركعة الثانية او يقطع في خلق المضاف كما في جزم من
 الصلوة ما لم يكن وقعه في اثناء صلوة كدخوله زيد عليها او نوي جميع
 الصلوة كالقراءة والركوع غيرها اي غير الصلوة كالنوي بالركوع العظيم
 ويد مشلا وبالقراءة علام نحو كراهة ادخلها بسلام من غير الصلاة
 في الدخول او نوي بوجها الذبح فخلو كان ذلك الواجب من الواجبات
 وكيف او نوي بالارهاق التماسا او نوي بما هو الاظهر المصداق ونوي
 الرياء في شيء مما ياتي به في صلوة من الواجبات والمندوبات كالاشارة
 بقوله ونحو كان ذلك المقصد متعلقا بالاداء المندوب ونحوه كالاداء
 صلوة في هذه الصورة كلها على القول الامح لا يربط مقتضى المقصد
 الاول اي الاستمرار الواجب الى ان يها الصلوة ما دام يجمع الاستدانة
 الحكيم والدارم التي المقصد لا يربط في هذه الصور ترك التكليف بالاداء
 به على وجه متيق في عهدة التكليف وقوم الطلاق على تقديره وتعلق
 الواجب بالذكر المندوب ونحوه من بصره ذلك من جزم كالأداء من
 وقدمته المم في بعض تعلقاته ولا تخفى على المتأمل ان الحكم المستدل به في
 العبادة هنا في ما سمي من اعتبار وصف الكثرة في التمسك بالاداء من
 في هذه الصور كما في تخيل الحكم بكون هذه الامور المذكورة

مورد

مما

بما ان الصلوة امر مشكوك فيه ولا اصل الصلوة فيستحب اما اذا نوي المصلي
 الفعل المضاف اليه الذي هو من غير الواجب او وجوب اي وجوب ذلك الفعل او
 نوي به ذلك الفعل الواجب الرياء كلاما كان ذلك الفعل كالكبر للركوع
 او غيره كراهية الطائفة او هذا كرفع اليدين للتكبير ونوي به غير الصلوة
 كالحديث في هذه الصور كلها لا مطلقا بل يوجب ذلك المضاف الى الفعل
 من الصلوة فيحكم بالطلاق بسببه اذا كان مع وصف الكثرة او لا يجوز الفعل
 كالكثرة الصلوة لما كانت للفتش ولا يطل الصلوة بها اذا كان ذلك الفعل
 لا بد منها اي بدون وصف الكثرة اذا الفعل القليل الخارج عن الصلوة
 نحو الاشارة في الصلوة عند وسهوا القول عما اقلوا الا سرد في الصلوة
 الخفية والعرب والمخرج في الفرق بين الفعل الكثير والقليل الى اللامعة ما بعد
 ان لا يكون كالباس به كالاشارة بالاس وخلق الفعل وليس المولى المصنف
 ومورد وما ذكرنا ظاهر انه دام طال اطلق هذا الفعل واراد به ايضا لا يقتضيه
 كالحكمة اذ الطائفة الزائدة على قدر الواجب اذا تعلق بها الرياء
 ونقلت هذا الكثرة فهي ايضا بقليل وورد كالمصلي في اثناء صلوة كثر
 في ذلك من دخل في وضعية العصر وذكر انه لم يصلي الظهر عدل من العصر اليها
 والمرد مثلا بعد ولان يري قبله ان هذه الصلوة يجمعها لما مضى منها
 وما هو المشاهدة المعينة بها في انية كالقرينة والوجوب والاداء لا يجب
 المتعدي اليه بكونه في السابقة قضاء وما يوجب التعريض في العدد ولا
 اليها انية القضاء ولو تعلق من غير ان يقطع جاز لا مطلقا بل في المواضع التي
 وورد انما المشاهدة فيها كالمسألة وما سمي لا ان وسوء النية ولو
 وقدمته ما قلنا في فصل نية الى الفرقين لم يصح الفرقان لا في القوي لا في الضعيف
 في الاصلية بل في الذكرى والشيء قد يجزأ في الضعيف بل في اثناء الصلوة
 على تقديره من جهة الفعل ويطول الفعل بعد ولان في من فعل الصلوة

تكره الاغرام ولا يتخذ الصلوة بدونها اجاعاً وهذا هو العامة التي لا بد
 حيث صرح بانها معتد بحجج الدية قياساً على الصوم والنجس وهو ليس بصحاً
 لقوله مفتاح الصلوة والوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وانما يجب
 تكبير الاغرام لتحريم جميع الافعال الخارجة عن الصلوة بآثار التحليل والتحريم
 يصرح من الصلوة وهي ركعتين في الصلوة اي جزء منها وجزء الشئ لما كان قد
 فيه وسبقه الخ لا يتقدم انما هي التكبير والتسليم وقراءة القرآن وخواتمها
 مطلقاً حتى تكمل عند الاصوليين والفقيهاء جعلوا الجزء على حين ابدعها
 ما بطل الصلوة بركعة واحدة وهذا الصنيع منقطع بغيره ولا يكون كذلك
 سمى فلا يخرج عن التكبير من الصلوة الاول فاذن بطل الصلوة بركعة واحدة
 ذلك سهواً اجاعاً وصورته اي هيبة تكبير الاغرام هي الهيبة الشخصية العامة
 لهذا الظن ان الله اكرم بتقديم المبدء على الجزاء لما قال في التمسك
 وفي القرينة صورته لان التمسك للهيبة يتقدمها في امور المذكورة ولا يقدر
 فيها الهيبة الشخصية بل ان يقدمها بغيره شأه ويؤخرها بغيره او يخلط
 القرينة فان التمسك لما يكون بهذا اللفظ المخصوص من المعنى والهيبة الشخصية
 واذا عرفت ان التمسك المخصوص بما هو مودع فهو عكس الصلوة التي هي التمسك
 الخبر على المبدء او اقلها يعني التكبير جازيها بان يقول المصنف للفقهاء
 وان كل ما يقول الله تعالى اكملوا هذه الجليل اكملوا وكذا لو زاد نحوها اي
 كلمة واحدة كقوله تعالى وان كانت تلك الزيادة مقصودة من حيث المعنى
 معني كأكبر من الذي هو في هذا التفسير لا بد من صلة فان لم يكن في المبدأ
 فلا بد من تقديمها لتوقف المعنى عليه وكذا لو ابيح تركها وهو قاطع على
 التمسك بها لم ينعى صلوة في هذه الصور وكذا لان التمسك الزايد هو حصة
 الشرع هو التمسك المذكور في التفسير المخصوصين والذين هم اقدم عليه والتمسك
 وليس في قوله صلواته اكمالاً في معنى فلا يجوز القول عند وجوبها اي

في التكبير المولاة بينا الحكيم في قوله عز وجل اعلموا ان الله لا يهدي
 عبداً يصلي بطلاناً كما كان يراد في الماضي واجب فلا بأس بالتمسك
 كما في ذلك لا ينعى صلواته اي يجب فيها الاغرام حيث لا بد من تركها كما في
 وهي بطلانها لعلها كانت الاغرام لان المراد بالكلام الغرض هو الذي على اسبق
 كلام العرب وقوانينهم ولا يخفى ان ذلك يقتضي عدم الاغرام ومنهم من منع
 من وجوب دعاء الاغرام في جميع احوال الصلوة الا في القراءة مع اعلم انه
 لم يرد عن بعضها فكما اراد بالغرض ما ليس بغيره سواء كان قارئاً كلام القرآن
 ولا في اصل الآية الدالة من الوجود حتى يثبت ويحذفها اجماعاً
 كلام الامة في الوجبة اجاعاً لا في ذلك لا ينعى كلاماً ما ليس بغيره
 الغير ويجوز فيها العربية لوجوب الماضي والمفعول عن صاحب الشرع في
 العربية الا مع الجمع عن العربي وصح الوقت ولو جاز عن العربي والوقت موضع
 عليه فاعلم فلا يجوز ان الصلوة الا مع سبق الوقت ولو جاز عن العربي فيجوز
 عن العربي التمسك بحيث لا تقوى المروءة فيقول الفاعل في بطلان خدائي بركعة
 فلو ان الخدائي بركعة وترك صفة التمسك لم يخلو في الذي يلحقها بلفظ
 بركعة في الحقيقة وجميع القائلين عند الجمهور لا يرجع بعضها على بعض ويحتمل الجمع
 التمسك والعربية حيثما في قوله تعالى فانما احسنها لم يعدل بعضها
 والعربية بعد ما في من التمسك والهندية والى ما ذكرها من عدم ترجيحها
 بطلاناً بغير تفاوت بين الامة ويستحب رفع اليدين عند التكبير في كل صلوة
 وقيل لا يرفع فعله وكذا لا يرفع وقال السيد رحمه الله بالوجوب لا بالتمسك
 ولا بد من ذلك الامة عليهم السلام بعده ولا يرد في قوله تعالى وانكروا
 ان يسار من الضاد في انما يخرج اليدين هذا الوجه واجب عندنا ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كان يواظب على المندوب كما يواظب على الواجب ولا يترك
 للوجوب يكون المندوب ولا صلة عدم الوجوب ويستحب بطلانها حال الرفع اجاعاً

ب

من الصلوة

وان قيل باطل كنهية القلة لا الصاوق مع فعله ويستحق اسم الامايع وقيل ان
 الى حقا واذنية لا تالينهم كان يرفع يديه جلالا ذميه وقالوا ويزجها في
 الصادق يرفع يديه جلالا وجهه ويكرها في جوارحه ما ساء له في حق الله
 اذ نيك لا يستجاب اليه عام الحرة والرجل والامام والمؤمن والفقير والفقير
 وجب عليها قطع الميزين حسبنا الله ونعم الوكيل في الله اكبر لان الصيغة المنقولة
 من صاحب الشرح اما كانت بهذا الوعد فلا يجوز الهالفة لوجوبها ان
 فلو وصل هرة الله بطلت الكبرية فان قلت كبريا المكية هرة قطع ظاهرها
 الاولى فلا ريب انها هرة وصل فلانها من جهة اللغة وصلها وجعلها
 في اللفظ فان قلت اي وان كانت وصيلة لغة لكن مكنتها هرة قطع كبرية
 من وجهي اما الاول فلا ممة وان كانت تسوية وصل الالهة مع ذلك
 وقت عونا من عندنا ايضا اعني هرة الالهة فمورن فلهذا لا يكون حكمها
 حكم هرة وصل واما الثاني فلما ذكرنا من لان الكبرياء ووجهها في الشرح
 انما هو قطع الهرة فحسب لا يباع ويمكن ان يكون السبب في ذلك ان لا كلام
 قبلها مما يجب الاتيان به ليلزم من الاصل ان مستوطنها في اللفظ ويجب
 عدم الله في اي ترك في هرة الله بحيث يصير مستوطنها ما وان لم يستند
 الاستفهام يخرج الصيغة مما هو المقصود منها اعني الامارة وكذا يجب ان
 مدرك بحيث يصيرها فلا يباع فلهذا حيث يتولد من الالف لوجه الحق
 لمصالح المصيرح وذلك موجب لتغيير الصيغة المتلفاة من صاحب الشرح
 فيقول الثاني ويكره مثلا لاعتبارها باللام واها والمواد من اللغات
 هو المدا الزايد على المدا الطبيعي اذا الطبيعي لا يذم ومن القراء من يخرج
 باحسان المدا واحسانا به في لفظ الخلاله بقدره لا في لفظها ويجب
 على الاخر من ان يصدق قلبه بالحق الظاهري لهذا اللفظ لا بمتبناها الحقيقي
 اذ لا دليل على وجوب ذلك عليه ولا على غيره كالدليل على وجوبهم من

وجبه

الفتنة

الفتنة والسورة والمواد بالحق الظاهري هو كونه كبيرا وثمة عليه تعالى في
 الفتنة ولا يد من حركته لانه يقدر ولا مكان لان الفرق بين ما لا يد من في النطق
 وجه كالحركة من النطق فلا يسقط بسقوط المركب اذ لا يسقط الميم والميم
 ويجوز عليه الاشارة بلا صاع وفي بعض الروايات ما يشهد بذلك وسعد
 عليه البحث عن ذلك في فضل الزيادة انشاء الله تعالى ولو كان مقطوع
 اللسان من اصل وجب استحضاره على الترتيب وغيره اي في الترتيب
 جميع ما يعتبر في الصلوة من الطهارة والاستقبال والقيام وغيرها
 وانما المخرجة اجاعا لا يفي عليك ان هذه الامور المذكورة كما هي
 في الكبرية كذلك معتبرة في الترتيب فاما ما والى عبادها في الترتيب
 والحرمان من ذلك هناك وعدم اتيه عليه ما لا يظهر وجهه واذا لم
 ان القيام معتبر بها فلو كان هو اخذ في القيام اي لو قيل ان ينصب
 كذا في انصاف او كبرتها على هيئة الركوع او طمس ذلك وكبرها
 ومما عرفت في الهوي يعني في حاله سقوطه للركوع في سجدة الكبرية في هذه
 الصلوة كلها شرطها منفعود وهو كذا القيام ولو لم يركع في بها في
 حاله القيام ثانيا ويرى بها اي الثانية فلا فاسح كنهه ليرى في هذا
 لغير سلطان الكبرية الا في بطلت الثانية لزيادة الركوع بحسب اعتقاده
 سجدة الكبرية الثالثة ومما عرفت في حاله سقوطه في الركوع في بها في حاله
 بالثانية لكونها وقت بالخطا بطلت الصلوة ولو نواها اي يرمي المصلي
 عند الكبرية الثانية بطلت الا في تحت الثانية لعدم المدة وهو زيادة
 الركوع الثالث من افعال الصلوة القيام وهو واجب اجاعا لكونه تعالى في
 وقوله فانيين وقوله صلى قايما فان لم تستطع فعايدا فان لم تستطع
 فعايدا وقيل ان الصادق في المريع صلى قايما فان لم يستطع فعايدا فان لم يستطع
 فعايدا ولا يجب القيام في لنا فاعاها وان كان قادرا وهل يجوز معجتها

٥

مع المقدرة فيه اشكال شيئا من عدم وجوبها ومما لا يخرج صفة الصلاة
 وهو حال القيام ركن في الصلوة اجازها قال بعض المحققين في بعض النسخ
 ان القيام بالنسبة الى الصلوة على انشاء القيام الى الشية وهذا ليس
 بوجه شطه لتقدمه على الصلوة والقيام في الشية وهذا لا كما لا الشية بل
 مما يشك في كونه شرطاً او ركناً والقيام في النكبة لا يرب في ركبة كالنكبة
 والقيام في القراءة وهو واجب غير ركن كالقراءة والقيام الذي يحل في
 اعيان الذي يركع عند ركن فلو لم يكن حالاً ولو كان سهواً بطلت صلوة **ما اذا**
الركب لا يركع وهو قيام القراءة ولا يجب قياماً آخر بقا الكيفية
 يكون قيام واحد متصفاً بالركبة وعدمها **فانما الركب هنا هو الركب**
وهو في الصلوة والقيام وذلك يتحقق في من قيام القراءة كما يتحقق في
 من غيره كالنكبة او ركن من قيام نظيرة ذلك هو السجود والوقوف
 فانه امر كلي يتحقق في كل الامور التي هي في المصطفى بالاستحباب
 من المشي وماله الركوب واذا عرفت ذلك تبين لك ان قيام القراءة قد
 يتحقق بالركبة وقد لا يتحقق بها كما في صورة نشأ القراءة ومما
 القيام القيام من الركوع وهو واجب غير ركن وهذا هو معنى سقط الجهر
 سهواً ومجد لم يطل صلوة والقيام في القنوت مستحب كالقنوت قال الله
 في شرح القواعد سترها على الشريد وفيه اشكال لان قيام القنوت مستحب
 قيام القراءة وكل قيام واحد والامر الواحد لا يرفع يستعمل في
 وبعضه بالاستحباب وما اشترى اليه من عدم ركبة القيام مطلقاً وفي
 الخصوصيين المذكورين خاصية مخرج تأمل بقوله في موضعين
 النكبة وما يركع عند قبيل الصلوة هو ما في هذه من النكبة خاصة
 ولو هو لا مطلقاً اي اي يرد منه في اي حال من احوال الصلوة ولا
 بجنبها ليس هو صفة الركبة كما عرفت لان القيام ركن في هذه من احوال

كما لا بد فيكون المقود في العاجز ايضاً ركناً في تحديد الموضوع ولو كان
 العاجز فيها ولو سهواً بطلت صلوة وحدها في هذا القيام بالاستحباب ليس
 بالاستحباب بغير القاء واقامته الصلوة حيث لا يميل اليه من الجواب
 والقيام مع القاء والقيام المخطوطة في الجماع التي ليس كل واحدة منها
 بغير جمع فركب القاء قاله من لم يسم صلبه فلا صلاة له فلا يجوز ان
 يميل فيها وشمالاً ولا الى خلفه على هيئة الركع ولا على ما هو ادون من ذلك
 ولا يصح في هذه الصلوة اطراف الارض حال القيام اذا لم يقدح ذلك في اقامته
 الصلوة خلافاً لابن ياقوت ولا اطراف في الاصل ركناً للصليين للخطا في
 الارض والمواضع ما لا الارض والرقبة الى الارض للركوع يجب على المصلي
 حاله ان يخطا ولا يلا في الاستحباب حيث لا يستند في قيامه الى ما بعده
 عليه الجدار وخوفاً حيث لو رفع الشاة سقط فلو لم يرفع الشاة ولا
 اليه المربة فلا بأس به ويجب في القيام الاعتماد على الجدران ما
 صاحب الشرح كان ذلك هو القيام المعهود المتعارف بين الناس فلو
 في قيامه على واحدة منها لم يرفع ويجب عدم ما عداه في القيام بما
 عن هذا القيام المعهود ويستحب ان يفصل عنها سائر اصناف التي ينبغي
 لتسليمها بغيرها المبته وقال بعض فقهاءنا بوجوب ذلك وليس بمقتضى
 ويجب في القيام الاستقرار بحيث لا يضطرب ولا يتحرك اعضاؤه اجاعاً لان
 ذلك هو المعهود ومن صاحب الشرح في هذا قيام فلو على ما يشاء وعلى
 يستقر عليه فانه كالمشي الذي يمشي الذي يمشي لا يمشي لا يمشي ولا يمشي
 والمشي المشي ومن ما يشاء ذلك والمنع متعلق بالاختيار والامانة
 بقوله هذا في جميع القنات ما هو معتبر في القيام اجاعاً ولو تجرأ المكلف
 عن الاستحباب التام ولم يتمكن منه اصلاً ولو كان ذلك بمعونه كالاعتماد
 على جدار وخوفاً حتى يحجب الاستحباب الا مكاناً ولو بلغ القنوة الى خط الركع

نفسه

ففي أي العاجل الذي بلغ الغناء إلى هذا الركن انشأ ويسير وجوب الكرم زيادة
على ظاهره عليه ليحصل له رتبة من وكبره وقيامه الذي يقتضيه عجزه أو لغيره
وأصبح لا مكان فيحصل عدم الوجوب كما هو الواجب في الركوع لغيره كما هو
عليه وقد سقط القيام بغيره فلا يجب عليه زيادة التكليف في الركوع فلا يلزم
في النهاية بتدويره من الأقاليم أي مما كان مستقلاً عنه مستقلاً عنه
تسليلاً لما هو الواجب ولو كان ذلك بغيره لا مطلقاً بل مع عدمه على ما هو
فإن جرح من القيام أصلاً استقلالاً لاستناداً ههنا وصلي قاعداً وفي جرحه
رواياتنا أحدها المصير إلى طه باشتاء قدمه على الأقاليم ولا يمكن ذلك
الباقي بل لا شأن على نفسه بغيره ذلك إليه وهو عام بنفسه والثاني الجرح
من المشقة قد انقضت لما روي عن الكاظم ع المصير إلى طه قاعداً الخاضعاً
إلى الحال التي لا تقدر فيها على الوقوف بقدر وصوله إلى المكان فقاماً قالوا إن
ذلك وفي رواية أخرى أن وليه عليه فخرى لهم دام ظلهم وتقبل الجرح و
العدو فلما كان بالقيام أن مراد العدو في طه عليه أو زيادة الموضع ليعينه
أو حصول المشقة الشديدة التي لا يطاق على مثلها عادة أو حصول المشقة
في المكان الذي يصلي فيه وهذا لما يكون عند الضرر المتكرر من الجرح من
ذلك المكان كالمجوس فيه طه أو خائف البرد ومن يدور في سعة الدنيا
كما في ركبا النسبة معدوداً بسقط عنه فرض القيام ولو قد ولطفت في
الانحناء قدم على القعود لأن تلك الهيئة أقرب إلى حال القيام والشيء
لا يسقط المصير وجوب على الذي يصلي قاعداً الجرح أن يرضى بغيره في حال
الركوع عما كان موضعين عنه في حال العزلة لأن ذلك أقرب إلى حال الركوع
من القيام ويجوز القاعداً الركوع وجوباً ونحوه أن يكون الخشاء قبله
ما يمازى وجهه ما تقدم ركبته من الأرض وهذا أقل مراتب الانحناء
القاعداً للركوع وأكملها أن يجني بحيث يمازى وجهه موضع سجوده كالأقنية

أقل الركعات للقليل من القيام أن يجني بحيث يمازى ظهره وعنقه وبعدها
بحيث أن يجازي بيته موضع سجوده وأقل مراتبه أن يجني بحيث أن يمازى ركبته
ووجهه ويحيط به من الأمام واليمين واليسار والظهر والقدمين
عليه الانحناء في الركوع في الجملة ولا يمكن تقديره في حالة القعود ويبلغ الكفاية
الركنية لأن ذلك حاصل قبل الانحناء ويصح فيه إلى آخره بتحقيق مشابهة
ركوع الجالس ركوع القائم وهو دفع النخيل لتحقيق المشابهة لأن ذلك
كان واجباً في حال القيام ولا صلحاً ما كان فإن جرح من القعود ولم يتمكن
من الاتيان به ولو كان في ذلك يحتاج إلى أن يكون مستقلاً عن القعود
في سطحه مصلداً للقعود مصلحاً لما كان في سطحه قاعداً لا يستطيع صلي
جيب وجوب عليه مراعاة الترتيب في الضطباع فيضطجع أو لا على جانب الأيمن
أو الجرح للموضع في القعود فإن جرح من ذلك ضطباعه الأيمن ومستند الترتيب
قوله الصادق عليه السلام المريض إذا لم يقدر أن يصلي قاعداً وجوبه كما وجب
المريض في العدة وقيام على جانبه الأيمن ويروي بالصلوة فإن لم يقدر على جانبه
الأيمن فكيف ما قدره فانه جائز ويستعمل بوجه القبلة ثم يروي بالصلوة
أياً أوجه من يمين وجوب مراعات الترتيب كما في الصلاة وكلام الصلاة
في الصلاة يرفع في عدم الوجوب حيث قال ولا فصل الأيمن مستقلاً
القبلة فإن جرح من حيث الضطباع استلحقه فيضطر بحيث يكون باطن قدميه
إلى القبلة ولو قد كان مستقلاً للقبلة لقوله فإن لم يستطع صلياً
على انحناء وجوبه في القبلة ويؤتى به من الأيمن إلى المصطبح على الأيمن والمصطبح
على الأيسر وإن كان مستقلاً بالأيسر القعدة ومستند وجوب الإشارة
بأنه يؤتى به من الأيمن من الأيمن قالوا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الانحناء كيف يصلي قاعداً لا يستطيع أن يجلسه ولا فوجده في القبلة ومرو
فليس في إيماءه أو يحصل الجرح واحظ من الركوع فإن لم يقدر على الاتيان

هذا الركعتين ذكر اي في بالذكرة في الركعتين مطلقا ولم يأت بالذكرة والذكر كما
يأتي بعد الطائفة ولو خفت في الركوع فاعدا بعد الطائفة والذكر في
قامر وجوبا للانصاف من الركوع وقد شبه على هذا بقوله وبعد الركعتين
للاعتناء بما في الركوع ويجوز الطائفة او نصف بعد الاعتناء بما في
فاعد اقام وجوبا للطائفة في اي في الاعتناء من الركوع او نصفه
اي بعد الطائفة فاعد اقام وجوبا في هذه الصورة ايضا لله في
السقوط الى السجدة وانما حجة ذلك لان هذه الهيئة مطلوبة في الركوع
عليها ولا يصح الطائفة لان هذا في الركوع ويجوز الصلوة في الركوع
وهو في اللغة للضعف والطاعة فيه ويراد به الركعة واحدة
محذوف من الصلوة واستجاب ما ثبت في كل ركعة من ركعتين
اخائية وجهه لروايتهم من سلم من اقام الصلوة في كل ركعتين
الطوع والفرصة وليس بواجب كما في البراءة ولقول الباقر عليه السلام
ان ثبت فافت وان ثبت لا تفت وقيل وجوب لا يصح في الركعة
بطلت صلوة وعليه الاعادة ومن تركها ما لم يكن عليه شيء وكان مستقيما
هذا القول قول الصادق من ترك الصلوة رغبة عنه فلا صلوة له وقيل
وقوله فان ثبت واجبه من اوله بعد تسليم ولا بد عليه بان يعاين بعد
الباقر المألف ويصل الذي صلى الله عليه وآله وسلم لا ثم تركه في ركعة
اخرى ومما ذكر في ان الثاني في الآية بمعنى المصليين لا بالغير الذي يركع
والرواية المذكورة عن الصادق مما تدل على شدة الاستحباب وهو انما
ير في ركعة ثانية من الصلوة فضا كما ساء وصلاحه كمال الله تعالى
لورد النص بذلك كما عرفت وانفذ الاجماع عليه وفي مرة اخرى ذكر
يعني قبل الركوع وبعد الفراءة لروايتهم عن الصادق ومصرح الصلاة في
الذكر والهايد بان يستحب في الوتر قبل الركوع وبعد الرواية من انما

فان كان اذا رفع راسه من الركوع فيها دعا ويستحب ايضا في الركعة الاولى
بعد الركوع وبعد الفاء وفي ثانيها بعد الركوع وهذه الصورة وما ذكره
في ان كانا في قوة الاستثناء من قوله في طائفة قال الصادق ومما عرفت
في الركعة الثانية فان الصلوة في الركعة الاولى في الركوع وفي الاخرة بعد الركوع
في الصلوة والمقابلان باويرة الله وقد عرفت القدر في حقه ويستحب
الركعة اي للصلوة قايما لما في رواية مطوية من عا وخر الصادق عليه السلام
الركعة في صلوات المؤمنين اخرج من وسعوا منها بركعة الصلوة خروقالغيد
وهذا لا تكليف ويستحب دفع اليدين في الصلوة لقضاء وجهه وجوبها في
الركعة بسوطتين ضامتا الصلوة قال الاحباب وروي عبدالله بن سنان
عن الصادق وقيل بذلك خالدا وحك ويستحب في رفع اليدين في الركعة
تدريجيا اي من ياتي بالاصابع وحكي الحق في الركعة الاولى وهو ان يجعل
اليدين ويضع الايدي على الاصابع وهذه مقالة ابن ابي عمير انه لم
يجب ويستحب لله في الركعة مطلقا اي في الركعة والركعة واللامام والمأموم
لو اشتهر زيادة عن الباقر الصلوة كجها وقال السيد رحمه الله تعالى
في الركعة والركعة في الركعة في الركعة وتحت في الركعة لانه في الركعة
الركعة ولا يصح رفعه ولو شك في ركعة جازم الصلوة الهاجاء وصار
الركعة في الركعة عن الخالص مقدم قال الشهيد في الذكرى ورواية في
عن الصادق قد تدل على ان المأموم ينبغي ان يركع سجدة والامام وهذه مقالة
في الركعة ورواية الله قال قال الصادق عليه الصلوة والسلام ينبغي للامام ان
يسبح في ركعة كلما يقول ولا ينبغي ان يسبح شيئا ما يقول ويسجد السجدة
بعد الركوع فلو قال الصادق في الرجل يسجد في ركعة قال في ركعة بعد الركوع
قال في ركعة يسجد فلا ينبغي له ان يسجد في ركعة في الركعة فضا بعد
سجدة الركعة وهو ما رجحنا لصلواته لصلواته في الركعة اذا سجد في الركعة

الفتوت قنت بعد ما يعرف وهو جالس والى ما ذكرنا اشار واما قوله
 ثم بعد الصلوة وهو جالس ولما ذكرنا ان من الصلوة وذكر في الطريق
 لربا بالفتوت هناك في الطريق انهم يأتون مستحباً للصلوة ولا يستحبون
 عن الياقوت في ما هي الفتوت وهو في الطريق قال في تفسير الصلوة في قوله
 للرب ان يرضى عنك ثم رسول الله صلى الله عليه وآله قال في الحديث ان يرضى
 عنك وعن ابي بصير السائل يا ابا عبد الله ع ما هي الفتوت هناك في
 السجرات وقيل انه روى عن ابي جعفر وروى عن ابي عبد الله ان الفتوت
 الاكبر وفي رواية عن الصادق ع هو خزيك للدين والدنيا والآخره
 كل شيء قدور يجوز الدعاء فيه اي في الفتوت بما سمع لقول الصادق ع
 في سبيل من الفتوت ما تقضي على نفسك ولا اعلم فيه شيء اخر وما
 في الدعاء في جميع احوال الصلوة بالمسبح للدين والدنيا سواء كان لنفسه
 واجبا يجوز فيه الدعاء على الكفرة والمناقض لان النبي ص دعا في فتوته
 يا عليا بنم وقتا من المؤمنين ع في العفاه فدها فيه علي بن ابي موسى
 وعمر بن الخطاب ومعاوية بن ابي سفيان وابي الاخير واشيا عن نعمتهم
 ومنه اي ومن قبل الدعاء الحسن لم يسمع من المناقضين واهل البدع وان
 واحدا اي افضل ما يقال في الفتوت كلها الصحيح وفي هذه الكلمات
 من اهل الجور من علي ع لا اله الا الله العظيم اكرم له لا اله الا الله اعلى المقامات
 الله ربنا استودعنا السبع ودينا الارضين السبع وما فيهن وما بينهن وما
 تحتهن ودينا العرش العظيم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وروى
 القاسم اي ان يزيد على الكلمات المذكورة اللهم اني شخصت لاني
 نقلت لا اله الا الله ودينا الارضين وما بينهن وما تحتهن وما بينهن
 واليك مرجعهم ونحوه في الاصل وروى في نسخة اخرى ما بينهن وما
 خالفنا نحن للهواتنا انكوا اليك فدها فيه واهل البدع ع

وهو

هو الله عز وجل عدينا ووقع الفتوت بانفسهم ذلك الله لهم بعد ان ظهر
 انهم حق لقوله الله الحق رب العالمين وروى ان الصادق ع كان يامر بفتح
 التي يتكلم بها بعد كل صلاة الفجر الاربع من الاضحية للصلوة القراءه
 وكبرتها السابق عليها الشجر بعد ركعة الاضحية فيقول ويختتم
 للذي فعل الصلوات ولا من خيف مسلما ولا انا من المشركين ان يسلوني
 بكن يوحياي وما في الله وبالله الامين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول
 قال ابو البركات ع كان اذا استمع النبي ع كبرتم قال ويختتم ويختتم
 وفي الرواية في اول كل صلاة لقول الصادق ع ثم يقول من الشيطان الرجيم
 ثم اقرأ فاتحة الكتاب بقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له من الشيطان
 الرجيم وصوته اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويجوز ان يقرأ فاتحة السبع العلم
 من الشيطان الرجيم وان اردت ان تزد من صفات تعالى على المذكور في آخر
 فلا مانع عليك وانما تحت الفتوة في الركعة الاولى خاصة ولوقفات في الاخر
 عدل واهلها لربا في الثانية لوقفات محلة لان النبي ص كان ياتي في ذلك
 المجددون غيره ويستحب الاسرار وروى لو كانت الصلوة جهرية تاسيا بالنبي ص
 لا يسمعهم السلام ويحيي قراءة القرآن واجبة في الصلوة الفريضة اجبا
 قال عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وقال الله تعالى فاقرء واسم الله تعالى
 القرآن ولا يجب في غير الصلوة وفي غير ركعتين رواه يحيى بن سالم عن ابي عبد الله ع
 انه قال من ترك القراءة متعمدا اعاد الصلوة ومن لم يقرأه فقد تمت صلاته
 ومن قرأه في غير الصلوة لم يجز له ان يقوم مقامها شيء من القرآن لقوله ع لا
 صلوة لمن لا يقرأ فيها بآية الكتاب وهل يجب القاء في ذلك او لا
 الصلاة في الذكر الا قري عدي عدم الوجوب علا كما اصل في نسخة
 بانظر الى نسخة في الاصل **باب في الصلاة** في الصلاة في الذكر في ان
 اركب الصلاة من الوجوب المعنى الصلح عليه هو واجب لان اصل المركب

بشره ي كما لا يخفى ويجب إعادته سواء بها بحيث تكون كما كانت من قبل
فلو قرأه خلاها بغير هذا أعاد الصلوة لأنها بطلت بغير ذلك فلو قرأها
المعنى فيها لا بد التي بها كان في الآية قراءة وقال عدلوا كما راى جبريل وكان
الآية ما بالقرآن أن لم يطل صلوة بطلت قرأه من حيث انتهى الآية
بقوله وناسيا الخادة القراءة وبالصلاة وما يتبع في الموالاة السكونية
في أثناء القراءة ولو سكت بعد في أثناء سكونها سكتا كان بعد ذلك
خارجا على المصداق لكن لا يجية القطع ولا شبهة والتاثير في سكت التكرار
يقطع ذلك في الموالاة ولم يطل قرأه فلا يجب عليه إعادة القراءة ثم سكت
طويلا أعادها لغرض الحاجة كما هو الظاهر من العبارة وأنه المراءى في إعادة
الصلاة في هذه الصورة أن طال السكون فخرج بذلك عن كونها سكتا في
إعادة القراءة خاصة أن خروج السكون عن كونه قاريا لا كان لا يسقط
عن كونه سكتا حيث يكون زمان سكونه غير كسب المادة فتمت الصلاة
أعني الموالاة ولو يروي في أثناء القراءة القطع مع السكون مع جبريل
وسكت بقصد عدم العود إليها بالكتابة ثم رجع مرة للمعنى في ذلك
القطع الذي قصده وقراءه بيمينه هذا المسألة على ما يرويه الشيخان
قلنا ان يمتد في الفعل الثاني في بطلت صلوة وان قلنا انها ليست كالتاثير
بالقارح انما هو فعل الثاني في التلاوة ويدعو انه يصدق الثاني في بطلت
كفعل الثاني في الاستفاضة استدامة التكمية فيكون قصد قطع القراءة على غير
عدم القراءة بطلانها ويلزم من بطلان القراءة بطلان الصلوة ضرورة
ارتفاع استدامة الصلوة بنية قطع القراءة مع قصد عدم العود
من يقول ان يمتد القطع لما قرئت بالقراءة خاصة لم يكن قصد التلاوة
ولا يقيد في الاستدامة هنا الاستدامة التكمية العترة في نية التلاوة بل
اللازم من بطلان القراءة وحدها وهذا الحكم المذكور حكمه القطع مع

المورد

شكوك

السكون وانما هو ما ابي يروي قطع القراءة ولو سكت فقلنا انها
لا تطل لان لا يجب بالجميع بالنية المنقولة عن السكون وانما فيها البطلان
وهي محتملة والمصدوم فلا كما اشار اليه قوله اصحها البطلان بطريقا
لان الباقي من القراءة بعد نية القطع كلام اجوف فيكون كقراءة غيرها في
خلاها بعد عدم الاحتداد ورجح ولا يصدق في الموالاة تكرار كلمة واحدة أو
آية واحدة واعادتها اذا كانت للاصلاح وتجويد القراءة ويرعى في
الاحتداد ما يسيىر ما نالوا في كلمة تسعين ولم يخرج عنها مثالا من الخروج
في الآية الاحتداد الاقتصار على عين بزيادة الكلمة من الموالاة ولا يصدق في
الموالاة تكرار كلمة واحدة للاصلاح كذلك لا يصدق فيها سؤال الراجعة ولا
من النية عدلها اي عند قراءة آية الراجعة وآية النية كقول تعالى في
تيسر في رحمة وكقول تعالى والظالمين اعد لهم عذابا كبيرا لكن بشرطان
لا يطغوا فيه كما يجب يخرج به عما يروى والفقهاء كالكلمة وجميعها اختلفت
تقولوا لا يكره اذا كملت وكذا لا يصدق في الموالاة الحمد عند العطية بان يمين
الحق لله رب العالمين وكذا التسميت بان يقول للعالمين بحماد الله وقصد لقائه
المجمل والشيخان المجتهد وقيل انها تروى فان قيل بالقرآن وهو ان المصداق عا
لا هو الدنيا والمنقطعة عا له بعد الموت كالدعاء بالمعزة وانما لم ينفذ
الموالاة بسبب من هذه الامور المذكورة فان ذلك مستحق الحذيفة صليت
خلف رسول الله ذات ليلة فقرأ سورة البقرة وكان اذا قرأ على آية فيها تسبيح
تسبحا اذا تيسر لربا اذا امر بغيره فعود وكذا لا يصدق في الموالاة ردف
جوابا لتسبيح بمسألة اي مثل لفظ السلم وان يقول السلام عليكم كما وسلام عليكم
من غير تسبيح بتقديم والتاخير فلا يقول في جواب السلام عليكم عليكم السلام
تقديم لهما والوجود لقول الصادق ع يقول سلام عليكم ولا تقولوا عليكم
وانما لا يصدق في السلام فيها فانما مراد جبريل قوله تعالى اذا اجتمعت

سعادة

المقام

تحت قنونا يا حسن وها او ردها لا يصح الامم الجواب لان ما سلم على من
 صم وهو في الصلوة فردد عليه السلام وهو على ما قام وهو على حاله
 السلام عليك فقال لا السلام عليك فقال كيف أصبحت فكنت واستجبت لان
 يدل على وجوب الرد بخلاف ما رواه في المذاهب ان من مد له السلام فاستجب
 ولو سلم عليه بقوله عليك السلام ففي وجوب اجابته بالمثل اشكال
 من المذاهب كما في حديث الصادق ع ومن جازوه مثل الفضة قال لا السلام
 الشكره واذا عرضت ان الرد واجب كما هو مدلول الآية فلو اخل به في رد
 صلوة قال العلامة نعم لان ذلك لا يقال التي تستعمل بها عن الرد ينبغي
 عنها ما تقدم في الاصل لان الامر بالتي تسلمه التي من صده فبطل الصلوة
 وقال المصنوع دام ظلها يا ثم قطعاً لكن لا بطل صلوة اذا لم يرد عليه السلام
 الرد وهو خارج عن الاجابة والتفصيل هناك ان ذلك لا يقال التي تستعمل
 عن الرد ايهاها واجاباً ايهاها من واجبان مضيقان لكن ينبغي في
 صورة ترك الرد متعلق بما خرج من الاجابة وفي اصل الصلوة بالاجابة
 الداخلة فلا بطل بجاهل الاول بخلاف الثاني فرع لو جاز به السلام كما جاز
 والمساء قال العلامة في النهاية ان سبق ذلك تحية ما جاز رده منه لم يرد
 تحية يا حسن منها او ردها وان لم يرد تحية وتضمن الدعاء جاز اجابته باله
 له اذا كان مستحقاً وقصد الدعاء لا قصد رد التحية ولا يكره السلام على الصبي
 لقول ابا قحمة اذا دخلت للحج والناس يصلون فسلم عليهم وقال بعض العامة
 بالكرامة ويجب في القراءة تقديم الحمد على السورة فلو خالف وعكس ما بدأ بـ
 صلوة لان الامور وبالنسبة على الترتيب وقد عرفت ان الحمد في اول الصلوة
 كما ان الحمد في الصلوة يكون هذه الحالة منهية ثمها والنهاية في الاجابة بسلام
 لها الصلوة ولو خالف الترتيب ما بدأ بالسورة خاصة اذ بذلك يحصل الترتيب
 المأمور به وهو ظاهر وجب القراءة بالعربية فلا يجري غيرها من الالفاظ

ليست قد يكون آتياً بالمأمور به فيلزم صوابه ولو كان ذلك مع العجز لان
 ذلك من كلام الاديبين وقيل لوضا في الوقت من العجز جاز ذلك والاعتراف
 وجوب التعيين بالذكر حتى انه لو قدر على ترجمة القرآن وترجمه الذكر تعينه
 الا بان ترجمة الذكر لان الذكر لا يخرج عن كونه ذكر بالاختلاف لا السنة و
 التفاضل بخلاف ما لقراءة. ويجب فيها رعاية النظم والتزيين بما يات في القافية
 من آيات السورة لانه النظم والتزيين هو مناط البلاغة والاعجاز فلا يجوز
 القراءة مقطعة كما سماه العدو لا سطره للتلخيص في الجزء والصوري الذي
 يلاحظ الاعجاز ويجب كونها اي يجب ان تكون القراءة التي يقرأها ماشية
 عن القلوب فلو قرأ من المصحف اختياراً لم يجر على الاصح ما يات في النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ولا يمتد عليهم السلام من بعده وقيل يجوز القراءة
 من المصحف وان اسكت آياتها من غير تلافي لقليل لا المقصود وهو القراءة
 في الصلوة حاصل بذلك وفيه منع وما ذكره المصنوع دام ظلها من المصنف في
 الوجه من القراءة من ظهر القلب وسبق الوقت عن العلم والحفظ يجري من
 المصنف لعدم اذا امركم بتي فاقوا به ما استطعم ولو لم يحسن القامحة كلها
 بل عين بعضها وجبان يدخل في الصلوة وقدر ما يحسن منها وجوبا اجماعا
 او انفسه لا يسقط بالمسود ووجوب الدخول في الصلوة مع انما يكون مع
 الصلوة في الوقت اذ مع السعة والحال هذه لا يجوز الدخول في الصلوة
 من غير العلم والحفظ واذا اشغل بالصلاة مع الصلوة او في تمام الحسن منها
 لم يجز ان يحسن عما ليس منها لم يجز ان لا يكتفي بذلك الحسن الذي
 يحسنه الا قرب عدم الاكتفاء ويجب عليه التعيين مما فات في حق من القرآن
 استمر في القامحة بقوله ومومن مما فات من غيرها من القرآن لعدم قوله
 فاقوا ما يحسنه وقيل هو من مما فات مع تذكر ما يحسنه منها لانها
 اقرب اليها مما هو من غيرها وروى هذا القول بان النبي الواحد لا يكون الصلا

ما يطلع

وبذلك يثبت بطلان ما يجوز ان ياتي بالعروض كيف كان بل لا بد ان ياتي
 مرارا للترتيب في هذه الحالة فلو علم اولها امر العوض ولو علم اخرها فيجب
 عليه تقديم العوض ثانيا في جامعته منها ولو علم وسطها قدم عوضها
 من اولها ثم قرأ ما عليه منها ثم ياتي بعرض ما فات من اخرها ولو علم بعض
 الفاتحة ولو علم من اخرها شيئا من القرآن حتى يوصد لكنه يعلم شيئا من الآيات
 فلهذا يجب تكرار ما يعلم منها عوضا عن الباقي منها لم يجب عليه التعويض
 عن الباقي من الامرين محتمل ومختار العلامة في النهاية هو الاول وهو
 يحسن شيئا منها اي من الفاتحة او ملكا منها للمعسر من غيرها من القرآن
 بقدر ما هو العوض فاقرا ما يتيسر منه من غير اللزوم وبقدر الايات ان كان
 بغير مزلان كالمتشابهة يقتضي زيادة القرب فان عسر اكتب بالمشاورة في
 الحروف وهل يجوز التعويض عن الفاتحة اذ اقام يحسن شيئا من آيات سورة
 الغرايم على آية المتجدة فيه اشكال يشاور من عوم قوله تعالى فاقروا
 من القرآن ومن عوم النبي الفاتحة في الخبر الذي يروى في آية عليه السلام في
 التعويض بقراءة السجدة فالظاهر لا يجوز لاستلزامها المجدود وهو
 زيادة السجدة فوجب في التعويض مراعاة الثاني اجماعا والله اشهد
 متابعا مع امكانه فان تعدد الثاني بما والايتان به متفرقا ولو كان
 مخالفا لقيت المادي به قرأنا فحق لا يعلم شيئا من القرآن وجب عليه التعويض
 وبطله فان لم يحسن شيئا من القرآن عوم الفاتحة بالتسليم لا سلطانا له
 الجزري في الركعتين الاخيرين وهو سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله
 اكبر بالترتيب المخصوص ما وجه الايتان بالتسليم فلو علم ان لا بد من
 يحسن شيئا من القرآن فليجدها وليكرهه وما الثاني اعني الايتان بالتسليم
 المخصوص المذكور وجوبا فيه اشكال لا ناطق الا لا يقتضي الايتان
 بهذا المخصوص بل يقتضي التحقيق والمصداق فلهذا وجب هذا المخصوص

تسببا يخرج عن العهد لانه لما ثبت بدلية في الاخرتين اختيارا فلا بد
 انه لا يتصور معان يكونان بدلة في الاولى من اضطرارا وروى ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال له رجل ان لا استطع ان اخذ شيئا من القرآن فقلت ما
 يجزيني في الصلوة فقال عليه السلام قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله فقال الرجل هذا لله في الصلوة فقرأ اللهم
 اعزني وعافني وارزقني ولا وفي المصلي اي لا يعرف في الصلوة ان يكون
 اي كبر التسبيح المذكور في التعويض والا بدلا لشيء او يبدل حروفها يعني
 حروف الفاتحة ولو احسن ذكرها بحجبه وهو جاهل بالعربية افي جابه
 بالذكر كدلالة اي بالحجبه اذ ترجمه الذكر ايضا ذكر بحجبه والقراءة فانه يحسن
 يستعمله وهو جاهل بالبحر الايتان بترجمة القرآن عند العجز عن
 بل بعد عنها الى الذكر لانه عليه السلام امر بالتسبيح اذ لم يحسن شيئا من
 القرآن قال العلامة في النهاية ولا قرأنا ترجمه القرآن او لم ترجمه الذكر
 لجاهل العربية فيها ولم يعلم شيئا وكما انه يحل في تقليدنا الا انما هو
 المتعبد به من الايتان المترادفة اكثر من الايتان الذي يميزها من
 الغير المترادفة المتباينة ولو لم يحسن قرأنا ولا ذكرها ولا ترجمتها وصار
 من العلم وجب على المكلف الوقوف في الصلوة بعد دعائها اي بعد الفاتحة
 على قوله وبه قال العلامة في النهاية ما ولا يلزم من سقوط واجب على
 غيره من لوازمه والعوض قوله فاقرا منه ما استطعت وقال الله تعالى
 فاستمعوا لله وانصتوا لعلكم تتقون فاقرا منه ما استطعت وفي بعض الاحكام
 الايتان في وجوب الوقوف بقدرها وهو واجب عليه في تحريك اللسان
 لا حركته في حركته في الكلام المذكور في التعويض بالذكر لما يجب من
 الفاتحة وصحتها خاصة لا غيرها وعن السجدة فلو عرفت الفاتحة خاصة على
 بها ووجب عليه التعلم في المستقبل ولم يوصى عن السجدة بالذكر انصارا على

موضع الوقوف ولوعرف بعض السورة وجب ان يقرأ بعد الحمد والحمد لله وحده
 يكون تلاها في وقوفه من الغد الذي لا يفسد شيئا من القرآن الا ان كان في
 بالعدل احيى من الجرح وجب ان يقرأه لا يقطع القراءة فلو عدل عنه الى آخر
 بعد ذلك لا يوجب له من غير ان يقرأه ولا يوجب له ان يقرأه ولا يوجب له ان يقرأه
 او مع عدم مكانة العلم اذ وجوب تلاها على الجاهل امر اجري مجرى
 لتوقفا الواجب عليه ولو امكنه القراءة من المصحف او امكنه تحصيل من غير
 الفاتحة ويلتزمه في انما الصلوة فذلك مقدم على الذكر يحصل حقيقته في الصلاة
 واعلم ان ما سبق من الامور المذكورة كلها انما يكون في الفاتحة وما في السورة
 فليس كذلك بل يقرأ منها وجوبا ما يسرع عند الجرح ويضيق الوقت من الفاتحة
 ذلك لبعض من السورة الكاملة كما قرأ بعد ذلك من شيئا منها الخواتم
 انما عند هذا الصق ولا يجب عليه التوسيع المذكور كما عرفت اذ السورة تنقطع
 مع الضرورة تقع العمل بها بطريقا وفي قال الشهد ولو لم يفسد شيئا من القرآن
 لو يفسد شيئا من القرآن فاصلا واعلى موضع العمل ولا يفسد شيئا من القرآن
 وجوبا اذ التوسيع لا يقطع بالتوسيع ويعقد عليه بمقتضاها اي معنى القراءة
 انما امكن له في فهم المعنى فعلى هذا يجب ان يقرأه او لا يجمع معانيها
 في ترتيبها لانه يعقد قلبه بها قال الشهد وحرارة ولو قد اقبل على
 مطالعتها ففهم البعض وجزء لانه به وارتجى ان يقرأه بعد ذلك
 تقريبا وان يعلم معناه فمقتضى ان يقرأه قال المصداق في شرح الفاتحة
 انه ليس على وجوب ذلك الا في حال على وجوب فهم المعنى الوصف الذي يقرأه
 اللفظ باعتبار قواين اللغة على الاخرى ولا على غير ولو وجب تحت
 اكثر الخلق **باب في تلاها كلام الله مستطوعا** في الشهد فاستوعب
 على الشهد مستوعب على كلام الحق ايضا ثم قال دام ظله في المخرج الذي يظهر في
 ان مراد القائلين بوجوب عقد قلبه بمعنى القراءة وجوب المقصد بقرآن القرآن

السورة

كونها حركة القراءة فلا يتصور تحريك اللسان للقراءة الا بالنية كما يجب عليه في
 ان يقرأه بعد قلبه معناه الظاهري وهو كونه تكبيرا لله تعالى عليه في الجملة
 يتصور تحريكه بسبب ذلك العقد فلا يركب ان يقرأه شيئا من معانيها اجزا
 حركة اللسان والى هذا اشار ويقول له ولا كتب الحركة الثانية لعدم فائدة
 ما يستعمله وكما ان يقرأه بوجه واحد كما ورد ذلك في رواية وكان ان يقرأه
 في الصلاة ولا يقرأه كذا كبيرا ولشده وسماير اذ كان وسقط العمل في الصلاة
 على الصلاة في رواية التوفي بنية الاخرى وتشهد وقراءة القرآن والصلوة
 في الصلاة والاشارة بوجه واحد واذا عرفت بالضرر في التوسيع والاشارة فاعلم
 الاشارة في التوسيع عن طرفة عين في التوسيع في باقي اذ كان ولا يقع اي الذي
 التوسيع وحياته في اللسان غير ما جعلها بسببها الا انما في الصلاة والسورة
 وسببها في غير الصلاة ايضا كالقائم وهو الذي يرد الماء ثم ياتي بها والفتاة
 به وهو الذي يرد الماء ثم يلفظ بها بجملة واحد من اللفظ وشبهه
 في الصلاة لانه فلا يقرأها الصلوة مع عقد الوقت لان التوسيع ما يتوقف
 عليه الواجب المطلق واجبا فان جرح من الصلاة لانه اجزا ما هو مقدوره
 في الصلاة فاعلم ان لا يقرأه وجب للضرورة القراءة دون الاذكار والحرر المتبادر
 في الصلاة من غير منع من الاجزاء او يقرأه عدوا سقطت عليه ولو لم يفسد
 على ان يقرأه عليه للجهل ايضا لا مطلقا بل ان لم يفسد اي ان لم يفسد صوتا
 فلو لم يفسد ثم لم يفسد صوتا والسامع غير اجني وجب للضرورة لغير الطريق الا حيا
 ولا يتصور معه براءة الذمة وانما يجب للضرورة في الجميع والى هذا اشار في الشهد
 في ذلك الاجماع وفصل التوسيع وسماير على ذلك وكذا الاية عليهم السلام
 بعده والثاني واجب لقوله عليه السلام صلوا كما راى من في الصلاة وفيه نظر لا
 مني الله عليه والاذكار واجب على الذمير كما يلزم على الواجب وقالوا انما
 في رجل جرح في الصلاة بغير الجهل به او اخي لا ينبغي ان يقرأ فيه قائله

فيها قراءة ما يقرب الوقت بقراءة سورة في وقت لا يستعمله الا في صلاة
 الاصل بالواجب ويكره القرآن بين سورتي ايات ان ما معاني ركة واحدة
 على القول الاصح لا يات بضرورة عزالها قراها فاما يكره الجمع بين سورتين في التيمم
 والشيخ في النهاية من ذلك وقال بالقرين وجعل من مسند الصلاة فيكون
 احدهما وقد سئل محمد بن مسلم ايها الرجل السورتين في ركة قال لا اكل ركة
 سورة والواجب من ابي هذا يجوز على اربعة اجزاء بين الوايتين فلو لم يأت
 المقتضى من ركة القرآن الا في سورة الضحى وسورة الرشح وكذا في سورة النحل
 وسورة لا يلائم اذا القرآن من غير كونه بل يجب على المصلي ايات من حيث اجاز
 في ركة فان كان اثنين منها سورة واحدة فلو اشأ بقراءة إحدى هذه السورتين
 فوجب عليه ان يقرأ الثانية فلا يجوز ان يقرأ احدهما منفردة وهي الاخرى
 في التيمم وهذا الحكم ثابت عندنا كقولنا وقال زيد الشحام في صلاة النوافل
 الخبر فقرأ الضحى والرشح في ركة واحدة فلو كان كل منهما سورة كان ذلك صحيحا
 ذلك الجمع منه مما لا يثبت تدفعه فان القرآن ما حرما او يكره وعلى المتقدمين
 لا يجمع من الايات عليه السلام فثبت بهذا الخبر كونهما سورة واحدة في الجمع
 السجدة بينهما اي بين السورتين من هذه الايج لتقرأ السجدة بينهما وتكون
 في الصلاة والشيخ قول النبي يستبعد عندنا الخبرين والحدود فان من القرآن
 فيجوز القراءة لها في المكتوبة اجامها خلافا لا وسعها فانه قالوا هذا الخبر
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم السلام لكن خلافا فلا تفرق واستقر الجمع بهذا
 على ما ذكرنا ويجب ترتيب المصحف وعلمنا فلا يجوز ان يقرأ المصنف في ركة
 تعدد الجمع بقراءة الواحدة والثانية وكذا ان القرآن يحصل بقراءة سورتين
 يحصل بترك سورة واحدة فلو قرأ سورة واحدة سورتين فهو كانه قد
 كثر الحمد لله في التيمم ويجوز للمصلي العدول من سورة متصلة بعد
 الشروع فيها الى سورة اخرى وهذا الجواز ليس مطلقا بل انما يعلم بالصفة

وان شئت

على تقدير الاستحباب لا يجزى الا بوجوب الرجوع اذا لم يبلغ النصف اما اجازي بين
 النصفين من اجازيها وقال بعض الاصحاب كما يجوز الرجوع اذا لم يبلغ النصف
 كما يجوز اذا بلغ النصف ايضا وصحح المصنفان ذلك في شرح الفواعل بعد
 جواز الرجوع على هذا التقدير لا يسري الى الاجزاء وما يبلغه ولا على ذلك
 ويمكن الاحتجاج على عدم جواز الرجوع بخلاف قوله تعالى ولا يخطئوا احوالكم
 فان الاصل ان سورة الى سورة اخرى ابطال العمل فيكون منها علة
 وخبر من ذلك ما رواه النصف للاجماع فيقولون في داخل في الحرم فيكون
 يلزم النصف كافي في منع الرجوع واعلم ان قوله الصادق عليه السلام في
 رواية محمد بن ابي بصير وكذا في رواية الحلبي يرجع من كل سورة الا من قل
 هزئت وقولنا ايها الكافرون ما يدعي جواز الرجوع مطلقا من غير تقييد
 بالنصف ومن هنا تبين ان هذا انما يكون في غير التوحيد والتجديد اما ما
 لا ينفك عنها بعد الشروع فيها ولو باليسئلة فيك احدهما والاداء
 بقوله الا في التوحيد والتجديد فحرم مطلقا سواء بلغ النصف او لم يبلغه
 حيث انما استعمل على التوحيد قال للعلامة في النهاية وهذا انما هو في
 غير السجدة التي يجب فيها قراءة الجمعة والمناقضين وهي الجمعة وفلها
 ما في الصلاة التي يجب فيها قراءة التوحيد والاشارة انما هي من
 التوحيد والتجديد ليسا لرواية محمد بن مسلم عزالها قرأ والقارن عليها
 انما هو في الرجوع اذا قرأ سورة الجمعة فيقرأها هو الله احد قال يرجع
 الى سورة الجمعة وفي رواية الحلبي اذا قصصت صلواتك بقرآن واحد واثبت
 تريد تقرأ غيرها فامس فيها ولا ترجع الا ان يكون في يوم الجمعة فانك ترجع
 الى الجمعة والمناقضين وعدم ذكر التجديد في الروايات بخلاف ذلك وانما
 في الحكم عند الاحتجاب وما ذكرنا ظهر وجها استثناء قوله الا في الجمعة اي
 سورة الجمعة وسورة المناقضين ففي كلامه تعقيب كافي للمعنى وانما

للمعنى

الجمعة وظهرها عن الحكم السابق والحكم بينهم بذلك الصبح يوم الجمعة وحاشا
 كما صرح بالمثل في بعض تعليقاته تلكه لم يذكر الفتوى وذلك لا يسمي بالجمعة
 المذكور مطلقا بل انما هو بعد ما ان شرب بعد فيها الميراث ما لم يجر
 لم يثبت الحكم المذكور وكذا بشرط ان لا يقع الضعفاء ما وجب اعتبارهم
 الاول فلا ن مودد وايضا الرجوع هو الثاني واما اعتبار الاموال في معنى
 عدم بلوغ الضعف فلان ما اذا عدل ورجع الى سورة اخرى اعاد البسلة في
 لانها آية من كل سورة فالمثناة آية من الرجوع عنها لا من الرجوع اليها لان
 لربما نجا نيا لم تكمل السورة وكذا من سقى بعد احد من غير قصد سورة
 فانه يجب عليه ان يصعد بها مع الضعف والى ما ذكرنا اشار بقوله فكذلك
 بسلة بعد قصد سورة اعاد مع الضعف لعدم تحقق كمال السورة من وجوبها
 اذ هي من حيث انها صالحة لكل سورة لا يتعين الا بعين وذلك هو الضعف
 كذلك البسلة التي يثبتها في كل الاطلاق على ما في الدقة ولو جرى لها على
 بسلة وسورة فالأقرب الاجراء يعني اذا دأب الحلي بقسمائه في قراره سقا
 ولم يدور هل قصد قرأها بخصوصها بالبسلة أم لا اجزاء واما ما عده
 فتوى الشهيد رحمه الله في الذكرى واجمع على ذلك برواية في بصير عن الصادق
 عليه السلام في الرجل يقرأ في المكتوبة نصف السورة ثم ينسى فيلحق في آخر
 حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل ان يركع قال يركع قال دام ظله في وجهه ولا لا للخبير
 على المطلوب ان المتفاد منه بحسب الظاهر انه لا فرق بين ان يعلم قصد
 بالبسلة الى السورة الاخرى وقت نسيانه وبين ان يجهل الحاله وكذا في
 ذلك فان غاية الشك في الضعف بالبسلة بعد قضاؤها وحقق ان لا
 يثبت ما علم ان بعض المتأخرين صرح في بعض مضاعفات ان ان قصد سورة
 بعينه ثم اذ صلواته وفي أثناء قراءته الفاتحة وكان معناه اذ قرأه سقا
 مخصوصه كان ذلك كافيا عن قصد ما بعد فراق الفاتحة قال بالضعف في

عليه

شأنه انما اعلم في ذلك شيئا يقتضي الاكتفاء ولا عود ولا ريب ان
 على موقع التبيين هو الوجه ولولم سورة بعينها اما ان يذكره او
 بان لا يعلم سواها او بان الوقت مضى بحيث لا يقع الا ان سورة لم يجب
 التمسك بالخط لا ن في الدقة اذا كان شيئا كان مقصودا من اول
 السورة ولا سورة اي لا يجوز ان ياتي بسورة في الركعتين الاخيرتين من
 الركعة ولا في ثلثة تغزبا عما هو جوبه الثاني الذي عليه والى
 لا يصح في الاخيرتين وثالثه المغرب يعقوب في قراءة الحمد فقط وبين سبحا
 ان سجودها سبحا لله والحمد لله ولا الله الا الله والله اكبر ولا خلا في هذا
 الحديث وهو امر جازي عند علماء ارباب السورة ابا واما ما عده في الفتوى
 في الركعتين الاخيرتين قالوا ان يقول سبحا لله والحمد لله ولا الله الا الله والله اكبر
 ويكره رجوع ويجوز فيها اي في السجدة الاولى فتدبر فيها وبين المبدل
 وكذا في بعضها الاختلاف لما ذكرنا وسع امرنا وروى ذلك لعدم النص وقال
 العلامة لا يجب في التسبيح لما يجب في الفاتحة من الاختلاف وكانه تمكن فيه
 ايضا لعدم الوجوب ويجب كونها بالعربية اتباعا للقرآن حيث ان الضمير
 بالقرآن ويجب فيها مراعاة ما ذكرنا من ترتيب آياتها وروى في سورة النص
 ويجب ترتيبها فلا بد فيها من طرقات الاعراب وجوبا ايضا لما مر
 المراد من القرآني ما يكون على قرآني كلام العرب واسلوبه ويجوز فيها الخروج
 كل من خرج من محله ولو كثرها اي التسمية ان لا تأخذ بحسب يصل منها عشرة تسبيحات
 ويكون ذلك على قصد الوجوب اجزاء ذلك من الحمد فيكون المخرج متصفا بالقرآن
 التخييري **وقال لا يقول لا رسا لك الحمد اذا قرأ السورة الواحدة منها**
 بركت دونه بذلك فالحال قصده بالثانية والثالثة الوجوب لا لا يعقل بعد
 ذلك في الماتية وبسبب الوجوب لان الامتثال قد حصل لا ولي وظاهره ان
 انتظام الخطاب على الطلب لثلاثة فلا يصح بالوجوب ويمكن ان يقال لا

بالصور

عليه ايضا الاستقرار ولا يمان يكون ذلك الاستقرار مفيداً للذكر العارفين
 به وان لم يحسنه اي وان لم يحسن الذكر لان الطائفة بعضا من السلف
 فلا يثبت عند المصور ويجب فيه الذكر اجاعا ولا يتعين التسليم كما في بعض
 بعض علماء الاما لا البراءة من التعيين بل يجري مطلقا للذكر تسليما كما في
 ما يتعين تعظيم الله تعالى لروايتنا من الصادق ع الخراج ان الحق سبحانه
 في مكان التسليم في الركوع والسجدة والآية الله والله اكبر من انهم كونهما
 وفيه ايماء الى التعظيم في كل ما بعد ذكر الله وتعيين شأ عليه نعم لا يثبت
 بلفظ التسليم افضل واحوط لو ردد في كثير من الروايات والى هذا اشار
 بقوله وافضل سجا في التعظيم ويجوز معنى سجان وفي ترتيبها لا من السجدة
 وقال بعض ائمة اللغة سجان الله ترتيبها له تعالى من اصاحبه والاولاد
 على المصدر ومعنى سجده اترعه سجده واعلم ان اكثر الروايات خالية من سجده
 وسجده قال الشهيد والاولى وجوبها لمجرد رواتها من الصادق ع
 وبه قال دام ظلهم لروايتهم من النبي صلى الله عليه وسلم في ركوعه سجان
 العظيم وسجده ثلاث وفي سجده سجان وفي السجدة ثلاثا وكذا روي عن
 ما في في المكلف في ركوعه تكبرا بها اي تكبرا للصيغة المذكورة ثلاثا
 النبي صلى الله عليه وسلم في ركوعه سجان وفي العظيم وسجده ثلاثا وكذا روي عن
 ع ومنهم من ظاهرا كلام العلامة في القواعد ان السجدة فيها تكبرا وروي
 ابا بن علقم وشيخنا في سجدة ع وهو على تعدد ذلك في الركوع وسجدة
 سجين تسبيح وقال المصنف دام ظلهم الوجب استحباب ما لم يحصل معه التسليم
 لصاحب التعظيم ان يكون اماما فيستحب التخصيف ولذا التي بالثلاث في سجدة
 فهو بالخيار في تعيين الواجبة منها فان شاء جعلها الاولى منها والاولى
 والاولى لان ما في الذمة امر على فهو توقيفي لا يرد كان والى ما ذكرنا
 اشارة بقوله ويجوز في تعيين الواجبة منها ولو اطلق لم يرد في سجدتها

فجوز

وغيره من افعال الصور كما في

للمرء من اجزاء لان السجدة بغيرها في ما في الذمة وسجدة ما في الذمة على التسليم
 الاول في سجدة في الركوع من الذكر سجان وسجدة ما بعد ذكر اسم الله اكبرا ولا
 طائفة من طائفة واحدة لاسيما لا يراه من الروايات على ذلك ومن التعيين عليه
 وثبت الروايات الثمانية السابقة ويجب فيها في الذكر للملازمة يعني تسليم
 المتابعة فيها ثانيا بالتي هم فلو مكث في السجدة سكونا غير جدي عن المتابعة
 على وجوب سجدة اي كون الذكر بالعربية مع الامكان لعدم قوله صلى الله
 عليه وسلم في اصلي وجوبا للناسي فلما في بالترجمة مع قدرته على العربي بطل
 وجوب الترجمة مع الاضطرار فيجب التعظيم ويجب ترتيبها ايضا وبطل اي لا
 بعد الركوع من ركعها مطلقا كل ذلك اتباعا لفضل النبي صلى الله عليه وسلم وتأيا به فلو رجع
 سجدة في الذكر قبل انهاء وبطلوه الى هذا الركع او كان قد شرع في سجدة
 بلوذه الى هذا الركع لكنه اكملها في ركنها بعد ركوعه من الركوع وشرع
 في السجدة حال كونها ما في ذلك بطلت صلوة لثلاثة الممنوع منها
 ان يبيده حيث يمكن العود بان يكون الامانة في حاله لا يخرج بها من
 هذا الركع فاذ التمسيد في الذكر وفيه بحث لان الاتان بالمعنى في الصادق
 ع اي يقتضي فسادها وان كان وقع ذلك فيه فاما لم يتصل صلوة به بل
 فوجوب لا يطلعا بل ان تذكر انه اكمل الذكر كما شرعه في الركن وجوب
 الاستحباب ولا اعادة في ليس في جميع احواله بل ما لم يخرج من هذا الركع
 وحده انما يصور بيننا ذاتا متغايرة الواجب في الركعة شرع في التيقن
 قبل اكمل الذكر فخرج من هذا الركع ثم تذكر يجب عليه اعادة صلوة
 ويجب وعليه سجدة السهو ولو سقط المصلي وقع على الارض بغير احتياط
 ولو كان ذلك بعد القراءة وقبل الركوع اعادة اجاعا اي اعادة الركوع اعني
 الاحتياط على الوقوف منه حال السقوط بغير احتياط وفيقوم ثم يركع لان
 ما حصل منه من الاحتياط في حاله عدم الاحتياط لم يكن مقصودا له في العمل

على الزنن ولا اولوية فلا من على لا يبر لعمد الدليل على ذلك فان صدر ذلك
 لما في فعل الزنن لقول الصانع قد وضعه في الارض ويجب وضع الجسد
 على ما يقع السجود عليه وهو الارض وما يثبت منها ما يكون عادة ولا يثبت
 من غير ذلك في سجد المكان ويجب الدخول في السجود باجماع وهو على ما ثبت
 على ثناء الله تعالى والخلاف فيه كالمخلاف في الركوع وقد سبق تحقيق ذلك في
 الحديث والى على عدم تعيين السجود فم هو افضل كما اشار اليه بقوله والله
 سبحانه في لا على وجهه لودوده في بعض الروايات ويجوز سجد الله في الارض
 ولذا حكى ما بعد ذكره ان سجد كانا وعزبه ويجب عزبه اي عزبه الذكر
 لوجوب النسي في لا على وجهه السجود ويجب سجد لا في الارض كما في الركوع
 ويجب عزبه واما في الارض فذلك اقتداء به وهو سجد لا في الارض
 ويجب الطهارة فيه اي في الذكر الواجب طهارة ساجدا بعد السجود
 الذكر ولو سجد فيه اي في الذكر كما بدأ قبل بلوغ هذا الساجد ووصول وجهه
 الى الارض وكان قد اتي بوجهه ساجدا ثم اكدوا في الباقي منه بعد رفعه
 عما بطلت صلوة الخاتمة المنع منها وعدم الايتان بالمأمور به فلو كان
 مستلما وان كان ناسيا لا عايدا ولا جاهلا بدارك يعني ما في بيان تذكر اليه
 وهو في هذا اي في محله التدارك لوجوب الايتان بالمأمور به في محله وان لم
 يذكر حتى خرج من محله التدارك فيجوز في صلوة فان قلت والظاهر هذا
 الذكر اي التدارك على تقدير التذكير في المحل متعلق بالصورتين المذكورتين
 اللتين احدهما الشروع في الذكر قبل وضع الجبهة والثانية اكمال هذا الشروع
 انه لا مجال للتدارك في الصورة الثانية لانه لا يقع مع شيئا من طرب الركوع
 اصل لانه اذا تحقق اي مرتبة من مراتب الركوع كانت تلك مقبولة للتدارك
 قلت يمكن ظهوره بان ينبغي زيادة على اقل مراتب السجود فيسجد على وجهه
 مضمنا تحقلا لا يتقصر عما فان هذه الصورة يمكن التدارك بان سجد على وجهه

الذكر

هذا الساجد على الارض ومن هذا الذكر وضاق الوقت من العلم لربطه على وجه
 الطهارة في ركعتين لا منة للذكر ولا يفسد المسجود بالمسجود ويجب الركوع
 بين السجودين لقوله عا للركوع في الركعة واسكن حتى يثبتين ويجب بعد الركوع
 في السجود اي في الركعة اجماعا لاسيما بالنسبة الى هذا فيه عليهم السلام
 ويجب ان يكون في الاعتدال خطيا كما مر في تعليم الاعراب ولا يجب الطهارة
 في الركعة الثانية لاجلها وهذا هو المشهور بين اصحاب الامانة لاجل
 الرواية فيها بل هي ان وجبت كان ذلك للشهادة كما في الركعة الثانية اي
 الثالثة او الرابعة واما في غير هذه المواضع فلا يجب الطهارة لاجل الرواية
 واليه اشار بقوله ولا للركوع من السجود بعد الركعة الثانية يعني
 طهارة الركعة قال الصانع قد اذارت بامسك من السجدة الثانية حين
 تميلان تقود فاستويا كما ثم قال الصانع قد اذارت بامسك من السجدة الثانية حين
 ولت واجت خلافا للشيخ جعفر الله فانه اوجبها لظاهر الرواية الثالثة
 وهي رواية في تفسيره في تعارض ما روي في الرواية الثانية اي ان الباقي من
 الشدة قد قاما الى الثانية بغير ركوع ويجب ان لا يقصد به وجه غير السجدة
 او غير الركعة من هذا الاما قصد ونرى فلو هي في النسي لا خذ بها وقيل
 في السجدة الثانية في القيام وهو في قاصدا للسجدة تنصيصا لما يجب عليه في
 سار في ذلك الفاذا اي في هو الذي لم يقصد فيه السجود بصورة الساجد
 حيث وضع جبهته على الارض ويمكن الاعضاء مع امكان البطالة اي لا يركل الله
 بطالة صلوة للزيادة اذ لا اعتبار بتلك السجدة ووضع الاعضاء يمكنها
 فيكونا فعلا زائدة اجنبية عن الصلوة بقا في بها عدا واما لو صار حيا
 من غير قصد السجود ولا قصد غيره فلا قرب الاجزاء قال الشهيد رحمه الله
 عليه في الهدى ودون ذلك لان كل فعل من افعال الصلوة لا ينفرد في الايتان
 باني عدا الميتة ولو قصد السجود فقط بغير اختياره على وجهه ثم

انقلب على وجهه فوضع وجهه على الارض فالتفت اليه فقال يا ربنا انظر الى هذا
 ولا يحب عبدنا الله والقصد لكل فعل ويستحب التكبر في القول والسرور في
 السرور ولا يستحب له ان يكبر ثم يهوى للسرور لقولنا لا تفرحوا اذا ابتعدنا
 يستحب ما رفع يديك بالتكبر وخرنا جفا ويستحب ان تكبر بعد الدعاء من الصلوة
 ايضا وكذا يكبر للهوي الى التوبة الثانية ثم يكبر للموعظة منها اي من التوبة الثانية
 ويستحب ان يقرأ ذلك فاعلموا ان كل ذلك انما هو ليعمل النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم واهل بيته عليهم السلام ويستحب الدعاء ايضا امام المسبح في الصلوة
 تثليث اجاءا قالوا انما اذا اجبت قل اللهم لك الحمد وكن انت
 عليك قولك وانت في سجدة ويجوز الذي خلفه وثق سمعه وجهره
 لله رب العالمين يبارك الله احسن الملاحقين ثم قل سبحانك في الاخرة
 ويستحب ان يقرأ الفاتحة في كل ركعة والركعة هو القراء والمشي
 لما ذكره الرواية ان الصلوة في سجدة على التماسك والركبتين وانما على التماسك
 الرجلين واليمنى والاشمال وقال يرفع منها فخره ووضع الاثني على الارض
 وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يصيبها الله ما يصيب المنيعة واعتبر النبي
 بحمده الله في الارحام بالانف الذي على الحاجب وقال ابو عبد الله
 الارض بطرف الاثني ويستحب الدعاء بين السجدين لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 بين السجدين اللهم اغفر لي واجري واجري وارزقني واحسن لي السبل
 وعافني قالوا الصلوة اذا اوقعت رأسك بين السجدين قبل اللهم اغفر لي
 وارزقني واجري وعافني في ما اوتيتني من غير ضيق يبارك الله رب العالمين
 وكبره الاضواء بين السجدين وهو ان يبعد بصدود قدميه على الارض ويستحب
 على نصيبه وقال بعض اهل اللغة وهو ان يجلس على اليد ناصبا فخذه على
 الكعب وكما يكره الاضواء بين السجدين يكره في التشهد وسبيلك في النبي
 ويستحب الدعاء عند القيام بعد السجدة الثانية يقول بحمده الله وقبته

اقوم واقدوا ركعا واحدا وقيل عمل هذا القول جليلة الاثر اذ هو ذهب
 اليه الفقهاء من تعبد النبي وحملة الله ما روي عن الصادق ع اذا قمت من السجدة
 قلت اللهم صل على محمد وآل محمد واقدوا ركعا واحدا ويستحب الاعتناء بالركعة
 الثانية في القيام حال الجلوس على اليدين حال كونها مضمومتين او
 ممتدة على الارض فينبغي ان لا ينضمها كالذي يجزئ بدلا على ذلك رواية
 الحسن بن سعيد ع اذا قمت في حال الجلوس لما بقا يرفع ركعته
 فقل يا رب يدي برحمتك يرفع ركعته ولا ثم يرفع يديه لا يشبه التواضع في
 السجدة واليدين مضمومتين دفع اليدين بالتكبر الى حيا وجهه لقولنا
 ما فاد الله ان تزداد ان تزداد دفع يديه بالتكبر وليس واجبا الاصل فلا فاد
 الله ربنا الله لظاهر الرواية ويستحب ان تجزئ بين السجدين فيقف على
 وجهه لا يصير لقول الصادق ع اذا جلست في صلوته فلا تجلس على يديك
 احسن على يسارك ويستحب التكبير الثانية اذا استوي جالس ومن المستويات
 للبادر بحسب المأثريه ويستحب جليلة الاثر اذ لا يقرأ السابعة من الصلوة
 عليه السلام وكان ايرالمومنين عليه الصلوة والسلام اذا رفع رأسه من
 السجدة فبعد حتى يطمئن فيقول كان ابو بكر وعمر اذا رخصا من السجدة
 فوجدوا قدامهما كما ينهض الا بل فقالا فما يفصل ذلك اهل الجاهل
 انما كان ذلك من قربة للصلوة وقال السيد بن جعفر لا يقرأ ما هو فيها
 في سجدة في رواية ذكره عن الباقر ع **السابع من افعال الصلوة السابعة**
والخامسة عشر في الشهادتين والتوحيد والحمد لله والصلوة على النبي وآله
 الحمد شهادة عن الخلق الصالح وهو واجب في الصلوة فصلا واجبا وذكره
 محمد بن الحسن بن الصادق ع في التشهد في الصلوة مرات اذا استوي جالسا
 تشهدا لا الا الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 وحسب التشهد على النبي صلى الله عليه وسلم من في صلوة ولم يصل على علي اهل

فانح والعمرة ويجوز ان لا يصح الا بالبرائة وان نية الصلوة قد انتهت عليه
 لان نية الصلوة نية الصلوة بتمامها الذي لا يمكن ان ينقطع عنها
 كان سندا تحت نية الصلوة لم يجب قصد اذ لا يجب بعد نية الصلوة
 لكونه لا يفرق بين الحج والصلوة لانهما قد فعلوا واحد منهما في وقت
 خلافه وانما لا يفسد الا بغيره من غير انما استقصى دام عليه وجب
 اخرج لعدم مساعدة الدليل لذلك اذ ان ذلك بقوله لا يفسد على
 الاخرى واعلم انه لو قلنا بوجوب نية الخروج فهي بطلان ولا يفي فيه قصد
 الوجوب والقرينة يحتملها وجب عينه في الصلوة قال التشبيه في التوبة
 ويجوز ان ينوي الوجوب والقرينة لا تصح الصلوة ولا اركانها الا اذا
 وقع على وجوبه وغايات التسليم فلا بد لها من معين وليس الا النية وانما يعرف
 الصلوة فيكونه ما تقدم من نيتها وجب في التسليم ما كانت عليه
 الثاني على ما لا التسليم بمراد ذلك الحية او تكرا السلام بان يقول سلام
 اوجع الرحمة بان يقول ورحمات الله او وحدا لمركا بان يقول وبركاته
 او غيرها بان يقول ورحمته ويقول ورحمته وبركاته الله في كل صلاة
 هذه الصور كلها الخافعة المنقولة عن صاحب الشرح اقول في هذا القول
 بحث وهو ان كلام المتن حيث قال وجب ما غايات ما ذكره من غير
 جواز الاقتصار على السلام عليكم ورحمته مع اني قد سمعت من صاحب
 انه يجوز الاقتصار على ذلك نعم كان يا في حين الاقتصار على السلام عليكم
 اني يجوز الاقتصار على ذلك نعم بعض المتأخرين استدلوا على صحة الاقتصار
 ثم ان كان المصلي متعذرا عن السلام او لا ما مرم قد وجد الفراع من التسليم
 عليه واحدة وجب على المصلي بوجوب التسليم ان يكون الله التسليم عليه
 السلام عليكم ورحمته وبركاته حال كونه مستقبلا لقبلة ويرى حال
 التسليم بوجوب عينه عن نية سجدا اما واحدة التسليم فتقول الصلوة

مكة

عليه السلام في رواية الزبلي اذ كنت وحدك فلم تسلمة واحدة واما لا يبرأ
 بوجوب عينه في نية فليس في الرواية تصريح بانها رواية قوله من
 بينكم وظاهرها استعادة المعنى المذكور واستخراجها عن اللفظ المذكور
 قوله من عينه لا يجوز من تكلم قاله المصنف واما قوله واما كونه حال التسليم
 بوجوبه لا يستقبل ذلك في رواية عبد الحميد عن الصادق وم وان كنت
 وحده فواحدة مستقبلا القبلة وصحت لان يكون قاصدا لها في
 قصد الصلوة المذكور الاجزاء والامانة في عشرة ثم والفقهاء من المشرك
 المتكلمين على المحاطين لقال الله سبحانه وتعالى لمعقبين من بين يديه
 ومن خلفه يحفظونه من امر الله وان قصد المنفرد بالسلام عليكم مع الانبياء
 والائمة عليهم السلام الملائكة اجمعين ثم من المصلحة كان ذلك حسن الاستحباب
 التسليم عليهم والامانة ايضا كذلك اي كما المنفرد في التسليم فيسلم تسليمة واحدة
 في القبلة لرواية عبد الحميد ان كتبا ما ما انما ان تسليمة واحدة عن
 بينكم ويدل على كونه مستقبلا القبلة رواية في بصير عن الصادق عليه السلام
 وانك مستقبل القبلة قاله ام طه وفي هذا المعنى بين الروايتين يمكن ان
 مقتضى القول بكون التسليم على الدين ومقتضى الثانية انه يا في حال
 مقتضى من غير ما مقتضى اولها كان في كيفية الايمان وقرينة المنفرد
 ولا ظاهر حيث انه لا يكون فيها على نية واحدة اذ انما قاله بقوله لا
 في الامانة بوجوبه في حال التسليم عن عينه بصحة وجهه بخلاف
 المنفرد وانما لا بد ان يقصد تسليمة مع قصده ما قصده المنفرد
 تسليمة التسليم على من يصلي خلفه واليد اشار بقوله ويقصد اي الامانة
 تسليمة استقبالا للامر من الله ايضا يعني انه يقصد الانبياء والائمة و
 الملائكة استقبالا ايضا ان يقصد الملائكة من بين حهم وفي رواية
 على ان يصرف ما يد على استقبالا التسليمة للامانة والمنفرد كالمأمور

الا ان الله يرضيها امر واحدة والماسوم تسليم من استجابا بهذا
 على اطلاقه بل ان كان على ريسه احد لقول الصادق ع ان كنت مع الناس
 فليكن وان لم يكن على ريسه احد سلم واحدة قال السيد في هذا
 جعل ابناء المومنين على ما كان في التسلية من الماسوم والابن
 باثباتها لانها حيلة لا لا يتولد الا عن ثبت واليه اشار بقوله على
 ولو حاط اهلها كان في ريسه حاط كان ذلك كما في استجابه المسلمين
 بمساومة كما معنى احد من مائة والاخرى من عشرة وفي الماسوم
 بها حال كثر يقصد بها ايها الذي لا نام استجابا بالصلوة
 ضيق ويقصد بالثانية منها الاية وانه يمتد والحقيقة والملازمة
 الماسومين والاقرب تسليم الماسوم والاثام اجزا ولا ردها على الله
 بوجوب الرد وكذا هذا اذا اقررت تسليم الماسومين كما في قوله في التفتة
 والا اي وان لم يكون في صلوات الماسوم احدا قصر على التسليم امر واحدة
 كما في الماسوم والرواية السابقة وفي بعض الروايات عن ابي اقرن
 تسليم واحدة اما ما كان او غيره وهي جملة على الواجب وعلى انما
 ليس على ريسه احد وقدم مع بر الشيخ رحمه الله في التفتة ما اذا عرف
 من التسليم كبر الله تعالى ثلث مرات وضع يده الى شحمة اذنه وهذا
 الثالث من جمل التسليم ثم ان كان له حاشية انصرف في جهتها وتجنب
 ان ينصرف في جهته اليمن واعلم ان المرأة في الصلوة كالرجل في كل ما ذكر
 الا في ما تقدمه رواه زرارة مخرجه بها قال اذا قامت المرأة للصلوة
 جعلت يمينها قدسية ولا يخرج منها وتضع يدها الى صدرها المكن في ريسها
 واذا ركعت وضعت يدها فوق ركبتيها على فخذيها لا تخطاها
 فيرفع يدها فاذا اجلست فعلت اليها اليس كما تقدمت الرواية وانما
 لتجبر يدها بالقبول بالركبتين قبل ان يركن ثم تسجد لا راحة ولا

في جهتها اليمن واعلم ان المرأة في الصلوة كالرجل في كل ما ذكر الا في ما تقدمه رواه زرارة مخرجه بها قال اذا قامت المرأة للصلوة جعلت يمينها قدسية ولا يخرج منها وتضع يدها الى صدرها المكن في ريسها واذا ركعت وضعت يدها فوق ركبتيها على فخذيها لا تخطاها فيرفع يدها فاذا اجلست فعلت اليها اليس كما تقدمت الرواية وانما لتجبر يدها بالقبول بالركبتين قبل ان يركن ثم تسجد لا راحة ولا

في ركعتيها في الارض واذا انقضت
 التسليم فبالا لا ترفع يدها الا في هذه مقدما تسجد لما كان
 بقا في الركعة كما في رواية النقيب قال الجوهر في النقيب في
 الصلوة الجهر بعد ان يقضي الدعاء او يسلمه وهو في النقيب في
 النقيب ما يوكدا وتصل عظيم وقد ورد في تحبير قوله تعالى فاذا قرأت
 القرآن فاستمع له هاديا اذا فرغت من الصلوة المكتوبة فانصبا في ركبتيك في الدعاء
 بوجه اليد باليسار ليعطيك وروي زرارة عن ابي اقرن ان الدعاء
 بوجه اليد افضل من الصلوة فتكلا وقال الصادق عليه السلام النقيب
 في طلب الرزق من الضرب في الارض ولا يعين لفظه اي لفظ ما ياتي
 به بعد التفتة من الدعاء فهو ذباي لفظ كان وباي دعا وشكر غير ان
 الماسوم والمومنين من استجابا في النقيب افضل لانهم يصرون مع الشرح
 والصلوات افضل ما ياتي به بعد الصلوة فيجب الزهراء ع قال لما قرأ
 ما بعد الله من الحمد افضل من تسبيح فاطمة ع ولو كان ثلثي افضل من لفظه
 من يوم الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة ع قال الصادق ع تسبيح فاطمة
 عليها السلام في كل يوم دبر كل صلوة احب الي من صلوة الف ركعة في كل
 يوم واما تسب هذا التسبيح الجاهل على السلام لانها كانت سببا في تسب
 واستجابا به وهو ربيع وثلثون تكبير ثم ثلث وثلثون تحميدة ثم ثلث وثلثون
 تسبيحا بعد اكثر الاحباب وقال ابن بابويه رحمه الله تقدم التسبيح على الحمد
 والثناء في النقيب بعد التسليم بالركبتين ما اذا كان يدور في كل منهما
 الجاهلية لا انما اليد سبعا ونصبتا ركعة على قدميها ومنع قريبا منها
 وتقول بعد ذلك الماسوم في رواية يونس بن الصادق ع وهو في الركعة
 لا يركع الاية لها واحد او من ركعتين فيقول لا اله الا الله بعد ذلك
 اياه على عينه الذي ولو كان لا اله الا الله في ركعتيها وبابا في الركعة

لا اله الا الله وحده لا شريك له لا يدرى ما له من خزائن
 غيبه ولا يدرى ما له من رزق لا يدرى ما له من رزق لا يدرى ما له من رزق
 قد برأستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم والرب اليه ولا يقطع الدعاء
 هنا لا يستقر اليه يقول اللهم اهدني من عندك ولا يترك حتى ياتي بها
 بعد فوضعت في ما اتي به واضع على من فضلك واشتر على من رزقتك
 وانزل على من بركا تلك سبحانك لا اله الا انت اعز في ذنوبي كلها
 انت اللهم في اسئلك عاقبتك في امورى كلها واعوذ بك من تحري
 الدنيا وحبها لاخرة واعوذ من جهلك الكفر وعزلك التي لا ترام وقدرتك
 التي لا تسع منها شي من شر الدنيا والاخرة وشر لا يجمع كلها الا حولك
 قوة لا اله الا الله العلي العظيم من كل على التي الذي لا يموت والحمد لله الذي
 خلقنا ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن وكبره تكبيرا
 ثم يسبح اسمك العزائم والي ما ذكرنا شاد بقوله حي يا حي على مرسلهم
 الزهراء هم ويدعوا بعد ذلك باصا يدبر تلقاء وجهه قال اي من
 اذ الله حي كريم يستحي اذا وقع العبد يديا ان يرد لها صفاء حتى يرضى بها
 خير وقال مولانا امير المؤمنين عليه السلام اذا فرغ احدكم من الصلوة
 فليرفع يديه الى السماء ليحب في الدعاء ويدعوا دعاء هم نفسه ولو
 المدي ولا حواء المومنين لان التعميم في الدعاء اقرب اليه من التوجه به وبذلك
 وده الخبر وفيما لا يمتنع ويستعيد من النار ويستحيي الختم بغيرها فيجب
 ذلك من العزة عما يصغون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
 قال امير المؤمنين عليه السلام من اراد ان يتكلم بالبيان الاول في ذلك
 ذلك اخرجه واذا فرغ من الدعاء بعد دفع اليدين ودها ويستحيي بها اي
 باليدين وجهه وصدره قال الباقر ع فاذا دعا احدكم فلا يرد يديه حتى
 يسبح بها على راسه ووجهه ويستحيي استحياء بما موكدا سجدة الشكر طيب

نحو

عن الباقر ع

حيث جعلان حاشية يعني يتقوا ان يكون النجدة ان الشكر آخر فقيه ثابت
 بالخير والى حاشية روي زيادة عن الباقر ع سجدة الشكر واجبة على كل
 مسلم يجرى بها صلواته وتوسل بها ربك وتعبا لئلا تنكس منك وكما يستحب سجدة
 الشكر بحسب الصلوة استحبا عند بعد فقه ودفع فقه وروي ان من
 صلى الله عليه وسلم اذا جاءه شيء ليخرج من اجد وليستحب في سجدة الشكر
 ان يقرأ سورة راعية ويلصق صدره وبطنه بالارض قال يحيى بن عمار ع
 رايته ابا الحسن لما شكع سجدة في الشكر فاقرش راعية والحق
 منقوده وبطنه فسالت عن ذلك فقال لا يجب والمرا دبر شدة
 الاستحباب وليستحب التعضيد بين السجدين والمراد به تعضيد الخدين و
 المحبين وهو ما حو من التعضيد بين العين والفاء وهو الزاب والبقعة
 في ذلك قولنا باقر ع وهو ما رواه جعفر ع في ابي موسى ع انه قد روي
 بخلافه وروى جعفر ع في ابي موسى ع انه قد روي في قلبه سجدة في ظهر
 احد قوسه اذ لم يقف منك يا موسى انك اذا اصليت وضعت ذنوبك
 على الخراب والي ما ذكرنا من استحباب التعضيد شاد بقوله ويعضد بهم اي
 سجدة في الشكر سجدة وجبسية فالله الشهيد في الذكرى والظاهر ان السجدة
 يوضع عليها اتفق كالمصير والياديه وان كان الوضع على الزاب افضل
 وقد ثبت لهم على هذا بقوله وافضل الوضع على الزاب لما فيه من زيادة
 الطمأنينة والذل عند ربه وليستحب المبالغة في الدعاء وطلب الخراج فيها
 وقبول فيها شكرا ما يدره وان شئت عفوا عفوا الماد وى من الرضا
 واقله اي واقل ما يتا في سجدة في الشكر ثلث مرات شكرا
 شكرا قال الصادق ع انا العبد اذا سجد فقال يا رب حتى يقطع نفسه
 قال له الرب فرح بخليلك لما احببتك فاما وقع راسه منها سبع بدعة
 موضع سجدة وامر بها على وجه من ثياب خده لا يسرع على جنبه الى الجا

عامه

التي قلنا وجها لا لم يتحقق الطهارة اذ وجود ذلك كعدمه وكذا لا في
 المضان واليه اشار بقوله مطلقا فهو متعلق بالامر من المذكرين وكذا لا في
 الطهارة بالماء الغصوب لا مطلقا بل مع العلم بالغصب ومع قوله في الطهارة
 بالغصب طهارة صحيحة وكذا الساهي والتاسي على الاصح لا تمنع من طهارة
 الغافل على ما تقر في الاموال والمزق بين الغفلة والغصب ان المانع في
 الاول ذاتي وفي الثاني عرضي للثبوت عن التعريف في الثاني الغفلة عن
 والبيان في الغصب يدعيان الحدود والبيان لا يتوجه على الجاهل ولا على
 لما عرفت قطع طهارتها وكذا ينقطع الصلوة الزهية لان من شرط الصلوة
 وكذا يعطى الاستدانة وبرأيي الى ما وراءه ولو لم يكن ذلك لم يكن
 خاصة للذي اختفى الصلوة والتكلم لم يضر خصوصا بحال العهد وهو محل وان
 يتعد به سواء طال الزمان الاستدانة او قصرت لان الاستدانة شرط في صحة
 الصلوة عند الاحتيا والادعاء موقوف له وليس قول بان الاستدانة اذا
 كان مهرا لا يبطل وما يدل على ان التكلم لم يضر خصوصا بالعايد رواية مرسلة
 من الصلوة لا بدوي عنه ثم قيل على غير القبلة ثم قيل ان الصلوة
 وقد دخل وقت صلوة اخرى فالصلية قبل ان يصل في هذه الوقت قبلها
 ولا يخفى ان قوله ثم تبين يدل على الاستدانة لا يمكن عدا في حاجت وهو
 ان الاستدانة بما المفهوم من الروايات يمكن ان يكون المراد منه هو المبدأ
 هو الاستدانة بالكلية الذي يكملها وما الاستدانة به هو المبدأ
 زيانا فيصير محتملا ان يخفف هذا العهد بخلاف الاول قال الله في بعض
 التوسعة بين الاستدانة بكل المصلين وبين استدناؤه بوجه خاصة عويص
 بها في عبادات الاستدانة في الشهد في الذكر كما اشار الى التوسعة كما
 هذا في غير كلامه وكذا ينقطع الصلوة ان الغفلة الصلوة بها ولا كان
 عليه قول عينا ومثالا لا نقول ان يقول قوله ولا يقع الصلوة في الغفلة

الدعوة

من الاستدانة

فيكون مستدانا وهو وجه في الصلوة فانما لنا في يصدق على المصنف القول
 في الصلوة انما هي الصلوة فيكون هذا مستدانا في الصلوة لان قوله وكذا
 الصلوة في الغفلة الصلوة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة
 الصلوة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة
 قال لا نقضات يقطع الصلوة اذا كان بكلمة وان لم يعد لذلك لم يكن فادخا
 في الصلوة كما ان الغفلة بوجه ليرى قارحا والمباشرة بقوله بكلمة لا يوجب
 حسمه ولو الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة
 رواية زهارة عن ابي ابراهيم حيث قال اذا كان بكلمة مفهوم الشرط هو
 عليها ما كان الصلوة اذا كان الغفلة بكلمة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة
 ان يكون الوقت مائلا فخرج ليركن عليه الصلوة والى ما ذكره اشار بقوله
 ويصدق على الوقت مطلقا ومن خارجه اذا كان مائلا والمستند رواية عبد
 الرحمن عن الصادق عليه السلام قال اذا استبان لك حليت وانت على غير
 ذات الوقت فاعده وان قال ذلك الوقت فلا تعد وكذا يقطع الصلوة الصلوة
 الكبرياء في فاجده انما رتبة عرفهم قليلة لا بأس به كالمشارة بالاربع
 الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة
 انما هو مطلقا على ما علمنا فانه الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة
 انما لا يكون ذلك الغفلة من الصلوة فاذا كان منها ما يقع كإزالة النسيج والظا
 في الكبرياء في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة
 الصلوة بشرط ان لا يكون يوجب على الزواني بل على الشريين كالوضوء خطي
 او غير متبركة في ركعة ثم صل اخرى في ركعة اخرى وهكذا حتى لا يطل انما
 في الغفلة لا يطل انما يطل انما يطل انما يطل انما يطل انما يطل انما يطل انما يطل
 وفيه يطل انما يطل انما يطل انما يطل انما يطل انما يطل انما يطل انما يطل
 النجاسة على الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة

دعوة

عدا

بجانب الصلوة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة في الغفلة

عليه أصلاً ولا فرق في الإبطال بين وضعه في الكعبة ولا بين وضعه في غيره
 على الذراع ولا بين فوق السرة ولا تحتها لعدم الفرق بين وضعه في الكعبة
 وضعه في غيره في شريح الفتحة كذا يقطع الصلوة بعد الأكل والشرب
 لا مطلقاً بل إذا كان المؤمن أي المشرك بالأعراس من الصلوة فلا ينافي
 لما في سائر ما أتبعه من وجوب قطع سكره وسجده في غير ذلك
 أمثال ذلك لا يخلو حقيقة الشرح والى ما ذكرنا من أن ما يقطع الصلوة
 ما بين أسنانه أو شلجه وبسبب سكره بخلاف ما يحتاج إلى المنع والبلغ فيه
 ذلك أفعال متعددة منافية لحقيقة الشرح وشعره بالأعراس من غير ذلك
 من المخلطات في الجملة لا خلاف فيه ما أمثال ذلك في القدر والبطول والشرح
 واجب الإبطال بما فيها ورواه العلامة وقال إنما يطلأ إذا كان
 المكثراً لأسمائها وقال في النهاية ولو وضع على فكا الأكل نأب أو غلب
 بأن تلتها فحاشا له ولم يكتف به أمساكي فلا بأس وهذا بحث على وهو أن يقطع
 الأكل والشرب بعد على كلام العلماء إنما يطلأ الصلوة إذا كانا مؤذنين
 وأما مؤذنان بالأعراس إذا كانا متخفين للفعل الكثير فيكون إبطالها
 أيها إنما هو باعتبار استئصالها على الفعل الكثير فلا يكون في هذا مع الفعل
 الكثير من المخلطات فائدة بلا إتيان بذكره يصر فيها هو المقصود إذ يتوهم
 من ذكرهما مع ذكر الفعل الكثير أن سماها قارحاً فإن لم يبلغ حد الكثير ولها
 قال المذهب في هذا المقام تحقيق وهو أن الأكل والشرب إنما يفسدان الصلوة
 لما فاتهما الشرح كالحقيقة فلا يكون منافية للشرح كما في القدرين والجلد
 وأما لم يكن فضلاً لشرائحه كلامه ملخصاً وفيه بحث لا نالا عند ذلك
 القدرين في الحقيقة في الصلوة فالقول بأنهما مبطوران لا ينافي في ذلك
 تبين ذلك مما ذكرنا أن تحقيقه ينال في كلام الشيخ والعلامة وأما كلام المصنف
 قريب من تحقيقه واستغنى بصيغة اللين للقول من ذلك المذكور الشرط المطلقاً

وإن كان
 في غير ذلك
 من المخلطات
 فإبطالها
 لا ينافي

بأنه مبطور أو مطلقاً بل هو بطلان الصوم لا مطلقاً بل إذا كان به عطر ونحوه
 طهره كغيره عليه بقوله وهو عطشان أو أحرق بجارده النجس أي طهره بغيره
 واستغنى في ذلك زكاة يجرى ويؤى سعيداً لا يخرج حيث سأل الصادق ع
 أي أريد الصوم فأكون في الدنيا فما عطر وأكره أن قطع الدعاء وأكره أن يصوم
 وأنا عطشان والماء في قدر يجرى ويدها خطرنا وثلاثاً قال سعي إليها والشر
 عليها يفسد الصوم وتعود إلى الدعاء ولا يحد في هذه الوضوء إلى غيرها خلافاً
 لشيخنا رحمه الله فإنه يجوز الشرب في الزمان كلها والظاهر من إطلاق الرواية
 عدم الصوم قبيل الواجب والمندوب فلو وجب الوضوء لكانت فيه وجوباً
 المذكور وهذا الحكم مشروط بشرط عدم سائر من المنافي المذكورة عند
 الشرب كالاستدبار والفعل الكثير وكذا يقطع الصلوة بعد الأكل والشرب
 بغيره لأن ذلك إخلال بالشرط والإخلال بالشرط إخلال بالشرط ولو كان
 ذلك منافية فلا إبطال أن كان ما بين الشرق والغرب وكذا أن كان ما بين
 الشرق والغرب وقد خرج الوقت كعرفت وكذا يقطع الصلوة بعد ذلك
 فعلاً كان كالأداء أو كهيئة كالطهارة والنجس والاختلاف والنجس على
 الأعضاء السبعة وكذا يقطع الصلوة بزيادة أي زيادة واجب فعله كان
 أو غيره عملاً في الصورتين لم يمتثل المأمور به فيقي في عبادة التكليف
 وفيه بحث لأنه يقتضي بطلانها أنه لو قرئ عمداً في الصلوة كان ذلك مبطلاً
 لها نعم أنه ليس بعبادة كغيره والنجس عن الزمان ومن زيادة فعل الزمان
 تكراره بقصد الوجوب لا تكراره مطلقاً وأحصل ذلك جهلاً بالحكم لأن
 الخاطئ مقصوداً فلا يكون معذوراً أو كان ذلك منافية لما كالمؤمن
 أنه كان أو لا كان بجواب السورة مثلاً في الصلوة ثم سأل فيها وأجابه على
 ذلك السورة فيها معتقداً عدم وجوبها بناءً على منافية ثم يفتي بغيره إلا إذا
 كان على الجاهل فإنه قلت المنافي هنا بمعنى النجس وهو ما يجمع مع القول

دام نلله قدح جنبها فاجتمع قلت قدسنا ان العبد قد يظن في بعض احواله
 الاضطرار وهذا امر ارادها والجاهل بالكلية غير جازم وطلقاتها لا تشرط
 الاشارة في انك كيف الشريعة لا يحصل الا بان يقع كل فعل على وجهه واما ان
 يحصل الا بالعلم فلا يكون الجاهل بعدد الا في كيفية الظهور فلا يكون
 كما اشار الى ذلك بقوله الا بالعلم والاضطرار فيعد الجاهل جهلا واجاهلا
 بعد رجاءه وجوب القضاء اذا التزمه وها هو كذا بعد الجاهل بخصبة طارئة
 الطهارة والكان والاشارة الاطلاع على خاتم الاشياء صريحا فيكون
 شيقا لا يراه ولا يعلم بخاصة طارئة الطهارة كذا اجابا وتوجه من سألني
 في جملته وفيه من شئ حيوانا وكان مستحيبا في صلوة غنم حيوان ولو لم يكن
 ذلك للبدن وذلك العظم من جنس ما يصلي فيه فمدرج الاصلاب بوجوبه
 مطلقا لوصلي في شئ منها يعني ان الحكم بوجوب الاطاعة في هذه الامور اجازي
 للاصطحاب وان ثبت انه مذكي لانه دخل في صلوة دخولا غير شرعي قالوا لعل
 في النهاية ولو لم يعلم ان الجذمية وصلي فيه ثم علم فان كان قد اخذه منه
 مسلم غير مستحل الجسد المستدبر او تربي من سواد المسلمين غير المستحل من حيث
 صلوة بناء على الظاهر من حيث تصرف المسلم ولو اخذ من غير مسلم او من مسلم غير
 الجذمية او وحده مطلقا احاد لا لان اصل عدم الذم ولا لعل ان من سجد
 ما يصلي فيه احاد اشعي كلامه واعلم انه اذا توجه على التكليف فوجبا وكما في
 واليومية لكن احدهما واجب موع واخر مضيق فقد تقرر في اصول الكتاب
 تقديم المضيق على الموسع فلما خالف وجبا احاد الما في به فعلى هذا قيل ان كان
 على التكليف دين يطالب به او عنده اما ان يريد ما لكها من عند معرفة وقت
 الصلوة ويكون الاشتغال بالصلوة من انما التسليم الحق الى الله عز وجل
 تيكه الجمع بين الحقين واشغول بالصلوة في وقت صلوة وجوب الاشارة الى
 وجبت الاشارة لان حق العبد بيني وبين الحق وجب تعالى في السجدة

فكون

فكون اشتغاله بالصلوة في هذه الحالة مهيئا والحق في العبادة بوجوب
 العبادة ولو لم تكن الجمع في تلك الحالة هي الصلوة وبين حق الا في بان يا مس
 بالصلوة عليه فلا كلام في جهة الصلوة ولو لم يصل في ذلك الوقت ولو لم يعلم
 ايضا حق الصلوة حتى جازا الوقت صارت الصلوة حيا ايضا من الواجب الحق
 ولما كان احدهما موقفا ومن لا خوقد الوقت فيصلي ولا ثم يوسل الحق
 الى ما ذكره والى ما ذكرنا من ان الاشتغال بالصلوة لو كان متانيا للتسليم
 وجبت الاشارة انما بقوله ويخرج بعض المتأخرين من مقتضاها تحريم الصلوة
مع سعة الوقت ووجوب الاشارة بالمنا فاة الحق اذ يصبغ والحق تعدي
 للكم من الطرق الى المكوث عنه والمراء بالحق هو الامور اذ اذا وده
 على الصلوة كما هو المضوية ولا طاعة اذا طلها ما لكها والدين المطلوب اذا
 كان كادرا على اذاته والمراء بالمنا فاة عدم اسكان الجمع فيها بان يكون
 الاشتغال بالصلوة معوقا لما هو المطلوب منه وانما يمكن هذه المناقشة
 في الزوايا انما اذا دأب على ان يضعه بقوله وفيه اي وفيما خرج البعض
 صحت لاصالة الصلوة وعدم ورود الخبر على البطالان وما ذكره وليا على
 ذلك فهو مقتدح اذ الصلوة كما انها مشتملة على حق الله كذلك مشتملة على
 حق الا في ايضا فكيف يعارضها حق الا في خاصة ولا تدرى في وده
 الحق والاجماع يكون المكلف عتيا في جميع اجزاء الوقت فاذا شرع فيها
 في اجزائه من اجزاء الوقت صدق عليها انه قد اتي بحق واجب عليه هي
 لما ذكرنا من ورود الخبر على بخير التكليف في ذلك والحاصل ان الحكم بطلان
 الصلوة المذكورة ليس مستندي في الزوايا ان قالوا ليرفع اصل الصلوة
 بعيدا عما عرفت من آخر فلا يارضنا ذكره وليا على المناقشة المذكورة
 وادع القليل المذكور وقتنا بان المطالبة علة في الصلوة لزمه بطلان
 صلوة من عليه الزكوة والخمس والكفاة ولا ما انظر الى الاوقات

ايضا لما اوردوا حقوقهم عند الشقة مطالبة حالية موجبة للدين التي تكون
 ويكره للصلي بمقتضى الشرع في صلوة ولا يحرم ذلك على الاقوي خلافا لما في
 فانه اذ في حق الميسوط والخال فان الرجل اذا صلى وهو معقول الشرع الذي
 بطلت صلوة ولا كراهية ولا عجز على النساء بل هو على قدر التخيير والاختيار
 انما يكون للمرجح خاصة ومما ذهب اليه الشيخ لا يشاء هذه النصوص والاصل
 الصفة وعدم التحريم والمحق اذ ذكره المصداق فلهذا في الرواية الواردة بالجمعي
 عن الصادق ع غير مصوحة بالتحريم والابطال والاصل الصفة فيجب عليها على
 الكراهية صرحا للشيخ في اياه في ذاته والمراد من مقتضى الشرع جهة في
 الاراس وحده وكذا ذكره الشيخ في الصلوة مطلقا سواء كان المصلي
 او امرأة والمراد ان يلقى بطن المصلي كغيره على الاخرى وبينهما وبين
 ذكبيته قال الشيخ في الخلاصة لا يجوز التحريك والجمع عليه بالاجماع وجماعة
 حاد بن عيسى وابي جعفر الاول بانهم ثبتت وعن الثاني بان الرواية ليس فيها
 تصريح بالتحريم والاصل عدمه ولما لم يكن مصححة بالقرع فالوجه جعلها على
 الكراهية اعتقادا على الاصل بأنه في القول المتدبر وقد مستفاد
بكره الصلوة لولا ان كان في الصلوة وقر للشع الشرع وذلك
 التثاب والتميز والتفهم والبصا في ادعاء ما في صير الصلوة في ذلك
 الخبي منه ان لا يفتي بالتأويل من الشيطان وكذا مدافعة لا يجب في
 لا شغلا عند ذلك عن الصلوة والصلوة لا صلوة لها في وجه موجع للشيخ
 لا شغلا على الشغل عن الضمير وقوله من المصداق ان يخرج في الصلوة والاداء
 الى الجين والشمال للرواية وليس لخص الضيق لما فيه من المخرج عن التخيير
 من الصلوة على بيت واحد ورفعة الاصابع لقوله لم يصلي ثم لا تفرغ
 اما بطلت وانما على وجه قطع الصلوة لقوله في لا يظلموا اهل الكرم
 يجوز الحاجة كره الا بقر وغرت الغريم وقد يجب كافي صورة انما في العبرة

لما يفتي

والجهره قال الصادق ع اذا كنت في صلوة الغريبة فارتيت فلا زالت
 ثم اني وعزوا لك عليه بالاربعه تحاشيا على نفسك فاقطع الصلوة واتبع
 القلوب والعزير واقتل الحية الفصل الثاني في ما اذا حكم
الشيخ ولا تختلف ما هي حق الا تكن في الاستفصال في علامات الفس
 بالنسبة الى مدركاتها فتقول ان مقتضى الناطقة بالقيام الى المصلي
 باجبا وبما في ذلك المصلي وزواله احوالها فيها لما يستحق علم وهو
 كون ذلك المصلي شعورا برحانه والفس وقد يزيل ذلك المصلي عنها
 لكن يبقى في خاشتها بحيث يمكن ملاحظتها في وجه جديد لا يترك
 عبادة عن التهور والتأني في طارة عن النسيان فالسيرة لا تقتضي ارضا لها
 بسبب زوال الصورة المصلي من وجهه وبما فيها من وجه جلاله والنسيان
 فانما لا عارضة للفس بسبب زوال الصورة مطلقا بل هو عين زوال
 تلك الصورة بالكلية وهذا فرق حكيم وظاهر ان هذا ليس منظر للفتنة
 بل هو اذ سئل امر واحد وهو ان يفتي او زيادة شيء لا من قصد بؤسها
 وتشتت والتشتت عبادة من زوال الذهن من طريق الابهاب والتسبب من غير
 ترجيح احد على الاخر والظن اعتقاد واحد للفرق اعتقادا واجما مع تحريم
 الغائب لا يفرق بين امر محجوب والمصلي بقا بالعلم فيكون المراد به عدم العلم
 اذا عرفت هذا فتقول من سئل وهذا عن شيء واجب من واجبات الصلوة
 سواء كان جبريا كركوع السجود والقراءة وكيفية كالطهارة والسجود على
 الارضاء النقية ولم يجز او يحل حيث لا يدخل في ذلك او اخر او ما كان مع ذلك
 المتعارف ولا ياتى بما ذكره عنه اي به وجوب الا بما مورد ولا يأتى به فلا
 بالنسيان مع امكان التشارك وكما كان ذلك المذلول او لا من غير في مثل
 كرسى وفي مثل الصلاة كلها او سئل عن افعالها كاياها من اركانها واكثر
 افعالها او سئل عن ساقها كالاقدام والتخيم والاعراب والترتيب وذكر بعد

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد واله الطيبين
 الطاهرين

او اوردت فخرنا و اوردنا في جميع فقرات هيك جسد الشهور و جسدنا
 ايضا للتسليم في جميعه ناسا لا عدا فان ذلك سبطا للصلاة و جسدنا
 لا مطلقا بل للكلام المنسوع اي الذي منع الشارع من الكلام الا و يبيح
 يعني ناسا لا عدا فان الذي منع القرآن والدعاء ليس يسوع فليس يباح ولا يحرم
 جدي في الشهور مستقفا للكلام واية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي القاسم
 وحيثما ايضا يوجب التسليم او التي بر في غير هذا لا في جميع الكلام
 من الصلاة وكذلك تجبان للشك بين الاربع والتسليم وروي عنه في الصلاة
 عن الصادق عليه السلام اذا كنت لا تدري ارجع الى تسليمك فاما جسد جدي
 الشهور بعد تسليمك فمعلم بعدها والمسلمة فيها الخصال واما الصلاة
 هنا تفصيل و هو انه لا يخفى انما ان يكون هذا الشك في الصلاة فيكون
 سواء كان قد قرأ او لا او يكون ما بين الركوع والجمود او يكون بعد الركوع
 وفي الاول وجب عليه عدم قيامه فيصعد ويثني ويدعو في الركعة الثانية او يركع
 جانبا لا يركع في الثالث والاربع وفي الثاني يخلو صوته لانه لا يركع في الثالث
 او رابعة فان كان الاول بطلت للزيادة وان كان الثاني في جسد ناسا لعدم
 ان كان البناء هنا فلم يبق الا ان كان التسليم و يوجب صوته ويجوز **ان**
ان الذي يجب معه جسد الشهور موقع الفراع فقال الشيخ في الصلاة
 الجسد للشهور لا في اربعة مواطن من تكليف الصلاة ناسا ومن لم يركع في غير
 ناسا ومن لم يركع جسد ولم يركع في ركعة ومن لم يركع في ركعة في
 الثالثة ولا يجبان في غير ذلك فضلا كان او قولا واداءة كما في الصلاة
 تجبان في خمسة مواطن الاول في اجزاء المسئلة التي ذكرها الله في الصلاة
 في غير جسد الثالث في الكلام يخرج من هذا عدد الاربع في التسليم وفي موضع الصلوة
 او بالهكرا كما من للشك بين الاربع والخم وقيل يجبان في كل زيادة في الصلاة
 وهذا ايضا والعلة في النهاية لقول الصادق ع في سجدة يكون زيادة في الصلاة

وهذا

وهذا هو الجسد عند التسليم كما فيه عليه بقوله والنجح وجرهما مع ذلك اني مع ما
 ذكرنا من ان السجدة بالكلية زيادة يصعد ومن لم يركع في الصلاة او لم يركع في ذلك الزيادة
 فلا يكفون في غير سجدة او في سجدة مع اقل من سجدة او لا تكفي في اقل من سجدة
 وكذلك في السجدة لا من الواجب عليه كيعض القراءة دون تسبيحها هو
 تسبيحها كما كانت قنونا او غيره وقالوا بالخير لكوني القنوت فضاء في السجدة
 قبل التسليم فجدد في الشهور وفي الاشياء يجبان في زيادة القنوت وتبينه من
 القنوت لا يجوز ترك التسليم لجواز تركه عدا فلا يستعقب تركه تكليفا نعم
 ترك القنوت اعاده بعد الركوع استحبابا والحكم بوجوبها في كل زيادة وتبينه
 انما يتبع من ان لم تكن احيى الزيادة والتسبيح بطلان زيادة وكذا في السجدة
 ولو تعدد التسبيح في الصلاة والكلام والتسليم في ترك الذكر الواجب والحقا
 فقد ثبت لقولهم في كل سجدة جسد ان لا فرق بين ان يتكلم السجدة ويجوز
 جسد الجسد ويروي في جسد اي في سجدة في الشهور يجب السجدة فلو لم يركع في الصلاة
 صلاة في الامم المذكور في الصلاة كان الواجب عليه ان يجلس الاول او الثاني
 فتبين وهكذا كما يجب في اجزائها من اجزاء المسئلة وان تقدم التسليم اي
 سجدة في الشهور في ناسا ان الجسد وتكون في اول الاجزاء المسئلة وجوبا لانها
 في اجزاء المسئلة الصلاة بطلان جسد الشهور في الثاني لقوله في عبارة
 القنوت كما لا بد قد سلمت فيه ان سجدة الشهور انما في بر بعد الفراع منها
 اي من اجزاء المسئلة فالتسبيح في هذا الكلام هنا وتكون انما في الصلاة
 في الصلاة بطلان قوله وان تقدم التسليم وتكون بذلك فائدة وهذا هو الجسد
 عليه بعد التسليم مطلقا اي سواء كان الزيادة او نقصان كما يجوز ولا ينافي
 ما لم يركع في الصلاة الصلاة عند ما زيادة في الصلاة لا يركع في الصلاة
 فلو نقص في الصلاة الصلاة حصلت الزيادة المبطلة لانه صلى كما ليس من الصلاة
 ولم يركع في الصلاة سجدة ان جسد التسليم في الصلاة عدا الشهور بعد التسليم

تسبيح

تسليم

هذا الذكر والاجاب كلهم عاملون بفهم الربا ولا يتوهم من تحصيلها
 المذكورة بالذكر ان الاتيان بالعبادة الاخرى لا يجري عنده دام طلة لا في
 ليس مذهبه بل كل واحدة من العبادتين تجزئة كما خرج به في بعض تعليقاته
 والشيخ في المتوسط وابناه وليس قال بالعبادة الثانية ما بان انما يخرج بالعبادة
 الاولى والحمد لله وحده الله خبير بين العبادتين واعلم ان عبادة النبي في
 في المكنى هكذا بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد وفي المرة الاخرى
 بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فعلى هذا يكون
 العبادات البروتية في هذا الباب اربع يجب تعيين واحدة منها في الصورة
 ويكون الوجوب فيها تغييرا في اية كرا في بر من هذه الاذكار كما في غيرها وقد
 تروى صاحب الشرايع هنا في اصل الوجوب وفي تعيينها ايضا ثم ان في بعض
 النسخ والفتاوى عند المصنف دام طلة لما ذكرنا وما قبله من العبادة من افعال
 البراءة وما رواه عمار السابلي بجزء من الاصل ان الاصل قد يرد عليه
 انصر الفاعل على خلافة وما نحن فيه من هذا القبيل ومن الثاني في البدع في
 الراوي لا نعلم انما افطى فلا يبعد على قوله ويجب التمسك بعبادة القول في العبادة
 واجبة بتعيين تغير ركوع ولا وادع تشهد فيهما تشهدا خفيفا وتسلية
 لقول الصادق ع ثم سلم بعدها والى ما ذكرنا انما يقول ويتشهد بعد الركعة
 ويسلم ولو دخل المشرك في بيتهما اي بين سجود السجود بين الصلوة والمصافحة
 الاستدبار لم يخل بآية بذلك المشا في الصلوة التي تجزئ بها الامم المشركين
 اجزاها لا يجزئها مستقلة في كل واحد من الصلوة جيزا للصلوة في الامم
 الاجنبى ولا حكم لسوء الامم اي ليس لك حكم من الامم كما لا يحل له وغيره ولا
 مطلقا بل مع حفظ الماسوم عليه وانما هذا الماسوم فيصير قوله وان لم يكن ذلك
 والعلم به لا حكم لسوء الامم اي ليس لك ايضا مع حفظ الامم عليه لو جوب
 رجوع الثالث الى التحقيق لما بين صلواتها من الاصل والاصل من الملائكة وروى

ما

صنف

صنف في غير هذا الصنف وليس على الامم فهو ولا على من خلف الامم فهو ولا
 على اليهودين وعلى جميع حكم الاجزاء لم يحفظ الثقة قال العلامة نعم انما فاه
 ان لا فلا وقال المصنف اقتضاه على موضع النص ولو تفرقة كل واحد من الامم
 بالامم لم يخل بجزء واحد ما خرج ان جعل مجموع الامم الاخر ومعلوم ان جعل
 مجموعهم لم يخل نفسه فلو قيل الماسوم ان صلواتها كانت وكهات وهذه الامم فيها
 ادع يجب ان يخل كل واحد منها بمقتضى علمه لانه من حكمه والى هذا اشار
 بقوله ان جعلها شيئا فليزعمها احد اي حكمه فيعينها في هذه الصلوة
 على نفسه لا يكتف به من جهة صاحب الشرع والاستثناء المذكور وانما يظهر
 اتصاله وابطاله بالعبادة السالفة اذا المحيط معها لما يقع عليها ومن
 ان يجب على كل واحد من الامم والماسوم ان يخل بالآخر ويجعل مجموعهم
 حكم الامم للصلوة في موجب السهو يقع للجم بمعنى ما يجزئ السهو ولو جاز في
 مجموع السهو لم يكن عليه جرم لا صالة البراءة ولا تفرقة ان لا حكم له في
 التسليل ولو شك في حصول السهو بمعنى لا يحد في فعل حصل من سهاه لا امر
 به عليه شيئا اذا لم يسل عنه واما ان الامم السهو مع عبادة من احد الطرفين يعني
 من غير اشارة في شيء من واجبات الصلوة من جهة الفعل والركعة وهو في محله ثم
 فلا شك ان اصل المشرك لو كان ذلك المشرك لم يخل عليه اي على ذلك الظن
 لان الله يقول مقام العمل في التكليف الشرعية ان يحصل اليقين في كل ما يتعلق
 بالعبادة وما بان انما هي واجبات الصلوة ولا حكم للسهو وانك مع بلوغ الكثرة
 وانما قلنا بالاشك في ذلك لا يخل لا يفتى اليه لما في وجوب تدارك الخلل والقول
 السهو من اداء اكثر من تلك السهو معني في صلواتك والموج في الكثرة العرف اذا
 عادة الشرع وذا لنا الى المعارف منهم فيما يقع عليه وقيل ان السهو في ركعة
 واحدة لا يشرع في متواليه وقيل ان السهو في ركعة واحدة لا يشرع في متواليه وهذا
 الثاني ان غشاها الذنوب وما لا يلهي المصروف لانه لا يلهي عليه بقوله ويجوز اي

ولا

منه

الكرة يتوالى أي يتابع الشهود والاشهاد التي كانت حرات في تلك الزمان متواليات
 اولت حرات في فريضة واحدة ووجبا لكانت وابتدأ بها بنو بني من غير ان
 اذا كانا ليعلم من يهودية كل واحد فهو من كبر عليه اليهودية فلهذا لما
 ذهب اليه المصداق والمطلوب من تحقيق الكرة فيه لم يزلوا يتناوبون بالصوت والخطوة
 وان كان في محل معين وجوبا مع تحقق الكرة على كل واحد من الاربعة اي على كل واحد
 بذلك المشكوك فلما في بعد تحقق الكرة بما شك فيه فالظاهر ان لا يخلو من صلاته
 لا زود حركات بالزيادة التي فيها لان فرضه ان يصح في صلاته وايضا
 عليه ان يصح على عدم الحق للمطلوب في شك انه اى بالركن مثله من غير ان يخلو
 عدمه فيصير في صلاته ولو لم يتشك في ذلك الشك كان نطقه بغيره انكره
 ولو ترك المصلي جوازا من اجزاء الصلوة كالتشهدات والجمعة والحمد لله في كل
 صلوات متواليات وهو ان يصح في ذلك المتروك ويجوز السجود واستعد
 امرت هذه الكرة واجبت سقوط السجود في السجود في الجملة الرابعة لتصح
 على سقوطها مع اعيى الكرة لا سقوطها بغيره يعني ليست هذه الكرة مؤثرة
 في سقوطه فصار المتروك اذا كان المتروك من الاجزاء لا يجب عليه الايام
 مع بالشيء قطعا وانما الساقط هو السجود وان ترك المصلي شيئا فقل واجب
 من الواجبات التي لا يملكها ان يتركها ويتركها ويجعل النذر في ذلك
 بعد ما اتي به بالمشكوك ان كان قد فعله بطلت الصلوة لا مطلقا ان كان
 الما في تركها من اركان الصلوة لان الزيادة في الركن يقتضي البطلان لاجل
 والاشهاد وان لم يكن الما فيه ركنا فذكره كالايمان به انه قد فعله كتركه
 في قراءة الحمد وهو في حلقه في يركن ذكره انه كان قد قرأها فهو زيادة على
 لا بطلان الصلوة بها ثم عليه سجود السجود ولو شك في شيء من الواجبات وقد
 تجاوز ذلك الذي يعمل تذكره لم يفت في ما شك فيه وصح في صلاته ببناء
 على اعتبار وقوع ما شك فيه واعتبار اعيى ان شاء الله تعالى عند تركه

الاشهاد

عولنا ان كثير من احوال الماشية ومثاله ذلك من شك في اليقظة وقد علموا وشك
 في التكبر وقد علموا وشك في القراءة بعد الركوع وروي زيادة قال قلت لابي عبد
 عليه السلام رجل شك في الاذان وقد خشي في الاقامة قال يعني قال قلت
 رجل شك في التكبر وقد قرأ قال يعني قال قلت شك في القراءة وقد قرأ قال
 يعني قال قلت رجل شك في الركوع وقد سجدة قال يعني على صلاته ثم قال يا ابن
 آدم اجبت من شيء ثم دخلت في غير شكك ليس بشيء قال ابراهيم بن عثمان
 وقراءة الفاتحة وهو في السجدة لم يفت واليه حال الحق صدق الاتفا
 والركعة يعني ان يركع على خلاف ذلك لهجوم لما في الحديث اعني قوله قلت شك في
 القراءة وقد رجع فان مفهومه انه لو لم يركع لم يصح والى ما ذكرنا ان الشك
 بقوله ولو كان في شكه فقولنا ان لو كان شك قبل الركوع في قراءة الفاتحة
 وهو في السجدة فقل يعني في صلاته ام يرجع ويترك قراءة الفاتحة فيه
 قولنا ولا يخرج ما عليه الاكثر لما ذكرنا ولو شك في الفاتحة او في السجدة وقد
 شرح في الفتوى على ما ذكرنا ان ليس والحقوق عدم الاتفا هنا اولى
 لان الاتفا لا يشك في هذه الصورة قد تحقق من القراءة بالكلية وقد علموا
 على ما ذكرنا بقوله واولي بعدم الاتفا ولو شك في ثناء الصوت على الركعة
 وجوب النذر ان يقع صدق الاتفا في هذه الصورة ايضا وكذا الحكم
 اذا شك في اعيان الفاتحة وهو فيها او في اعيان السجدة وهو فيها
 سواء كان ذلك في سجودا وفي سنة كسجدة واحدة او عاربا ومخرج ولو شك في
 القراءة وهو في الركوع او شك في غير ذلك من الركوع فهو في السجود او شك
 في شيء من الواجبات الركوع كالذكر والطمأنينة وكان ذلك بعد رفع الا
 او شك في شيء من الواجبات السجدة كالذكر والطمأنينة بعد رفع الامرة او شك
 انه لم يرفع رأسه من السجدة الاولى في رفعها عند ان رفع ام لا او شك في
 الطمأنينة في السجدة الاولى وكان ذلك الشك في الصورة من بعد ما اتي بالسجدة

ما شاء

الثانية اوشك في وقوع الجرد وكان ذلك بعد ما اوقى الركوع لم يثبت فيه
 هذه الصور الى المشكوك وبني على وقوعه والى ما ذكرنا انما هو قوله وقد
يعني لو شك في الركوع اوقى رجع الارض منه بعد الجرد لا قبله وفي معنى قوله
 اي واجبا تا الركوع كالمطافئة او الذكر بعد الرقع منه اوشك في بني
 واجبا تا الجرد بعد الرقع منه وفيه معنى الشك في الرقع المعبر عن غير الجرد
 اوقى المطافئة في الجردة الاولى وقد عرفت انما اوشك في الجرد وقد عرفت
 فانه في هذه الصور كلها لا يثبت في المشكوك وبني على وقوعه وقد اشار
 بقوله لا قبله لو شك في رقع الارض من الركوع قبل الجرد وجب عليه الايمان
 بالانصاف فيقوم ثم يأتي بالجرد لان ذلك واجب فالجرد انما هو في هذه الصورة
 باق فلا وجه لعدم الالتفات اليه وكذا التمسك وابعاده فانه لو شك في
 التمسك هل في قيامه او في انقضائه كالصلاة على النبي واذا كان ذلك
 بعد ما ركع لم يثبت عليه لان العمل تارة قد فات ولو كان ذلك في ما لا يملك
 اي بر ومقدار له لم يثبت عليه ولو شك فيهما اي في التمسك وابعاده وكان
 ذلك قبل الركوع في انقضائه وبعد انقياء القيام وشك في ذلك الشك في
 الجرد بعد القيام وعدم الالتفات الى ما شك فيه قوي لغوا عمل المشكوك
 للاسقاط الحقيقي ولما مر في خبر زيادة اذا خرجت من شيء فركعت في غير
 شكك لم يثبت في قوله بعد انقياء القيام بما ياء الى ان يركع في القيام
 ولم يثبت عليه وجب عليه العود للقيام لا قبل انقياءه به حكمه حكم
 الجالس وهو يجب عليه شأرك الجردة الواحدة بعد شروعه في التمسك اتم
 فيه تردد وما قوا المصداق فلهذا هنا خبرنا والتشديد في الذكرى اعتبارا
 على التمسك من المذكورين ولا يخفى عليك انه لو وقع التمسك في المذكورين
 لا فاما اذا شك في انقضائه والصورة بعد الشروع في الصورة انما لا يثبت
 اليه اذ الفرق بين الصورتين غير ظاهر واعلم انه لو رجع بعد انقياء القيام

منه رجع في القيام لا شأرك فيه هذا القول جمل مسدود قبله من غير
 التمسك لا يثبت ما ينفى عنه ولو شك في الشك بالركعات دون الاعيان ما يقع
 وبني على شيء من الركعات كاشنتين او ثلث فان كان ذلك الشك الواجب في
 التمسك الثانية واللازمة او لم يدعها شك في شيء من الركعات لم يثبت
 شيء من الركعات او اشك في شيء من الركعات لم يثبت من الركعات قبل ان
 راقبها انما يحصل بان كان الجردة الثانية في الركعات انما هو في الركعة
 الاولى او شك فيما زاد على الاولين على معنى انه كان رقع وهو على واحدة من
 ذلك وقع على الشك ولا رجع ايضا قبل ان كانها اي قبل ان كان الاولين قد
 عرفت حد الاكابر ولم يذكر في هذه الصور ما في من عدد الركعات
 حيزا في المصلاة في الصلوة عند سواها كان ذلك المصلاة في هذا وسواها او عند
 سواها فثبت صلوة اجاعا وروي عنه بن مصعب قال لا ارجع بعد الله سم اذا
 شككت في العزب فاعود اذا شككت في العزب فاعود روي عنهما عن ابي
 الحسن اذ لم يذكر صلوت ولو رقع وهلك على شيء فاعاد الصلوة وروي
 محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلي قنلا يركي واحدة على
 ام اثنين قال استعمل حتى يتيقن انه قد اتم وروي الفضل بن محمد
 الملقب عن الصادق ع اذ لم تحفظ الا ولدين فاعاد صلوتك ولا يخفى ما في
 ما في هذه الاخبار من الدلالة على بطلان الصلوة وهذه المذكورة كلها
 ولم تذكر في شأصل صلوة ما صلاه قبل المصلاة على بعضه تذكروا ولو كان
 الشك بعد ما اي بعد تمام الاولين يقين او شك فلا صور يستعملها
 فثبت ان وقعها فقول فان شك بين الاثنين والشك وبين الاثنين
 ولا رجع او بين الثلث ولا رجع مطلقا اي سواء كان قبل اكمال الجردتين
 او بعدهما او بين الاثنين والثلث ولا رجع بعد الجردتين في هذه الصور
 ولا رجع على الاكثر لانها على الاكثر لا تلبس على الاكثر ان كان مطابقا

الصور

لما في نفس الامر قد وقع موقفه وكان ما في به من الاحتياط امر خارجا
 من الصلوة لانا نعلم في البطالة قطعاً بل يصير غلة وان لم يكن كذلك كما
 الناقص من صلوة مستدركا بما في به من الاحتياط ولا كذا في غيره
 على الاقل لا بد من ذلك قد يستل على حصول الزيادة في أثناء الصلوة في كل
 داء غل هو المشهور ويروى في رواية عن الصادق ع واذ اسهرت عليه
 الاكثر فانا فرحت وسلمت فقم فقل ما ظننت انك تفوت فان كنت
 لم يجب عليك شي وان ذكرت انك كنت تفوت كان فاصليت تمام ما تفوت
 بهما روايت اخرى تدل ايضا على صحة الحكم المذكور وانما يشترط في ذلك
 الشك الاولين بعدا كما لا يخفى لان قبلها كما لو كان شكاً في الاولين
 فيطل الصلوة اجماعاً وانما خبرنا بالصورة المذكورة كلها متفرعة على
 كون الشك بعدا كما لا الاولين وكما لو اقبل لا يحصل الا بحصول الجهر الذي
 في الركعة الثانية كما مر بالاشارة واذا كان كذلك فليس في العبارة
 بالبعدية اعني قول بعد الجهر مما لا فائدة فيه واعلم ان المراد بقوله الشك
 بين كذا ركعتين الاخيرين والثالث مثله هو الشك في الزيادة على العدد
 الاول بعد معين اكاله وقد عرفت انه يجب عليه البناء على الاكثر قال يحيى
 عليه ع في هذا البناء من الركعات وجب عليه الايمان بذلك ما بقي واليه
 اشارة بقوله واما في الصورة الاولى فاذا ادى على الشك بقوله وجب
 فوجب عليه ان يتم ما بقي بعد ذلك فاذا اتم وجب عليه الايمان بعد ذلك
 بما شك فيه وهو السعي في الاحتياط في الصورة الاولى والثالثة وان كان
 الشك بين الاثنين والثالث بين الثالث والاربع يجب ان يحيا في جميعها
 التسليم ركعة قايماً ويا في ركعتين جالساً واليه اشارة بقوله والاحتياط فيها
 اي في الصورة الاولى وفي الثالثة ركعة قايماً وركعتين جالساً والاربع
 الاحتياط بما ذكرناه من رواية عارضا فقل ما ظننت انك تفوت وانما

او يكونه

الخبر

الخبرين بين ركعة قايماً او ركعتين جالساً فاستدركه رواية جميل بن دراجان
 في الصلاة ركعة قايماً او ركعتين جالساً والاحتياط في الصورة الثانية وفي الثانية
 بين الاثنين والاربع ركعتين قايماً او ركعتين جالساً من الصادق ع في غير ذلك
 او ركعتين جالساً ما روي في الحديث وصلى ركعتين بصلوة الكتاب ويشهد ويخبر
 فليس في هذه الرواية تصريح بالقيام لكن رواية عارضا في الصورة المذكورة
 في الصورة الرابعة وهي ان يكون للشك بين الاثنين والثالث والاربع ركعتين
 قايماً او ركعتين جالساً واليه اشارة في غير الصادق ع في رجل اراد ان يركع
 ثلثاً او اربعاً قال يقوم فيصلي ركعتين من قيام وركعتين من جلوس ويسلم وهل
 يخبري مقام ركعتين من جلوس ركعة من قيام ام لا قيل بآل في اقتضائها على ما هو
 الرواية وقيل لا ولا وهو الخبر في رواية في مجلس العزم ولا يركع الا ربح
 عبده دام طله كما اشار اليه بقوله وثالث قايماً او ركعتين جالساً ان يكون ذلك الثالث
 سائمين فيصلي ركعتين ويشهد ويسلم ثم يصلي ركعة اخرى بنية مستأنفة
 ويشهد ويسلم وهل يجب الترتيب بين هذين الاحتياطين قال لا كذا في
 جزم نعم لم نقل الشك الاول بين الاثنين قبل الثالث فوجب تقديم جاريها وفيه
 منقصة ظاهرة اذ هنا شك واحد قد دخل بالجمع دفعة واحدة فليس هنا
 تقدم وتأخر ولا ربح عدم الترتيب للاصل فالمكانت بخبر في تقديمها كما شاء
 كما يشهد بخبر في التقديم فلما نزل في ركعتين او اربعة ركعات ثانياً وله
 ان يمكن ولو استدلل على وجوب التقديم بما تضمنته الرواية من تقديم
 من قيام حيث انه قدم فيها الركعتين من قيام ثم عطفت عليهما الركعتين
 من جلوس بها بهما لم يخطئ بالاول ولا يدل على الترتيب كما تقرر في موضعه
 نعم غاية الترتيب والاحتياط احوط فرج اذا عزم على الشك في صورة يجب الاحتياط
 فيها بسبب ذلك الشك لم يخبر لم يخطئ بالاول ولا يدل على الترتيب كما تقرر في موضعه
 كما انما ويرى من الاحتياط ولو قلنا الشك بالتمام في الصورة الاولى وهذا

فصلها اعني قوله فان شئت بين الاثنين والمنز مطلقا سواء كان قبل الركوع
او بعده او قبل الركوع الثالث والمنز في جميع الاحوال لا قبل الركوع فانه شئت بين
الاثنين والاربع فيهدم الثالث ويعد ويشهد ويسلم ويقوم بجها طردي
مركبين من قيام الاحتمال ان يكون المهدوم ثالثة ويجوز سجدة السجدة في الركعة
لا قبل ان يكون القدم للاماسة ويكون الشك بين الاثنين والثالث والاربع
مطلقا سواء كان قبل الركوع او بعده بطلت صلوة في هذه الفتور كلها
الا قرب لتعد البناء في هذه الصور على احد في الركعة والثالثة وذلك كما
لوي في الصورة الاولى على الاثنين وان احتمل ان لا يركع في ركعة بعد الركعة
على الاثنين زيادة فيكون مبطلة ولو لم يركع في الركعة فاقصر على الركعة
ا في باطل ان لما في ركعة فاقصا والتقصير ايضا من المبطلات والثلاث تنوت
وجدا بالطلاق في هذه الصورة والرواية قد دللت على البناء على الاكثر
في التوبة وذلك متعدد في هذه الصورة لانه اذا رجع على ما كان مستطابا
الزيادة وما ذكرنا ظهر وجه تعدد البناء في الصورة الثانية والثالثة واما
شك بين الاربع والمنز بعد السجدة بين الاربع واما ما يبي عليه من الشك
والسليم ومعد السجدة المستد في ذلك واما بعدد ركعاته بين سنان من الصلوة
عليه السلام اذا كانت لا تتدعي بعدا صليت ام حكما فاجوز سجدة في السجدة بعد
شكك ولا ينبغي عليه ان مدلول الرواية ان من الصورة المذكورة في الحاشية
لا ان الشك بين الاربع والمنز بها يكون حاله قيامه قبل الركوع سواء قبل الركعة
وربما يكون بعد الركوع وقبل السجدة الاخر وربما يكون بعدا كاللجورين كقوله
الماخرين صرفوا الركعة الى الصورة الاخرى وكما في الاول والآخر فيصلي
ان يهدم الركعة ويسلم ويصير الشك بين الاثنين والاربع في الاختيار
في الصورة الثانية فتم من قال بالطلاق لحصول الزيادة عدل ان قلنا بوجوب
الا تمام على حصول النقص ان امرنا به بالقطع ومنهم من قال بان السجدة في الصلوة

المنزلة

الاجرة ثم لا يحط الركعة من ركعة اخرى فيكون الحكم فيها كحكم ركعة من المنز
الاربع بعد السجدة ومن لا اليه الشك في الزيادة وضعف هذا القول كما
لا ان القول بالزيادة في ركعة واحدة في الشك في بيان هذا القول باطل انه عدم
الزيادة التي هي الحد وحيث انها مبطله عند تعدد ركعاته فيصلي الى ان لا يطل
تج من سائر الابواب وما خلا من الشك في ترجيح هذا القول ان غايته
تجيز المباداة المبطله وذلك لو كان مبطلا لبطلت الصلوة بالثالث بعد السجدة
ايضا اذا تميز بها من اياها ورد عليه المدام فله بان هذه عدول
من الاصل وان كانت وجدا للحدود لا للحدود وبطلان الشارع فيه فانه مع
للركعة بعد الايقاع لا لاحتلال الزيادة فاقصر في الصورة الاخرى فلا يستقيم قوله
كلمة فيجب ان يحكم بالطلاق لا بالقول احتماله هذه الزيادة مستقرة
بما لا يقدح في غيرها والثالث المصنوع بالاربع والمنز لا يفتقر الى الركعة
يقول ذلك شك بين الاثنين والاربع وقد مر حكم هذا الشك فيهدم قيامه
لاحتلال الركعة للاماسة ويشهدون في ركعة واحدة لا لاحتلال الركعة بالحد
داعية ولو حصل الشك المذكور بعد الركوع سواء كان قبل السجدة او بعدها
فلا يما بها فيه قوله وقد مر ذكرها مع قليل كرا واعد منها والمنز هو
القول الاول كما ثبت عليه بقوله واحكم هذا الطلاق وهو محتمل والعلامة قد
بينت ضعف قول الثاني اعني القول بالحد وهو ما اذا شهد
في الذكر ومن صور الشك المعلقة بالاماسة ان يركع بين الاثنين والاربع
والمنز ويكون ذلك بعدا كالمسجد بين هذه الصورة لما كانت تحمل في الشك
الاثنين لاختلاف في هذه الصورة فيها وهذا الشك بين الاربع والمنز يقتضي
والشك بين الاثنين والاربع بعدد ركعاته كالمسجد في الصلوة في الركعة ايضا
فلا يرب فيها اذ غايته ان يكون فيها احتمال لعل الخامسة سهوا وهذا
لا يقدح في الصحاح اعني يجب ذلك سجدة السجدة واليدان اشار بقوله ان

الاشك والاربع والخن بعد الجود من على الاربع واحتمال مركبتين من على الاربع
 للشك لا احتمال ان يكون خسا ولا خفاء في ان قلنا مسئلة اليقين فيكون
 منها محقق لا يتيقن قياسا لا في القياس بعدية للملك من الاصل الى الفرع ولا
 ما يخرج به ليس كذلك ومن صور الشك المعلقة بالخمسة ان يشك في هذا
 والاربع والخن كما اشار اليه بقوله او بينا ثلث والاربع والخن وهذا الشك
 له صور شي فان كان عروضا هذا الشك قبل الاربع فهو محكوم عليه بالثقة
 وعليه الاحتياط اذ هو شك بين الاثنين والثلث والاربع فلهذا في هذه
 الصورة ان يحاط بركنين قايما وركعتين من جوارب احتمال ان يكون للهدة
 على الله فيكون صلاته على هذا التقدير ركعتين ويحتمل ان يكون هو انما اجبة
 فيكون الباقي عليه ركعة وان كان عروضا بعد الركوع وقبل السير ففيه وجهان
 احدهما البطلان لعدم اسكاننا ما ذكرناه مع الامر انما يخلو الزيادة في البطلان
 وعدمه يحتمل نقصان البطلان كما انما البناء على الاقل لا يمتنع والاربع
 مشكوك فيه فيطرح الزيادة ويبقى على المتيقن ويتم الصلوة وضعت هذا الزيادة
 غير في الخافضة ما ذكرناه من انشاء الدلالة على وجوب البناء على الاكثر وجه
 رواه في السالفة من الصادق عليه السلام وهذا هو المشهور في الاحتياط
 فالعقد هو الاول والى ما ذكرنا اشار بقوله او بعد الركوع وجوابا عما يفتقر
 والاربع البطلان لعدم البناء وان كان عروضا بعد تمام الجود لا يخلو
 في هذه الصورة واليه اشار بقوله او بعد الجود بين الاربع وجهت على
 وذلك لان هذه الصورة مرجعها الى الاربعين كل واحد منهما محكوم به بالثقة
 تصادفها الشك بين الاربع والخن بعدا كما لا يجوز بين الاثنين والثلث بين الخمسة
 والاربع واذا كانت تجوز الى ما هو الصحيح المنصوص عليه فلا محذور ولا ارجح
 في الجود فلم يطل صلوة في هذه الصورة واحتياط ركعة قايما او ركعتين
 جبال لا تكونها شك فيكون الما في مرجعها ووجوب السهو ووجوب احتياط

احد
 البصر

الزيادة

الزيادة او كونها خسا فان شك بين الاثنين والثلث والاربع والخن بعد الجود
 في اقل الاربع وجهت صلوة الرجوع هذا الشك ايضا في صور ثلث كونها محقق
 عليه بالثقة وقاية ما يقال في هذه الصورة احتياط لصلوة الخامسة سهوا
 او عروضا الرجوع كما عرفت وتفيد الشك بقوله بعد الجود فيهم من ان لو كان
 ذلك قبل الجود للزم منه الشك في الاثنين وهو يلزم البطلان عند جميع
 الاحتمال ولهذا يصحهم يقولون ان كل موضع يتعلق فيه الشك بالاثنين
 اشكوا كما لا ركنين واذا جاز على الاربع في الشك المذكور ولشكده وسلم الى
 الاحتياط فيصير ركعتين قايما لا احتمال ان يكون التسليم على الاثنين وركعتين
 خسا لا احتمال التسليم على الثلث ويجوز وجوب الزيادة المحتملة ولو لم يتعلق
 الشك بالسادسة فيها احتمالات ووجوه الاول البطلان في الجميع لان
 في الركعتين سطران احدا وسهوا ومع احتمال الزيادة لا يمتنع الزيادة فيبقى
 في الصلوة والى ما في البناء في الجميع على الاقل لا يمتنع ولا اصل عدم الزيادة
 وانكم بانفساد ينقل الى مستند ولم يكن الثالث الخاف ذلك بالخن في الحكم
 فكل موضع يحكم بالخص فيه اذا اصاب الشك بالخن حكم فيه بالخص فيه ايضا بالخص
 في بناء ركعة الخافض والى ما ذكرنا اشار بقوله ثلث الاربع والثلث الخاف
 اي لئلا يما يتعلق فيه الشك بالسادسة بالشك في الخامسة وهو مفسد من
 اي يمتنع ومستند مفهوم رواية الجولي عن الصادق ع اذ اريد بالرجوع
 او خسا من خسا ونقصا ذلك مفهوم من قوله ردتا ونقصا ان حكم الشك
 المتعلق بالسادسة تكثير الشك المتعلق بالخمسة فان الزيادة هنا مقتضية
 كما يتعلق الشك بالخمسة فكل موضع وصورة من صور الشك المتعلق بالسادسة
 امكن فيه انما وعلى احد طرفي الثلث اذا كان الشك طرفا ولا اكثر كان الاثنين
 الاربع والثلاثا وعلى احد طرفي الاربع اذا كان له طرفان ثلثة كالركعتين بين الثلث
 والاربع والستة على صلوة فلو شك بين الثلث والستة وهو قائم قبل الركوع

تركن الحكم فيه كالحكم في الثلث والخم قبل الركوع مثلاً فلهذا انظر
 فانه كونه كالحكم في الثلث والخم وسيرد عليك شاي من الطحاوي والشيخ
 بالحق وما عدا ما يما سوي موضع يمكن فيه البناء بطول الركعة
 اي صور الاختلاط التامة منه الى الاثنين حصة بصر
 المواضع التي حاكم فيها بالحق عند انقضاء الثلث بالحق والصورة المثلثة
 باعتبار قلة الاجزاء وكثرة في الركبة متغايرة عما فيها من الركبة
 ثمانية مركبة من جزئين الا وفي الثلث بين الاثنين والثلث والثلث
 بين الثلث والثلث والثلث بين الاثنين والثلث والرابعة بين الخمس والثلث
 والثلث في جميع هذه الامور ما عدا الصورة المثلثة بعد الجهر وما عدا
 الصورة الرابعة قبل الركوع بطول الركعة فارجح فيها لانه لو جاز
 بالاول والثلث في غيرها بين صورتين اذ من المجهول في الركبة
 الزيادة المطلقة ولو بين الاثنين والثلث لانه لو كان في الركبة
 فبطول ايضا وكذا الحال في غيرها واما وجه صحة الصورة الثالثة فهو ان
 الزيادة معتبرة لمنهزم الرواية فليس عليه الجهر وهو كمال الزيادة
 واما صحة الرابعة فلا بد اذ اعدم قيامه مع ما لا يراعى الثلث بين الاثنين
 والخم بعد الجهر وهو منصوص عليه بالحق نعم عليه جهر التهور لانه
 سواء ومن الصور الخمس عشر سائر صور ثلثية اخرى واما طه الا
 الثلث بين الاثنين والثلث والثلث بين الاثنين والثلث والرابعة بين الثلث
 والثلث والثلث بين الثلث والثلث والخم والثلث والثلث والثلث
 بين الاثنين والخم والثلث اذ عرفت هذا ولا حطت الصور والثلث
 في الصورة الثمانية من الصور المذكورة وهي ان يترك بين الاثنين والثلث
 والثلث بطول الركعة لا مطلقا بل اذا كان الثلث المذكور بحيث

في الركبة
 في الركبة
 في الركبة

في الركبة

في الركبة على هذا التقدير لا في الثلث مخرج الى الثلث بين الاثنين والثلث
 في الركبة بين الاثنين والثلث مخرج والزيادة معتبرة لمنهزم الرواية
 والزيادة على حكم الثلث بين الاثنين والثلث ولا ربع ولا عرفت ويجوز للمهاجرة المهيمنة
 في الركبة المربعة وهي ان يكون الثلث بين الثلث والثلث والثلث والثلث
 بطول الركعة لا مطلقا بل اذا كان ذلك الثلث بعد الجهر وما لا يراعى الثلث
 في الركبة بين الثلث والثلث ولا ربع وقد عرفت ان الثلث بينهما بطول الركعة
 في الركبة المربعة فاما اذ ركعتين جالسا واليه اشار بقوله احتياط ركعة فاما
 في الركبة جالسا ويجعل للركعة فان كان الثلث في هذه الصورة الرابعة لا يكون
 بعد الجهر بل قبله اي قبل الجهر بطول الركعة في جميع صور الركعة اي
 في الركبة المربعة وقبله وبعد الركوع وسواء كان في الركوع او بعد الزرع منه
 سواء كان بعد الركعة وقبل الركوع او في اشياء او قبلها ووجه البطلان
 هو ان يصدق البناء فيها على احد في الثلث والركعة والامر بالقطع يستلزم
 احتياط النقصان فلا يراعى في الركبة المربعة الزيادة في الركعة وفي الصورة
 الخامسة من الصور الستة الثلاثية وهي ان يكون الثلث بين الثلث والخم
 والثلث وكذا في الصورة السادسة منها وهي ان يكون الثلث بين الاثنين والثلث
 في الركعة لا مطلقا بل اذا كان الثلث المذكور قبل الركوع فيهما اي
 في الركبة المربعة ولا يراعى في الركبة المربعة فاما اذ ركعتين جالسا في الركعة
 من الركبة المربعة في الركعة المربعة لان يراعى في الركبة المربعة ويجوز
 في الركبة المربعة والركعة المربعة فاما اذ ركعتين جالسا في الركعة
 لا يراعى في الركبة المربعة في الركعة المربعة ويجوز في الركعة المربعة
 في الركعة المربعة في الركعة المربعة في الركعة المربعة في الركعة المربعة
 في الركعة المربعة في الركعة المربعة في الركعة المربعة في الركعة المربعة
 في الركعة المربعة في الركعة المربعة في الركعة المربعة في الركعة المربعة

لحم

علا ذلك او ما سوي الشك المذكور في الصورة الخامسة والسادسة في الكهنة
 اعني قبل الزرع او بعد الجود في اي حال كانت سواء كان ذلك في حال الانشاء
 الذي فيه الي هذا الزرع او بعد الزرع منه وفي حاله المزدوج في الجود في الزرع
 النجدة الاولى وفي اربعين النجدة من مطلق هذا البناء على طر في القلة والكتبة في
 هذه القلة من المذكورة وكذا يشترك في الملك المذكور اعني البطالة للصورة
 الباقية من الصور اثنتي عشرة الصورة المذكورة وهما ان يكون
 بين الاثنين والثلاثين والثلاثين والاربعين والاربعين والاربعين والاربعين
 فيهما من بعد البناء ومن الصور الخمسة عشر اربع اربع صور من اربعة
 تركيبها من اربعة اجزاء الاولى في الشك بين الاثنين والثلاثين والاربعين
 الشك الثاني الشك بين الاثنين والثلاثين والاربعين والاربعين والاربعين
 بين الاثنين والاربعين والاربعين والاربعين والاربعين والاربعين
 التي والثلاثين في الصورة الاولى من هذه الصور الاربع ان وقع الشك بعد
 الجود لم يطل صلوة على هذا التقدير اعني بعد كمال الجود يقع على هذا الحال
 ويجوز ان يكون من قيام لاحتمال وقوع التسليم على الاثنين وكهنة اخرين
 من قبلين لاحتمال كون التسليم على الشك وسجد السجدة للزيادة في الجود والملك
 في الصورة الثالثة من هذه الصور الاربع كذلك يعني ان وقع الشك بعد
 الجود في هذه الصورة الثالثة لم يطل صلوة ايضا وعليه لا يمتنع في
 الصورة الاولى ولكن ينصرف هذا على الاثنين من قيام لا من سجد هذا
 في الشك بين الاثنين والاربعين فيكفيه من الاحتياط الزرع من قيام والزيادة
 في الصورة الرابعة ويجوز للزيادة في هذه الصورة وان كان الشك في الصورة
 الاولى والثالثة قبل ان يخل الجود بطلت الصلوة فيهما لو وقع مع غيرهما
 المذكورين ولو كان بين الاثنين وفي الصورة الرابعة من الاربعين وهي ان
 يكون الشك بين الثلاثين والاربعين والخمسة والستين كان الشك قبل الزرع

فمن ذلك بين الاثنين والثلاثين والاربعين والخمسة والستين والاربعين
 في صورة الشك بين الاثنين والثلاثين والاربعين والخمسة والستين
 من ان هذا الصورة تعلق الى صورتين كل منهما صحيحة قطعا واعيا بما فيها
 الزيادة وهي معصورة بالزوايا فيقتصد على التسليم المذكور ويسلم في حين
 كنهين قايما وكهنة جالسا اما لا ولا تعلق حال وقوع التسليم على الاثنين
 واما ان في مطلق حال وقوعه على الشك وان كان الشك بعد الجود فالحال
 كنهين من جلوس وسجد للزيادة في هذه الصورة وان كان الشك في الصورة المذكورة
 بعد الزرع وقبل الجود فهو مطلقا في هذه الصورة وان كان الشك في الصورة
 الثالثة من الصور الاربعين لا يطل صلوة سواء كان وقوع الشك عليها
 قبل الزرع او بعده قبل الجود او بعد الجود لم يقدم البناء وفي هذه الصورة
 من الصور الخمسة عشرة المتعلقة بالسادسة صورة واحدة مما كانت مركبة
 من خمسة اجزاء وهي الشك بين الاثنين والثلاثين والاربعين والخمسة والستين
 وكيفية اربع هذه الصورة من البناء والاحتياط وما فيها من الشقوق
 الصحيحة والصلوة معلوم مما سبق من الايجازات الثلاثة والاحتكام بالثانية
 فيجب فيها على الاربعين ان كان بعد الجود ويحيط بكهنة من قيام وكهنة
 من جلوسا وثلاث قايما يسلمين ويجوز للزيادة في هذه الصورة وان كان
 قبل الجود فبطل للزوم المندرج ولو تعلق الشك بالثانية قايما او جالسا
 احتكاما لم يخلو رضاء في اي يفي هذه الصورة اعني صورة تعلق
 الشك بالثانية فيكفي بالصحة في هذه الصورة لا مطلقا انما هو في مطلق
 التماسح التي قد حكم فيها بالتحقق عن تعلق الشك الخامسة وقضى في مقام
 قلنا على البطالة ولا احد وجب البطالة لا لاحتمال الزيادة في البطالة
 فلا يصح ما في هذه الدعة قيسا وحده على تعلق الشك بالثانية قايما او جالسا
 بعد وقوعه انما تملك بالزوايا فيجوز من منهم رواية الجلبيا الدالة على

الفتنة في المواضع المذكورة فيكم هنا فلا يقاس ويجب في صلاة الجمعة
كل ما يجب في الصلاة الجبورية من الطهارة والماء والاستقبال ومنه قوله
الواجبة فيها النية وهذه صفتها أصلي ركعة احتياطاً أو ركعتين ما
أو ثلثاً في غير ذلك أو ثمانية أو نحوها النية في الاحتياط لا بد من عبادته
يؤتيها بعد التسليم والمزارع من الصلاة الجبورية جبراً لها كان عبادته منفردة
وليس جزءاً الجبورية فيحتاج إلى نية على حدة لأن كل عبادته لا بد منها من
النية قال الشافعية الذكر لا بد في الاحتياط من النية والتكبير في كل ركعة
لأنها مأخوذة من الصلاة وصلاة منفردة فيجب فيها ركعة ما يستبرئ
الصلاة أقول من الحرية والاعتناء بها يقتضي عدم جواز الاتيان بركعة
واستيفاء النية لاستلزام ذلك زيادة الركن وهو يقتضي البطلان فيجب
إذا كان عدلاً ولا بد فيها من نية الأداء وإن كان يأتي بها في وقت الحائز
ويجب فيها تعيين القضاء وإن كان يقعها في خارج وقت الجبورية مما لا
العلامة في حجية الأداء والقضاء ولم يبين وجه الاحتياط في الظاهر إن
أن هذه الصلاة لما كانت صلاة منفردة وليست جزءاً من الصلاة الجبورية
فلا يكون هي بحسب الوقت متروكة الجبورية حتى يدخل فيه الأداء والقضاء
باعتبار بقائه وقت الجبورية وعدمه والأصل برأيه الدقة من هذا التكليف
والعمد وجوبه الأداء والقضاء لأنها وإن كانت صلاة منفردة
ليس لها وقت محدود بالذات كركعاتها وقت محدود بطريق الحقيقة للقرعة
الجبورية بها وإليه أشار بقوله أداء وقضاء ومن حيث أنها عبادة
ما هو عليها وجب سيده الوجوب والقربة وقد ثبت عليه بقوله لو جازها
فربما إلى الله ولما كانت صلاة منفردة فكما وجب فيها النية وبما استدل
الحرثية والقراءة والشهادة والتسليم وجب ما يصح في الصلاة من الشرائع
والأفعال ويعين فيه الحد وحدها خلافاً للنفذ ما أراد وجب فيها ما

الخبر

ما يشي به الجهد والتسليم وجب من غير مسلم هذا صادق مما يقتضي تركه من
جاء الكتاب وكذا غيره من الأخبار وحجة عليه ما إذا وجد أحد الجاهل
بأنه لا يؤمن بالخيرين فلا يؤمن بحكمها على حكم مبدئها والملاحع على عدم وجوب
خبره ويجب الاتيان بالحدائق لما مر من حديث الشافعية ولما لا أن يؤمن
لا سيما أنه لا يفرق من البدنية وجوب المساواة في كل الاحتكام فلهذا يوجب
الاحتكام فيها مع كونها صلاة منفردة محلاً نظر على أن الأصل برأيه الذي
من هذا الوجوب على العيين ولا يجري فيها التسليم لما عرفت والبدنية لا
المساواة من جميع الوجوه ولا يخفى أنه لو كان بدلاً لافراقاً لكان أحسن
وإن جازاً إن ما معنى من قوله وتعين الحمد وحدها يقتضي من قوله ولا يخرج
فيها التسليم وإنما أوردته ليكون كأنه لا يدل على وجوبها في ردة ما ذهب
إليه الشافعية ما أراد من ذلك ولو عطل المنا في سائر أعيان الاحتياط وبين الصلاة
الجبورية به في الإبطال قوله لا تسفران على أن الاحتياط هو جزء من الصلاة
الأصلية أم صلاة منفردة أو أنها العدم لا وإنما يأتي برعاية التسليم ولا
يخرج من جزاء الصلاة كذلك كيف ولو كان جزءاً لوجب الحجج إلى استيفاء النية
والحرثية وإذا لم يكن جزءاً فلا أثر لخطأ الحدث بينه وبين الصلاة والبدنية
لا يقتضي المساواة من كل وجه وقد صرح دام ظلته في بعض تعليقاته مباشرة
عدم التعلق مع احتياطه بصلوة الاحتياط صلاة منفردة وهو يقتضي
لما أتى به هنا ويحتمل أن يكون وجه الاحتياط أنها وإن كانت صلاة
منفردة لكنه إنما يأتي بها لأجل تمامية الجبورية فيكون حالها كحال الجزئية
ولذلك تقول من الأمور البينة أن ما لا يلزم الجزئية به يكون جزءاً أنه
جزء حقيقة ويشهد بذلك تجدد النية والقرعة والتسليم بأداء به
أنه كما خرجت من مقام الجزئية ولا سيما أن قولنا لا نفراد ولا
ينافي ذلك هو أيضاً يعترف بأن ما في بر من الاحتياط يقوم مقام ما

الفتنة

منه من انما في الحج
من الصلوة

من الصلوة

من انما في الحج
من الصلوة

وجماع بينهم في الحقيقة لان ما القائلين واحد واعلم انه لو قاله الجهر
او الشهاد والصلوة على النبي وآله عليه السلام ففصل المنا في قبل فعلها انما
ويحتمل التكرار في الاحتياط كما اشار اليه بقوله وفي الاجزاء المكية قوله
قال العلامة في النهاية يمتثل الحديث بين تلك الاجزاء المكية وبين
بطلان الصلوة لان كل واحدة منها جزء حقيقة ولما لم يكن حثها لا ريب ان
يا في بعد الفراغ من الصلوة استدراكا لما فات من الشهاد والتمجيد ليس
منه ما فات وذلك ظاهر ان الغناء ليس من المقتضى ولا يمتثل في الحقيقة
فيجب ان لا يكون ذلك للمنا في المقتضى ان في البطلان وتجزئ المصنوع والمطلوب
في هذه المسئلة على ما قال العلامة لا يصح بر في بعض تعليقاته وهو من جملة
لما عرفت وذكر الشال قبله فيقول لا بد من الاحتياط التقطاع في بعض
صلوة المقتضى منها تارة في ما يقتضيه جهرا ويجعل له وهذا التردد
ما هو به ما يات بالمنا في كل وقت ولا فليحذره الاجزاء اجزاء في كل وقت
وماذا فصل عرفا ولو ذكرنا التقطاع بعد الاحتياط لم يفتت اليه سلكا
الوقت باقيا ولا لاقتضاء الاجزاء وقد استدل فخرج من العهد وقدر
تبعه على هذا بقوله او بعده لم يفتت وقيل لو ذكرنا التقطاع في التمسك
الصلوة لزيادة اليه والتكرير فيه نظرا لان كون الزيادة مبطلة ليس
بحيث يفتت في كل سورة من الصلوة او زيادة الركوع مع الاملا من سبعة
اذا رجع ثم اعاد من مبطلة مع انه لو كان واذا استثنى هذا للتعرف في المباح
استثناء محله الخرج قال المصنف في بعض تعليقاته وقيل لو ذكرنا التقطاع
في شارة الاحتياط لم يفتت ايضا بل فعل ما امر به فيسرح ما بقي منه ويخرج
به من العهد واليه اشار بقوله وكذا في التمسك والقول بعدم الاحتياط
في سورة فقل المنا في معنى إطلاق القول بعدم الاحتياط في التمسك
في الموضوعين من بعد الاحتياط وفي شارة يوجب الاحتياط في سورة وفي

الاحتياط

الاحتياط بعد وقوع الثاني ثم بعد التمسك من الاحتياط ذكرنا التقطاع او
خرج فيه بعد وقوع الثاني مرة كالتقصان وهو في شارة من حيث انه قد
تعلق بغيره في ما بين الصلوة وبين وقوع الثاني في بين الصلوة وبين ما بين
بقا به منها ولا ريب ان الاحتياط في هاتين الصلوتين اولى وكما يجب
في سورة فقل المنا في يوجب ايضا في ذات الاحتياطين كركعتين من قيام
وركعتين من جلوس بالنية الى من كان شكه بين الاثنين والثلاث والاربع
ولا يفتت الاحتياط هنا على جميع التقادير بل لا بد من الاحتياط في السجدة
من الاحتياطين مطابقا لما ذكرنا اذا اتي ركعتين قايما ثم ذكرنا ان الناصر
من سورة ركعة واحدة لا ركعتين وانما اتي برأعي الركعتين للمصنوع
وجوب الاحتياط انما في برأعي الركعتين لما كان شتملا على امره بل لا بد
من الاحتياط في الركعة فبما لا ريب ان الاحتياط في الركعة الواحدة في الاحتياط
في الركعة الواحدة اسلا اذ كذا فاعلم الاحتياط الذي يحصل التكرار
المؤخر به الاقتراح وانما خسر الاحتياط ليجال عدم المطابقة او على تقدير
المطابقة تقع الصلوة لانا لا نرجع اعتبارها بغيره عن ركعة كالوقت في الصلوة
انما كونه الاحتياط ركعة عن اجزاء ثم ذكرنا الناصر من سورة ركعة ولما
ان يقول اجزاء ركعتين جالس من ركعة قايما انما يكون في سورة عدم
الاحتياط حقيقة لما لا مانع حصوله على كافي من شدة هذه فلام انما يتقوا
تقدم ركعة قايما ولو كرر شارة الاحتياط القايما في تمام صلوة المشكوك
فيها يخرج في القطع والاما من الغرض من الاحتياطين بالاجزاء قد انكشفت
لاحتياطان وكذا اجزاء في هذا القطع ولا انما في حصة الغنى فيكون لقرائنا انما
في خروج الوقت اي وقت اليهودية نوي في الاحتياط في التمسك لما عرفت ان
مقتضى اليهودية وقت له بالبيعة فيكون له وقت محدود فاذ وقع في
خارج ذلك الوقت كان موقفا في غير وقت ولا يفتت بالتمسك والادراك في

ليس فيه نية الا واداء القضاء وقد ثبت ان الاشارة ولو اعادة لفريضة انما هي
 فيها من وجوب عليه الاحتياط والبريات جبراً فيها لا جبراً اداً وعسا في غير ذلك
 لانه لو ايات بالمسورة فلا يخرج عن العهدة وقال الشهيد ووجبا احتياطاً
 لا يشانه بالواجب وزيادة وفيه لا يضمن وكذا علم من وجوب عليه اعادة العهدة
 المنسية والشهيد للمنفى فانه لو ايات بالمسورة بالمتنبي بمراسلة اداء اعادة الفريضة
 لم يخرج بذلك عن العهدة لعدم اياته بالمسورة وما اذا عرفت ذلك فيقول
 لو اداء الفريضة في الصلوات والبريات بما اخرج فان قلنا بالبطالان اي بطلان
 الصلوة الاصلية بطلان الفعل المتأخر فيها وبين جبرها اعادة اياها او الصلوة
 الاصلية ح لانه قد ابطالها باياته لم يلزم العقل الكثير وهو الصلوة المعادة
 والا اي وان قلنا بالبطالان على هذا التقدير اي في جبر الجبر الذي قد اخرج
 لا شغل اذ منتهى في وقوع الاصلين عليه الاحتياط فقدم عليه غيره من
 الصلوات فيها كما ان وقتاً بطل ما في به قبله وعليه الاثم لا الاحتياط
 واجب فيه في لا يجوز تأخيرها والقوية يقتضي التي من الايات ان يعرف فيكون
 ما في به قبله باطلاً لانه في وجوب الاحتياط في الظاهر فانه في
 الوقت الا من العصر وانه اذا كان يتبقى بعد الاحتياط وقت ركعة للصلاة
 وان كان لا يبقى على العصر وفي بطلان الظاهر وجهان متبعان على ان الفعل
 المتأخر في الاحتياط بطلان لا فانه التمسك في الذكر ان لا يجوز الاشارة
 بالاحتياط ولو قيل لا احتياط لان يكون الاحتياط نافلاً للاتمام فريضة الجبر
 الرابع لو اخرج الاحتياط هذا حتى خرج الوقت فهو بطلان الصلوة بطلان
 الا في اية الاحتياط لا بطلان كونه اتم حاصل لا بما هو وبقوله على القول واجابا
 انما قلنا ان الصلوة المحنة في القضاء اتم ان العباد ان وقتاً في وقتها
 الحدود ولم يسبق اداءه فقلنا قاراً والا فاعادة وان وقتاً بعد من حيث
 قضاء وهو اى القضاء واجابا اجابا وضاً قال النبي من قاتله فريضة

بطلان

فليقتلها كما قاتت ووجوبه ليس مطلقاً بل بشرط الا ولو لم يتحقق البطلان
 واليه اشارة بقوله مع البلوغ حين القوا تظلم على النبي قضاء ما قات عنه
 في زمان العباد ايضا واجابا نعم لو وقع في آخر الوقت بحيث كان قادراً على
 الطهارة وركعة منها داخل كان عليه على هذا التقدير قضاء تلك الصلوة
 وكذا الكلام في صلاة الجنون والى في من شرط القضاء تحقق العقل وقدرته على
 العمل والعقل فلا يجب على الجنون قضاء ما قات في زمان جنونه واجابا
 ما قات في زمان الا قاتة والى ان تحقق الاسلام واليه اشارة بقوله
 الاسلام فلا قضاء على الكافر الا على بعد اسلامه ما قات في زمان كفره ولا
 الاسلام يجب ويهدم ما قبله لكونه لو اتم في آخر الوقت بحيث يدر به من اتم
 قدر الطهارة وركعة داخل وجوب عليه قضاء تلك الصلوة كما مر في النبي
 والجنون والرابع تحقق السلام من الاجزاء كما اشارة به بقوله والسلامة
 من الاجزاء المسوية للوقت لقول القضاء في عليه السلام في رواية ابي ايوب
 لا يوجب عليه وفي قول الاستعانة بما الى الفاعلة القوية كراهها في النبي و
 الجنون والكافر وكذا المصنف والقارئ يعنى كالا يد في وجوب القضاء من
 التوسعة المذكورة وكذا يجب فيه ايضا سلامة المرأة من الحيض والنفساء فلا
 يجب على المرأة قضاء ما قات عنها من الصلوة في ايام حيضها ونفسائها
 لقوله صلى الله عليه وسلم بنت مخزومة في الصلوة ايام حيضك والنفساء في الحجرك طمأ
 وقد مر البحث في ذلك والحقيقة المذكورة في النبي والجنون ومجته فيها
 فلو لم يتحقق في آخر الوقت وادركت من الوقت ما هو بقدر الطهارة
 وركعة داخل الصلوة قبلها القضاء ولا يجب عليه لو لم يكن لفظ كذا
 في الطهارة كما نعتف المصنف ايضا على الاجزاء معرباً في اداء معنى المقصود
 فيكون مقتضى كراهها التوسعة والمذكور كذا النساء فليس في منها سقط
 القضاء وقد اشار الى الاولين بقوله لا تؤم واسكر والسند في الخبر قوله

لشدة

من اقام من صلوته او فيها فليصلها اذا ذكرها فان قلت دلالته على ان
 والثالث ما لا يخفى فيه واما دلالة على وجوب القضاء على التكرار
 فليست ظاهرة قلنا لا يخفى ان التكرار المذكور لا يدل على وجوب القضاء في حق
 العدو وكان ذلك دلالته في حق غير العدو وبطريقين اولى وقديمتين
 انا التكرار انما يجب عليه القضاء اذا تعدى بشركه على ما يكون في
 فلو تناول ما يزيل العقل جاهلا بما او كذا عذرا مودعا لا يعلم به يجب عليه
 القضاء لان ذلك في حكم الاغما وسيائك ذلك في التكرار فان قلت قال النبي
 وقع من امرى الخطاء والعيثان وقال ايضا وقع القلم عنك عن الشيء حتى
 يبلغ ومن التيام حتى يستيقظ ومن الجهل حتى يبين وجوب القضاء
 بجميع وجوب الا واما فليجب القضاء على الثاني والثالث قلنا هما ما روي
 من اقوم بالنفس وهو قوله عزاد انما احكم صلوته وانما عنها فليصلها
 اذا ذكر والردة في الحكم كالسكر كانه عليه بقوله والردة فان كان سكره
 وذلك لان المراد كان قد التزم باسلامه جميع التكليفات الاسلامية
 عنه بالمعصية يحتاج الى انقضائه لم يثبت ولا في الشارع معبره على الا
 في حال الردة فيكون مضطرا بالقضاء بعد توبته بحكم الاستصحاب
 مما لا راع فيه بالسيار في غير الفطري والمهم دام ظله هو قلمك في
 ولم يفرق بينهما وهذا ما دام ظله بناء ان توبته الفطري مقبولة ووجه
 سقوطه انقل لا يدل على عدم قبول توبته كما في الا في المحسن بعد التوبة
 فانما انقل لا يقطع عنه مع ان توبته يقبل ويستبعد التوبة بعد التوبة
 توبته كيف ومجم قول التوبة في الاية متناوله وايضا لا ريب انه
 مضطرا لا يمان كغيره من التكليفات فيجب عدم قبول توبته ولا يلزم اللعب
 في تكليفه بذلك وقد مر في العلم في الخبر بعدم قبول توبته في الردة
 كما يتحقق بالحق كقول محمد بن الحسين كذا في تحقيقنا لا اعتقاد كما اعتقاد

ان يثبت شيئا وكذا يتحقق بالشك ايضا كشك في توبة بنيانهم وتوبته المكلف
 انما هو في سبب رقاؤه وقت الصلوة فيها انفسه فيقول فان جهلكم
 من اركان عالمنا بكنهه شره بحاجة كعلاج مرض فلا يصح له الظهور
 من دون الالعقل يستلزم في الا التكليف وكذا حكم من اكره على تركه ولا
 في ذلك من كذا بان يتحقق الوصف المذكور ان من وجب عليه القضاء
 في زمانه لم يحكمه بنفسه فكيف من متعدي ترك الصلوة ولو بعد المطيق
 وجب عليه ما كان او قريبا او ما يوم مقامه لم يجب عليه قضاء ما نفا
 بسبب فقد الطهر على الا قرب لعدم تمكنه من التوبة في انقضائه والصلوة
 وقيل بوجوب القضاء على ما قد الطهر لعدم قوله عن فانه فرضية
 فليصلها كما فانه قال المصنف دام ظله ليس بشيء هذا الخبر لا يدل على سقوط
 التوبة لان ما فانه لم يكن فرضية عليه وهو ظاهر من المصنف ذكره دام ظله
 لا سيما في الردة من هذا التكليف وانما ما لا يوجب بطلان العمل في انقضائه
 فيقال بعض المشايخين فاما الطهر لونه كانه سبحانه في وقت صلوة بقده
 بوجوب القضاء واما مع الاخلال بالذكر فعليه القضاء وضعفه ظاهر كذا
 من بعد هذه المقالة ولذا استحبوا التحاليل من فرق المسلمين وهذا
 انما هو في انفسهم الاستعفاء ومن عليه بولاير اربعة الا في عشرة عليهم السلام
 فيكون في مذهب الامامية جوازها كالمسألة في ولما في مخالفة وتلافة
 انما هو في بنو حنبل من محمد بن حنبل قال كنت جالسا عند ابي عبد الله
 في مجلس عظيم فذكر في ان كانا في يد من فقال لا يجلس عليك هذا ان
 من عليا بولايرك فليصل شيئا عالما فقال عليه السلام اما الصلوة
 والصوم والنجى واهل البيت فانما يتبعها ذلك فيلحق بها واما الزكوة فلا
 لا يوجبها في حق من صلى واعطى غيره ويستقطر القضاء عن الزكاة
 الا في الاسلام قوله لا يخفى عليك ان ما سلف مما شرط الاسلام في

وجوبا لقضاءه يعني من التعرض لهذه المسئلة هنا لكن يحتمل انه دام ظلما بانما
 جاز يكون كما لو سئل لذكر الحكم بالعلقة بالكا فرائي من جملتها لما ذكر
 بقوله وكذا غير الصلوة من الواجبات كالصوم والزكاة لان الاسلام يحتمل
 ما قبله وقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينظروا ان يعذبهم الله ثم لا يقبلوا
 فائدة وهي ان الكافر لا يجب في زمان كونه ذم اسلامه بسقط الفل بالانك
 كسقوط الصلوة والصوم عنه وقد اشار اليها بقوله لا حكم للحدثان في
 على اسلامه فانه لا يسقط وذلك لان محتمل صلوة وصومه بعد الاسلام
 برقع الحدث منه فيصير لايتان بالشرط او لا يقع الشرط وكذا لا يرتفع الحدث
 عنه بلا سلام بل لا بد منه من الفصل فكذلك لا تزول الحجة العارضة من
 وثوبه بالسلام بل لا بد من انزالها عنها بعد الاسلام لو كانت وقدنية على
 هذا بقوله وكما في قول الحدث ووقت ما في وقت القضاء حين يذكر المكلف
 القاي لقوله عليه السلام فيصلها اذا ذكر ولا خلاف ان علمنا في ذلك
 وقت القضاء حين الذكر وانما الخلاف في ان وقت الذكر هو مضى عليه
 به فيه بحيث لا يجوز له التاخير عن اتمامه بل هو واجب مبرع باسناد العبر
 فمنها ما من ذهب الى المضايقة تقع من تقديم المضايقة على القاي
 مع سعة الوقت ما وجب تقديم القايته عليها ولو وقع للمضايقة قبل القاي
 محذ بطلت وان قدمها سجد وجب العدد وان ذكر في القاي وواجب عليه
 تارة بان الامر يقتضي الفور وتارة بقوله لا صلوة لمن عليه صلوة
 تارة بالاحياط المحتمل ليقين البراءة والواجب من الاول منع كون
 كالحق في موضعين وعن الثاني في منع حجة العقل لم يثبت محذ السند
 الثالث بان الاحياط يعارض باسالة براءة الذمة وايضا الاحياط لا
 يقتضي الوجوب بل لا ولوية وفيقول براءة الذمة لا يوجب تقديم القايته
 ومنهم من ذهب الى ممكن ما ذهب اليه صاحب المضايقة وقال بالموتعة

لصالحا وحذ الله دام ظلما كانه عليه بقوله ولا يصح عدم وجوب الموتعة
 انما يراى ان من اصابه ذم عليه السلام حين نام وفي ان صلى المغرب والعشاء
 من شيقط بعد الفجر فيحصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس لا
 انما في الحائض ولا يمكن ان يصدر وضيق وقتها فلو انه قال ثم العشاء
 قبل طلوع الشمس لم يرد بعد من سعد عن ابي عبد الله اذا دخل الوقت عليه
 ضيقا فانك لا تدري ما يكون ولو سجد لا يطالب الا اذا ان والاقامة للقاضي
 مع احتياطها تشهد بعدم الفور ولا بالقول بعدم جواز تقديم الحاضرة
 لا مع وضيق وقتها يستلزم جرحا عظيما لا يستدعي التردد لا آخر وقت
 الصلوة للمضايقة لا يزيد وقت الحاضر عليها ولا ينقص ولا ريب ان
 هذا خرج منه على هذا المكلف مع انه لا يضر ولا اعتبار في الاسلام
 شئ من ذلك ومنهم من قال يجب تقديم القايته الواحدة واحتساب
 الزيادة ومنهم من قال بوجوب قايته اليوم سواء احدثت او قدمت وقبضت
 الاختلاف ودوره الاجبا والخلفه قال بعض المحققين الاجبا والوارد في
 هذا الباب في حيزه العارضة لان منها ما يثبت بمقاله او ما يثبت بمضايقة
 ومنها ما يثبت بمقاله او ما يثبت بالتسعة ومنها ما هو حجة القويين الاخير
 من الخياط المتأخرين وقد تقرر في الاصول انه اذا تعارض دليلان
 فالقيل بها او في ما طرأ عليها او طرأ احدهما فيبقى ان يراى بين ثالث
 الاجبا او بطريق الجمع هنا ان محذ استندت بالاضايقة وما حذ الفق
 من حجة الاحتياط ولا فرق في ذلك اي في عدم وجوب الفور في
 التقديم من القايته الواحدة وبما لومه وان قدمت ولا ريب ان الخياط
 المذكور طريق من الكاينة والى ما ذكرنا من الاحتياط وطريق الجمع انما
 دام ظلما بقوله وان احدثت القايته وكما سبق يومه ولا ريب ان الخياط
 والاضل لا يراى بالذمة فاذا عرفت ما ذكرناه من عدم وجوب القاي

فصل في

فمن الاحتمالات ستة حاصله من ترتيبا ثانيا في ثلثة ويصير من سبع
 كما في ترتيبا مجموعا بالجملة الا ان يصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر
 الظهر ثم العصر ثم الظهر ولواضعا الى الثلث مغرب صارت الاحتمالات
 اربعة وعشرين من ترتيبا ثانيا في ستة ويصير بهذا الترتيب من خمس عشرة ما
 يصح في الجمع مغرب متوسطة بين السبعين وقد علمنا ان الصلاة على
 هذا المقام حاشية لتوضيح البحث ونحو مثلها ايضا في الما في من الكثرة
 وتبين ما يتعلق بالمقام وهي هذه لوقا في صلواتنا لا يعلم ترتيبها احتمال
 فيها احتمالات باعتبار التقدم والاختلاف في الترتيب اليها ما كانت الاحتمالات
 ستة حاصله من ترتيب عدد الصلوات في الترتيب السابق ولواضع اليها
 رابعة فالاحتمالات اربعة وعشرون حاصله من ترتيب عدد الصلوات
 بعد الاحتمالات السابقة ولواضع اليها خمسة فالاحتمالات ما يخرج
 حاصله من ترتيب الصلوات في عدد الاحتمالات وعلى هذا الترتيب في
 المراتب ان يكون تلك الصلوات على وجه ينطبق على جميع الاحتمالات وان كانت
 طرفة الزاوية ان يصلي الصلوات بأي ترتيب اختاره ويكررها كذلك فانه
 عن عدد واحد تلك الصلوات واحدة ويحتمل ما يدا به مثلا في الاولي يصلي
 الظهر والعصر ويحتمل بالظهر او بالعصر وفي الثانية يصلي الظهر ثم
 العصر ثم يصليها مرة اخرى كذلك ويحتمل ما يدا به وعلى هذا الترتيب
 ان يكون كل واحد من ترتيبا ثانيا في ثلثة في تقديم الصلوات لا ان لا يتم بالترتيب
 فان كان كذلك لا يترتب كذا لا يفي ما فيه من الخرج وزيادة تكليف والخرج في
 شرا ولا يراى اذ اذمة من التكليف الزايدة وهو المقتضى للمعروف ان صلاة
 كائنة عليه بقوله والاصح سقوطه ويجب على الصائم في الصلاة العدد في القضاء
 في كل صلاة كما في الصلاة اذ كانتا للترتيب في موضع وجوبهما ما لم يصلي
 فلهذا كانا معا اذ كانتا للترتيب في موضع وجوبهما فلهذا كانا معا

حاصلهم

انما هو ان ترتيب الصلوات في كل صلاة
 على وجه ينطبق على جميع الاحتمالات
 وان كانت طرفة الزاوية ان يصلي
 الصلوات بأي ترتيب اختاره ويكررها
 كذلك فانه عن عدد واحد تلك
 الصلوات واحدة ويحتمل ما يدا به
 مثلا في الاولي يصلي الظهر والعصر
 ويحتمل بالظهر او بالعصر وفي الثانية
 يصلي الظهر ثم العصر ثم يصليها مرة
 اخرى كذلك ويحتمل ما يدا به وعلى
 هذا الترتيب ان يكون كل واحد من
 ترتيبا ثانيا في ثلثة في تقديم
 الصلوات لا ان لا يتم بالترتيب فان
 كان كذلك لا يترتب كذا لا يفي ما
 فيه من الخرج وزيادة تكليف والخرج
 في شرا ولا يراى اذ اذمة من التكليف
 الزايدة وهو المقتضى للمعروف ان صلاة
 كائنة عليه بقوله والاصح سقوطه ويجب
 على الصائم في الصلاة العدد في القضاء
 في كل صلاة كما في الصلاة اذ كانتا
 للترتيب في موضع وجوبهما ما لم يصلي
 فلهذا كانا معا اذ كانتا للترتيب في
 موضع وجوبهما فلهذا كانا معا

فمن الاحتمالات ستة حاصله من ترتيبا ثانيا في ثلثة ويصير من سبع
 كما في ترتيبا مجموعا بالجملة الا ان يصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر
 الظهر ثم العصر ثم الظهر ولواضعا الى الثلث مغرب صارت الاحتمالات
 اربعة وعشرين من ترتيبا ثانيا في ستة ويصير بهذا الترتيب من خمس عشرة ما
 يصح في الجمع مغرب متوسطة بين السبعين وقد علمنا ان الصلاة على
 هذا المقام حاشية لتوضيح البحث ونحو مثلها ايضا في الما في من الكثرة
 وتبين ما يتعلق بالمقام وهي هذه لوقا في صلواتنا لا يعلم ترتيبها احتمال
 فيها احتمالات باعتبار التقدم والاختلاف في الترتيب اليها ما كانت الاحتمالات
 ستة حاصله من ترتيب عدد الصلوات في الترتيب السابق ولواضع اليها
 رابعة فالاحتمالات اربعة وعشرون حاصله من ترتيب عدد الصلوات
 بعد الاحتمالات السابقة ولواضع اليها خمسة فالاحتمالات ما يخرج
 حاصله من ترتيب الصلوات في عدد الاحتمالات وعلى هذا الترتيب في
 المراتب ان يكون تلك الصلوات على وجه ينطبق على جميع الاحتمالات وان كانت
 طرفة الزاوية ان يصلي الصلوات بأي ترتيب اختاره ويكررها كذلك فانه
 عن عدد واحد تلك الصلوات واحدة ويحتمل ما يدا به مثلا في الاولي يصلي
 الظهر والعصر ويحتمل بالظهر او بالعصر وفي الثانية يصلي الظهر ثم
 العصر ثم يصليها مرة اخرى كذلك ويحتمل ما يدا به وعلى هذا الترتيب
 ان يكون كل واحد من ترتيبا ثانيا في ثلثة في تقديم الصلوات لا ان لا يتم بالترتيب
 فان كان كذلك لا يترتب كذا لا يفي ما فيه من الخرج وزيادة تكليف والخرج في
 شرا ولا يراى اذ اذمة من التكليف الزايدة وهو المقتضى للمعروف ان صلاة
 كائنة عليه بقوله والاصح سقوطه ويجب على الصائم في الصلاة العدد في القضاء
 في كل صلاة كما في الصلاة اذ كانتا للترتيب في موضع وجوبهما ما لم يصلي
 فلهذا كانا معا اذ كانتا للترتيب في موضع وجوبهما فلهذا كانا معا

التبعية المذكورة في الخبر اعني قوله في فصلها كما فاته وجب على القاضي
 ايضا مراعاة جميع الشروط من الترتيب والاستقبال لجميع الواجبات من حيث
 كمالها والاعتقالات والاطراف ليقصق لها تلك الشيء فتلا في هذا الاجماع
 وكذا يجب مراعات غيرها اي غير الواجبات من الواجبات المتبعة في الصلوة
 من الاصل كالقيام والركوع والسجود والتسليم وان لم تكن تلك الامور
 الواجبة من الواجبات وغيرها مقدورة للقاضي من الترتيب كما في طاعة
 الخوف والموت فمقتضى ما استبانها وهذا اي ما قلناه من وجوب رعاية
 الهيات وقت الفعل لا وقت الترتيب ارجا على الاختلاف لا حجة فيها
 فيه ولو قلنا على القاضي مراعاتها اي مراعاتها لا امور الواجبة المتبعة
 تنكح منها ما لا الترتيب فيجب بقدره ولا تنكح الخارج على ما
 لم يبعد وقد وقع مثلا وقال لا ضرر ولا ضرار في الاستسلام للخطيئة
 والمريض يقتضيان ما فاهما حال القدرة يجب كونهما متروكا
 كل واحد منهما لا يقد وعليها الامور في صلوة كافيعلان في اداء الترتيب
 ولا ينظر في وجوب عليه القضاء او الترتيب والقدرة على الايتان بجميع الاعمال
 على وجهها في هذا القادر بل لا يستحب التأخير لذلك في المباداة
 من المباداة الى فعل الطاعة وان فات لما يجب قضاءه حال الترتيب
 والقدرة والحاصل ان عدم التمكن من الامور المذكورة على وجه الكمال
 لا يوجب الاظهار ولا شيء منها عند القدرة وعدم التمكن يوجب الترتيب
 الا الطهارة فانها قد دلت وجب التأخير اليها وان التمكن ايجازها
 يقع من فعل القضاء كما لا يقع من فعل الاداء ولو ذكرنا ان
 وهو في انما لا حجة عندنا للاختصاص المشرع فيها الى الترتيب
 تحصيل الترتيب فانما يجب له حيث امكن له العدول في الترتيب
 لم يهازل في هذا العدول كما لو دخل في الرابعة وركع في الثالثة

في صلوة

انه كان عليه فريضة ثلاثية فانه يمكن العدول الى الترتيب ثلاثية
 لو دخل في الرابعة وركع في الرابعة ثم ذكر ان عليه ثلاثية في هذه
 لا يمكن العدول والحاصل ان كل ما امكن له العدول عدل وجوبا ان كانت
 في السابعة والاختصاص اداء كماله في الصلوة كما في رواية واحدة
 فلهذا ولا يمان لم يكونا اداءه في وقتها من غير ان يتركها قضاء ولا يترك
 اداءه وهو قد شرع في الاداء عدل عنه الى القضاء واستحبنا به وهذا العدول
 الاستحباب في ما يترتب ان لم يتحقق كالحصة او مع التيقن بامور لا يتاخر
 بالخاصة اجماعا فالعدول الى غيرها على هذا التقدير من غير اجماع
 يعني العدول من اللاحقة الى السابقة ان قصصا للصلوة بما اتي به وبما
 تلك الصلوة المعدول اليها ولو كان ذلك قبل التسليم ولا يشترط في صحة
 العدول ان يكون من المعدول والعدول اليه في الجملة والاختصاص اجماعا
 فلو عدل من اللاحقة الى السابقة الجملة بوجوب دسه اجماعا ولو لم
 يتحقق من ادانته في صلوة من الصلوات قد اختلف ولا يعلم عدلها
 او قدر القاسم بمعنى انه لو فات عنه فريضة معينة كالصوم مثلا لم يترك
 وصلاوات الحوائج بمجملته عنده كورا القضاء في الضرورية حتى يعلى
 من تلك الترتيب لان ذلك من احوال اليعقينية فعلى هذا الرشد بين
 من صلوات وعشرها في الغرضين اذ لا يحصل اداء المقطوعة الا بتركها
 من غير الاختصاص في الغرضين وبه يبين دسه لا من التيقن ولا من الظاهر
 انما لا التسليم بعدم ترك الصلوة ما لم يعدد عند الله عز وجل ولو فات
 من الصلوات فريضة واحدة من الغرضين فليتركها ويكمل من الغرضين فلا يترك
 اداءه في فريضة من الغرضين في الصلوة والمغرب وبما عده من تلك الاطراف
 فلا يتركه في فريضة بين ثلاث دواعيات تحصيل البراءة المقطوعة
 ويخرج في الجملة والاختصاص لعدم الترتيب فان قيل قد روي ان الغرض

كجهاد

عليه في هذه الصورة ان ياتي بنبأه مطلقا اطلاقا وايضا ونحوها
 وبهذا يتحقق لزوم القيمة وقد نقل عن المصنف دام ظلها ان ملزمهم
 هذه الصورة انه لو كانت منه صلوة واحدة مثلا واشبهت بذلك
 بين صلوات يوم مع علمه بان في ذلك اليوم كان في احد الايام في البيعة
 الا وصرح ان انما راها تمام فقيم وحكمه قد صحت وانما راها نقصا
 وحكمه ايضا قد صحت فاما في ولا يصح الجمع في لا يخرج قضاءها اجماعا
 لان وقتها اذا خرج اشترط من المكلف ان يظهر في ان ظهر في ان ظهر في
 فوات الجمع والا كانت الفاتحة على الظاهر على ان الوجوب على
 فيجب الا يات بالظهور ولا يكون هذا قضاء للجمعة لعدم المساواة في العبد
 وما وقع في عبادة بعض فقهاء من ان الجمعة تنقض غيره لم يرد بانفس
 الامانة والقوى اخرى وان كان في قوله تعالى فان اقصيت من اسكركم
 تنقض الجمعة لا تنقض الصلوات كما هو المشهور وان كانتا واجبتين معا في
 الغزوات ونسبنا قالوا في من زارة عن النبا ورواه من روي عن الامام عليه
 جماعة يوم العيد لا يفسد القضاء ويجوز ان يصلي ان شاء ركعتين وان
 اربعاً من غير ان يقصد بها القضاء وحديث عبد الله بن المقبر يوجب
 منه القضاء وروى عن علي بن الفضل بن عجم قوله من فاتته صلوة فليصلها
 كما فاتته وفي رواية في الخبرين مما صادقه من قاض الصلوة في صلواتها
 والمذكور عدم القضاء بالخطبة كما صرح الشهيد في الذكرى ولو اؤتمنت
 سواء كان من فطرة او غيرهما او سكرت من المسكرات من قبله عالمه لم يجر
 بعد الا بتداده المسكرات وحاشا للمرأة او فتى بعد الا بتداده المسكرات
 فالقضاء لازم له وان لا يتداده ورواه في السكر خاصة وقد روي عن الحسين
 والقيس اما وجوب القضاء على المرتد فلا سلف واما وجوبه على السكران
 فلا يفسد ما روي لها بمقتضى فقهاء من قد تركت الصلوة وقد مر

عليه

الاشارة الى هذا ايضا واما سقوط القضاء لما فات في غير الغزوات واما يوم
 النحر فليست ان الغزوات ليس بمطلب بالصلوة بالانزال والخاصة بأمم في الزمان
 منه اي هذه طائفة من الكلام ايضا بها التمس البحث لغوا بدينية يترتب
 فيصير والفتنة على الصلوة اي يوجب عليها استجابا وهو في الغزوات في الفتنة
 الشيعية والمراد به هذا التعريف وهذا الاستحباب متعلق بالولي وليس هذا
 بالنسبة الى مطلق الصلوات بل الى من بلغ سبع سنين كما اشار اليه بقوله
 بقوله من رواه الا ذكره بالصلاة في ايام سبع فاللام للاختصاص ببعض
 المذكور ويحضر صاحب السبع وفي رواية عارضا في ايام سبع والفتنة
 في هذا الغزوات ان يكون وقتها في يوم مقدس فيفسد عليهم صلواتها وانما
 في احد قوتها الخطاب بالخطبة اليهم ويصير البعض في ايام سبع
 شيخنا بقوله من رواه يوم عليا واما ما عثر في خبره على انها بعد الفرس
 ليتم على صلواتها فيفسد عليه اذا بلغ كما يضر بالناسيب وقيل انما يصعب
 كاحتمال البلوغ كما لا يخفى وهو ضعيف لاصالة العدم واعلم ان هذا وان لم
 يكن مطلقا لهم الا انه سارح لاحتياطه على اللطف في حقهم بالتعريف على ان
 الصلوات عند البلوغ فليصلها ان لم يكن عليه قضاء واجبا لان الامر بها لا
 يكون امر واجب فالامانة في انها يترتب على الامانة والامانة تعلية
 الطهارة والصلوة والشرع بعد السبع والتعريف على انها بعد الصلوات
 والظاهر انه اراد بالوجوب هنا كونه مستجاب واجبة تعلية عليهم
 من الا لفضل فان لم يكن فليصلها لانها في الغزوات لا تفسد من الصلوات
 والامانة في النهاية ويظهر اي الصلوة على الصلوة بعد بلوغها اليوم
 في يوجب المني من الموضع المتعاد والابانة اي بانها شرع على العادة
 لو كانا في العلامان مشتركين في ذلك ولا يخفى وانما لا يجرى عشرة سنين
 الا بالتحول في الخامسة عشرة كقولنا وهذا انما يكون في الذكر خاصة ويعلم بان

تبع سنين اياما كاله على الاصح لا بالتحويل في الساعة كما قيل وهذا انما كان
 في الاصح وقيل ان يكون بها بالسنة كالذكر وقيل باحدى عشر سنة وروي عنه
 عن الصادق ع بلوغ الغلام والجماع ثلث عشرة قال الشيرازي في المسند
 وقد سلف هذا البحث في موضع الكتاب منفصلا ويختار الصبي المتميز فينية
 الصلوة يعني نية الوجوب والذب قال الشيرازي في الذكر في الاجود الاول
 تتبع المتميز موقفة ويمكن ان يفتقر الى ما فيه من المتميز في بعض الموقفات
 كما عرفت ولا يستعمل في الاطلاق اياها في امور الشاة والنية ليست
 الا القصد وهو ظاهر انه لا شقة فيها على التقدير الاول ايضا لا يقع
 موقفة ووجه ايتا في الذب ظاهر لعدم وجوب الوجوب في حصة الشاة
 في الخلاف جزم بان صلوة شرعية بعد بها القدام موم بالصلوة
 وجوز امامته في الفرقة وفي تحليله المذكور نظر في سبيل البحث غير ذلك
 في باب الجماعه ويجب على الوفي وهو الولد الذكر الذكر كالمعتق به الا انه لا
 المشهور ككاتبه عليه بقوله في المسحور وان كان غلاما او ايا شاة لا
 مطلقا ايضا فانما من الصلوة والصوم اياه دون امه لوقوع لفظ الذكر
 في الروايات وبعضها بنا جعل ذكر الرجل للقبيل لا للتخصيص فوجب
 على الوفي ايضا وعن المرأة ايضا واليه قال الشيرازي في الذكر في موضع
 الرجل في الرواية قال بعض علمائنا بوجوب القضاء عن الصبي ويجوز
 الوجوب اعم المراد من الوفي هو الوارث والصبي لا يورث لانه لا عمل له
 شيئا فلا لزوم الخولي بالقضاء بعيد ولا يجب على الوفي قضاء جميع الواجبات
 الواجبة انما هي من الميت بل اذا كان ذلك من صلوة واجبة او صيام
 واجبة لا مطلقا بل اذا كانا من بعد وكالمومن والوفى فلو تركه عدا مع
 قدوة عليه لم يجب على الوفي قضاءه والروايات في هذا الباب على
 الغالب ما ذكرنا وهو ما يكون على هذا الوجه وقال بعض من اصحابنا انه

وكنوا بالوفاة
 في بعض النسخ

منه كالميت

بحر

يجب على الوفي قضاء جميع ما فات الميت سواء كان بعدا ولا وعلى هذا القول
 فتروى الشيرازي في الحدود وقال الامام وليس ليس على الوفي الا قضاء ما فات
 في زمن حياته وخير ما يجنبه بين القضاء وبين الصدقة والقول الاول
 الذي ذهب اليه المصنف دام ظله هو قولهم الذين وعليه فتروى الشيرازي
 المذكري لان تطييع الوفي بجميع ما ترك الميت مقدور وان كان او غير مقدور
 حامدا قاه وانما يفتقر مشقة وضروا عظيمها مع انه لا ضرر ولا اعتناء في
 الاسلام قالوا يا انا الوارثه في هذا الباب محمول على ما هو الحال بيننا من الزل
 لا ان القضاء من اجل السلام انه لا يترك الواجب الا عند العجز والى ما ذكرنا
 اشارة بقوله لا يترك عدا على الظاهر ولو تعدد ولا يباين وجب عليه القضاء
 بالمعسر اذ ليس له من وجوب الوجوب وليس الا في كل طيف واحد منهم دون
 الاخر يخرج من غير مرجع ومع الوجوه اي ومع وصية الميت قضاء ما فات
 عنه من الصلوة باجرة من ماله ايضا وعلى الوفي الصوم النقص على وجوب
 العمل بما اوصى به ولو عفا الميت لها اي للنفقات عدا او بعد وما لا يليق
 احوه لقضاءها فالمتخرج انه اي ذلك المالك الوفي به يخرج من الثلث لا
 من الاصل فلو كان ذلك المالك المعين بقدر الثلث من تركته فلا بحث ولا
 يخرج منه ما هو بقدر الثلث ان تجوز الورثة وانما يكون المخرج ذلك لا بقدر
 الصلوة ليست مالية كالحج والركوة والخروج من الاصل في جميع
 عنه لا يتعلق لها بالماله الصوم لا يقال لم يتعلق هذه الفرض بعين الميت بل
 فهو من خواص الميت من غير اخراج المالك لاجل ما تقولنا اعتقاد الاجماع على
 بيان ذلك في صورة وصية الميت بذلك لانه الثلث لم يخصص حيث شاء
 ويصير فيها اداء وقيل يجب اخراج الموصي به للصلوة من الاصل من الثلث
 فيكون حاكم كما لا يخفى فاذا كان كذلك فلو لم يوص بقضاءها لم يكن له
 ياتي بها ويجب على القائم الامراج كالحج حيث لم يوص بها في غيرها واعلم انه لو لم

كالذكر الشيرازي

يكن اولى حاله الرفاهة كما لا بد ان يكون غير الخلق اخذ الحيرة وليس عليه
 القضاء بل هو القدر من العبيد وهو يجب عليه القضاء عند البلوغ بحمل ذلك
 لا ان يتحقق الحيرة بل هو من ذلك وعليه فمؤيد للمدوام طدا ما لو كان فيها
 او فاسدا الى عند الحق انما لا يتبعان من الحيرة وعليهما القضاء
 اما عند الشيخ واما ما ذكره من ان يتبعان من الحيرة وجوبه اقربا عند
 وهو يجوز للولي الاستيفاء والقضاء فلو عزمه ان يجب عليه بنفسه القيام
 بها فيحمل الاول لا ان يتصور بآراءه من حيث يتفرع على هذا ان يتفرع
 بها متبع كان ذلك مجزا ايضا ولا قرب الثاني قال السيد في التكملة في
 محله ان نفسه والصلوة لا تنقلب المحل من الحي الا ان من التمس الحجة في
 صلوة السفر في اتمه من النص وهو ان النص في الصلوة الواجب اليومية
 حدود الركعتين الاخيرتين من الصلوة الرباعية واما النص في النهار فلا
 يكون الا في فراغ الطهري والوقرة والقصر عبارة عن سقوطه في
 الصوم ولا نص في غيره ذلك اجاعا ومحل النص في الماء واما النص في الحي
 حسب ما فات والمستند في جوار القصر قوله تعالى فاذا اضربتم في الارض
 فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة وقيل النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة
 حائضا وغاربا ولا يجوز انكاره وبما حده كما لا بد ان من ضروريات الصلاة
 وهو واجب عند نال وخسة فلو اتم لها ما يوجب القصر بطلت صلوة
 عند علمائها لا سيما في الفريضة عمدا ولا في المني بالاضايق من قضا
 صليتها الطهر بغير ركعات وانما في سفر قاله عدو وروي جابر ان ناسا على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاموا في السفر فقاموا المعصاة في
 قصر الصلوة فكانوا يقصرون اجاعا فان قلت خبر المني في الحي ان القصر
 ليس بعمد وهو خلاف ما استتم اليه قلنا قوله من الناس في حجة من لم
 يعلموا وكذا قوله الباقون ان كان قد قرأت عليه اية القصر وقترت له الصلاة

النقص

ما كان

واحدة فربما قرأت عليه ولو جهلها لم يصح الاطلاق لانها لم تعدد ونقصا
 ان المذكور جملة العلم والبيان ولو لم يثبت انما ما ناسا عليه الاغارة
 اعني علمها في الوقت لا انما يصح لا علم بالامور وبما عليه فيبقى في
 جملة التكليف وقال في الرجل يفتي في السفر او مع ركعته ان ذكر
 تلك اليوم فليعده وان لم يذكر حتى يمضي ذلك اليوم فلا اعادة ولما في الرجل
 القصير بيان يجب عند تحقيق كل واحد منها القصر بسبب الاول السفر
 كان او غير ما كان في المني في مكرها خصوصا للزيادة ولما لم يكن مطلق
 الشرط بوجوب القصر لا الموجب هو السفر الخاص بالشرط بشرط حضوره في
 الحلة كقولهم وشروطه ما سئل في اولها ربط القصر وجعله متعلقا
 او بقصد يكون ذلك معلوما عنده فلا يقصر لما لم يعلم ان القصر له
 على المني لما روي صفوان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يريد ان يخرج الى
 جبل فلم يزل يقعه حتى بلغ الظهر وان قال لا يقصر ولا يهرى في السفر ثمانية
 فراسخ وانما خرج للفتي باخيه فتاوى في السير ولا يقصر الهام لا يقصر طالب
 الا في وجوه كتابنا فقال وانما ذكر في سفره في سفره ما في سفره ثمانية
 فراسخ الا في عمدة لان قصد حرجه بربط بقصد معلوم هو ما في سفره عليه
 التقدير قصد المسير المسافر المعلوم كان الثاني في الحكم فلو ان قصد و
 في غيره وعمل القصد وقصد ما ذلك بقا القصد فترخصا وليس بعدا من القصر
 عبارة القصر ان قصد المتبع يقع ولا من قصد فلا يصح فيهم القصر اصل
 من ذلك لانك اذا قلت على الجناح كما هو من الرخصة او من قبل المني فاف
 القصر اية البدلية وسقط الرخصة وقيل القصر بالكلية قال العلامة والشهيد
 القصر في العمل المقصد وقصد فترخصا والظاهر من قولها انه يقصر في
 القصد حتى قصد المسير وان لم يكن بالفتاوى بالانبياء ما عرفت ذلك فلا
 يفتي بطلان ثابته كلام المصنف وبين كلامهما من الخالفه بحسب الظاهر ولو جرد

النقص

العباد الحق والزوجات الطلاق وعروا على الرجوع متى حصل فلا ريب انهما
وكذا الحال في العبد اذا كان في قصده الهرب فيقدركا يستتر في النجاسة الى
قصده من بعد بقصد التمتع ان يكون من حب عليه المناجاة كما لا يرد والفرق
بالفكر المذكور جاري في العبد ايضا كذا اذا وقرن نفسه على المناجاة وقصد
على هذا بقوله ولو في الصديق اذا كان باقيا وكذا حال الاستتار في الهرب
والماخوذ ظاهرا لانها ان عروا مقصدهم وقصداه فلهذا الرخصة وان عروا
الهرب في قدرا عليه لم يرضوا ونظر الرخصة على عدس ان يهرب اذا كان على
الهرب ثمانية ايام فهو ساقط ويصير جريا في ذلك الموضع لا اياما بل اياما
يوما وهذا حكم عالم بصره ويقصد الصبر اياما ثمانية عشر ايام في ذلك الموضع
ثم بعد التلويح بصلوة ولو كانت رقيقة واحدة ومستند الحكم رواية ابن
وكذا عن ابي ابي عبد السلام قال لم يرد ما يقيم يوما او اكثر فطعمه الى شبع
ثم ليم وفي بعض الروايات يصبر المتروك في الاقامة وعدمها الى شبع في هذا
لو كان الشهر الحلال في تسعة وعشرين يوما فاقام من اوله الى آخره افر يوم
التسعين قال العلامة والوجه في التفسير ان الشهر الواحد في بعض الروايات
كالحمل والتسعين كالبين لما انتهى كلامه وهو موافق لغيره انما هو ان يصبر الى
لا يصح يوم كامل بل يطوف فلو كان وصول ابي وصول مستطرا الرخصة اذا بلغ
حد المسافة وقت العسر مثلا لم يتعلق به الحكم المذكور الا في مثل ذلك الوقت
في احد اثنين والمذكر المذكور ليس بمخصوصا بمسطر الرخصة اذ بلغ حد المسافة
بل هو موجه على كل مسافة في غير بلد وتروى عنه الى ان يمتحن عليه
ثلاثين يوما والى هذا ما يقول وكذا حكم ما فرغ وعنه في غير بلد
ثلاثين يوما ثم يمتحن عليه بعد ذلك الا اقام ولو كانت رقيقة واحدة فلما كان
من بعد شال اياما والمسافة في حدود بلده يعني في حدود وصول الى غير بلده
لا يجوز التفسير وهو يمتحن ويخرج من قوله مسافة فاعلمت سفره على ما هو

الرفقة ويبلغ مع ذلك الى محل الرفقة الذي به ون المسافة فهو على هذا التقيد
ايضا فيقيم لا يجوز له التمسك بالرفقة المذكور وعلى المقصد والفرق بين الرفقة
في المأوى ذكر ما اذا يقول وكذا في محل الرفقة في المأوى اما اذا
على السفر على الرفقة يعني حكم المسافة الذي يترك في محل الرفقة الذي له
بلد المسافة مع القليل المذكور وحكم من ترك في حدود بلده والمأوى القليل
المذكور بالقليل الذي لم يبق من العلم وعلة الفرق ولو على سفره على اقل
والمأوى لها او غلب على قلته الوصول فهو كما اذا لم بالسفر ففصل القليل
ان مقام الوقوع ان كان على ارض مسافة وهو لم يزل اقامة فيه فهو
يجب عليه التمسك وان كان قاصرا عن المسافة فان خفي الاذان والمجد بان
وهو بان على السفر بدونه الرفقة وجب عليه التمسك ايضا ما لم يزل
فيه ولو كان في حدا فلهذا ولم يكن جائزا على السفر بدونه او كان جائزا
فمن بعد الشرع فالواجب في هذه الصورة الاقامة والمكره على من يهرب
على قلته ويعتمد عليه فان غلب على قلته الاكراه والاستسقاء عليه وعرف
تصد المكره فرفض وان كان غرضه الهرب في قدري على التمسك لم يرض
تقدم المهرم بالسفر وان حمل الامر الى اوجبهل مقصد المكره لم يرض
من الشروط الثمانية كونه المصود باليساسة ولا ريب ان ذلك يسقط
بشروط المسافة وتحققها والعلم بها يحصل الا بعبارة ولا ريب وليس مقتضى
عليه بربوبها قد يحصل بطريق آخر كالجنة كما اذا واليد يقول ولو بها
مدين ونوعا ونسبا ليقا ان التي الاشياء فاعلم جنته الاشياء
لا يشهاد التي غير موصوفة شرعا ولو جعل احدا والواحد بذلك من باب
الرواية لاس من باب الشهادة كفي احبا والواحد بها اذا كان عكلا ويتفرع
على هذا قولنا ان احدا ما يقصد المسافة والاخر معها جاز ان يمتد
قوله واحد ما بالفرق بصلوة بالغيب اليه قال الشهيد في الذكرى

ولذلك المكلف في بلوغ المشافاة اتم الاصل في عدمه وهي اتم المشافاة التي
 من شروط النصيب في اتم كذا في حديث سبعة وسالوا ابراهيم الصادق
 عليه السلام عن النصيب قال في يومين او ثلث او يوم واحد والنقد في المدة في
 تحديد النصيب فلو نصبت شيئا قليلا لم يجز الفصل لانه ثبت بالنقد لا بالاجزاء
 وروى الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال ما وجب النصيب في ثمانية فراجح
 الاقل من ذلك ويجوز ان يعتبر بهداهما من منى حارة البلد الذي يشافى فيه
 يعني في جديده من دون المشافاة والمزارع وهذا على تقدير ان لا يكون له
 مقصدا جدا بل يكون معتدلا متوسطا في الاشغال وعدمه كانه عليه بقوله
 المتوسط فلو انشئت خطة البلد جنتا وجب ان يصير بهدا المشافاة من منى
 حارة لاشي حارة ذلك البلد واخرج عن هذا القول في اللغة والعرف بله انما
 من غير اختلاف واختلف في الميل فهو عند أهل اللغة قدومه في المصروف في
 المستوية وعند أهل العرب الميل اربعة آلاف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون
 اصبع كل اصبع سبع شعيرات وكل شعيرة سبع شعرات من شعيرات ذرة والميل في
 مفرقها في هاتين جهتيها اربعة آلاف خطوة فانه في مشافاة قدوم
 لان كل خطوة ثلثا فقام وهو مغرب المشهور قاله العلامة ولما اراد الرضا
 الرجوع ليومه كفا في فلق الحكم بما اربعة فراجح ان يرد محمد بن مسلم عن ابي
 حماد اذ ذهب بهداهما ورجح بهداهما فغل في يومه فيكون اربعة على هذا
 التقدير مما قد كان قد مررت بالمشافاة في يومه في يوم واحد
 اشار بقوله او اربعة ايام اربعة فراجح اذا اراد الرجوع ليومه ولم
 يثبت النصيب في يومين لما يثبت مع زاد لزمان المشافاة براحة الليل وقد
 ورد في خبر الفضل عن الرضا عليه السلام والسلام انه لو لم يجب في يوم
 يوم لما وجب في ميسرته لان كل يوم بعد هذا اليوم انما هو نظير هذا اليوم
 ويعتبر في ميسر اليوم ان يكون كغيره بل للقاصد والعواقب والاعتدال في

نقد

في خبر الفضل عن الرضا عليه السلام ولوقصد الرجوع لليلة وفي ليلة ويوم قال في
 التقدير قاله الشيخ في الذكي يحصل المشافاة في ليلة واحدة واليه ميل المصنف واما
 في ذلك ما بين عليه في قوله واليه وهذا انما يكون مع اتصال السفر ولو قطع ما
 انقطع الرجوع لا شفاء المشقة وحصول الراحة واعلم انه لو تقوى المشافاة عن
 الرجوع كان له جرد فيها ثلث مرات لم يرضى ولا في يوم تقصير في الرجوع
 في أقل من ميل وهو باطل اجماعا والى هذا اشار بقوله او اربعة ايام اربعة فراجح
 ويجوز المكلف مع الشك وعدم تحقق المشافاة بالاجزاء والادوية والاشياء
 عدلين حيث لا يشق ذلك في يومين لما عرفت من ان المشافاة في يومين
 تكون ذلك ايضا من طرق حصول العلم بشفاء المشافاة اذا كان في المشافاة
 والى هذا التقدير لا سلفا لان الاخبار تأييده بذلك فاحسبوا في المشافاة
 وقصره وشدة الشروع عنه خارج عن البحث ولو كان في ليلة لم يمانا بالحد
 بعد وهو مشافاة والاخر قصر وهو غير ما في قوله الا تقوى في ذلك بعد
 الطريق الذي هو مشافاة وان كان ذلك ميلا الى الترخص والبيان في
 دون غيره من الامور كزيادة الصديق ومطالبة الغريم فصح وان لم يبلغ
 الا في مشافاة الايام وجوب التقصير وهو ملوك المشافاة وقال بعض
 عبيد الاما بل انه كاللاحي يبيده واليوم بعد ما اذا عرفت ذلك فاذا انما
 سئلوا لا بعد لانه التخصيص في الطريق وفي البلد وفي الرجوع وان كان
 الرجوع في الطريق لا يجب ان يصدق عليه انه مشافاة في تقصير في العود
 انما هو على تقدير ان لا يقيم في البلد عشر فقام فيه عشرة فهو ليس بمشافاة
 حال الرجوع على انه من المذكر ويجب عليه الاقام ما لم يخرج من السفر والعود
 الى مكانه او الى ما هو في حكمه ولو سلك الا قصر كما نا اوجب عليه الاقام
 في يومه وفي البلد فان كان قصد الرجوع من الاصل لا يصدق عليه
 بل يقصد ان لا مشافاة والقصد الثاني لا يحكم له قبل الشروع بالمشافاة

النسبة الصربية في الارض فلا يكون في القصر وهذا المسألة وما في القصر
 اجماعا للعلين عليه في الاية الكريمة ولا ناسم السقر انما يحقن بكلامه
 ولا يكون يطلق الصرب باصرب مع محضوف با من احد ما ان توارى جبهته
 بل وتاينها ان يخفي اذان مصر اما الا ولي في رواية محمد بن مسلم
 الباقية قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل يريد السفر فيخرج متى يخرج
 قال اذا توارى من البيوت واما الشافعي في رواية عبد الله بن سنان في
 الصاد عليه السلام قال سألته عن النقص قال اذا كنت في الموضع الذي
 لا تنعم فيه الا اذا انقصت والى ما ذكرنا اشار بقوله بحيث يحق اذا ان
 البلد وجد انه معا والمراد بخفيها ان لا يسمع صوت الا اذا ان كان في
 مخوفة الحدود ان ولو راجع الحداد ولو لم يتصور انه يقدح في وجوب
 التقصير بخلاف ما لو سمع صوت الا اذا ان ولم يبين من قوله واذا عرفت
 ذلك يتبين لك ان ادراك احد ما خاصة يجعل المسافر يحكم المقيم ويحكم
 عليه ما في اضافة الحدود ان الى البلد من المساحة اذ المراد حدوا بين
 البلد كما شهد به رواية محمد بن مسلم ويشترط فيها الا قدال والتوسط
 فلا عبرة بسمع اذا ان المفرط في الصلوة لا عبرة بما اذا كان في حاية الا قدال
 وكذا لما اشر الى الحدود ان ولا عبرة باعلام البلد كالمنابر والاعلام والقباب
 المرتفعة الخاوية عن حد الا لبيان لان الفاظ المطلقة يجعل كمال
 المعارف والمعهود وقد ثبت على ذلك بقوله لا تتوروا لعلام والقباب
 فان ذلك ليس بمعاووف ويعبر فيها بما لا يغير الامر من المذكورين اعني
 خفا الا اذا ان والحدود ان في التقصير اكنفي به بل يخرج من منزله
 على ما روي عن الصاد عليه السلام من ان اذا خرجت من منزلك
 الى ان تقوم اليه قال الشهيد رحمه الله اصابا بالاولى في الحائضين
 بل يكتفى بان يكون اجماعا وانما المروي عن الصاد في مريد بل في الجرح

عليه السلام والسيد رحمه الله عليه اعتبر خفاها معا في خروجه وفي رجوعه
 بقوله حتى يبلغ منزله الا في المحدثين واما الشافعي في قوله وما العصور من الصاد
 ثم كبر الله في بيوتهم حتى يتبينوا هذه ويعدوا للحكماء في بيوتهم ابلد الموضع
 جذا في البلد المحض الا سواه فلا قدال فاذا غلب على ظنه انه على تقدير
 كونهما متراخين لا ارتفاع ولا انخفاض لا يسمع اذانه ولا يرى جدوانه
 في الموضع الذي هو قصره والا فلا والحكمة للبدوي في الموضع الذي يصب فيه
 وخيامه فيه وتزنيه وكذا الحكم الواقعة في الموضع على حد كماله الذي
 في وجوب التقصير فاذا قد روي بدوي بعد خروجه من منزله انه في موضع
 لو كانت حطية وان جدوانا كانت تحته عند وجوب عليه التقصير في ذلك
 الموضع وكذا في الموضع من خروج عن الملة المذكورة واعلم ان بعض منيها
 ذهب الى ان التقصير في التقصير في احد ما خارجا عما اذا اصابها معا
 في هذا الحدود في العود احدها وخفي الاخر من التقصير على التقصير
 خفا ما احدها وهو حاصل فلم يخرج له الا تمام الاجداد وان كان احدهما في الموضع
 دام ظله قدحوا في الورد عليه خروجا ومعدا انما الا ولا قدح في حيث
 قال بحيث يخفي اذان البلد وجد ان ما رده على الثاني في قوله وفي قوله
 بادا بالاحد اذا ما كانا وجدنا ما واذا عرفت ذلك فاعلم انه قدال
 العلامة ورحمة الله في قصر المسافر وجوب خفاها معا خارجا وراجعا
 في الوجوب ايضا مراعي خفاها معا في وجوب التقصير اذ امها تحقيق في
 الجمع وجب عليه التقصير في ارفع خفاها معا او خفا واحد ما زال
 التقصير وعلق به حكم الا تمام والشديد في البدوي والذكر في علي عليه
 السلام معا في الامرين معا في وجوب التقصير خارجا وراجعا على انهما
 التقصير في المذكورين فلا يخفى عليه جذا لا طاعة باطلا في المقاتلة المذكورة
 وانما في هذا ان مصادا الموضع دام ظله في هذا الجنب مطابقة لمقالة العلامة

والتحريم

والتحريم وشمله على مرقنا الحناء وغيرها وهذا المقام الرابع من الشروط
التي لا بد من كونها في الشرع ليعلم ان كان واجبا او مباحا فلا يترتب
والثاني من وجوبها وادراكه وقوف عروها والفيض من عرفات قبل الفروع
اختيارا وكذا ثلث الجمعة مع الوجوب وكذا ما اتى به الله في قوله
فيه العطياء اي الملاله وكذا التقيد بالاداء وهو الذي يستدري طول يومه
بعنا لاخذ وكذا الرابع كونه في جوفه وكذا ذوالغاية والآخر من طائفة الشرع
في سفره وطالبه قبل نفس معصية لا يتوضوئون لان الحجة انما تثبت
واعادة لها في سفره ولا اغاثة لها في سفره ما هو من مائة من شعرا كعبا
وهنا فاما بقاها في الدنيا واذ كان في السفر على السفر في سفره كعبا
وتدوان فالبيع على الله عليه والدم لم يعمه في المعصية في سفره كعبا
الزمان ينقطع بذلك تركه اذ لا تعلق له فيه بما هو سبب لتركه
لو قصد المعصية في أثناء السفر المباح بمعنى انه احداثه المعصية في
الاولى انقطع تركه لما هو في الطاعة فالظاهر انه يعود تركه
ولا يشترط ساقفة معقدة لانها مانع كان معصية وقد انقضت
لوانشاء سفره على قصد معصية بمعنى انها كانت غاية سفره والباعث
عليه معصية كقتل نفس معصية ثم في أثناءه وجع عن ذلك وبطل قصد
وعزمه على فعل الخير كراهية المؤمن تركه ان كان الباقي مساقفة والا فلا
التمام من الشروط الثانية بقا القصد واستمراره فلو قصد المساقفة ثم وجع
عنه لم يفسده وقطع فيه السفر فان كان ذلك بعد بلوغ المساقفة لم يكن
قادرا في التصدير الى ساقفة عشرة ويصل الى بلده وان كان قد وجع
عنه قبل المساقفة وعزمه على ساقفة الا انشاء الا انشاء ولا السفر في ساقفة
مستقرا فان كان معه من زاد السفر مطلقا اي سواء كان ذلك قبل بلوغ
المساقفة او بعده او غيره عليها اي على اقامة عشرة ايام عنها كان معه من

لما

والتحريم

والتحريم وشمله على مرقنا الحناء وغيرها وهذا المقام الرابع من الشروط
التي لا بد من كونها في الشرع ليعلم ان كان واجبا او مباحا فلا يترتب
والثاني من وجوبها وادراكه وقوف عروها والفيض من عرفات قبل الفروع
اختيارا وكذا ثلث الجمعة مع الوجوب وكذا ما اتى به الله في قوله
فيه العطياء اي الملاله وكذا التقيد بالاداء وهو الذي يستدري طول يومه
بعنا لاخذ وكذا الرابع كونه في جوفه وكذا ذوالغاية والآخر من طائفة الشرع
في سفره وطالبه قبل نفس معصية لا يتوضوئون لان الحجة انما تثبت
واعادة لها في سفره ولا اغاثة لها في سفره ما هو من مائة من شعرا كعبا
وهنا فاما بقاها في الدنيا واذ كان في السفر على السفر في سفره كعبا
وتدوان فالبيع على الله عليه والدم لم يعمه في المعصية في سفره كعبا
الزمان ينقطع بذلك تركه اذ لا تعلق له فيه بما هو سبب لتركه
لو قصد المعصية في أثناء السفر المباح بمعنى انه احداثه المعصية في
الاولى انقطع تركه لما هو في الطاعة فالظاهر انه يعود تركه
ولا يشترط ساقفة معقدة لانها مانع كان معصية وقد انقضت
لوانشاء سفره على قصد معصية بمعنى انها كانت غاية سفره والباعث
عليه معصية كقتل نفس معصية ثم في أثناءه وجع عن ذلك وبطل قصد
وعزمه على فعل الخير كراهية المؤمن تركه ان كان الباقي مساقفة والا فلا
التمام من الشروط الثانية بقا القصد واستمراره فلو قصد المساقفة ثم وجع
عنه لم يفسده وقطع فيه السفر فان كان ذلك بعد بلوغ المساقفة لم يكن
قادرا في التصدير الى ساقفة عشرة ويصل الى بلده وان كان قد وجع
عنه قبل المساقفة وعزمه على ساقفة الا انشاء الا انشاء ولا السفر في ساقفة
مستقرا فان كان معه من زاد السفر مطلقا اي سواء كان ذلك قبل بلوغ
المساقفة او بعده او غيره عليها اي على اقامة عشرة ايام عنها كان معه من

والتحريم وشمله على مرقنا الحناء وغيرها وهذا المقام الرابع من الشروط
التي لا بد من كونها في الشرع ليعلم ان كان واجبا او مباحا فلا يترتب
والثاني من وجوبها وادراكه وقوف عروها والفيض من عرفات قبل الفروع
اختيارا وكذا ثلث الجمعة مع الوجوب وكذا ما اتى به الله في قوله
فيه العطياء اي الملاله وكذا التقيد بالاداء وهو الذي يستدري طول يومه
بعنا لاخذ وكذا الرابع كونه في جوفه وكذا ذوالغاية والآخر من طائفة الشرع
في سفره وطالبه قبل نفس معصية لا يتوضوئون لان الحجة انما تثبت
واعادة لها في سفره ولا اغاثة لها في سفره ما هو من مائة من شعرا كعبا
وهنا فاما بقاها في الدنيا واذ كان في السفر على السفر في سفره كعبا
وتدوان فالبيع على الله عليه والدم لم يعمه في المعصية في سفره كعبا
الزمان ينقطع بذلك تركه اذ لا تعلق له فيه بما هو سبب لتركه
لو قصد المعصية في أثناء السفر المباح بمعنى انه احداثه المعصية في
الاولى انقطع تركه لما هو في الطاعة فالظاهر انه يعود تركه
ولا يشترط ساقفة معقدة لانها مانع كان معصية وقد انقضت
لوانشاء سفره على قصد معصية بمعنى انها كانت غاية سفره والباعث
عليه معصية كقتل نفس معصية ثم في أثناءه وجع عن ذلك وبطل قصد
وعزمه على فعل الخير كراهية المؤمن تركه ان كان الباقي مساقفة والا فلا
التمام من الشروط الثانية بقا القصد واستمراره فلو قصد المساقفة ثم وجع
عنه لم يفسده وقطع فيه السفر فان كان ذلك بعد بلوغ المساقفة لم يكن
قادرا في التصدير الى ساقفة عشرة ويصل الى بلده وان كان قد وجع
عنه قبل المساقفة وعزمه على ساقفة الا انشاء الا انشاء ولا السفر في ساقفة
مستقرا فان كان معه من زاد السفر مطلقا اي سواء كان ذلك قبل بلوغ
المساقفة او بعده او غيره عليها اي على اقامة عشرة ايام عنها كان معه من

بعدية الاقامة كما تمام الصلوة ومن حيث ان مناط الحكم هو الصلوة
 واما في الصلوة الثالثة فمن حيث انه يصدق عليه انه صلى تمام الصلوة
 في تلك حقيقة لغيره لا القدرا لما يدعيه الكهنة الا ولين وقد حصل
 حيث انه لم يصد منه ذلك حتى لا على سبيل الافضلية والبيع من ذلك
 وجوه كعدمه ولا يحيط ان كل واحد من الامور المذكورة عند حصول
 مانع من الرجوع عن نيته الا قامة والتعبد في بعض تعليقا مانع دام
 اشارة الى ذلك السادة من الشروط انما يشاء لا يحصل المشاء في نفسه
 الى موضع له فيه ملك قد استوطن سنة اشهر واليه اشار بقوله قد
 بلوغة حدود بلده فيه ملك فلوك ان له في اشياء المشاء ملك قد استوطن
 المدة المذكورة وجب عليه الا تمام اذا لم يطلع للمدسواه عن مائة اقامة
 لا نه يقيم في بلده وروي محمد بن نعيم عن الرضا ع عن ابي بصير في بعض
 قال لا بأس ما لم يقيم عشرة ايام الا ان يكون له فيها منزلة يستوطنه فيها
 ما لا يستطيع ان يخالها ان يكون له فيها منزلة يقيم فيه سنة اشهر ولا يشترط
 ان يكون ذلك الملك مسلما انما بل ما يصدق عليه اسم الملك ولو كان ذلك
 بخلاف واحدة ونحوها كخروج قطعة جدار والمستند في ذلك رواية حماد
 عن الصادق ع ولو لم يكن له الا نخلة والى ما ذكرنا من اجاب والاستيطان
 في الحكم المذكور اشار بقوله قد استوطنه فلوك ان له في الاشياء ملكا
 لم يستوطنه لم يقطع سفره بالوصول اليه كما دلت عليه الرواية الثالثة
 ولا يستطيع ان يخالها في غير مكان لا يتيقن في الحكم ولا بد ان يكون ذلك الملك
 فلوك استوطنه قبل ان ملكه ثم حدث الملك لم يكن موثقا في ثبوت الحكم
 المذكور ولا يستطيع الذي يترتب عليه الحكم المذكور وليس على من يترتب
 بل له حد معين وهو حصوله فيه سنة اشهر ومما كان غلط في الرواية ولا
 يشترط ان ياتي في الاشهر بل لا يستوطنه مائة مرتبة عليه الحكم وقد يثبت عليه

مسألة

دائم بل بقوله ولو ينفرد بكثرة مشقة منهم انما هو للفرق والمتوالي
 فالخرج ذلك الملك حشا وري ذلك البلد غيره من البلدان في الحكم بخلاف
 ما اوجبه او اعاده اذ الشرط هو ملك الوقت وفيه دلالة على انه لو غلب
 ذلك الملك منه بعد الاستيطان لم يبيح ذلك في ترتب الحكم وكما يجب عليه
 العام في الملك الذي استوطنه سنة اشهر لا يقطع سفره بذلك في بلد نخلة
 اذا اقامه على الدوام فانه لو اجازة في سفره وجب عليه الا تمام فيه وان
 لم يكن له فيه ملك لا يظاهروا حكمه حكم الملك وهو يشترط استيطان السنة
 كما في الملك قال الشهيدي لا قرب ذلك والى ما ذكرنا حكمه اشار بقوله وان خذه
 الى البلد وطنا على الدوام يشترط الاستيطان المذكور فلا يبرح اى يخرج
 له القصير اى حين احتيازه عليه والبلوغ اليه مع استيطان المدة المذكورة
 لخروج عن حكم المشاء ولو صدق ذلك اى لا يجازى اقامة مشقة ايام في
 مكان فان ذلك القصد اى الاحتيازا اقامة مشقة ايام في مكان وكان
 ذلك مما ولد السفر اى ما ابتداء خروجه من منزله لم يصحرا مطلقا بل
 ان لم يسلح ثا بينهما اى ما بين مبداء سفره اى ما بين مبداء سفره وما بين
 مقصد المشاء لعدم حصوله وجب القصير وان كان ما بينهما مسافة
 قصيرا طريقا الى ان ينشأ الى ذلك البلد ويحتمل ان يكون وجوب القصير الى
 ان ينشأ سفره الى مشاهدة القدر اى وجماع الا اذا كان قد قصد ان يحكم بلده
 الساج من الشروط انما يشاء لا يكثر السفر ولا يزود سفره على حضره وفي حصول
 كونه السفر وحققها اقول الاحتمال بالسفر الثانية مطلقا وهو مذهب
 الفقهاء في المختلف وثانيها كالا وفي الذي الصفة كما لم ادرى والملاح و
 والثالثة في قبحهم وهو مذهب ابراهيم واثالثها بالثالثة مطلقا لذي
 الصفة وهو مذهب الشهيد فاذا عرفت ذلك فالبلد وروى الطائفة
 لواقع العقب وسأيت الاجازة وكذا الملاح اذا لم يكن له معه وله يكن

عليه

بسيطة القصد

خفيته بيته لان الملاح الذي سفينته بيته وامه الذي سفينته بيته ولا يكون
 سافر بل هو سقيم وكذا المكاري والملاح الذي يدور في تجارته من سوق الى
 سوق وكذا البريد وهو الساعي ويحومهم كالراعي ولا يملك له يدور في الارض
 والمجا في الذي يدور في جبايته يهود ولا يترخصون لما رواه الحنفلي من
 عمر الصاهي وعليه السلام سبعة لا يتصرفون في المسكنة في الذي يدور في
 جبايته ولا يتردد في مال ورواها في الذي يدور في تجارته من سوق
 الى سوق والراعي واليدوي يطلبان القطر وبحثا في الارض يطلبان الصبر
 يورده لهما الدنيا والحارب واما الملاح فهو ليس بمعدود في هذه النوازل
 لكنه مذكور في رواية محمد بن مسلم عن احمد بن ميمون في قوله لا يدور
 الا في سائر الاراضي يقولون بل هو يصادق في اوصافه لا يتردد في سائر الاراضي
 بان يصادق في اوصافه من بين الاقل ما قلناه في السفر الثالث في اوصافه لا يتردد في
 اي تحقيق الكثرة وجوب الا تمام انما تحقق في السفر الثاني حتى فيها الكثرة
 فعلى مذهب العلامة في المختلف يتم في الثانية حيث ذهبوا الى ان الكثرة
 في الثانية كما مر ولا يجب عليها الا تمام عند تحقق الاسم مطلقا بل يتردد
 اقامة عشرة مطلقا سواء كان مع اليه او بدونه في بلده ما اذا كان
 في غير بلده فليبر في ذلك بتدريج في التحقيق لا مع اليه كائنه عليه عقوبة
 مع اليه في غيره فيتحقق الشرط وهو عدم اقامة العشرة فيها في بلده
 تلك الشفارت وجب الا تمام ولما قام كثر السفر في بلده مطلقا او
 في غيره مؤثر بعد ما اي بعد ثلث سفرات ما لم ياتي بتحقيق بها كثر سفره
 ثم ما وجب قصره في الا تمام الموجب للتمام عنه ويحكي في العشرة الثانية
 في كثر السفر في غيرها منقطع بحيث لا يحلها السفر في مسافة ولو سافر
 كثر السفر من مكان قوله اعني من بلده الى موضع يخفى فيه اذان ذلك المكان
 وجدوا له لم يقيم في ذلك الموضع عشرة بل يرجع الى مكانه وبلده ثم يشغل

الذي

الوجه

في الحرجي الى موضع آخر يخفى فيه الا اذان واجهه ان ثم يرجع الى مكانه وهكذا
 في كل عشرة متفرقة في ذلك المكان وكانت تلك العشرة المتفرقة تاجزة
 في الكثرة واما انتقاله من مكان الى مكان في موضع هو دون حد اللقاء
 فهو في حكم مكان الاقامة واعلم انه لو سافر في ثلثي المسافة وهو
 سافر من البصرة متوجها الى الكوفة مثلاً فاقام عشرة ايام ثم سافر قبل تمام
 العشرة من ذلك الموضع سواء كان ذلك في صوب المقصد او لا فهل يكون
 هذه السفر ثمانية ايام الظاهر انها سفر ثمانية ايام ولا تقطع عنها
 الاقامة ولا تمام ثم تجدد هذا الانتقال من ذلك الموضع بقصد يستأنف
 على هذا النوع في الانتقال الثاني الى موضع هو حد المسافة ولو سافر في اقامة
 عشرة ايام ثم قبل تمام العشرة او دخل من ذلك الموضع اما الى موضع المقصد
 او الى غيره كانت هذه سفر ثالثة موجبة للاتمام ولو كان له في تلك
 المسافة احدى ايام البصرة والكوفة وثمان كثره بينها مسافة وكان يحزم
 في احدى روجه في هذا السفر يورده واجبا كونه على اوطانه فهل يقال
 هذا سفر مستعده ام لا فيه تردد والذي رجح الشهد هو ان السفر
 الاقامة واحدة عرفا لا بها متصلة حسا ولا كانت منفصلة شرعا من
 بلده ولا يحكم بالاحتساب اليه ذلك اما لو وصل الى وطنه الاول وكان
 في مسافة عدم التجا وعرى في سفره ثم عرج له سفر اخر الى وطنه الاخر
 قبل العشرة وتجددت له السفرات على هذا الوجه تخففت الكثرة وجب
 الا تمام في الثانية التي هي الشرط الثانية استعفا بالسفر في اذان
 فخرج الى السفر بعدد حوله الوقت وبعده اذ كان سافرا والوقت قد
 انقضى وقد دارى به ركبات من الصلوة حال كونه حاضرا في بلده او قبل
 وصوله حلالها كما اشار اليه بقوله ولو دون محل الزحف اي ولو كان
 اذ كان ذلك الوقت قبل بلوغ محل اللقاء اذ كان ذلك طائفا من سفره الى بلده

من آخره اي اخر الوقت مدتها اي قد اظهرها مع ادراك قدره من
 صلواته في الصور بين اما في الاول فلو وان شئت لكان الصلوة في الصلاة
 خوطبة الصلوة في اول الوقت ومعنى وقتها ايها فاستقرت في سنة عمادها
 ولها لواء وكسيلة هذا المقدار من الوقت فاضت ولو وصل الوقت فاضت
 بايجب عليها القضاء فان قلت ما ذكرته من المستند غير انه واما جعل
 بنجا ومن الصادق فانه قال قلت يدخل وقت الصلوة فانا في اعمى فانه
 السفر فلا يصلي حتى يخرج قال يصل قصر قبل ان يخرج الوقت لا يصلي ما يخرج
 قبل حتى الوقت بمعنى انه يخرج من منزله ولو خرج من الوقت ما بقي له ان
 اوجع ركعاته فاما حلت الرواية على ما ذكرنا جها بين الخبرين المختلفين
 اذ الاول ما لم ينجي وجوب الا تمام والى في على وجوب القصر وما ذكرنا من
 وجوب القصر والا تمام المدلولين للخبرين المذكورين من اجل ان في الخبرين
 فالاول على الوجوب للجمع بين الخبرين كما فعل الشيخ رحمه الله ليس بصواب وانما
 المستند في الصورة الثانية فخرانقا وسبب الترخي وشرطه انما
 قال الصادق حيث سألته اصيل بن جابر يدخل على وقت الصلوة وانما
 في السفر فلا يصلي حتى يدخل على صلواتي وقال الشيخ رحمه الله لو دخل
 عليه الوقت في السفر لم يصل حتى دخل البلد فان بقي من الوقت مقدار
 ما يمكن فيه من الا تمام فليصلي الا تمام وان لم يبق ذلك المقدار قصر
 ان سبب القصر انما السفر والحرف وكلاهما متفقان في هذه الطريقة
 ويؤيد سماع ابن زياد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 من العدة قبل طلوع الشمس فتعد ركعة العدة ثالثة ومن قال انما
 في القصر والا تمام حال الوجوب لاجل الا تمام فهو وجوب الا تمام في القصر
 الاول في القصر في الصورة الثانية فخرانقا وسبب الترخي وشرطه انما
 بلوغ المسافة وان قطعها في ساعة واحدة وكما يتم المسافة في الصورة

المذكورة من كذا ثم قطع في فرائض الحضرة في صلوات فائته في الحضرة
 كما ان قضيتها سفل كما ثبت عليه بقوله وان قضيت غير اذ القضاء تابع للاداء
 وقد فانت عما قال عليه السلام من فائته فريضة فليقضها كما فائته و
 الحكم فيجب الا تمام على المسافر ومقصودا على الفرائض الحضرة فيكون حكمها
 بخلاف فرائض السكون لا يان بها يجب ان يكون قصرها وان قضيت قصرها
 لا عرفت من ان القضاء تابع للاداء في الخبر المذكور واعلم انما يجب ان يصح
 الله عليهم تقدر ولا يصح في الا تمام والقصر في الا تمام الا في وجه المسجد
 الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومسجد الكوفة ومسجد الحسين ع والمقدام فلهذا ان
 يشترط في ذلك في هذا المقام فقالوا بما يجزم على المسافر والقصر في غير
 مسجد يعني المسجد الحرام ومسجد الحسين ع ومسجد الكوفة ومسجد الحسين ع
 حارم لا ياتي عينا الله تعالى عليه السلام لما ورد من الصور هو الذي على
 وجوب القصر على المسافر مع تحقق الشرط فيه اما الصلوة فيها او في
 الا كما ذكرنا المذكورة فان اتمام الصلوة مع قصر الوقت افضل ويجوز
 ان يلجأ الى القصر فيها فاجب على خلاف واحد من اجماعنا فيه واما المسند
 في جواز الا تمام فتقول الصادق ع في الصلوة في المسجد الحرام ومسجد النبي
 ع ومسجد الكوفة ومسجد الحسين ع ولا يخفى ان القصر ان دل على جواز الا تمام
 في غير هذه الأماكن فاجب عليه في غيرها وكثرة الثواب لاستتمام زيادة المشقة وانما
 في الا تمام في السنة في الوقت اربع الفسوق يجب القصر قطعاً وقال السيد
 رحمه الله جواز الا تمام ليس مقصودا على من لم يكن مع بل يستحب عند كل
 اتمام في الصلاة الا في غير هذه الأماكن ومنها ما ذكره في الاصل وهو الحق
 ما لا بد من الظاهر هو ما ذكر عليه سورة المشهد الشريف ع الا ان سجد
 المبلدة لان لها من المكان المطهرين وهذا الوجه انما تحقق فيما ذكرنا
 ان في هذا فاما لما اهل الحق كل القضاة في هذه بالاطلاق لما على تركه الحسين

لا بد منه بحيث لا يبقى منه أثر عارضة من أفعال الميت عليهم السلام وأما
 أن الشيخ رحمه الله ذهب إلى استحباب الألبان واللبان في الدنيا والآخرة
 المدينة والكرامة ولم يحصل إلا تمام مختصاً بالمجدين لا عظميين وجميع الكرم
 وقد عرفت من الزوايا أن تشهد له وواقع في بعض الزوايا من الصبر
 فصدده أن ذلك ليس بالتفصيل والمثيرة فالصبر فيها ما لا يحصى في السلام
 الأربعة حتى ينفذ بها الحجاب المقدس ولو ورد الخبر بجم الحسين ثم وقد عرفت
 فراجع وبإدبته وبفرضه وقالوا الكل حرم وإن تفاوتت في الفضيلة ونحوها
 المصداق فلهذا هو المقيد عملاً بالحقين وعليه قري العلامة في الخلاف ولو
 فانت لغيره محرم للسا فربما أحدهما أي في أحد هذه الأماكن التي هي
 القصر في القضاة مطلقاً سواء ما في بعضها في ذلك أم لا وفي غيرها
 لغوات محل الفريضة على الألبان ويجوز التفصيل في القضاة فبعض القضاة
 أن في بعضها في غيرها لغوات محل المودة والخيال أن في بعضها لأن القضاة
 تابع للأداء ويجوز الخيم مطلقاً سواء سلا ما فيها أو في غيرها لأن القضاة
 تابع للأداء وإنما كانت بوصف الخيم فيكون خيم في قضاة من الألبان
 والتفصيل وهذه الاحتمال هو الأرجح عند القدماء فلهذا كما أشاء والله يقول
 والظاهر أن الخيم الذي كان في الأداء ما في حاله وإن خصب تلك الفريضة
 الفانية في خيم أي خيم موضع الخيم لظاهر قوله فليقصها كذا قال في القضاة
 استرطبة الفهم فمن يسل في أحد الأماكن الأربعة فاختارها أو لم
 استرطبة صدده أي نية القضاة واختاره وذلك لأنه لما ثبت خيم
 فيها بين الفهم والقصر فلا بد أن يكون لها في أحد الأماكن الأربعة
 بأحد الألبان بركبت ما اتفق به الألبان ما في بر على وجهه في
 نظر الشارع ولا يصير معتداً بالألبان فبعض القضاة بالحقين الذين
 لهم والألبان من عند القدماء إنما أعملوا بالقبائل والقبائل إنما أعملوا

ما في فاداً ثبت وجوب قصدها أحداً فلا بد أن يكون ذلك في النية وأن يقع
 النية بها ولا الصلوة فيصير من أحد ما عتده كمن لو قصد في النية الألبان
 شالاً لم ينجح عليه إلا تمام بحيث يولد عنه وصف الخيم بذلك القصد لا القضاة
 أي حتى لا يسأل على حكم الخيم ويخرج بذلك من حكمه وكذا لو نوى القصر
 فأنها أيضاً لا في حكمه الخيم وحكمه في ما ذكرنا أشار بقوله والظاهر
 عدم الخروج بها أي نية أحد ما عتده من الذي كان عليه قبل النية عملاً
 ولا يستحب أن يترتب حكم ذلك على نية من القصر ولا تمام فلو شك في
 الاثنين والثلاث وخمسة القصر حكم بطلان صلواته حيث فيها ثمانية والله
 أعلم ويقول بطلان في الموقرة قصر ولو نوى إقامه قصره لما أشك المذكور لم
 يطل صلواته لأنها تستفيضة بها نية فالنكاح المذكور لا يصدق فيها الخيم
 عليه أن يجرى على الألبان فقيم صلواته وما في بالاختصاص كما نية عليه بقوله
 يحاط في الأمر كما في في الموقرة فقاما وكان من المسألة فربما يخرج الموضع الأربعة
 مع كل المسألة فأنه في بطلانها قصد مع العلم بأن فرض القصر ما مطلقاً
 أو الوقت وما ربه وسواء قصد في القضاة ولا لأنه زاد في الفريضة عدا
 فأنه في القضاة والسا كذا حيث قال أصليت الظهر أربع ركعات وأنا في القضاة
 بعد وجود شبهة في القضاة من مثلاً العلم بها أي بالمسألة في الوقت
 والشك لا يصدق على تمام قبل تعلمه وكذلك يعني يجب عليه الأخذ بمطلقها
 سلباً فيجب وجوب القصر وظهور ما دللته فلو غامها في ذلك الوقت
 قد عرفت من ذلك أنه ولو تعارضت ولو عتدها في ذلك الوقت حتى يخرج الوقت
 وبسبب أن القضاة خارج الوقت لا بد أن قد دخلت القصر عند تعلم العلم
 في بطلان الوقت وما في بر يقع على وجهه في نية عهدته التكليف ما
 فخرج الوقت وقد سأل في القضاة العلم بالتمام لم يكن عليه إلا ما هو
 في القضاة والقصر في القضاة من القضاة في سيرة إذا سلب عنها

سبوط باعلم واليه اشاء بقوله لا ان خرج الوقت وان تصرف في
 التقصير والاستعلاء لان الماقي بها تمام وقت مشروعة ولو بقي
 تصرفا لا بعد ثوان الوقت ولما تم العلم بالمشاء في الصلاة بالعلم يعني ان
 لا يعلم انه في الصلاة المستغرقة فلا اعاده مطلقا اي لا في الوقت ولا
 في خارجها لان الناس في صلاة عالم يعلموا ولو بامر ضرورة من الماقي عليه
 ان قرئت عليه الصلاة القصيرة وقسمت له اعاده وان لم يكن قرئت عليه ولم
 يعلمها لم يبعد الحكم بكون الجاهل بعدد ما طرح في الصلاة والصوم
 للبي من الصادق في الصيام في السفر ان كان قد بلغه انه رسول الله صلى
 عليه وآله وسلم قد بقي من ذلك عليه قضاء وان لم يبلغه فلا شيء عليه
 وما قيل من وجوب الاعادة على الجاهل اذا علم الحكم والوقت بان فيه
 خلاف المشهور وكونه اي يرضى بمحكم التصدير بان كان عالما بخبر
 فامر بالمسحورين لا يجب الاعادة في الوقت حاشية وليس عليه اعادة
 لو خرج الوقت لقول الصادق ع وقد سأل العيص عن رجل صلى وهو
 فامر الصلاة ان كان في الوقت فليجده وان كان الوقت معي فلا فليجده
 الرواية ليست صحيحة في الثاني يمكن ان يكون المراد به الجاهل وقت الصلاة
 اما في العلم او في الجاهل او في الثاني واما الاول فالاول فليجده
 حلها عليه اجماعا واما الثاني فليجده الرواية الثانية في حق الجاهل
 فيتعين حلها على الثاني ولو بامر اي بصير من الصادق عليه السلام في
 الرجل يرضى في السفر مع ركعات فقال لا ان ذكرها في ذلك الوقت فليجده
 وان لم يذكر حتى مضى ذلك اليوم فلا اعادة وقيل باعادة ما مضى من
 والرواية ما به كما عرفت ولو خرج ما ويكتفي بتمام الصلاة على ما مضى
 تمام في المقام خروجها اليها دون المسألة وبلغ في خروجها على ما مضى
 وهو موضع خفاء لا ان لا يجد وان كان مخرجها من جيبه من الصلاة

التي

التي قاله وعرف على الاقامة ايضا والمقام عشرة مستقلة سوى المشرق
 التي قالها الا انهم مطلقا يعني في هذا ومقصده وعموده وفي المقام
 وذلك لانه انقطع سفره باقامة العشرة والتمام وقد عرفت ان شرط
 التقصير ستمائة الفصد وروى عن ابي بصير عليه الصلاة والسلام
 ثم الصلاة التي يقيم عشرة ويقتصر المزدود في خروجها واقامة الصلاة
 ما عدا ذلك والمقام عشرة بعد التمام حاله الخروج على المقام في المقام
 لتمامه سفره بان يقصد الخروج عن المقام التفرقة لانه قد راى
 بسبب الاقام ويحدث من وجب التقصير كذا لا يقصر الا بواجب على الترخيص
 لان السفر من مدة الاقامة كالتفرقة بلده فيجب من الاقامة هنا ايضا
 لا يجب هناك وانما حل المقارعة على المقارعة السفرية لانه لو فارق
 وكان الاقامة بعد التمام فيه لا على وجبات السفر الى موضع آخر
 عند الجاهل فانه لم يكن عليه التقصير بل يجب عليه الاقامة كما في مكان
 الاقامة ولو خرج ما ويكتفي بتمام الصلاة على ما مضى على العود الى مكان
 الاقامة في السفر في نية الاقامة فيه عشر ويجب عليه التقصير في العود
 الى مكان الاقامة في الذهاب وفي المقصد فيه خلاف للاختلاف بينهم
 في وجب التقصير فيها حيث انه يصدق عليه انه فارق بلد الاقامة ولو
 كان في نية العود فيها كما انما سفر في حاله خروجها لم يكن له في العود
 ونية العود بل بوجوب الاقامة فيها لانه لم يشأ موجبا التقصير في العود
 وما راى منه بسبب الاقامة حيث ان نية الرجوع الى مكانه وان لم
 يكون مقصده الاقامة فبقي على حكم الاقامة فيها وهو المصير وعليه فترى
 التمام في المكان اشاء اليه بقوله وعلى العود يعني الرجوع الى العود ما
 من مقصده الاقامة فيه فلا يترتب الاقامة في الذهاب والبقاء في المقصد
 في المقصد في العود ما عدا ذلك فلا عرفت من انهم يفتوا موجبا التقصير

عليه

فيكون باقيا على ما كان واما الثاني فلا حادثة سبب التصرف حاله العود
 ولو لم يقصدنا وفي المقام في حالة الخروج عن مقامه شيئا من الرجوع والى
 ولا التصرف كان جاهلا ومعه في هذه المسئلة ما سبق في السجل
 المتابعة من الخلاف كما اشار اليه بقوله في بيان والمعمدا ذكر في المسئلة
 وهو انه يتم في الذهاب وفي المقصد انه يصدق عليها له ريثما في
 القصر جازا خروج حيث انه داخل ومعه فيكون وجهه القصر والى
 كان عليه واما الاقام في الرجوع الى بلد الاقامة فشرط بقصد الاقامة
 وهو شرط على الداخل والمردود وكذا خرج الثاني بعد الاقامة فخرج
 كذلك اي خرجا بالغا احد الغرضين ممن لم يردود والسير في المقام
 حدين من مائة والمسا فمرة ما تعدد في اي شراها مستكره وغيره
 في المقام عشرة مسافرة اخرى ويكون ذلك في الشوط الاخير الذي يقضي
 الى المقام كالا مقام اي عليه الاقام كاسبق في الصور الا في اتم المقام
 فيما نحن فيه موبسب للتفسير في على ما كان عليه من الاقام واما ان هذا
 الصور المذكورة كلها كما عرفت مفروضة وبقيت على ان يخرج من احدى
 الاقامة من المكان فحصل بعد ان سفي فيه تمامها بعد قصد الاقامة
 وقبل الاقام واذا عرفت ذلك فافانوي في مكانا فاقامة عشرة ولو حصل
 فيه تمام فخرج الى بلاد من المسافة وان كان في بينه وبينه والى ذلك
 المكان لم يكن الحكم فيه كادركنا بل يردده القصر في جميع الصور والى ذلك
 اي سوا عزم في خروج على الرجوع ولا قصد مائة وذلك المكان في
 سواء كان جاهلا لم يقصد شيئا او لم يكن بل قصد مائة وذلك في صورة
 بلغ هذا الزحوا ولا يخرج من القصر في موضع ويتم في اي ولا يقبل الاقامة
 قال قلت لا في عبادته في كنت فثبت حين دخلت للمسا فاقامة في
 عشرة ايام فاقامة ثم بدا لي ما اقيم فيها فاقامة في تمام القصر في ايام

الوجه

الوجه

المعية فصلت بها صلوة فرضية واحدة تمام فليس لك ان تقصر حتى تخرج
 منها وان كنت حين دخلتها على بيتك الاقام فلم تقصر فيها فرضية واحدة
 تمام حتى بذلك ان تقيم فانت في تلك الحالة بالثبات ان شئت فان المقام
 تقصر بها بيتك وبين شهر فاما ما معني لك شهر فاقامة في عبادته للديت
 وقوله تقصر ليس من عبادته على نية المقام بل على طوري والمراة انك ان شئت
 فاقامة المقام فاقامة وان شئت لا تقصر فاقامة في عبادته ادم طله وجهه الا
 بهذا الخبر على عدم الحكم في جميع الصور وان ترك الاستفصال في جميع محلات
 السؤال التي تضمن مسودا حتى يقتضي عموم الحكم اعني وجوب التقصير واعلم انه
 يخرج من المسافر والمسا فاقامة في جميعها بين الصلوتين المشتركتين في الوقت وهي
 تحت ذلك ثلثا وقيل نعم واليه اثار والله بقوله ويجب الجمع بين القولين
 ثلثا فلهذا روي للشيخ من الصادق قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 اذا كان في سفر وعلمت به سلمه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 وقام الصلوات كلها لا يراى ان يجعل العشاء الاخرة بالسر قبل ان يغيب الشفق
 بركنية المصلي ان ياتي باذان واجد فاقامة ولا يصلي فيها نافلة كما
 عرفت بذلك رواية منصور عن الصادق لا تقص الله عن صلوة المغرب
 والعشاء مع جميع قال باذان واقامة لا تصل بينهما شيئا هكذا صلى الله
 عليه وآله في جميع الموضع ان يجمع الثانية الى الاولى باذان في الاولى وفي وقتها
 القصر في الاولى بالثانية بعد المزارع منها من غير اشتغال بالمواظلة وتتم
 في الثانية في مكان من غير ان ياتي الى اخر وقتها يقتضي في الاولى وفي ثانيا في الثانية
 في وقتها القصر وقال العلامة الاولى على ما هو روي به فانه كان وقت
 الاولى في القصر ويريان يتعلم من العصر الى الظهر حتى لا يصحح الى ان يركب
 في اخر وقتها كان في وقت اخره والى ذلك الشرح به ان يقول ان هذا هو
 في اخر وقتها ولا يصحح بينا في وقتها ثلثا فاقامة ذكرنا من الاخبار ان

الوجه

الوجه

لا يجب التسوية بين الطائفتين في العدد لأن الغرض من الصلاة هو التسوية في العمل لا في العدد
 فربما يكون شخص واحد قد أدى عشرين ركعة والصلي في أثناء ركعة واحدة
 طعنين والثلاث مع تباعدها الخياش أو اضطراباً لأنه ليس بمشروع في ذلك
 احتاج إلى فعل أكثر من تسوية ذلك في ركعة واحدة وإنما من الكيفية العامة في
 الرابعة المتصورة والصبح وأما في المغرب فمحل الشك في ذلك
 ألا ما كان لا في ركعة وبالثانية ركعتين أو بالعكس يعني أنه يجوز في الركعة
 وذلك لأن الصورة الأولى تشهد بجوازها ودوامها على من قصد ذلك
 وقد صلى أهل المؤمنين ليلة المير لا في ركعة وبالثانية ركعتين وأما
 الصورة الثانية فهي مدلولها في زيادة ركعة من قبلها وأما
 كانا محذوران من محذورين ثبتا في الركعة الأولى في الصلاة الثانية
 للثاني بأمر المؤمنين ثم حيث فعل ذلك وأما في ذلك جبر النفس
 الحاصل للفرقة الثانية وذلك لأن الأولى أدركت معه فضيلة كبيرة
 الأجر والقدم فيبقى أن يريد الثانية ليعبر به نفسه ويساوي الأولى
 وإذا اختار الأولى للصورة الثانية في المغرب صلى الأولى ركعتين
 عليها شرطاً في الثانية في الثانية فيكون في الركعة فيها حتى يتبين
 العلامة أو شرطهم في الصلاة الأولى جازاً وليد ركعة منها ولها
 وأعلم أنه كما يجب على الفرقة المصلية أخذ استلام القول تعالى في الصلاة
 خذرم واستلمهم حيث أن الأمل المذكور للوجوب يجب على الفرقة المصلية
 أيضاً أن يأبى ولا يستعده القتال ويشاء من يتولى الأمل
 في الأثر ليس للوجوب بل للارشاد فلا يجب الأخذ والمراد بالصلاة في الصلاة
 كما تفتت والجميع والسكن ولو تراءت خلف الساتر في موضع وجوبه
 لأن الأخذ ليس شرطاً في هذه الصلاة ولا غيرها وإنما هو واجب في الصلاة
 عن الصلاة اجنبياً عنها قال العلامة والشيخ نعم يكون أتماً بركعة واحدة

ح

بأنه يجب هذا الاستدلال من الصلاة لزم منه صحة صلاة مستحب الغائب
 المصنوب بالفتوى المتصورة في صلواته كان زماناً في ذلك إذا
 التمس المذكور جازية أنه اقتضى في القواعد بطلان صلواته وهذه
 الحقيقة التي بينا كيفيتها وهي من الصلوات الأربع تسوية ذات الجماع قد
 عرفت أنها شرطية بالشرائط الأربعة فلو شئنا واحدتها بأن لا يكون العدد
 في ركعة واحدة بل في جهتها الأولى من مجموعها أو لا يكون في المسلمين
 قوة يمكن أن تفرقهم فحينئذ يوجب المال الذي زاد في الفرق لم يقدر هذه
 الكيفية في الصلوة لأن صاحب الشرع إنما ربط هذه الكيفية بهذه الشرط
 بالزيادة أمر توقيفي لا بدقياً من توقيت صاحب الشرع عليه وإنما ثبت
 بقاها للفرق لأنها كانت في موضع كان في قرحيل أو في مختلفه بحصة
 أسود وبعضه أصفر وبعضه أحمر وقيل كانت الصلاة بحفاة فلقوا على
 أربابهم للحدود والخرق لئلا تخرق والصلوة الثانية من الصور الأربع
 ما أشاد بقوله وأما على الإمام ما يأنى كالمصلحة حالة للفرق الصلوة على
 فرق ما يصلي بأحد الفرقين جميع الصلوة والفرقة الأخرى تحريمهم فإذا
 سلم الإمام ذهب الفرق المصلية إلى مكانها مع الجماعة ثم يصلي بها
 الأخرى فقلالة وضاع لهم بطلان الصلوة الثانية المأذنة للفرقة
 الثانية فقلالة وعاجبة بالنسبة إلى الفرقة وهذا ما يدل على جواز
 المصلي من خلفه المتصل ويحيى بالصلاة المذكورة على الصفة المذكورة
 على من خلفه وأما حيث يرد أنه صلى الله عليه وسلم في ذلك الموضع قبل
 الصلاة وأدركه في الصلاة وفي الصلاة أن يقرأ الفاتحة مع بينة وكذا
 وشهدوا الصلاة بعد ما يكون العدو قواً يخاف هجومه على المسلمين فاستوفوا
 وأما في مكاننا فقرأ المسلمون ركعتين لأن زيادة الثالثة كونه في خلاف
 خط الصلاة فلا يشرط في شروعية هذه الصلوة للفرق قاله العلامة

لزمه

ولا

في القواعد يجوز ان يكون في هذه الهيئة في حاله الا من اجتمع في جميعها
 حال الحروف والصورة الثالثة ما اشار بقوله فان كان العدد في هذه
 الهيئة سرياً كان مجموعاً ومكاناً لغيره الا في فرقين فصل في
 هذه الشرطية هي اي دهم وجعلهم صديق بان جعل هذا الشرط
 في فرقين ويجعل كل فرقاً يقف صفته خلف الالمام وصفه خلف
 ذلك الصف واخر الالمام بعد ذلك يتم اي اجابا بالصفين جميعاً
 دون الاخر وركع الالمام وكما بعد جميعاً فاذا جدد الالمام لم يتابعوه
 جميعاً بل اربعة الصف الاول اي القرب الى الالمام في السجدة فيلزمه
 وحرم الصف الثاني في الذي وماه الصف الاول في اربع اجابا بالصفين
 الاول الساجدين والالمام بعد فاذا قام الالمام الى الركعة الثانية وقام
 معه اجابا بالصف الاول وجعل المارسون يعني اجابا بالصفين جميعاً
 الساجدين الذين جددوا مع الالمام وقام معه اجابا بالصفين جميعاً
 في سجودهم فمقتضى كل منهما الى مكان صاحبه قالوا لعل لا ولا يشترط في
 هذه الصورة اشكالاً كل صف مكان لاخر بل لو لم يكن كل طائفة مكان
 جاد وما وقع يوم صفان من قيام كل صف مقام الاخر لا بد من الترتيب
 والوجوب بل على الجواز ولكن فصل في موضع السجدة
 للناس ولو كان كسائر اجازة والسجود بان يجري في الركعة الاولى في اجابا
 الصف الاول بعد الركعة الثانية من غير سجودهم ويجعلهم صديق الذين
 خلفهم مع الالمام وان حصل الصفين اي اجازة على وجهها في
 واحدة من اجازة الى اخرها لا في حال السجدة خاصة لا في غيرها
 وذلك بان يكون اجابا بالثاني مثلاً كما لا يسجدون في الركعة الاولى
 مع الالمام واجابا بالصف الاول كذلك لا يركعون معهم فيها ولا يقفون
 حاله ركع الالمام مع الصف الاول فاذا جددوا ولون مع الالمام مع

الصف

ركعوا بقرون اعني اجابا بالصفين الذين كانوا قد اذروا ركعتهم
 في سجودهم وجعلوا وقفاً في الركعة الثانية بالعكس بان يقف اجابا
 بالصف الاول حاله ركع الالمام في الثانية مع اجابا بالصف الثاني ولا يجوز
 ان يسجدوا لا يسجدون معهم فاذا اتم الالمام معهم السجدة ركع الصف الاول
 في سجودهم فصل في اي اجازة الكاسية التي هي ولا الركعة الى اخرها
 السجدة مع الصفين في مثلاً خاصة في مجموع الركعتين بان يقف اجابا
 الثاني في الثانية حاله ركع الالمام مع الصف الاول ولا ياتون بهم في السجود فاذا
 جدد الالمام معهم وقاموا ركع مع اجابا بالصفين في المارسون ويجعل
 وقفاً فاذا جددوا ولون مرة اخرى اعني في الركعة الثانية ووجوب
 سجودهم ركع المارسون وهم اجابا بالصفين في سجودهم ولا يكون الصف
 كما رتبة مثلاً فربما اي تلك الصفوف المتكررة في السجود والارادة بان
 يتم الصفات الاخيران بعد ركعتهم مع الالمام والصفين الاولين خلف
 الركعة الاولى قايدين ويسجدوا ولا ركع الالمام فاذا قام الالمام مع الاولين
 الى الركعة الثانية سجداً للصفين الاخيرين المارسون وحققاً فاذا ركع
 الالمام في الثانية ركع الجميع معه فاذا جدد المارسون ولا اعني
 اجابا بالصفين الاخيرين وحرم الساجدون اعني الصفين الاولين فلا
 يسجدون معه فاذا جدد الالمام مع اجابا بالصفين للسجدة سجداً للمارسون
 وحققاً مع الالمام واجابا بالصفين مع الالمام ولا يسجد معهم جميعاً
 ان يكون معنى القرب في السجود والركعة اذا كان ركع الالمام في الركعة الاولى
 وركعتهم جميعاً معه وقفاً الرابع بعد ان يقع من الركعة الحرة ويسجد الثاني
 مع الاولين خلفاً فاذا وقع الثالث واسد من السجدة ولا ولي لرباع الاولين
 في السجدة الثانية حتى يسجد الرابع السجدة الاولى ولي فاذا قام الالمام الى
 الثانية سجداً لغيره ولحقاً ثم يسجد الاولان في الركعة الثانية مثل فعل

الالمام

في قتاله او كان قاتلا هاديا من الرحمة اي من جسد العبد واما ان يكون
اي من كبرج القول بوجوب الالهاده والنصا لان عدم وجوب الالهاده
سقوطها اعانة وتخفيف في حق الكلف ولا ريب انه لا اله الا الله العلي
ولا يسل الى حقيقة فيها هو جاسوس وبينة لغزونا في الصلوة التي فاته
من الكلف حاله لغزنا لا يجب عليه في قضاها اذ لم يات بها حاله
الفوات بل يفتي تلك الفانية بسبب الامكان حاله الفضل فان كان في
حال الفضل ريقا اتي بها على هيئة صلوة المريقين جاسوسا مقدور
او مطلقا وان كان فيهما قاذور اعلى استخار جميع افعالها وجب عليه
ان ياتي بها على حسب مقتضى ما قلناه من ان لا اعتبارا رجاء الله
لا يوقت الفوات لكن يصان يا فيها هو التوقيف فليقتضها كاقائه
وكلا سيما برأي سبب لغزنا لا ياتي بها في ايها يصحرا
يعني عدم العدة وقصر الكيف كعدم الامانة في كمال الشك والاشك
لا يستقبل الحق السبل والبيع فانها ايضا سببان يوجبان القصر في الكيف
والكيف لان سبب الكيف هو لغزنا وقد دلت على ذلك روايات صحيحة
منها قول الصادق عليه السلام يكبر ويروي برأسه حين يسئل عن الرجل يفتي في صلته
او يحرقها ويبع كيف يصنع ويصنعها واما الحق من حاله عن الصادق عليه السلام
الذي يفتي في البيع واليقان عدوا يشك عليه انما القصر من يسل على
دائمه الفرض اياه ولو راي سوادا مقبلا فظن انه عدو وصل على صلته
لغزنا وقصر في ظهره فسادا لظن بخصه صلوة ولم يجب عليه الالهاده في
كاف الوقت باقيا او حارجا والى هذا الشا وبقوله ولو انكفت خطا
وقد وصل بحسبه اي بسبب ما افتى في اجراء ولا اعاده عليه مطلقا
لا غنا في بالامودية فيخرج من العهدة وكذلك حال اذا راها عسكرا من
العدو فقتلها صلوة لغزنا الحق ثم بان ان منهم وبين هؤلاء وحاشا

منهم من وجد قاتلا مع من وصل له واليه والقرين يجران في الفات
منه لا يولي ويحاطان في المراجعة فيما بين الملك من الحقيقة المراجعة في
الصلوة ولا يجوز لها انما كيفية من الكيفات الملكة المقدودة عليها
انما القراءة والركوع والجلود فان تمكن منها او من استقبل الفيلة قد
وان جازا او ما ادى عجزا ولا يصحرا العدة كماله الا تمام الامع العبر
او لغزنا لوجود المشتري الحاسر من الفضول التي في الشرايع في با صافي
الحاجة وشروطها وهي في الصلوات من شرايع الاسلام وعلا لامة بحجة
لا سلطانا بل في الغرض مطلقا اداء وقضا حتى المقدودة وثنا كذا في
في انما من الغرض اليوسية وبسبب الحاجة في صلوة الجمعة مطلقا واجبة كذا
او مقدورة وكذا يجب في صلوة العيد الواجبة المقتضى شروطها ومقتضى
الحاجة بالقدرة وشبهه كما يجب اصل الشريعة وبسبب الحاجة في النافذة للفقهاء
ذلك قال الصادق عليه السلام من كان من اصحابنا من خلفه رسول الله ففقا
هو انما انما من هذه النافذة فليصل كل مسلم وجمعه ويعمل ما علم الله في قضا
فاحلوا له الاجابة في نافذة فقرا الناس واستثنى لهم دام ظله من الحكم
الذكور بعضنا انما بقوله الا لا استعفاء والعيد مد بها هذا خلال
بعض الشرايط لان جعلنا الجماعة فيها اجامى لا العدي كما ذهب اليه ابو
الصلح ويظهر ذلك من كلام الفقيه رحمه الله ايضا وان لم يوجد ذلك
في كلامنا كذا لا يجرى بغيره عليك بل ان كيفية هذه الصلوات الثلاثة
من سوادا المستثنى من ذلك المذكور تنص في الثالث مع انها اجازة في
الصلوة على وجهيات ولربما ستبين فصلها اي فصل الجماعة عظيم
بوجوبها انما يجرى لغزنا البيع صلوة الجماعة هذا لا ياتي في صلوة
العدو جميع وعرب ورجه فاقه بالذلل الجبر هو الواحدة وروي عبد
برسان عن الصادق في جماعة فصل على صلوة الفرد واربعة ومشرين

الصلوة

و

درجة يكون خسا وعشرين صلوة وحده عليه الصلوة والسلام ما من صلوة
 في قرين أو ثلاثة لا يتايم فهم الصلوة الا استمر ذات قلب لهم الشغل
 صلواتهم بالجماعة كما في الحديث يا ابا عبد الله يا ابا عبد الله يا ابا عبد الله
 كما في هذا الخبر عن الجماعة فليس بها بغير الله واستدعاء من الجماعة
 بهذا الحديث على وجوب الجماعة وحدها انه مع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 صلوة الرجل مع الرجل احدى صلوة من صلوة وحده وقال بعض الفقهاء من الذين في
 الخبر المذكور يخرج بالجماعة لا انا قاتل الصلوة تصدق على صلواتها صلواتها
 انه ليس من الصلوات التي كرامة ولا يحسن عليك ان تعلم كلام هذا المأثور
 يمكن في الخبر المذكور دلالة على مطلوب المقام من تأكيد الاحتجاب في الجماعة
 لكنه ليس تمام اذ قوله صلى الله عليه وسلم بالجماعة تصحيح بما هو المراد وما قوله ان
 الخبر ليس من الصلوات فعلى تقدير تسليمه ليس بتمام في الاستدلال بما في الخبر
 الضعيف قد يعرل عليه اذا علمت انه الشهوة واحدا وآخر من اباي
 من ترك الجماعة ثلث جمع سوايات في ثلث اسابيع من جملة من ساقى
 وروى عن الرضا عليه السلام في بيان ان صلوة الجماعة افضل من صلوة الافراد
 في سجدة الكوفة يعني ان صلوة الجماعة في أي مكان افضل من صلوة الافراد
 في سجدة الكوفة وقد استخرج بعض الفقهاء من هذا الخبر ان الصلوة الواحدة
 في جماعة افضل من الصلوة حيث شئت من الصلوة في سجدة الكوفة باثني
 صلوة ولا يخفى ان هذه الالفاظ المذكورة تدل على ان صلواتها عظيم خصوصا
 اذا انقضت الى غير ذلك من اجابا لا كبرية المروية عن اهل البيت في باب
 الجماعة ويستحب حضور جماعة من الملائكة استجابة لما ذكره في الخبر
 فاما ان من انشاء من من صلى بهم في الصف الاول كان كثر من صلى خلفه
 من في الصف الاول مدوي عنه انه من صلى في سجدة ثم ادى في سجدة في صلى
 معهم خرج بصلاتهم وقدر وي من اباي ان صلوة الرجل مع الواحد

كان

من صلوة وحده وصلوة مع الرجلين افضل من صلوة مع واحد وحيث ما قرئ
 بالجماعة فهو افضل من ان يقرأ وحده وما كثر جمعة فهو افضل واذا قرئ
 من الجماعة كثر جمعة يكونا عظم فضلا وتجلب لكلماته فيصعد سجدة يكون
 صلوة في الجماعة اكبر الا ان يعطى سجدة ويرى من قوله بحسبه فان اقام
 الصلوة في ذلك المسجد القريب افضل واو في الاخر السبي في لا بعد ذلك
 الا قرب سبي في خراب لا قرب وهو ظلم مني منه في لسانه تعالى ومن الظلم
 من منع مساجدا ان يذكر فيها اسمه وسبي في خرابها ويجوز الجماعة في
 المسجد او اجابا سواء كان قريبا من المسجد ولا ريب ان المسجد لا قاتل الجماعة
 لشرفه وجماعة على غير من لا مكان وترى فيها اي شرف الجماعة ستة اعد
 احبته الملائكة للافتداء وهو ثمن امر عشرة احدها يلجع الا ما لم يفلح
 سبي الملائكة الصبي الغير المجرم اجابا واما الذين في سجدة الملائكة في
 عدم الجواز لعلمه بعدم مواخذته بترك شي من العاجبات فلا يوزن في ذلك
 لا صلى ولا خلف من سبي منه واما من وثقها فعلمه فلا يصح ما لا يخفى
 الا لا فضله ولو كان يلقون بغيره اذ ما رخصت في اداء الفاتحة والحمد
 الملائكة واما الشهادتين فلا يصح ما لا يخفى من ترك المسلمين لانهم فسقة
 والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتكم ان نتكلموا فيه فذكرنا ذلك
 لا يؤمن ما يؤمنون قال الله تعالى في الذكر لا يؤمنون الا من آمن في الذكر
 فان شأنا في الحقيقة وفيه نظر على حقيقة الاسلام ليست الا اقرار
 الشهادتين وليس الايمان كذلك فكيف يكون دينا وفي الحقيقة قد راعها
 عمدا فلا يصح خلفا من وان كان مقتدا للقول المذكور ولقولهم
 لا ريب في ذلك والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتكم ان نتكلموا فيه فذكرنا ذلك
 ان شرط العدالة يعني من ترك الايمان بل يعني من الشك في الايمان وليس اعني ذلك
 والعقل ايضا لا ينجون واجبي لا يشقان بالعدالة كالا ولما لا

ذكر

التي كذا لا يقع امامه الحق لما عرفت وللإجماع وان كان الجوز يقتضي
 أو إذا يعني يعرف في بعض الأوقات ولا يحل ذلك بالحق وعدم الجواز في
 الجوز بالحق لا يرى تحققة بحالة الجوز خاصة وانما لا يقع في
 فهو لما مئة لولا المانع كما نبه عليه بقوله لا حال لا فاقه فغيره في
 لا حال الجاهة الجوز في استام الصلوة ولا مكان عروس الاحتلام في
 الجوز وكذا لا يقع امامه الكا وجوز كان عكس في سنة وكذا امامه الكا
 لا تمسك الجوز من الرضا عن رجل يقارب الذنوب وهو عاين بهذا
 أصلي خلفه قال لا وقال الزعم لا في ذلك الما ملك شيعته في أنه فلا يحصل
 شيعته منها ولا فاسقا وما في من أفا فاسق الخالف عن مقتضى
 أصلي الجوز عن البا في رجل يحسب من المؤمنين ولا يراه من عدوه ضا
 هذا الجوز وهو عدو لا تسفل خلفه إلا ان شيعه وكذا لا يقع امامه ولا
 وهو لا قد فهم منهية وانما هو أشاهم فلا يقع امامه الكا ولا الكا
 الفاسق للفاسق ولا الخالف الخالف ولا امامه ولذا لا تسفل امامه
 يقتضي المناجعة ومتابعة الظاهر منفية قال الله تعالى ولا تكونوا الي الذين
 ظلموا وقد بينا فيهم لا في هذا الصلوة خلف فاسق والما هو مستأجر
 الصلوة أو خلف عدله بعد معرفة عدله فلا بد من معرفة العدله وبارك
 معرفة العدله لما مر في مقتضى الكتاب من المباشرة الباطنة أو الشهادة
 عدلين أو لا شها وبين العلماء فيها ومما يعرف به عدالة صلوة عرف
 خلفه لا للثبوت لأن ذلك بقرينة الشهادة فلا يكفي في معرفة العدله إلا
 فلا بد له بالسلام الرجل على عدله لأن السلام بحال الصلوة لا يشا
 بينهما وقد ذهب بعض فقهاء المتقدمين إلى أن المسلمين كلهم على العدله
 إلى أن يظهر عنه ما يريها وهو مستبعد ولا يكفي أيضا في بقاء العدله
 التعويل ولا عماد على حسن الظاهر من شغلها بالفراسخ والمستحبات

ر
مما

واقامة الصلوة في وقتها وإيتاء الفقرة ولا انقضت بجميع مع حسن الظن
 ومن قد وجدنا حسن الظاهر ونحوه الصلوة في بعض من الجوز ثم بعد
 وأما صحتها فمن غير حرب الشيطان لأن حرب الشيطان من الما حرون وكذا
 الما لا تسفل لا تسفل من حق دينه والمات ومن أصحابنا من يحول في العدة
 على حسن الظاهر لصلح المانع على المواطن والحق في الموضع لما ذكره المص
 في ذلك وأما ما في ضعف ما ذهب إليه بعض أصحابنا بقوله على الأصح وهذا
 في حسن ما ذهب إليه والخلاف إذا كان في التفرع والمسا في الاحتكام
 التوبة بعد المناجعة في الفرضية وجوز الصلوة في قر والتعالي والأدب
 مانع من الأقدار لا مطلقا بل أن يطرأ ذلك الخلاف الصلوة عند الما مو
 فإذا قضي إلى الما مو وجوب التوبة ولا مانع من ذلك كان ذلك
 فأما في صلوة الما مو وما عا من لا فاقه ولا كان في ذلك مستغن بركة
 الواجب في الصلوة عددا وأما الخلاف في المسا في الأصولية التي لا دخلها
 في الإسلام كمن في الجوز الفرة والقول بان الأمر من لا يتقرب من ذلك
 بقا وطحا ثم المودة النساء لقول الصادق ع وقد سئل هل تؤم المودة النساء
 لا بأمر فلان من يصلي جماعة كما رجال أجمعوا وخبر سليمان بن يسير كما هو
 مروى عن النبي ع فإذا امت المودة استحب لها أن تقف وسطهم ويصنعون
 ولو شاح الأيمه وتنازعوا مع تساوهم في شرائط الامامة قال الحق
 الما قد خرج على واحد منهم قدم بها والمأمورين لما فيه من اجتماع القلوب
 والمقاصد وبصر صريح الشهيد ومع الاختلاف في اختلاف الما مو بين في
 التقديم وعدمها فاقه فهم على واحد منهم قال الله لا يقدم أحيا إلا أكثر
 وفيه أن ظاهر كلام أصحابنا في ذلك لا يتم ذكرها أنه عند اختلاف الطلب
 التزج قاله الشهيد في الذكرى اللهم إلا أن يقال أن اختلاف الأقل في
 قولا لعدم ثبوت اختلاف فرع الاختلاف ليس للمأمورين أن يقيموا

وحدوث الما مو

لا يمتنع في كل قوم خلف من يتارونه لما فيه من اعادة الحق وان تشاءوا
 اياها سويين يظنون في الصلوة والكثرة فلعلمنا فيه قولنا ان اعداها
 الا قراءة القوم بتقديم القوم اقرهم للقرآن وثانيها انه يقدم على غيره
 لان الاحتياج اليها اقراهم لان القراءة التي يحتاج اليها في هذه الصلاة
 مخصوصة والمعرفة بالفتية الاخر عند ذلك المقدار الذي يكون فيه
 صحة الصلوة والاحتياج اليه من الفتية والصلوة غير مخصوص او لا
 له في الصلوة احتياج اليكثر الفتية في معرفته والحاصل ان الاحتياج اليها
 اشتياسيا من القراء لان الفتية لم يشرع جميعها في الصلوة بل في
 وسبقها وجربها ان عرض في الصلوة ما يلجج الي الخبير ان يخلو في الصلاة
 واذا بالضم دام هذه القول الاول كما اشار اليه بقوله ومع اختلاف
 واجيب عن مستند قوله الثاني ان مقتضى الصلوة امور مخصوصة
 والمفروض ان الاداء عالم بها كالفقه وتدرج القاري على الاخرية
 الاداء وانتساب القراءة وان كان اقل حظا اذا الظاهر ان المراد بالقراءة
 قرأ الحديث هو الاجود قراءة ولو كانت في القراءة فالا فتية في تقديم
 الفتية على غيره لقوله على اختلاف ان كانوا في القراءة سواء فاعلموا ان
 والقول الثاني قول اهل السوي الذين يقولون والذين لا يقولون وان تشاءوا في
 الفتية ايضا فالهاشي يقول ان كانا متساويين في الفتية والجمود لكن اشد
 مع ذلك الهاشي والآخرين على ما تقدم في الهاشي على غيره وفي الفتية
 الفتية على الهاشي فيه على ان الترتيب بحسب الدين فيلزم من الاحتياج
 الترتيب واعلم ان العلامة في القواعد والحق بطل الشرايع فاعلموا ان
 في تقديم الهاشي وصرح العلامة في المختلف بان تقديم الهاشي امر مشهور
 وان وجهه جعل تقديم الهاشي بعد الفتية وقيل لا الشئ في الذكرى عن
 لم نر هذا مذكورا في الاخبار كالا ما روي من بلاد ارسطو بطريق غيره

من قبل النبي قدما قرينا لا قدما وهو على تقدير تسليمه غير مرجح في
 الحديث وهذا انما هو شعور في صلوة الجماعة خاصة نعم في تقديمه نوع
 اكرام لرسول الله واذ اعرفت ان الهاشي بعد الفتية يقدم على غيره فان
 تقدمه لا يكون مع الترتيب وقيل وايضا في الجملة فلا قدم على غيره من
 جهة تقدمه على غيره لما فيه من الترتيب المراد بالقدم هجرة من كان اسبق
 هجرة من كان احب اليه والاسلام وقيل من كان اسبق اسلاما وقيل المراد
 من سبقه من اولاد من تقدمت هجرته سواء كانت الهجرة قبل الفتح او بعده
 وقيل المراد به في زماننا من سبقه الامساك بها قبال الباد يسكنون
 كذا في الامساك وقيل اليه في شريط الامامة من اهل القري والمواد
 وهذا الترتيب لا يخرج من مقتضى هذا الظاهر كما ان داله في بعض المقتضى
 ولو كانت في الهجرة فلا منية الاسلام لقوله فأكبرهم ثم وانما تقدم
 بقوله في الاسلام لان ذلك هو التحقيق والكرام والاحكام فلو كان
 اقدم من خبير كلها في الاسلام ولا يجوز لبعضهم لكن زمان اسلامه
 اقدم من خبير كما لا ولا هو الامن المستبر فان تشاءوا في السن فالاصح
 ان يقدم ح الاصح وجها اذكر ان قال الحق لا اري للولود وجها ولا انرا
 في الاولوية اذ لا يبعد ذلك شرفا في الرجال فالصحة عند هذا التفسير الثاني
 وكذا هذا السيد وما روي وقال العلامة في المختلف اذا على الحق تقدم
 الاصح وجها لما فيه من الترتيب على ما تقدم به وان تشاءوا في جميع ما تقدم
 قاله في بعض من كانهم تشاءوا في الاستحقاق وهذا الجمع فحصل الاشكال
 في ترجيح كافي في الحق فيقدم ما يخرج باسمه القرينة هذا كله تقديم اصح
 كما تقدم في الجواب فلو قدم للفتية على القائل في هذه المراتب كلها كما
 بالاختلاف والاصح في ما روي انه اذا كان فيه الترتيب وكذا الامام الرب
 الملائمة في سجدة وكذا والمقتضى ما سألنا به في يد من اي هذه

من قبل النبي قدما قرينا
 لا قدما وهو على تقدير تسليمه
 غير مرجح في الحديث

الثقة مطلقا سواء كان في الحاضر من معهود من هو قراء منهم او في الغيب
 عيان منهم اي هو في الثقة غير انما هو اعظم لقوله لا يؤمن الرجل في نفسه
 ولا شهادته وقال الصادق ع لا يقدر من احدكم الرجل في منزله ولا في
 سلطانه والمجيب بالنسبة الى الامام الراتب كثر له وقال الشيعيون
 قولنا انهم من ذارهم فلا يؤمنهم عام في المجد وغيره ولا في شهادتهم
 يورث وشبهه وشافروا دون هؤلاء لغيرهم اندفع الحدود على الامام
 واذا كان الامام الراتب مريضا لا يقدر على القيام وكذا صاحب البيت
 لم يجز له ان يؤم بالقيام ويكره امامة الحدود بعد توطئة من هذا القول
 وامامة الشيعية لما تروى حديث في زمان من الماشركين في الامانة
 لقول الصادق ع لا يؤم للصفي الماشرك ولا الماشرك للصفي وامامة من
 يكره المأمومون لان امير المؤمنين ع قد ناهى قوم بجليل ان يؤموا
 ونحن كما نعرف فقال ع انك تحرون في بيع الحمار والجمرة والرا والمهز والوا
 والظلم والمهز والحداد به هو الذي يبيع في الامور ويكتب كل ما يريد
 لقوله معروف ع لا يؤم ما ناهى في المتروكي بالتمتع بظلمة ولا خلاصة
 جواز ذلك لان ظلمته شرعية ولا يجوز امامة مؤمن للثان للثاني لان
 الصحيح بله القارة فلكه منها ومعجز الامام لا يحصل التخليل في يوم
 يوم مثله في ذلك الحرف الذي هو غير الامان به جميعا وفي الامانة
 الا عدم ولا يوص قولان احدهما عدم الجواز لعدم اتقيا العترة والآخر
 ونقص الطابع منها ولقول الصادق ع لا يؤمن على كمال الحدوم ولا
 والنجون قولنا الزنا والجراري وهذا القول هو لعدم عترة الشيع واليه
 وثابتها الجواز لان عبيد الله بن يزيد سأل الصادق ع عن الحدود والنجون
 يؤمنان المسلمين قال ع قال هل يفتي الله بها المؤمن قال نعم وهل كتب الله
 البلاد الا على المؤمنين ويكره امامة النمام وهو الذي يرد الله تعالى في

ان يرضى

به جميعا والفاء فاء وهو الذي يرد الفاء ويأتي به جميعا ولا يرب في جواز
 الامانة الا بها ياتيان بالحرف على وجه الكمال والزيادة لا يضر لانها متقوية بان
 ولا يجوز امامة الا على الثقة على ما قاله القراء قطري الشان وهو
 الذي يصل الرأ على طرف لا ملاما وقال الزهري لا يبيع بالياء المتقطعة
 تحتها فخطبتين هو الذي لا يبيع الكلام وكما لا يجوز امامة الا على لا يجوز
 امامة الا على وهو الذي لا يبيع الامام واما لا يبيع امامة هؤلاء لان من
 ليس حقا ائني بالنسبة الي عاقبة وثابتها اي الثاني في شروط الجماعة
 العدد واقله اثنان احدهما الامام والاخر المأموم وان كانا امرأة فليكن
 من الاثنان فاقولهما جماعة وسئل الصادق ع من اقل ما يكون الجماعة
 قال رجل وامرأة وقيل يفتي الجماعة شرعا بالصبي المين فانما من جاس
 ائني بالبيوع وكما نعرف بالغ وهذا القول لما يفتي اقلنا بان فعل البيوع
 يقتضي الفتحة واما اقلنا اذا قاله تربيتيه فلا يكفي الاثنان في كل
 ما يقع فيه الا في صلوة الجمعة وفي صلوة العيد لا مطلقا بل مع وجودها
 فانها لا يقدران بالعدد المذكور فان قلت قد تفرق في الاصول اقل
 الجم ثلاثة فكيف ذهبتم الى ان الجماعة يفتي اثنين قلنا ليس فيها عجز فيه
 صفة مع محالة على اثنين فلا يتبعها السواء والمراد ان الفتنة التي
 تفصل بينهما وثابتها اي الثالث من شروط الجماعة عدم تقدم الما
 على الامام في الموضع فان سلمت قدمه بطلت صلوة الجماعة سواء كان
 في الموضع او في غير الموضع او كان في اثناء الصلوة او في غير الصلوة
 انا جعل الامام ما لا يؤمن به كذا قيل في القليل والناسي به ما ولا
 ع بعدد وفي ذلك لا تخيل المذكور على المطلق فقولوا ربا واه الامام
 للامام في الحرف الجماعة والا فليأخره عن الامام قاله العلامة وقد
 ناهى امامه ليرى في جواز الماشرك واه وجب التاخر وان كان في غير لفظ

كلامه

الخيرة ما ذهب اليه وان كان مقدوما لكنه ما وجد فيها اية اعلان
 على جوان المائدة وكيف يتم به وعري الباع مع مخالفة من هو من طاعن
 على انما ما مخالفا انما ذكر ما من ادريس مقدوح لان ظاهر خبر محمد بن مسلم
 عن احدهما ان الرجل يوم احد ما صاحبه يقوم من عتبة جنة عليه والعبير
 في التقدم والمساواة انما هو الصريح المبيح لو كان عقب المأموم محاشي
 بالعبث لا لمام ويكون موضع مجوده متقدما على موضع مجرة لا لمام لم يمتد
 ذلك في الاقضاء وجهه الضايف وايضا لو كان رجل المأموم المولى من رجل
 الا لمام فوقت حيث يكون عتبة مما بالعبث لا لمام ويكون المولى من الما
 متقدما على اصاح لا لمام لم يكن ذلك قاضيا في الاقيام ولا هو طاعة
 المأموم باعتبار الاصاح ايضا وعدم العبث بموضع التجرد تقدما انما
 يستقيم في غير المستدبرين في الكعبة واما ما نسبة اليهم اعني المأمومين
 المستدبرين الذين هم في خطا وجهه لا لمام سواء كانوا واقفين على
 مقام لا لمام وفي طيات اخر ووزن المتوجهين الى جهة لا لمام فلا بد
 من اصابا وعدم تقدم موضع التجرد ايضا كانه عليه بقوله لا في الجماعة
 حول الكعبة وانما يصحح لا لا يكون المأموم فيها اليها اي في الكعبة شيئا
 من الا لمام والاقرب اليها يقضى التقدم والتقدم على الا لمام يوجب الخطا
 اجماعا في مجوز الجماعة في عدة سفر سواء كانت متصلة او منفصلة
 مع التباعد والبيد ولو ثبت سفينة المأموم فان في المأموم من غير
 بطلت صلوة ولو نوى الاقراء صحت كما يشترط عدم تقدم المأموم على
 الا لمام اجماعا كذا يشترط عدم علم الا لمام بحسب المكان فلو كان مكان
 الا لمام اعلى من مكان المأموم بما يحد به وهو لا يحيط به القاد وهو
 العلوا العرفي كان ذلك قاضيا في صحة صلوة المأموم فائضا ووجهه
 لا يقتضي ان النبي من في الاقل يعني ان النبي من قيام الا لمام في مكان اعلى

فذلك

الخيرة ما ذهب اليه وان كان مقدوما لكنه ما وجد فيها اية اعلان
 على جوان المائدة وكيف يتم به وعري الباع مع مخالفة من هو من طاعن
 على انما ما مخالفا انما ذكر ما من ادريس مقدوح لان ظاهر خبر محمد بن مسلم
 عن احدهما ان الرجل يوم احد ما صاحبه يقوم من عتبة جنة عليه والعبير
 في التقدم والمساواة انما هو الصريح المبيح لو كان عقب المأموم محاشي
 بالعبث لا لمام ويكون موضع مجوده متقدما على موضع مجرة لا لمام لم يمتد
 ذلك في الاقضاء وجهه الضايف وايضا لو كان رجل المأموم المولى من رجل
 الا لمام فوقت حيث يكون عتبة مما بالعبث لا لمام ويكون المولى من الما
 متقدما على اصاح لا لمام لم يكن ذلك قاضيا في الاقيام ولا هو طاعة
 المأموم باعتبار الاصاح ايضا وعدم العبث بموضع التجرد تقدما انما
 يستقيم في غير المستدبرين في الكعبة واما ما نسبة اليهم اعني المأمومين
 المستدبرين الذين هم في خطا وجهه لا لمام سواء كانوا واقفين على
 مقام لا لمام وفي طيات اخر ووزن المتوجهين الى جهة لا لمام فلا بد
 من اصابا وعدم تقدم موضع التجرد ايضا كانه عليه بقوله لا في الجماعة
 حول الكعبة وانما يصحح لا لا يكون المأموم فيها اليها اي في الكعبة شيئا
 من الا لمام والاقرب اليها يقضى التقدم والتقدم على الا لمام يوجب الخطا
 اجماعا في مجوز الجماعة في عدة سفر سواء كانت متصلة او منفصلة
 مع التباعد والبيد ولو ثبت سفينة المأموم فان في المأموم من غير
 بطلت صلوة ولو نوى الاقراء صحت كما يشترط عدم تقدم المأموم على
 الا لمام اجماعا كذا يشترط عدم علم الا لمام بحسب المكان فلو كان مكان
 الا لمام اعلى من مكان المأموم بما يحد به وهو لا يحيط به القاد وهو
 العلوا العرفي كان ذلك قاضيا في صحة صلوة المأموم فائضا ووجهه
 لا يقتضي ان النبي من في الاقل يعني ان النبي من قيام الا لمام في مكان اعلى

لا يجوز

الذي اعرفه

فالحال فيه الى العرف كانه غير موزع ولما عرفت لم يقع فيه تصرف يكون
 واما تقدير القرب بينهما بسقط الجسد والقول بالشرائط ذلك مستحيل
 اياهما يكون قدوة ذلك مستطرد فذلك مستبعد فالحال في الاستحباب
 قاله العلامة في التذكرة وقد قدم البعد بما يزيد على ثمانية ذراع في القرب
 بها وجاد وثقا واستضعفه المصنف من حيث المستند وشارا الى ذلك في
 ولا يتعد ما في القرب ثلثا يد ذراع على الارض وهو قوله بعض الحكماء الذين
 فعل هذا لو وقع صف خلف الامام على مائة خطا ثم بعده صف آخر على
 هذه النسبة ثم بعد ذلك كذلك تحت صفهم وبعده صف آخر على
 واحبا والقرب العربي بين الصف الاول والاخير وكذا بين صفين الصفين
 لا يصح البعد الذي بين الصفين الاخيرين والاولين بل في ذلك البعد
 كقولهم ما اورد في ما ذكرنا من احكام القرب العربي بين الصفين
 اشار به لما اذا كان بين كل صفين القرب العربي وهذا الذي قد عرفت
 محل اجاع جميع صفوفهم في الجماعة فربما كانت صلوة الصفوف المتفرقة
 وجب ان يتقدم الصفون في تحصيل القرب العربي في الرابع من الصفوف الستة
 نية الايمان والافتداء والمراد بها ان يحصل للمأموم صلوة مستقيمة
 بصلوة الامام ويطبقها في وجوب نية الافتداء ما راجع الى قوله
 انما لكل امرئ ما نوى ولو نوى نية الجماعة مطلقا لم يكف اشراكها بين
 الامام والمأموم فليس بنية الجماعة المطلقة نية الافتداء ويطبق
 الفعل بفعل الغير فلا يختص باحدهما الا بالنية فان كان المأموم الامام
 بغير نية اي بغير نية الامام بطلت صلوة المأموم لا مطلقا بل انما
 حيا بما لا يخفى من نحو القراءة فلو ترك ذلك في هذه القراءة عمدا لم يجز
 بطلت صلوة ذلك المأموم لا يقصد الوجوب ويجب على المأموم ما يترتب
 اي بغير نية الافتداء عن نية الامام اجماعا لقوله ما راجع الى الامام

انما لا يفرق بين الامام والغير في الظاهر الجسد المسافة وما في ذلك البعد بحسب
 الروايات بحيث يكون قريبا في زمان واحد ولا يجب على الامام نية الامامة
 للاصل ولما روي انما انه لا يفرق بين الامام والغير في الظاهر الجسد المسافة وما في ذلك البعد بحسب
 حتى ما وما عطف على الحق بهم النبي ما وجب في صلوة صف البعد الخارج
 من صلوة الجماعة فذلك الامام لا يفرق بين الامام والغير في الظاهر الجسد المسافة وما في ذلك البعد بحسب
 فلا يفرق بين الامامة لعدم الاختلاف في النيات والامكان بين ما في قوله
 يتعطف نية الامامة في الجماعة وما يستلزم فيه الجماعة قبل الاذاعة لا
 الامامة فلا يحتاج الى نية الامامة وهو ضعف لقوله ما راجع الى الامام
 وقيل نعم لان نية الفعل الواجب واجب وهو لها وجه المأموم فلو روي
 اليه اشار بقوله في الجماعة الواجبة اذا عرفت انه لا يشترط في جملة الصف
 نية الامامة فذلك يجب له ذلك فيلزم ان يتعطف نية القرب والنية عليه
 بقوله لكن يوقف حصوله القرب اي حصول قرب الجماعة عليها اي على نية
 الامامة فلو لم يرها لم ينله اذ ليس المأموم من خلف الامام في صلوة الجماعة
 بجماعة مع شعورهم لم يكن له سلطان قواب الجماعة وما مع عدم الشعور
 حتى يقع من الصفوة قال الشهيد ان نية القرب لا يترتب منه
 اعمالا لنية فبعد من كرم الله سبحانه وتعالى وحسنه ووجب في جملة القرب
 بعده الامام وبعينه في جملة ما راجع الى وجهه فلو كان من يديه
 اثنان ونوى الافتداء باثنين معا وباحدهما لا يصح لم يقع ما في الاول
 فلا يمكن الاختلاف المستحق في تقدير المأمومة فيكون صلوة معرفة للطلال
 واما في الثاني فلو عرفت ما بينهما مع الاختلاف وما بعد احدهما وفي الاخر
 ترجيح من غير مرجح ولو عرفت فخطاه في تعيينه بان نوى الافتداء من يديه بان
 انه مأموم بطلت صلوة لانه لم يفرق بين الامام والغير في الظاهر الجسد المسافة وما في ذلك البعد بحسب
 بقوله وما عطف على الحق بهم النبي ما وجب في صلوة صف البعد الخارج من صلوة الجماعة فذلك الامام لا يفرق بين الامام والغير في الظاهر الجسد المسافة وما في ذلك البعد بحسب

قال في حقه

واخطأ في تعيينه وجب عليه إعادة الصلوة عليه قاله العلامة في النهاية
 ولو قد بقي بالمأموم لم يصح إجماعا ولو سئل أن يقرأ في ركعتيه أنه لما حرك
 حقه صلواتها للفقير ومكث على صلواتها تامة ولو بقي على صلواتها
 أنه ما مرم بطول صلواتها لأنها قد أخلا بالقرآن عذرا ولو انقلب المأموم
 إلى الإمام آخر ووطئ صلواته بصلوة ذلك الآخر مع حصول عذر من الإمام
 في أثناء الصلوة لا مطلقا كما أشار إليه بقوله عند عرو من مانع للأول
 للإمام الأول من أن لا تامة كالجنون والحدث والاعتداء والحول جاز للامتناع
 ولا لا تامة لم يرم عند عرو من مانع ولا ريب أنها إذا انقضت الصلوة
 عزا لا وضا والمأموم منفردا بها وبما للفقير ولا يتيم بتمتصلا بصلواته
 الجماعة وهذا القليل مما يتيم على إيا الشيخ ومن يتولى بمقالته وإما على
 العلامة في القواعد فلا يلزم لا يجوز عنده إتيان المأموم حيث كان
 ولو سئل منفردا ثم بقي الإتيان في غير موضع منهم من ظاهر كلام المتقدمين جواز
 العدول للمأموم إلى الإمام آخر ما يكون عند عرو من العذر وما يردونه
 فلا يجوز الانتقال وهذا الشيخ أنه جائز سواء كان مع العذر أو غير
 سواء كان المنقلب مأموما أو منفردا واستدل الشيخ على جواز ذلك بصلوات
 الصلوة وإجماع الفقهاء وما إليه العلامة في المذكرة بناء على جواز فيه ألا
 وعلى جواز تجديد الإتيان للفقير وفيه منع ظاهر مستند قوله الشيخ ما ينافي
 جعل الإمام مأموما كقولهم بغيره فلا يختلفوا عليه والفرق بين المأموم في العرو
 المأموم الذي عرو من الإمام وبين العرو من بين وبين تجديد الإتيان للمأموم
 انتقاله إلى الإمام آخر من غير عذر ظاهر لأن النقل في الصورة الثانية بغير
 نصية للجماعة وهذا لما يجره حاصله فيها بخلافه فلا وجه للعدول
 نعم توجه هذا مع بيان الإمام الثاني على الأول بوجه من وجوه الرجحان
 كونه أعلم وأقرأ وأعدل لا مطلقا ويعلم من ظاهر المذكرة أن هذه

المستند

أي من حيث أهدته

الصلوة على إجماع حيث قال يجوز للمأموم أن يقتل شيئا من أتيان إلى
 الإمام بعد ركعته ولغيره عند طائفة فان صح ما ادعاه من إجماع
 في غير ذلك لم يرد من المانع كما فعله المصنف فائدة حيث ذكر الجواز وحاصل من غير
 العذر ما أيضا انما من شرط التمسك بشهادة المأموم يعني بما يجب
 على المأموم في صحة القضاء شهادة الإمام بعينه أو من يشاهده أو
 من يسمع من غيره من المأمومين أو الإمام من جليل من خرجوا أو غيره
 يسمع المشاهدة أو يسمع القدوة وكذا بين المصنف والمسألة موضع إجماع
 ودوي ضرورة من الجاهل فإن كان بينهم من وجدان فليس ذلك لهم
 بصلوة وشهادة المأموم للإمام كافي في صحة القدوة ولو كان ذلك لربما
 فلهذا قد يلا الإمام ويلا يراه لكن يرى أحدا من المأمومين وهذا كما
 يرى ما سويما آخر ذلك الأخير يرى الإمام تحت القدوة بالقبلة سلم
 الجميع لانهاء شهادتهم إليه وهو يعتبر في ذلك العذر بصلوة الوفاة
 بأن يكون المأموم عالما بصلوة الواسطة فيجوز ذلك إذا المأموم الذي
 لا يكون بصلوة صحيح كانت شهادته كشهادة الأجنبي والحق أن الأصل
 في قبول المسلم المصنف في صح عدم العلم بصلواتهم أي بصلوة المأموم
 الذي في قاله يعلم بصلواتهم بصلواتهم بصلواتهم ولا قضاء وأما إذا علم
 بصلواتهم لم يلا كالحمد والمأموم في الحقيقة ولما كان لما ذكره من الشرط
 أغنى عن شهادة المأموم للإمام لا يستقيم بالنسبة إلى إمامه لو ورد في
 جواز الإتيان في هذه الصورة لأن جاز الإمام الصادق من الرجل يصلي
 بالقيام خلفه وإمامه على يمينه خلفه قاله في قولنا في بينه وبين
 سابطا وطريقا لا بأس ولا المروءة معروفة والجماعة مطعون بالشايخ
 بالنسبة إلى جميع المخالفين في بين الصيانة بطلب الفضيلة استثنى اقتدا
 المراد من ذلك المذكور بقوله أن يرضى المراد بالرجل يقصد الإمام

لهذا

واذا انت الملة الشاه فالظاهر ان ائمة في الحكم المذكور يعتبر
 عدم الخيلولة بين الامام والمأموم من غير ان يفسدوا الطريق والتمسك
 اي لما لا يصح بين الامام والمأموم في بعض احوال الصلوة عن غير مقتضى
 خاصة دون حالة القيام وكذا لما لا يصح من اهل البيت الذي في
 دون المشاهدة وكذا الظاهر من ان ائمة اما الظاهر فلا في الاصل
 حايلا في العرف وانما غيرها فلا لا يمنع المشاهدة اصلا او في بعض
 وبعض فتمت ايضا من ان ائمة اذا كان الحائل بينه وبين الامام فهو
 او شيئا كما ظهر من ائمة من ائمة من ائمة قالوا في قوم بين وبين
 فلا يفتي فليس لهم ذلك الامام بالامام ولو صلى الامام واقفا في الحرب
 في غايط او صلى في معصودة من المفاصل التي في الجوامع غير مزارا
 مشقوقة فضلا عن الجاهل او الواسع من غير الامام
 لانه باطل لا مطلقا بل في بعض احوال والى اهل الطريق من مشاهدة
 اي اي من مشاهد الامام ويمكن ان يكون المراد من الجاهل بالداخل هو الذي
 يصح على الجاهل بالمجد ويتبين ان ائمة على قطعة من ساحة المجد فضلا
 به كما هو من الجاهل في مشاهدته حيث لو دخل في الامام ووقف
 متوجها الى ذلك الجاهل لم يشاهده احد من الواسع على طريق ذلك
 البناء القاد من الشروط الستة توافق نظم الصلوة يعني صلاة الامام
 فالامام في الاركان والافعال في عدد الركعات فلا يصح القدوم مع
 الاختلاف فلا يصح في اليومية بغير الكسوف والصد الذي هو الخلق
 والامر بالمعصية ولا وبان المأذنة مع اختلاف هيئة الصلوة من غير
 وكذا بالعكس فلا يصح في الكسوف باليومية لما ذكرنا من وجوب الظاهر
 قالوا اما جعل الامام اما ما يؤتم به فلا فيتموا عليه ولا تعاد في ان المأذنة
 هنا غير ممكن ويجوز الاقضاء في ركعتي الطلوع باليومية وبكسوف

هذا هو الوجه في ان ائمة الصلوة لا يفتي في احوال الصلوة من غير مقتضى خاصة دون حالة القيام وكذا لما لا يصح من اهل البيت الذي في دون المشاهدة وكذا الظاهر من ان ائمة اما الظاهر فلا في الاصل حايلا في العرف وانما غيرها فلا لا يمنع المشاهدة اصلا او في بعض وبعض فتمت ايضا من ان ائمة اذا كان الحائل بينه وبين الامام فهو او شيئا كما ظهر من ائمة من ائمة من ائمة قالوا في قوم بين وبين فلا يفتي فليس لهم ذلك الامام بالامام ولو صلى الامام واقفا في الحرب في غايط او صلى في معصودة من المفاصل التي في الجوامع غير مزارا مشقوقة فضلا عن الجاهل او الواسع من غير الامام

الحدود في الصلوة من اذ لا تعاقبة بين الصلوتين والهيئة وكذا الفرض
 بالصلوة يعني كما يجوز الاقضاء في ركعتي الطلوع باليومية كذا يجوز اقضاء
 الصلوة بالانفراد لا يشترط توافق الصلوتين يوما يجوز ان يصلي المصلي
 بالمتنفل ان معاذ كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرجع الى منزله
 يصلي فيه على نطق ولم مكتوبة وكان الرضا ع من اجل ان يرجع بذلك
 وكذا النقل بالنقل يجوز ان يصلي المتنفل بمسلك لا مطلقا بل في بعض
 خصوصه كالا يستقار وسقوة العادة منها والعديد من الحدود بين
 القدر وما في غير هذه الموضع فتقع اجامعا لقوله تعالى في ناطقة
 اعلم ان كما يجوز اقضاء المودعي المودعي يجوز اقضاء القاصي بالشقي
 واقضاء المودعي بالقاصي وبالعكس وكذا لا يشترط الاقضاء الثاني كذا لا
 يشترط الاقضاء الثاني فمجرد ان يصلي في الظاهر من يصلي المصلي
 كانه الصادق من سكره امام صلى الله عليه وسلم جازية وهي لم تطل بالاجازات
 فتم واجازات عنهم ولو ائمة يصلي الصلوة يصلي الظاهر كان في الجاهل عنه
 انشاء صلوة بغير التسليم ولا سطر والتسليم الامام ولو ائمة يصلي
 الظاهر يصلي المغرب فانتهى الامام الى التسليم ام المأموم صلواته والى
 فاذ كان كما اشار بقوله وبعض اليومية يعني اي يجوز الاقضاء في بعض
 اليومية بعضها ومع نفس صلاة المأموم يجزي المأموم يعني التسليم
 وبما رفته الامام قربان نظرا لتسليم الامام تسليما معه وهو اصل اي
 الاقضاء لما فيه من علة المناجعة ولو رادت صلاة المأموم على صلاة
 الامام كصلي الظاهر يصلي الصلوة وكمن لم يكن الامام في الركعة الأخيرة فلا يصح
 لانه لا مأموم المسبوق الاقضاء من غير التمسك بالنية بالقلبه في النية
 اي بما يصح عليه من الركعات بمسوقا من المأمومين وفي الاخبار وما يشهد
 بانها كانت ذلك منها ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا يصلي وحده

منه

النهاية للرواية الثالثة اذا انبهي القوم ومنهم من قال بكراهية ذلك
 مطلقا لان يكون جهرا ولو سمع قائله كراهية سمع وهو قول الحق لا يثبت
 الجواز والانبهي في الرواية التي هي من قول القارئ في الجهرية
 اذا سمع القراءة ولو جهرا ويقول باختيار قراءة الجهرية في الاختيار
 وهو قول الشيخ لقوله الصادق ع اما الذي يجوز فيها فانما هو بالجهل
 من خلفه فان سمعت فانصت وان لم تسمع فاقراء قال العلامة وهو على
 اختيار القراءة في الاختياره وسمعت قراءته في الاولين وفي جميع القضا
 اختياريه كاستماعه وسمعت قراءته في الجهرية قائله بقراءة الجهرية
 وانما في الاختيار في الاول ان يقرأ المأموم فيها او يسمع وهذا قول الشيخ
 رحمه الله وتفصيل المقام ان الصلوة ان كانت اختياريه فلا يجزئ فيها الا
 ثلثة الاول اختيارا لقراءة المأموم وهذا انما هو الشيخ وحق اختيار
 مع قراءة الجهرية وبعدها واليه مالا العلامة في القواعد والثاني في الجهرية
 مقالة الشيخ وابن ادریس والثالث كراهية وهو قول الحق بجمع الذي
 رحمه الله واختاره العلامة في بصركه وان كانت الصلوة جهرية فلا يجزئ
 اما ان يكون مسبوقة للمأموم فلا يخلو تقدير السماع فيه قول القارئ وهو
 قول الشيخ ظاهره ان يقرأه وهو قول الحق للصلوات التي هي جهرية
 لا يجرى فيها ما على تقدير عدم السماع فالقول بالثلاثة الاول وهو الجهرية
 وهو موافق لما ذهب اليه الشافعي والشافعي في الاختيار وهو قول الحق
 لقوله الصادق ع وان لم تسمع فاقراء والثاني قد عني ان الامر هذا الذي
 ما روي عن الحكماء في الرجل يسمع خلفه من يقرأه في الجهرية والقراءة
 يسمع القراءة قاله ابن ابراهيم سمعت قراءته والثلث عدم القراءة وهو على سلا
 من تفهيمنا قال العلامة في الخلف فلا فرق في الجمع بين الاختيار واختيار
 القراءة في الجهرية ان لم يسمع قراءته ولا جهمة لا الوجوب وتحرير القراءة

نعم

فهذا السماع والقراءة من القراءة ما يسمع في الاختيار من الاختيار انتهى
 كلامه واذا عرفت ذلك تبين لك ان هذا المقام في هذا المقام من بين الجهرية
 ما ذهب اليه الحق كما اشار اليه بقوله فيكون المأموم القراءة فيها اي في
 الجهرية والجهرية المسبوقة على الاظهر بين الاختيار ولو لم يسمع المأموم
 القراءة في الجهرية ولا جهمة اي صوتا ضعيفا استحب ان يقرأ ويستقدم
 ما ذكرناه في كلام الحق وكما استحب المأموم ان يقرأ في الصلوة المذكورة
 يجب له ان يقرأ من قراءته المسبوقة لا مطلقا لما نصت قراءته من قراءته
 الامام وانما استحب ذلك للمأموم ليعلم ان يقرأه مع الامام ويذكر
 اي المأموم الركعة كما لها به ما ذكرناه وانما الامام ما ذكرناه يعني يذكرك
 المأموم الامام ما ذكرناه الامام ما ذكرناه ولو كان ذلك بعد الذكر الواجب
 على الجميع وهو قول الحق وابن ادریس ومستند القول ما رواه سليمان بن
 خالد عن الصادق ع في الرجل اذا كان في الصلوة وهو راكع فيقرأ ارجل وهو
 يسمع صوته ثم يركع قبل ان يرفع الامام واسه فقد ادركت الركعة وخالف
 الشيخ في ذلك وقال انه لم يلحق بكثرة الركوع فقد فاته الركعة ومستند ما
 روي عن الباقر ع لا يصح بالركعة التي لم يسمع فيها ولا يصح عرف ذلك بان
 التكبير يقتضي ان يركع به وهو الركوع وبعد الغواب يحصل الجمع والثالث بين
 الجهرية وسدق المناقاة ولو شك المأموم وتردد في ان يقرأ او لا يقرأ
 في ركوعه قبل ان يرفع واسه ان يقرأه اختيارا او يقرأه عدم الادراك لا يقرأ
 لعدم واليه اشار بقوله ان يقرأه على ادراكه او يقرأه على جهل او
 يتكلم او لا يقرأه على جهل الامام على ما كان عليه من الجهل الى ان يسمع
 الرفع ولو ادرك بعد الركوع قبل ان يرفع في الجهرية او بعد الركوع وبعد الجهرية
 الا وفي استحب في الصورين ان يكون تكبيرة الاختيار فانما يكون بعد فاما
 تمام الامام الى الركعة اخرى تمام معه وهو يحتاج في الصورين الى استئذان في الثانية

في

انما قال الشيخ بان في لان زيادة الركعت معتقده في تباين كلامه في قوله
 العلامة لا ولي وهو في المصنف كالمشهور في قوله واستأثرت الجماعة في
 الصلوة من عند قيامه في الركعة اللاحقة لان الزيادة في الصلوة بعد
 مطلقاً يوجب البطلان خصوصاً في زيادة الركعت واجتمع العلماء في هذا المطلق
 بقوله الصادق ع اذا سبقك الامام بركعة واحدة وقد رفع يديه في
 معه ولا يقصد بها قبل في صلاة الحديث احتكاماً واحداً عدم الاستصحاب
 بالتجديز والتأني في صحة وثباتها لا اعتناءاً بالجملة وبالصلاة
 بناء على ان يكون الصلوة المذكورة في الصلاة واجبة الى التجدد والصلوة لا الى
 التجديز ولا ينبغي عليك التفريق الاحتكامين قارح في تحجية الخبر على المطلق
 لا نه عمل والمجمل يستدل به الا ان يقال ان احتمال الثاني في الظهور وقبوله في
 فيعمل على المعنى المتبادر وهو في خبر الشيخ ولو كانت الركعة التي بعد الركعة الاولى
 فيها التجدد الاخيرة هي الركعة الاخيرة استأنف صلوة لما ذكر في حديثنا
 وكبيرة معتقده وينبغي ان يكون ذلك الاستئناف بعد التسليم اي بعد تسليم
 الامام منها وحدها وهذا مقتضى ادائها فلا ينافى صلوة ومشاهاها
 الوجه رواية محمد بن مسلم قلت لم يبيح بذكر الصلوة قال اذا ادركت اول
 وهو في التجدد الاخيرة من صلوة فهو بذكر فضل الصلوة مع الامام في
 لما ذكره لما ذكرنا من الزيادة على بطلان الصلوة وان كان
 ركناً ولو كان المأموم قد اذبح بعد ذلك رأسه من سجود الاخيرة كما لا يخفى
 مع مقتضى ما لا امام وحسب معه وما بعده في التجدد ذكر ان شاء وان شاء
 سكتا الى ان يطرح الامام فان كان ذلك التجدد الذي تابعه فيه في سجدة
 الاخيرة في المأموم الى صلوة بعد تسليمه في تسليم الامام ليم صلوة المشقة
 فيها سجدة واحدة من غير ان يترك سجدة اخرى لا فتاح معتقده بالنية لانه
 لم يرد ركناً بطلان الصلوة به بخلافه لقيام بعد التجديز من حيثها ولكن

والجواب

والجواب كما هو في رواية عن ابي بصير في قوله لا يركع في صلاة الجماعة ولا يركع في صلاة
 التكبيرة لما فيهما قطعاً اذ يصدق انه كبر في ابتداء هذه الركعة وفي
 رواية اخرى ما يدل على التكبيرة ولما لا يركع في قوله لا يركع في صلاة الجماعة ولا يركع في صلاة
 وبين التجدد الواحدة فان كانتا متتابعين في الركعة الاولى في الصلاة الواحدة كذلك
 استئناف النية والتكبير فينبغي ان يكون الحال في الصلاة الواحدة كذلك
 والصلوة المذكورة للاستئناف في المسئلة الاولى وهي في الزيادة اذا كانت
 عمداً بطلان الصلوة وان لم يكن ركناً ان تمت ذلك على بطلان الصلوة فيها
 نحن فيه لا نه على وهدم قيامه وقدر التجدد متابعه للامام ولا ينبغي
 ان هذا كله يعاين قفاً في رواية اخرى فينبغي استئناف نية هنا ايضا كما
 في المسئلة الثالثة نعم لو ثبت ان هذا محلها وبما اجماع الاستصحاب
 دون المسئلة لمرتبها السؤال والظاهر من الامور الواقعة في الاحتكام ان يرد
 في هذه الصورة وكذا في ضرورة المسئلة فصل القدوة والا لا تنطبق كما
 الامر بذلك وفي الخبر المقتضى الاحتكام ان لا يبدل فضيلة الجماعة في الصلوة
 المذكورة لان لا يبدل مع تلك الصلوة ولا ركعة منها والشايع
 في تجديد شيء من اجزاء الصلوة متفرقاً عن الكل ولو كان التسليم الذي ما
 فيه هو التسليم الاول تابعه في صلوة بعد القيام اي كما تابعه في
 التسليم الثاني فاجزاء هذه التكبيرة الذي في رواية لا لا فتاح في قوله
 هذه الركعة التي تليها الامام بالنية له والى بالنية الى المأموم
 ويراد في المأموم المسبوق بصلوة فقام على مع الامام من ركعة او ركعتين
 يحصل ما يرد في رواية اخرى اولها وان كان ذلك بالنسبة الى الامام اخر
 صلوة وهذا موقع اجماع لا خلاف لعلنا فيه لقول ابي بصير في الخبرين
 يظهرهما ادراك مع الامام من الصلوة اولها قال ذلك معه ركعة كان
 تلك ان لا صلوة وان ادرك معه ركعتين فقام في مع الامام ركعتين

في ركعة اخرى فاشاء

الاربع

من صلوة فتم لا يبق عليه ويجزى المأموم بعد ما رآه في الصلاة في الركعتين
 بين السجدة يعني سجدة واحدة والجمعة والاربعاء والاربعاء والاربعاء
 وان سجد المأموم في آخره السجدة الثانية المأموم على الارض ولا يركع
 فلا سقط حكمه من سجدة واحدة ولا يركع في الركعة الثانية على الارض
 الا انما تم فيها الا انما اصله من الصلاة وهو ضعيف ولو كان المأموم
 غير حي لا يقدر على السجدة فلا بد من سجدة واحدة ولو اضطر الى
 الصلاة معه فتيه ما يسهل في الصلاة على المأموم في الركعة الاولى
 بالركعة الثانية وجوبا قال الصادق ع يركع اذا كنت معهم من الركعة
 مثل حديث القسوس والاضطر الى القيام ويجزى المأموم بعد ما سمع قسوة
 السجدة والى ما ذكره في الشاهد قوله وهو في الركعة الاولى وسجدت القسوة
 ولو اضطر الى القيام معه قبل ان يسجد تمام وشهد تمام ما يسهل عليه
 ويشهد تمام ويسهل ان اضطر الى ذلك ولو كان المأموم في الركعة الاولى
 اكمال قراءة في ركوعه ولو بقي عليه شيء فلا بأس بان يركع في الركعة
 عليه السلام ان قرع قلبك فاقطع القراءة واركع سجدة وسجد المأموم
 فسجد الصفوف باسواء المناكب لما روي عن النبي ع انه قال سجدوا
 بين صفوفكم وحدها وبين مناكبكم لا يسجد عليك الشيطان وروى
 ع قال لا تقبلوا صفوفكم في ايامكم من خلفي كما اركب بين يدي ويحب ايضا
 اختصار الصفوف ولا بد من الصفوف للحاجة اليهم في التبع لم يسهل
 الا انما ما يحتاج اليه لا اختلاف ولا فهم اشرع من فهم علي بن ابي
 خير الصفوف وهو الاول لما روي عنه من خير صفوف الرجال الاول والاربعون
 اي وبين الامام الفضلاء افضل ما روي ان الرجل حثقل من الامام
 ثم الى ابي ابي ابي في ويكره تمكين من العبد والقيان من
 اي من الصف الاول لما روي عنه من خير الصفوف فلا يليق بالاهل الفضل

ص

ولا يجزى ان يكون المراد من العبد الذي ليسوا من اهل الفضل فلو كان من اهل
 لم يفتقر الى ذلك وكذا الكلام في القيان ما اذا ائتمروا المأموم وكان ذكر
 كما روي عنه في بعض النسخ الا ان لم يفتقر الى الصلاة وما ائتمروا الا في
 سجدة واحدة ولا في الركعة الثانية من سجدة واحدة وما روي عنه في
 قد روي عنه في سجدة واحدة وان سجد المأموم خلفه اي يجب لهم ان يقفوا
 الا انما سجدوا وصنوا وهذا المأموم مع الجماعة لا خلا ولا من اهل البيت
 فيه فيكون حكم المأموم من الرجال لا يستحب له الركعة الاولى والاربعون
 المشكل لا يخفى عليه ان القول باستحباب الركعة في المراء انما هو على القول
 بركعة واحدة والمراد للمأموم في الصلاة وانما على القول بركعة واحدة
 عليه السلام في الركعة الاولى وسجدت لكم فيها ما روي عنه من بركعة واحدة
 في الركعة الاولى والمراد ان لا يركع خلفه وقال الشيخ اخرون من حيث
 الله تعالى ولو امت المراء السجدة لم يفتقر الى الركعة الاولى والاربعون
 وفي رواية اخرى بركعة واحدة في الركعة الاولى وسجدت لكم فيها
 عرفت ذلك يتبين ان اهل البيت في الجماعة كما عرفت من الرجال فانما هم
 ايضا يقفون وسجدوا في الركعة الاولى وسجدت لكم فيها ما روي عنه من
 بركعة واحدة وسجدت لكم فيها ما روي عنه من بركعة واحدة وسجدت لكم فيها
 وهو جالس ولو اخرج الامام الفضل من الجماعة والمفرد في صلاة قطع ذلك
 المنفصل بحد استحبوا لا مطلقا بل انما هي الفتوات تحصيل الامام افضل منها
 واذا ائتمروا من بعده في الركعة الاولى وسجدت لكم فيها ما روي عنه من
 ولو كان ركعة المفردة وسجدت لكم فيها ما روي عنه من بركعة واحدة
 ركعتين ثم يدخل مع الامام في الركعة الثانية فليس في الجماعة وروي عنه
 عن الصادق ع قال الله عز وجل ان كان يعجل فرج الامام وقد صلى ركعة
 من ركعتين قال اذا كانا ما عدنا فليصل اخرى ليخفف ويجعلها ركعة

ويصلح الالمام وهذا اي اتمامها ركعتين استقبالا بما انما يكون مع عبادة
 فاما الركعة مع الالمام ومع حركاتها فيطهر اي تلك الركعة ولم يركع
 ركعتين وهذا القطع انما يكون استحبابا لما ذكرنا من تحصيل فضيلة الجماعة في
 الاستقبال ليس الطريق الى الالمام بل انما يكون في بعض الصور كما لو كان
 انما اصل علمها من المزية المنقضية لا مقام بها جنة والمسئلة يتبع
 اشكال ينشأ من عدم التميز بين قطع العمل ومن لا يركع ركعة في الاوقات والاداء
 وجزم العمل في النهاية بجواز القطع كالنافذة وقطع في الخلف بغير
 القطع ومع ان ادريس جاز النقل الى العمل لان ذلك في قوة القطع والقطع
 حرام ويكره النقل بعد الاقامة لا وقت قيامه الى الركعة فلا يركع فيها
 من الشائع بالمرجح من الراجح والشيخ قوله بعدم جواز ذلك ووجهه انما
 ان الصلوة عند قول المودع قد قامت الصلوة وبه رواية بعض رواة
 من الصادق عليه السلام عند قوله في الصلوة لا تتركها على
 الصلوة وقيل وقته بعد الفزع من الاقامة كما انها في معنى الشئ في الشئ
 واعلم انما اذا دخل المسجد ركع الالمام وركعتين ركعتين جاز ان يركع
 ويكبر ويركع في مكانه ويحيى ركعها حتى يلقى بالصف قبل وضع الالمام
 تحصيل الفضيلة للجماعة واليد اشار بقوله وركعتين ركعتين والركعتين
 يكبر كما انه ويجوز في مكانه انشاء ويكون بالصف بعد الجود وانما
 في ركوعه حتى يلقى بالصف والمشهد في هذا الكلام في الحديث في ركعتين
 المسجد فحان ان يقوما الركوع فالركوع قبل ان يبلغ القوم ويحيى ركعتين
 حتى يلقى بالصف والافضل الجود مكانه ثم الالحاق فانما قام الماروك
 عن الصادق اذا اقتضى ان يركع قبل حمل اليه فكيف وانك فان لم يركع
 فما يجزى كانك فانما قام يلقى بالصف وان جاز فاجزى فانما قام فالحق
 بالصف وهذا اي جاز الفعل المذكور من الكلمات انما يكون بشرط عدم

على قولهم كما ان جديدا من الصف يخرج الى صفه فيركع ركعتين معركوة مصليا
 بغير ذلك ولا يركع ايضا ان يكون مكانا للركعة صليها لا وقتا فلو كان ركعتين
 بطلت المقصد منها ومضوبا او يكون منه غير الالمام بل يركع للمشاهدة
 من غير وجه عليه الصحيح فيكون الصف قد يدخل في ركعة اخرى ويعيد
 المقصد الذي كان في وجهه من الصف مع الجماعة ولا ياتي بها وجوبا بل
 اذا وجد جماعة تحصيل الفضيلة للجماعة وكذا الجماع الذي صلى جماعة فانه
 يجب لها ايضا اعادة تلك الصلوة اما ما وموتى القول الصادق في
 الرجل صلى ركعة ثم يجدها يركعون جماعة يجوز ان يعيد الصلوة
 قال نعم وهذا افضل ولا سيما ظاهر الخبر عام بينا ولا صورتيما عيسى
 صورة الافراد ولا جماع ويجوز عدم الجواز في الصورة الثانية
 قال الثانية سنة لانه قد صلى ما كان عليه على وجهه فخرج من العدة فلا
 يكون الموصوف بالاستحباب والا الثانية وروى عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم من حضر الجماعة فلم يصلها معهم لان تنوع الاعادة لاستبدال
 فضيلة الجماعة وفي صورتها فانه قد حصلت الفضيلة واعلم انه اذا
 اعاد صلواته كان الغرض هو لا وفي لا انما قد صلى في رحاها اذا
 صلى فيها في رحاها ثم اقتضا مسجد جماعة صلى معهم فانها كما نافلة
 وانما عرفت ذلك لما روي عن الصادق في الرجل صلى الصلوة وحده
 ثم وجد جماعة قال صلى معهم ويجعلها ركعة واحدة على ما اذا دخل في
 الصلوة ثم حضرت الجماعة فانه يعدل بيته الى النقل ثم يجعل الثانية
 هي الرئيسية وهذا الثاني اقل من الشئ رحمة الله به ويذهب الثاني بين
 الاحاديث ويحصل انما لا يفت بينهما ويجوز ليعيد في الصلوة المفردة
 بينية الوجوب والمثرب اما وجه الثاني في ظاهره حيث انه قد خرج
 من عهده فرضه فلا يكون محل الخطاب واما الاول فانه يفت بعدم

الركعة

وجزء

بغير وجه

اشقار له منه بما ياتي به جبرادسي لما عليه ويخرج عن حيز الخطأ بها اضله
 او لا فلا وجه للوجوب هنا وهذا البحث هو مخرج لورد هذا الخبر من حيث
 وهو رواية هشام بن سالم في الرجل يصلي العشاء وحده ثم يجيء بحاجة
 قال يصلي بقصر ويجعلها الزينة ان شاء ويكره وقوف المأموم وعند
 خارجا تحت الصلوة وقد انتهى من ذلك في رواية السكوني وقد ورد
 في بعض الاخبار انه فريضة آتية ولا كراهية في وقوف المرأة وحدها
 ولا في جأفت الرجام بل هي مقصورة على من يجلس في الصلوة ولا في الصلوة
 الدخول وقد ثبت عليه بقوله استبان وقال ابن الجنييد من قتها شأنا
 اذا مكنت الدخول في الصلوة لم يجزها منه وحده وحده قول الصادق
 في رواية ابن الصبح في الرجل يقوم في الصلوة وحده لا بأس ولما
 تمتك بما من الجنييد فمارى ان الذي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد
 خلف الصلوة وحده فامره ان يقيد الصلوة فليس من طرائف من
 طرائف الخافين على انه معارض معترض بما ذكرنا من حديث الصادق
 مع اصالة الجواز ويكره تخصيص الإمام نفسه بالدهاء لما روى جعفر
 عن الصادق عليه السلام مما ياتي الظاهر من قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم من صلى يقوم نفسه بالدهاء فقد خاف من ان يعجز
 بينهم وبين الله شفعاء كما قال صلى الله عليه وآله وسلم لا في ذلك الصلوة
 عليها ارجح المأمول شفعاء فلا يجعل شفعاء شفعاء ولا يرسا
 الشفعاء ان لم يتفقوا في قبوله فيكون كالحائز ويجوز للمأموم السليم
 قبل الامام بعد ركوع وقوف عزرا اجاعا فيبوي الامام وروى جعفر
 عما كان عليه منية الاتمام ولو جازها في بوي المأموم الا انفراد عاد
 عن شية الا انفراد بعد رجا في اجاعا لما روى عن الرضا عليه السلام
 والشافع الرجل يكون خلف الامام في طين الشك في احد المرات او رجا

ممن

ممن

على جازا ومنه كذا في بعض قال لا يعلم ويصرف ويدعو الامام وسئل الصادق
 في الرجل يصلي خلف الامام قال ليس بذلك بأس وروى ان معاذا قرأ سورة
 البقرة فانقر بعضهم فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله انما انما يا
 معاذا مرقن اقرأ سورة فات البروج والليل ان اقصى والشاء والطارق
 هذه آيات حديث الغاشية اذا عرفت هذا فيقول جواز فعل الشيء من
 الاتمام الى الا انفراد انما يتصور ويتحقق لا يجب لاجتماعه كاجتماع
 جميع التراط والماع وجوب الجماعة فلا فاذ لو لم لا انفراد حيث يجوز
 وقا وقال امام وجب عليها ان يراعي ما يجب عليه الا انما يرد في صلوة يصلي
 عليها معنى من صلوة مع الامام كما انه رآه معه من ركعة او ركعتين فذلك
 محسوب له خلافا لبعض العامة حيث عبال بطلان صلوة المأموم مع
 متسا بقوله اما جعل الامام اماما ليوهم به فلا تغفلوا عليه والحو
 عن انما بقوله هو جازا بخبره معا ما يثبت انما هو المأموم ما هو لا يجوز
 له الاختلاف فلا يجية في الخبر فالحق ما ذكرناه من جواز فية الا انفراد في
 كانا انفراد في قول العامة انما يبقى القراءة الامام قرأ المأموم بعد المقادير
 نفسه وجوب الاء صا وصرفه ولا يقطع مثل القراءة عن المنفردة
 اجاعا وكان الا انفراد بعد المقادير الامام فذا عرفت انما القاعة
 والسورة مع اجاعا المأموم بقراءة الامام لا بالقراءة كانت باقية
 الى تمام القراءة وكان الامام نائبا له في القراءة اجاعا فلا يحتاج الى العادة
 القراءة فبذلك مع منة قراءة وقيل انما في القراءة وح نظر المكنة في
 عمل القراءة وكان في الا انفراد في انائها اي في انشاء قراءة الامام
 فان كان ذلك بعد فراغ القاعة اجاعا للاء والاكتفاء بقراءة الامام
 فيها في السورة خاصة وذلك لاختصاصها قرأ بآية بعد فلا يجا
 انما انفرادها واختاروا العمل به في الذكر فاحتمل وجوب الاعادة في هذه

ذلك

الصور لما ذكرنا من كونه في هذا القراءه وان كانا نقرأه في اثناء المصنوع
 تحتها والذكره الاعادة مع احتمال القراءه في موضع للقراءة وكذا الحجة
 في النوبة **اولا** فاننا باننا لم نجعل من المأموم القراءة كما هو المصنوع
 معظم الاحتياط فليس لا كونه نأمله بسبب الاقضاء والقدوة فيجب ان
 يجب للمأموم ولو لم يكن القاعة نظرا الى كونه ركعا لم يأتها من المصنوع
 باقية فاستقام ما اتى به المأموم بآية منه كذا او بعضا وعدم اعتبارها
 الا ما يشر له وبما ظهر والحاصل ان المسئلة ينبغي ان لا تكون مؤثرة في الحكم
 وسأيتك في المتن ان المأموم اذا عزله قاطع الصلوة كالحديث فانما
 منه يجب ان لا يصح من فعل المأموم ولو في اثناء القراءة ولا يصح عليه ان
 يؤيد ما ذكرنا الا في فرق بين هذه المسئلة وبين ما نحن فيه وانما علم وفي
 جملته لا قضا ومن علم بحال من يقرأ المأموم او غيره قدوة سواء كان
 القارئ مجتهدا في اثناء الصلوة او كان راسبا على الاقضاء ونشأ الزم من
 عتق ان صلوة المأموم صحيحة تكون لا يعلم بالنجاسة ولا تكلف على القائل
 والناظر به سعة ما لم يعلم واذا كانت صلوة شرعية يحصل بها الا مثالا
 كانت صلوة المأموم المرتبطة بها أيضا صحيحة ومن حيث انه قد علم بما علم
 المأموم به فليس فيه كانت صلوة بالطلوع من غير كراهية كما اشار اليه بقوله
 ما روي من ان كان صلوة المأموم في عصر الامر بذلك ولهذا لم يعلم بالنجاسة والبر
 بان وجب عليه الاعادة فلو كانت تلك الصلوة صحيحة في نفس الامر لم يكن
 الشائع اعادةها اصلا **ثانيا** في هذا التعليق انما يتم اذا علم ان
 الاعادة على الجاهل بالنجاسة في الوقت وما على القول بعدم وجوب اعادة
 عليه مطلقا كما هو مذهب السيد واما ردين واما من علم ان الاعادة
 نفس المأثور في القول الاول لا انه صلى صلوة شرعية فالحكم بالاطلاق في
 الجاهل بالاعادة يحتاج الى دليل ولو ثبت على ان الجاهل بالاعادة متعذر

لذلك

احكامهم

تختلف القائل وهو قبيح ذلك ان يقول بالاعادة صلوة الاول صحيحة في نفس
 الامر بل ان لم يعلم بالنجاسة بعد الوقت لم يكن عليه الاعادة فلو كانت بالطلوع
 صليته فليس له وجب عليه الاعادة مطلقا ولو علمت اخره عن من يفتي بكون
 الراعي من الامانة التي صلى مكشوفة الرأس جاهله بصلوة نفسه وادارت
 الايمان بها لم يكن جواز الاقضاء فيها اي كرامة الجاهل بالصلوة المصلية
 مكشوفة الرأس ان صلواتها بحكم عليها بالصدق حيث دخلت فيها على ان
 المأموم به فلا يحدو في الاقضاء فيها والعلامة في الصلوة عدم يتوقف في
 هذه الامانة في هذه الصورة وتوقف في المسئلة ان الله فهو يحتاج
 الى بيان الفرق بينهما **ثانيا** ان يقال في الفرق انه ليس على الاعادة بعد الصلوة
 وبعد العلم بالصلوة الاعادة واجبا كما ذكرنا في وقت باقية بجلال والمباين بالاعادة
 فانما دعا به وجوب اعادة اذا علم بها والوقت باق اذا عرفت علمه
 فقوله الشهيد رحمه الله في البيان والفرق بينهما ليس من حيث العمل في
 يفي من المكلف **ثالثا** في الجاهل لانها من غير الاسلام ولما ورد في الجاهل
 من كلف عليها قال القائل صلواته عليه وعلى آله ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يصلي بغيره للحدود مع المؤمنين الا من عذر يروي ان
 عباس بن محمد انه عليه السلام قال من سمع النداء فلم يأت به فلا صلوة له الا
 من عذر وقد عرفت في اول الباب ان فيها فضلا كثيرا فينبغي من المكلف ان
 يحضرها ولا ينكحها الا بعدد والهدر على جميع عام لا يختص بمكلف دون
 اخر او خاص ببعض بعض واما من المستدام ظله وروى ما رواه علي
 القريب بقوله كالمطر وكذا الزرع ان شدة واهل البيت والارواح والبرق
 وكذا الخوف من ظلمة الليل فيسقط استحياء المصنوع عن المكلف الهدر فيصلي
 في منزله جماعة مع زوجته وولده وعبد وودعي انه عم كانا مرسدا
 في الليلة المظلمة والليل انما هو في حالكم وروى انه قال

بعض الشرائع التي لا خلاف في ذلك علمنا بانها والجميع كان متعين لافادة الجمعية
 وكذا لا بد من بعده وكما لا يخفى ان نصيبا من هذه الجمعية من اهل البيت
 الامام لم يكن كذا لا يجوز له ان يتعبد بغيره ولا يرب في اعيان وشرائط
 الامامة الثالثة من نصيب الامام والجميع والجميع والجميع والجميع والجميع
 وظهر في المروءة والذكر والجميع الامامة البقية وان يقع عشرة ولا يتعدى اياها
 الجنون ايضا اذ لا يقدم وكذا الامامة غير المؤمنين لان غير المؤمنين فاسق وكذا
 امامة المؤمنين غير العدل لان الامام شيعي والفاقد ليس له اهلية الشفاعة
 كما في نسخة اخرى ولا الامامة ولد الزنا اجماعا من اهل البيت وكذا الامامة المروءة
 لعدم تكليفها بهذا الصلوة وعدم صحة شهادتها للرجال بشرطها ايضا لا
 الامام من الخدام والجميع هذا كونه علمنا ان رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام
 لا يمتحن الناس على حال المجدوم ولا من الجنون وكذا ولد الزنا ولا
 وفي الاخير فلا بد من الحيوان في الامانة والجميع والمجدوم والجميع في الاصل
 ولما ورد في بعض الروايات ما يتبعه بالكلية وما في رواية السكوني من الجمع
 ضعيف فان قلت لا يصح ان يكون بطلان الصلوة فلا يصح امامته قلنا اذا
 حضر وجبت عليه وانقصت به فهو مكلف بالجمعة في الجملة وما يهل في الجمع
 ان لا يمتحن احد من الاخر من الخلفاء فلا يصلح لهذا المنصب الكل
 فكلاهما مظهر في صفته ظاهر في مواثيقه كذا ما في نسخة اخرى في قوله
 اقامة الجمعية على اربعة اقسام والجميع والجميع اذا كانوا اربعة
 الجمعية فليصلوا في جماعة وفي رواية منصور عن الصادق عليه السلام في جميع القوم يوم
 الجمعة اذا كانوا اربعة قاراء ولهم قول عاني فاستعملوا في كراهة وفيما
 الصحيح في استعجال الفقيه للخطيب ما دون منصوص من جهة الامامة
 الماضين واذ فهم كانوا الامام بالمحاضر اذا كان كذلك فلا مانع من
 انصاف الجمعية وقيل ايضا ان الامامة ما يتغير اذا كان مكانا مع عدم

عنه

الامكان

بأنه لا يسقط اعتباره وبقي عدم الامانة خاليا عن العار من ان قلت لو تمت
 الفقه في المذاهب من لدن الدليل المذكور على الوجوب وليس هذا هو المطلب
 في المطلب هنا بما نقلنا من الوجوب من الدليل على صحة نصيب اهل البيت
 على الوجوب التخييري اذ لا يفي في حال الغيبة منفي بالجماع وقد قيل في هذا المقام
 ان هذا الشرط اعني وجوب الخطا في العادة لا من نصيبه بحيث ان يكون شرط
 للفقه وان يكون للوجوب اذ انصوص الواردة هنا عن اهل البيت عليهم السلام
 يصح بواحد من الامرين المذكورين فان قلنا ان شرط الفقه لوجوب اعيانها
 في زمانها فان شرط الفقه في زمانها بالكلية في اهل البيت مع تحقق
 باقي الشروط وهذا لا يمتنع في سبيلنا اصولية وهي ان الوجوب اذا وقع
 من فعل نبي الجواز وفيه ان ما ذكرناه لا يفي في الفقه وهاهنا لا الفقه من
 وفي زماننا مع وجود الفقيه الجامع للشرائط حيث انه منصوب من جهة الامامة
 الماضين كما عرفت فان قلت ان الفقيه الجامع منصوب من جهة الامامة في الامور
 الضرورية لا يتكفل على الامور ما عداها بالبرهان فقلنا لا ريب ان في زمان الغيبة
 يكون الفقيه في امور الخطر ما عدا ذلك من الفقه في الامور الضرورية
 المأمور فيكون ما نحن فيه وليا لا امامة وجمع من فقهاء اهل البيت في عدم
 انصافها في زمان الغيبة وصحوا بعدم مرجعيتها لان شرط شرعيةها مشف
 ومن الامام ومن نصيبه ومنعوا وروى في ذلك وقصروا الاذن كما
 في غير الامور على من مع ذلك الامانة وليس ذلك جهة على ما في غير المكلفين
 وكان وجوب الخطر معلوم فلا يسقط الا معلوم اذ عرفت ذلك فقلنا لا يصح
 وتكليفهم بما في الامانة فلا بد من الفقه بالشفاء والشرط كما مر لان الغيبة
 الجامع للشرائط منصوب لما لا يملكه الا في حقهم واما في الثاني فلا مانع
 من وجوب الخطر عينا وهذا القراء لا يفيدها ان مقالنا لما فيه بالا
 في زمان الغيبة كانها مبنية على وجود الفقيه الجامع للشرائط كذلك مبنية

الوجوب والوجوب

على ان لا يكون هذا ضروريا من الطرفين بسبب اقامة الجماعة والى ما ذكره الشافعي
 بقوله مع الامن ووجود ما يساويه وهو الفقه الجامع للشرائط والمكمل
 انه اذا تحققت الشرائط المذكورة في زمان الفقه استحقت الاجتماع والجمعة
 بالجمعة مع الفقه فيكون الوجوب وان لم يجز عليه ويجزى عن الجمهور
 ولعلك تقول ان كان مستحبا فكيف يكون الوجوب وتكون مجزى عن الجمهور
 قلنا للواب من ذلك لما حققه الله في شرح القواعد من ان مقتضى المأذون
 في الذكرى وهو انه ليس المراد بالاستحباب ان يتبعها سدا ولا انها تجزى عن
 الظهور الواجبة للجماع على عدم شريعة الظهور مع صحة الجمعة ولا شيء من
 المندوب كجزء من الواجب بل المراد انها افضل الامور من الواجبين بخير
 ولا منافاة بين الاستحباب عينا والوجوب بخيرا والمحال ان يحل الله
 على الواجب المحذور في شيء من مقتضى ما هو المستحب بخلاف ما عرفت
 مع ذلك العذر المستحب بالوجوب استحبابا بالبيع ولا ضروري ان يكون
 الشيء الواحد مستحبا بالاستحباب حقيقة موصوفا بالوجوب بغيره ولو ما
 الامام ما عرفت عليه بعد التلويح في انما وصلة الجمعة لم يشرط العدد ولا
 يتخلل صلاة المأمومين يجب عليهم اكمالها بالاستحباب فيقدمون من
 يتم بها الصلوة من فقه شرايط الامامة من العدالة وغيرها كما اشار
 اليه بقوله مع وجودها في الشرائط فلو قدموا حينا او قاسما لم يصح ولو
 تقدم احد منهم وانما الصلوة بهم من غير تقدمهم جاز مع الشرائط فان قلت
 كيف تقدم بنفسه مع ان الامامة من الامام شرط في الصلوة بالناس
 قلنا ان الامانة شرط في الابتداء لا في الاكمال ولا يشترط في المستكمل كونه
 ممن سمع الخطبة او احرع مع الامام لمرواية متفاوتة من عار عن الصلوة
 عن رجل ياتي بالمجيد وهم في الصلوة وقد سبقه الامام بركعة واكتفى
 فيسقط الامام فياخذ بيده ويكون اذ في القوم اليه فيقدمه معا فيجوز

للقوم

للقوم الصلوة ثم يجلس اذا فرغوا من التشهد وما اليهم بيده بالسلام
 وانما وصلوا ثم قام هو لما كان قائما ان يركع عليه شيء قال العلامة في
 الفقيه لا يجب على المأمومين استيفاء نية قدره ولا نية خليفة الا ولم
 والعرض من الاستحسان تنزل الحقيقة منزلة الاول اذا كان الخطبة قائما
 فقامه لم يجز الى استيفاء نية القدوة ويجزى الوجوب بوجوب جبرين
 الامام بنية النية قال الله في الثاني قوة ولو احدث الامام قدم من ثم
 من الجماعة من فقه شرايط الامامة لم يشرط كمالها م قدم المأمومين
 من غيرهم الصلوة سواء كان في الركعة الاولى والثانية وليس لهم الاقرار
 ح ولا يشرع يعني لا يسوغ لاحد من الكهنة ان يقرأ بالجمعة ح اي حين عز من
 الحاضر للامام ووجوب الاستحسان للامام يعني اذا قدم احد من الاما
 لا ما بالجمعة لم يجز لاحد من غيرهم بالجمعة مع الامام ان يركع بهم صلاة
 حولا الشرايط بالنسبة اليه وقلة الصلاة في القواعد ويجزى الدخول
 معهم لانها جمعة مشروعة قال الله في شرح القواعد والتحقيق ان اذ
 احدا منهم الامام الاصل وكان ما ذكرا من جهة فقامت الجماعة وتعينت
 اذ لم يستأب استأبدا جاز في الاشياء والى واما استأب غير فقه فقه
 الملتزم على الظهور لا يسوغ له على هذا التقدير ان يقرأ بالجمعة لا شفا
 بصح الشرايط بالنسبة اليه واليه اشار بقوله الا ان يتبين الامام الاصل
 ويزيد المحاشاة اذا عارض الامام الجماعة عارض من موت او عاهة او عذر
 ولم يستأب لرجل واحد من غير الملتزمين ح ان يشرى الجماعة في حال من الامام
 الامام كان في الامومين من هو ما ذكرا من جهة من الامام الاصل عفا
 يجوز لعذر الملتزم ان يشرى الجماعة ويخطب في الصلوة مع تلك الجماعة ولا يخل
 في ذلك المأذون والصلوة بهم ياتي ذلك الملتزم بعد ان ياتيهم بالباقي ان ياتي
 عليه من صلوة شيء والثاني من الشرايط الستة للجمعة الوقت ولا خلاف بين

بالخطبة

وكذا يخرج من الاستصحاب وهو انما يختص على الاستصحاب بانما لا يكون
 الثانية فقد علم عليها المرفق والعلامة وما دونها والحق نعم الذي
 وهذه الشبهة من ان لا يكون الاستصحاب مطابقا للكتاب العزيز في قوله
 اذا لم يزل الصلوة من يوم الجمعة فاستغفر الى ذكر الله يفتق ذلك الاله
 من مشاء وهو المودة والفاطون جمع اقل ثلثه والاشارة بالشيء تجميع
 بين الروايتين ما يحل على الوجوب العيني في الجملة والعيوي في الغلبة
 قال الشيخ في التذكري هذا اجل حسن ويكون معنى قوله لا يجب على كل
 منهم على الوجوب الخاص اي العيني لا مطلق الوجوب والعلة في الجملة
 قد علم على صحة صدور ما في الجملة ووافقا على مقتضى ذلك ان
 ولذا قال وهو خمسة ادم الامام وانما يشترط العدد المذكور في انقضاء
 الجمعة ابتداء اي حال الشروع فيها لا سيما في انقضاء الصلوة او الملائكة
 المتبركون في انقضاء الجماعة بعد التكبير بشرط الجمعة وان لم يبق من ذلك
 العدد الا واحد اما ما كانا وما هو ما يجب على ذلك الواحد الملائكة
 انما هو اجماع الذين يحلوا العمل واشترطوا الاستدانة معنى لا يصل ولا بد
 الصلوة اجماع جمعة وقالوا الصلوة ثمانية اجزاء فالقول ببقاء واحد
 او اثنين مع الامام ويكون انقضاءهم بعد صلوة ركعة واحدة كركعة
 له واعلم ان لا شيء من ذلك ادراك ركعة لقوله من ادرك ركعة من الجمعة
 فليصلي اليها الاخرى وانت خبرنا انه ليس في هذا الخبر ولا في غيره
 لا فلا يفهم من ذلك انه لا يقتضي ان ركعة من ركعة لم يكن بعد كالمجموع
 في ادراك الامام في انقضاءها كان في الملائكة انما هي كالمجموع فيكون
 يجب عليهم ان يقدموا واحدا من بعد انقضاءها فادى قال الشيخ
 في التذكري وفيه انه يستفاد من كتابه في صلوة الوضوء بعد صلاة ركعة
 وانعدم يجب عليه انما هي جمعة من الجمعة لا بعد فادى فليكن انما

في الغلبة

في حد على العدد كما عرفت فلهذا ما كانا وما هو ما يجب
 عليه لانما لا يملكه غالب الا كما لا يملكه تعالى ولا يملكه الله وقد ذكر
 في هذا شرحا ما يقتضيه الجملة ولا يشترط بقاء العدد مدة الصلوة
 كما عرفت ما لو كانا تنصا من العدد الذي يقتضيه الجملة فلهذا انما لا يكون
 عسقل من غير لانقضاء الشرط ولو عادوا بعد انقضاءهم والوقت باق
 او ان الغلبة للخطبة بعد عدم ان لم يسمعوا الواجب منها قبل الانقضاء
 فان معنى الواجب منها الجزء ذلك ولا يحتاج الى الامانة سواء طأ
 الفصل اوله الاصل عدم اشتراط الملائكة في الخطبة والصلوة ولم
 يقتضوا بكون وبقاء عدد غيرهم وجبا علة الخطبة ليس على ما اشار
 اليه فاما ما يقتضيه الجملة من العدد اذ ان يشير الى الامور والشرط
 المستمرة فيهم اذ ليس كل مكلف بالصلوة اليومية يقتضيه هذه الصلوة
 بل المكلفون الذين يقتضيه هذه الصلوة فكم شرط فقال انما يقتضيه
 بالمكلف المذكور المسلم فلا يقتضيه بالغير وان كان متميزا لا فاعلا لا الضيق
 تسمية لا شرعية واذا لم يكن شرعية فلا يقتضيه احدا من العدد وكذا
 الجوز لعدم تكليفه اصلا كما واجبا علة انشاء مقتضيه ولا يقتضيه الملاء
 ايضا اجابا والمراد بعدم الانقضاء لها عدم احتسابها من العدد وقد
 ثبت في الصحيح عدم انعقادها بالملاء وبرواية من زعم انه من الملائكة لا يكون
 الخطبة والجمعة وصلاة ركعتين على اقل من ركعة وهذا المراد من الخطبة
 واما الصلوة من الملائكة كما تنص عليه طائفة الفقهاء ولم ينعقدوا غير ما ذكر
 في التذكري انما تقتضي الخطبة والقوم والقوم يطلق على الرجال كما يشهد به
 قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا يفتق من قوم الى اخر الا في حيث جعل
 القوم مقارن للنساء وفيه ان غاية ما يتفاد من المرفق المذكور في قوله
 وجوب الجمعة على الملاء وعدم الوجوب عليها لا يستلزم عدم الانقضاء

عنها فيكون حالها كحال المسافر في العبد في ذلك ما ذكرنا من حيث الاستصحاب
 ولا يعقد بالعبيد والخصومة لا يعقد بالانكا والايضا وان رويت عليه ما ذكرنا
 في الصبي من انشاء حقه صلواته ومع انشاء حقه صلواته لا يعقد به فلا يعقد
 في العبد وهذا الحكم الجاهل وفي الصبي وفي احسن المصنفين ولا يعقد به
عصه اذا اذن منعه في بعض الجماعات وكذا في المسافر الذي لا يملك امواله
 اذا حضر الجماعة ومن حيث انها ليس من اهل الجماعة او رويته وان رويته
 اليها في حديثه قال وضربها الله تعالى ووضفها عن تسعة من المصنفين
 والكثير من المصنفين والمسافر والعبد والمرأة والمغربيين ولا يعقد به من كان
 على امر فرجين واذا لم يكونا من اهل الجماعة فكما يصح في القرون ومن
 حيث ان الحذر والذم لا يتصور في العبد وهو عدم جواز التفرقة في نفسه
 وذلك يدفعه اذا امر بالامر فيبقى ان يعقد به وانما لا يعقد به والمسافر
 فلان المحدث والمصور فيه هو شقة النفس وماذا اخبرنا المصنفين
 ما ينادون من الانعقاد به واستقر المصنف الانعقاد به لما ذكرنا في
 بقوله ولا يعقد به وانما قيد المسافر في نفسه المذكور وحده من
 كثير السفر والغايبين لا شك كما ذكر في وجوبه لا تمام واذا التزمه
 لا تمام وجبت عليه ويعقد به كائنه عليه بقوله وان التزمه وجبت عليه
 وان اذ لم يبرح المرأة كالمسافر والعبد في عدم الوجوب لكونها اذا
 حضرت وجبت عليها واجرائها عن الظاهر لا انها لا تقتب من الغرض
 وما اذا اعني سواء كان قريبا من المجهل او بعيدا عنه وسواء وجد في يد الا
 وكذا في عرج لا يملكها بل لا يملكها فعلا او وكذا المصنفين المحدثين
 حيث يرون انه لا يملكه الا لا يتصور به لكن يملكه مع ذلك من المصنفين
 وينقل منها انما لا كثيرا وكذا من بعد من المصنفين من موضع اقامتها
 اي موضع اقامته الجماعة بعد المقدار ايان يد من فرجين وهو المصنفين

المصنفين

المصنفين

انما فرق ما يجب على من كان منها على غيره فان زاد عليه لم يدر شي ومنه
 من اذن العبد في فرجين فلا يجزى على يمينه وما ومنهم من قال يجب على من اذن
 بغيره من تملكه بعد ما على العدة او رويته لا يجزى من يمينه كذلك ومنهم من قال
 يجب على من اذن اخرج منها وصل الى ستره قبل اخرج في يمينه ويشهد بالقول
 الاول من هذين الاخرين ما رواه من روى عن ابي ابراهيم الجماعة واجد على من
 اذن على العدة في هذه اذ رويته الجماعة والمصنفين من الاحتياط في العبد
 في الجماعة من الاول وكذا المكلف المستعمل بغيره من مسلم او من يحكمه
 او ما من آخر من خود عاينه من غير حيا وفرة بخروجها الى الجماعة او قصره من
 عيسته عنه وكذا الخايع من طار على من اذن ان سواء كان ذلك لقرون
 على نفسه او على غيره من المسلمين في عيسته وسواء كان المال طيلة او
 ولو كان ذلك لا لا يجوز حبس النفس او حبس المال بشرط ان يكون ذلك
 للمصنفين لا لا يسع شرا او يكون ذلك لكونه هو من غير عيسته وقدر على
 الا اذا وكذا المكلف المخرج من المصور سواء كان ذلك للمصنفين بطرا او حلا
 ويجوزها كالرجل الشديدة العلة او برود شديدا ومن فهو لا كالمصنفين
 لا يعقد عليهم للصور في من مع اقامته بجمعة لعدم وجوبها عليهم لقولنا
 في رواية من روى الباقية ولو وجب بجمعة القربى المال ولا في كيفية
 حرجا وهو يفتي بالاية فان حضر وايضا لو حضر هو لا المذكورين في موضع
 اقامتها اجل صورة الظاهر اي قبل ان يصلوا صلواتا للظهور وحيث الجماعة عليهم
 والعقد بهم لان علة عدم الوجوب عليهم وهي نفس المصور قد ارتفعت
 عنهم فطارد خارجين بها الا المصنفين فانهم لو حضر في محل الجماعة لم يكن كلفا
 بالاية انهما لا يملكها الا اذا اقصوا البصر ولا سلطانا قوله كما استثنى هذا
 شيئا ان يستثنى ايضا الغايب من ظالم لا نفاذا في البصر من ان يستثنى عليه
 ظالم لربص عليه وبكل من نفس البصر هو هذا المذكورين من جهة فوت

المصنفين

المصنفين

يقضي انه لا بد فيها من الصلوة على النبي وآله لا بد فيها من الصلوة
 على ائمة المسلمين وانما هو من كلام النواخذة ان الغرض من الصلوة على
 النبي ودون الصلوة على ائمة المسلمين والمقصود من كلامه ان دون النبي
 فيها هو الصلوة على النبي وآله وفي الخطبة الثانية مع ذلك الصلوة على ائمة
 المسلمين فيكون الصلوة على ائمة المسلمين من وظيفة الخطبة الثانية
 الاولى كما استغفار ويدل عليه رواية جماعة عن الصادق ع قال ينبغي
 كلام الذي يخطب الناس ان يخطبها قايما مجدا لله ويشي عليه ثم يروي
 يقول الله ثم يقرأ سورة قصص ثم يجلس ثم يقوم فيجده ويشي عليه
 على محمد وآله وعلى ائمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات اذا عرف ذلك
 فالظاهر ان المراد من كلامه ان الدين اشأ عليهم النبي ومن بعدهم
 في يوم المباحة في قول الله عز وجل اهل من وهو من المؤمنين وفاضلهم
 والمراد من ائمة المسلمين ما لا يحد الا في شرعنا قلنا ذلك لان ظاهر
 العطف يقتضي المغابرة وقديسين من الخلد كذا في الصلوة على النبي
 ليست في وظائف الخطبة الاولى لانها اي الصلوة ليست مذكورة فيه
 ليس يبري عندهم دام قلده وقد افق الحق فيك الناف بظاهر هذا الخبر
 كذا يجب على الخطيب افضل من اي من الخطيبين بجلته لقول الصادق ع
 يجلس فيها جلوسه لا يكلم فيها الناس بالذي جاءه ويجب عليه رفع الصوت
 بحيث يسمع اي بذلك الصوت القدر الذي لا ينفك الجماعة الا بغيره
 من ارفع لغيره من الغرض من الوعظ والتدبر ولا يابى ان اذا
 رفع صوته كما ترفع ويحرم ما علم ان الشئ واجب في الخطبة الثانية
 المحدث والغيب محتمل بان يروى انه ما كان يخطب سطره وكان يخطب
 للخطبة وقال صلوا كما لا تعرفوا صلى ولا ترون ركبته وروي ان
 سنان عن الصادق ع انما جعلت الجمعة ركعتين من اجل الخطبتين فيكون

والله

حتى يركب الا انما ولا مرسا ان المراد من قوله هي صلاة كبريا والخطبة على الصلوة
 ان لا تتعدا هذا فالمراد بالمراد ان لا يتعدا ولا يحكم كالماء مع الاجتماع عليه
 كالماء لا يصل وصل النبي لا يدل على الوجوب لانه ما كان يحافظ على المبدأ
 كما لا يدل على الوجوب ولا مرسا ان الاولى في الطهارة كما يشه عليه دام قلده بقوله
 في الخطبة الثانية الطهارة لما فيها من عتيق البراءة ولو خطب في المسجد
 فالطهارة من حيث شرط ما يجتمع وكذا اصل الحديث الا كبر وكذا لا يحوط
 ويحب بالاصح ما في الخطبة على المؤمنين والمراد به شغل الجمع بالسماع
 منهم الى الاستماع ما لم يزل في وجوب الاصغاء قايما لا في الوجوب
 لان فائدة الخطبة انما يحصل بالانصات والاستماع فلو لم يكن واجبا لم
 يكن الخطبة شرطا والثاني في اطلاق الاجتماع **ما** قلت غاب ما في الباب وجوب
 الاجتماع والانصات على الجمعة لا على الايام قلنا لما لم يكن تخصيص بعضهم
 بكونه من الجمعة ومن غيره وجب على الجميع وحرم الكلام عليهم كلهم
 الثاني في وجوبه لاجتماعه البراءة من ذلك وكذا لا يحوط بحر هذا الكلام
 وفيه ايضا خلافا فيقول بالقرينة ان الكلام ينفهم من الاصغاء فيقول
 فائدة الخطبة واستدل بحجة ذلك برواية محمد بن مسلم عن الصادق ع قال
 اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد ان يتكلم حتى يفرغ الامام من
 خطبته وقيل لا يحرم الكلام له ولو اريد كما يصح للقرين يصح الكراهية ولا
 مرسا ان خطبا رخص في الموضعين هو الاولى واما الثانية فلما لم يرد
 على استلزام حرمة الكلام للطلالان لرفع الخطبة امر اجابي وان كان يأتى
 الخطبة الكلام لا ينفك صلوته المستكمل للخطبة امر اجابي وان كان يأتى
 في كلامه واليه اشأ بقوله وان لم يخطب اي وان لم يخطب الخطبة اجماعا
 ويجوز ذكر الخطبة غير الامام ومنهم من منع من التباير وواجب اجتماع
 متمكنا بانه خلاف المفقود عن النبي ع بعد حيث ان المصدي لهما في

الخطبة

ان شهور كان متقدما فلا يصح ان يفتقر اليه وانما هو الركعتين فاما ما قيل من ان
الظهر فيها ان العدد في ثمانية الظهر اختيارا لا واجب كذلك هذا ما لم يلق
من الخبر للاصل لان كل واحدة من الركعتين والركعتين امر منفصل عن
الآخر حقيقة وصورة فليس جازما ان يكونا واحدة واحدة نعم لا يخلو ان
لا يتخير ان الغليظ المذكور يعطى جازا ان الغليظين فليست
الخطب فيها وان كان لا يوجد ذلك وفي شرط عدالة اي عدالة
الخطب نظر حيث ان الامام شفع للمؤمنين والخطب كما ان الامام
في الركعتين وقد ذكر الخبر على ان لا يتصل بغيره فليست
ولا فاشارة ومن الخطبة امر منفصل عن الصلوة خارج عنها ولا يصل بعده
الاشراط ولا يجب ان يقرأه بعد الصلاة في وجوب عليه صلاة الترتيب
اجزاء الخطبة لثاني فلو تقدم الركعة على الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
على النبي صلى الله عليه وسلم على الصلاة على الصلوة فاشارة ويجب ان لا يخلو
ليتم من هذا ما دل على غزبية وحشية والمواد من الاغنية كونه على
تأليف كلاما مناسب مقتضى الحال من الترتيب والاشارة والمواد من كون
فصلها من كلامه من صفة التاليف والتقديم وتأويل الكلمات وفي
غزبية وحشية لان الكلام العربي فيه التاليف والناسب اشتد تأييدا
في قول المستعين واستجابا في الكلمات والاشارة على الثاني والثالث
والشكوك ولا بد من جعلها بحيث لا يفهم المقصود منه وان لا يخلو للخطبة
بل يقتصر على امر بذكر ذلك وطول الصلوة وقاله من حيث
فليست كونه متصفا بما لا يكون لوضعه وقع وتأويل في التام
ويجب له ان يقرأ بغيره ويمنه وعدا في تأويله على النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ولما ورد في رواية جماعة عن الصادق ع وجب الامام ان يقرأ
في مال الخطبة في صيغة الركعتين وجب ان يقرأ في الركعتين في صيغة

كان

كان ذلك مما ذكرنا النبي ع بعده على منتهى وفي حديث الصادق ع
على من يقرأ في ركعتي الخطبة اذا صعد المنبر مستقبل الناس مسلط على
الامام يقرأ في الركعتين ثم انه قال من السنة اذا صعد المنبر ان يقرأ
اذا استقبل الناس وتجيئ الشيخ في الخلا واسميا بالصلوة استنصفا
لقد ايتى ولما سلم وجب الرد لغيره لا من برد الحقيقة قاله اشارة بقوله
يجب عليهم الرد وجوبها ايضا ويجب له اذا صعد المنبر ان يقرأ في الركعتين
بعد الصلوة حتى يجمع المودع من فسر عن عبد الصمد ولا خلاف في
قيامه مع الناس الا اذا كان في الباقي كما ذكرنا من انه اذا خرج الى الجمعة
فقد على المنبر حتى يجمع المودع وهذا الخبر صحيح في كون الامام ان يقرأ
في الركعتين ودوي انه هو كان يخطب خطبتين ويجلس بجلتين ومن
احياء من قال اذا قال الشئ امر منه فلا ان فاذا صعد المنبر
ويخطب والامام من الشروط الجمعة فلا يصح ان يقرأ في الركعتين
من دون طويلا القدوة بينهما كما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسلها الا
كذلك وقال صلى الله عليه وسلم في صلاة فلا بد من الارتباط المقصود من صلوات
الامام والمأموم قال الشهيد في الذكرى وجبنية القدوة وفي وجوب
نية الامام في الصلاة نظريتها ومن قوله هو انما لكل امرئ ما نرى ومن
حصول الامانة قال المحقق في شرح القواعد والتحقيق ان يقال ان
اعتبر الجماعة من جانبها كاعتبر من جانبهم فلا بد من النية منه وان اكتفى
بالجماعة في الخطبة لم يقرأ في الخطبة الا لا سيما بالجماعة في صلواته قطعا
ولا يجوز من قبله ان يثبتها لعدم وقوع على بلاية ومن لم يقرأ في الخطبة
في غير الجمعة لا يقرأ في الصلاة من التحقيق اشارة بقوله ويشترط في الامام
والامام لها اي الجماعة اذا عرفت ذلك فالجماعة غاي هي شرط في النية
خاصة لا في جميع القدوة منها والى اخرها فلو شاء اماما لم يفتن

بأنه لا يقرأ من غيره

العدد بعد ان لم يخلط الصلوة والامانة مستقرا ثم يقر في الامانة
 لرقيقه ولولا ذلك المسمى الداخلي على الخاصة الامانة وانها في الركعة الثانية
 او في الركعة وان لم يدرك معه تكبير الركوع خلافا للشيخ في انها في الركعة
 فيما ذكره المصنف قول الصادق ع اذا ركعت الامانة وقد ذكره في ركعت
 قبل ان يرفع راسه فقد دركت الركعة فان رفع الامانة راسه قبل ان يرفع
 فقد انقضت واجتمع الشيخ برؤية هذا من سلم عن المأثرة لا تصد الركعة التي
 لم تشهد تكبيرها مع الامانة فاجيب ان هذه الرواية محمولة على الاستصحاب
 والرواية الاولى مشهورة بالمثل المذكور يحصل الجمع والالتصاف بين الجزئين وانما
 عرفت ان المسمى بعد ذلك الركعة ما ذكره الامانة في قسم ما يفي من صلوة
 بعد فراغها اي بعد فراغ الامانة من صلوة ولو شك المسمى في ادراكه في
 لو تركه في انه لم يركع الامانة وانها ام ادركه فانها لا تصد الركعة لا سيما
 ذمت بالصلاة نصيبا فلا يبرأ الا باليقين فان كان في ذلك التردد والتزدد الله
 حصل لنا ما عرفت في الركعة الاولى دخل فيها في الركعة الثانية فادركت
 الركعة وام الباقى بعد فراغ الامانة لقوله ع سادرك من الركعة وكما لم ينفذ
 اليها الخري ومن ادركه ونهاصلها او يراها وان كان ذلك في الركعة
 الثانية فقد قاتله الركعة فيبقى ما ظهر وما ذكرنا ظهر ذلك انما ذكرنا
 ليس شرط في ادراك الركعة بطريق اولي والسادس من شروط الركعة الواحدة
 نصا واجامعا ونعني بالامانة ان لا يكون جعنا من بين الجزئين فيركع
 اليانعة لا يكون بين الجزئين اقل من ثلثي امارة ولا في هذا الحكم
 ان يكونا في مصربين او مصريا واحدا جامعا ولو كان بين الجزئين ثلثا
 فلا بأس ان يجمع كونهما صحيحا وركعة الركعة بان يكون بين الجزئين قروح
 كما قلنا اعرفت ذلك فلو تصور بعد المأثرة منها عن الخري بطريق لا
 مطلقا بل ان اعترفتا اي اجعنا ونوافقنا بالقرينة وذلك لان الحكم

والجزء الذي هو مسمى في
 الامانة هو بين ركعتي
 من ركعتي

وهو قوله

بعضه

بعضه ما يباح منقطع لانها ما شرط المذكور اجتمعت الوحدة والا ولو لم ينفذ هذه
 الجزئين لا بد من اجتمعت الركعة في ذلك الخري ولما عرفت ان واحد الامانة ما
 ذمت الامانة من صلوة المأثرة بالجماعة صحيح لا تصد ركعتهم بالادب وطلبت
 ركعة قبل المأثرة لانهم كانوا على هذا التقدير مخالطين بالخصوص عند جعة الامانة
 ويعيدون ما اي احدا بالجمعة على تقدير ان لا يكون الامانة ما دونها وقد
 اعترفتا بالقرينة جعة بعد اجتمعا في مكان واحد انما وصلوا بالمأثرة كما لو
 ركعتا متفرقين بل كانت احديهما سابقة وحلت بخصوصها المتصل بالجلالان
 باللائحة فيكون الاعادة متعلقة بها خاصة والى ما ذكرنا اشار بقوله في
 الركعة خامسة يعني بعد اجتمعا باللائحة لا السابقة فلهذا كما عرفت ان
 جعة والخاص ان الوقت ان كانت سابقا فلهذا يجمعون على جعة واحدة وفي
 احدا باللائحة على تقدير انما الوقت في احدا باللائحة وان كان ذلك في
 الركعة الاخيرة ويصلون كلهم جعة واحدة وان لم يكن الوقت باقيا فالجماعة
 اللاحقة بعد وقت الظهر وانما يجمعون الوقت ان جعت احديهما ولو كان ذلك
 المسمى بها اي بالقرينة وحلت بخصوصها وكان الامانة السابقة ما دونها سواء كان
 الامانة اللاحقة ما دونها وغيره او ان ادركت اللاحقة هي المأثرة دون
 السابقة كما انما مر بالقرينة في هذا التقدير على هذا التقدير جزم احدا باللائحة
 بخاصة لا تصد السابقة بغيره من الشروط مع استبعاد السابقة بعد
 صلوة سبق احديهما لغيره ما اتي به من الجماعة بل انما يراها منهم
 او كما مر بعد ذلك يستلزم جميعا التقدير ولا يصح ان الجماعة او على هذا
 التقدير يجمعون بالركعة الصحيحة والمأثرة انقضت فيه جعة صحيحة فلا
 يثبت الخري باجماعا وانما وجهه عليهم ع اعادة الظهور للجهل باليقين فلا
 يبرأ من كل واحدة من الجزئين باليقين الا لا يبرأ من الظهور والشيخ في هذه
 الصورة قبل باجماع الجماعة مع السعة لانها اذا اجتمعتا بوجوب اعادة الظهور

ما يقع من لا دان قبل ان يجلس الامام على المنبر بدعة فخره بغيره على ما
 الكيفية على الصلوة والسلام لان معنى البدعة الاما لم يكن في جملة
 ثم تجد وفيه انه لو كان ذلك كذلك لزم من ان الخطيب لو لم يسمع
 المنبر وخطب على الارض فاذن المؤذن خرج اذا ان بدلت من الشجر
 وكذا لو اذن قبل الصلوة مع انه ليس فاذن في شعبة اجماعا ثم لا يفتي
 عليه انه لا يلزم من كونه بدعة تحريمه لانه عالم بان في عهد رسول الله
 ثم تجد وينقسم الى محرم ومكروه كما صرح به الشهيد في الذكرى وقال لا يفتي
 اذ ليس الا ان الموصوف بالبدعة المنبر عند المحرم من الاذان بعد ترو
 للخطيب عن المنبر مصافا الى الاذان الاول الذي عند المؤذن واستقر
 به العلامة في المختلف والشيخ قوله بالكرهية وتأباه صاحب القدر
 احتجا بالاصل وبانه ذكر فلا يحرم واجبا عما وقع في رواية يفتي بان
 حيا من الصلوة وقبحه بالظن في السند والقول بالكرهية من حيث
 ان النبي لم يفتي ولم يامر به ويحرم على المكلف به المستوي بالبدعة
 فيها لا مطلقا بعد وجوبها بخلاف وقتها اجماعا واما بعد المير في
 الاستلامه فانه اكل الفريضة عند وجوبها ايضا يوم الجمعة اليوم وشبهه
 كالاجارة والصلح لا مطلقا بل بعد الاذان والاعادة عليه ولا يفتي
 اجماعا ومستند خبر يوم الجمعة قوله تعالى فاستمعوا الى ذكر الله وقول
 الامم للوجوب والهي التقرير والمراد بالثناء الذي يترتب عليه التمسك
 الذي فعل النبي في جهده وليس له الامام وقع من بعد ذلك على
 حال جلوس الخطيب على المنبر اذ عرفت ذلك فهل يكون فيه اليقين واليقين
 والايقاعات كايض قيل نعم وهو الاخرى عند المصداق فقل انك في
 العلة وقديت على ذلك بقوله وشبهه وقيل لا لاختصاص النبي بالبيع و
 اماله العواز ولو كان احد المتعاقدين من لا يحس عليه النبي كالفساد

والساقية

والساقية من قبل ان يكون المحرم مختصا من هو مقتضى البيع ان يتناول غير الخطيب
 بالجمعة ايضا قال العلامة لا قوي عندنا في ريبه في الاخر ايضا لقوله تعالى
 في كنفه ونواحي الاخر والحدود وان اختلفا والمصداق قوله العلامة واشاد
 اليه بقوله فان سقطت اي الجمعة عن احد المتعاقدين فلو تبايعا فعلا لم يابا
 ويصحح البيع لان النبي في العاهلات لا يقتضي الفضاة الا اذا وجع اليقين
 العقدا والامر داخل في العقد لا الى ما هو في رقبته من غير ما يخرج منه
 هذا القيل لان النبي هنا داخ في تقويت صلوة الجمعة وهو خارج عن
 الصلوة اما لا العلة لوجوه الشفهي وهو بيع الصلوة ومن اهل وقية قوله
 انما انما رتبته مستبعدا وتجب يوم الجمعة استحبابا مؤكدا الفصل وقد سلمت
 بجمعه ويؤيد اياه من خبر يوم الجمعة في الروايات ويؤيد قضاء الى اخره
 وشري قد عاين من اول الخبر لما عاينوا في قوله اقدم على الجمعة و
 مع تقدمه فيسقط الا في بدل فلا يستلزم وقد معنى هذا اليقين في باب
 الفصل وسيدرو من ذلك يومين في صلوة الجمعة من يوم الجمعة الا في مع
 الامام بعد قيام الامام الى الثانية ونحو ان تمكن من ذلك وان لم يتمكن
 من الجمعة والعاين بعد قيام الامام لم يراجع الامام في ركوعه في الثانية
 ولا يجدها الجديتين بعد ايض الامام في الثانية ايضا الركعة الثانية للامام
 تجزئ عليه ان يوقعها من الجديتين مع الامام ما وياهما انها من الركعة الاولى
 لا الثانية لان الامام تام الى الثانية وان جمعه لقوله الصادق
 في رواية يفتي بان كان في الثانية من الركعة الاولى في هذا الركعة تامة فلا يجد
 في الثانية يفتي بان كان في الثانية من الركعة الاولى في هذا الركعة تامة فلا يجد
 فان اسم الامام تام على ركعة يجدها ثم يشهده ويبلغ ولو يريها انها
 من الركعة الثانية لم يجز ذلك لانه اذا لم يفتي الشرح ما ليس منه فيطردم
 للركعة الاولى في الثانية وجمعة ركعة من الجديتين ويا في خبرين الاول

الى مساندة اولا وكذا السرفعة على الخرافة من قبيح الوجوه كقوله
 قوتنا لوجوب لو وود الذي من ذلك في بعض الروايات وفي بعض
 المسئلة كغيرها من الصلوات الشائبة لكن ربما يصلي فيها وجوباً كذا
 حسن بکیرت بعد القراءة في الركعة الاولى ويريد ان يعاين التكرار
 كذلك اي بعد القراءة في الركعة الثانية فيها تسع بکیرت زائدة في بکیرت
 الركوع والجمود وكثرة الاحرام واعلم ان في وجوب هذه التسع خلافاً بين
 الاصحاب فالشافعية من اهل البکیرت لو تكرارها لكانت تاركاً لصلاته وانما
 الصنفين اهل البيت وافقوا في ذلك والعلامة الوجوب ومنهم من قال
 بالوجوب والا لكانت من غير وجوب على وجوب صلوة العبد ثم جرت العادة
 فعلا ونحو ذلك في التكرار الزائدة وما يذكره بعض مشايخنا من الوجوب
 واجب قال الصادق ع ثم يكرى بعد القراءة حتى بکیرت ثم يركع ثم يقرأ في
 الثانية وكبراً وجعاً واجتنباً في وجوب الفتوة ايضا خلافاً للشافعية
 باستحبابه للاصل وانما رتبته وكثير من الاصحاب الوجوب ايضا بعد
 القيام والا لكانت من غير وجوب عند المصنف الا ما يفعل في بيان الوجوب
 واجب وقد فصل النبي ص ذلك لما تلى قوله الصادق ع ثم يكرى بعد
 القراءة حتى بکیرت ثم يركع ثم يقرأ في الثانية ويكبراً وجعاً واجتنباً في
 وجوب الفتوة ايضا خلافاً للشافعية صرح باستحبابه للاصل وانما رتبته
 وكثير من الاصحاب الوجوب ايضا عند المصنف الا ما يفعل في بيان الوجوب
 المعقد عند المصنف دام ظلته ما يفعله في بيان الوجوب واجب وقد فصل
 النبي ص ذلك لما تلى قوله تعالى في صلواتك وانما رتبته
 بعد كل بکیرت وجوباً ويستحب رفع اليد في كل بکیرت بعد ما تلى قوله
 يرفع يداي الى الله ع عن بکیرت العبد من ارفع يده مع كل بکیرت ام يجزى
 يرفع في اول بکیرت فما يرفع مع كل بکیرت وفي كلام العلامة لا يرفعها

منه

شبه بکیرت الاحرام ولا يستحب رفع اليدين في التكرار كذلك يستحب
 هذه الفتوة ايضا ولا يجب على المكلف قطعاً اي لفظاً الفتوة لان
 الاصل براءة الذمة عن التبعين برفع يديه وان شاء ولا فصل ان يدعو بقل
 عز وجل الله يعلم السلام كما اشار اليه دام ظلته عز وجل لما قرأ فصل
 عليهم السلام يعني بکیرات العبادات وما ينبغي بالرب لاستفادة بکیر
 من الوجوه الا انما قرأه كذا من المؤمنين ع اذا كبر في العبد من قال ع
 اكبر كبريائي شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً
 عبده ورسوله ع اللهم اهل الكبرياء والعظمة واهل الجود والنجروت واهل
 الرحمة واهل التقوي والمهابة اسألك في هذا اليوم الذي جعلته للدين
 عبداً ولمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ذخراً ومزبلاً ان تصلي علي محمد وآله
 كما فعل ما سئلت علي بن ابي طالب ع ان يصلي علي محمد وآله وسلم
 المؤمنين والمؤمنات اللهم ايا سئلك خير ما سألك عبادة المراسلة
 واعوذ بك مما استعاذ منه عبادة المراسلون وروي عن الصادق ع
 مثل هذا الا انه ليس فيها ذكر الشهادتين وما ذكره الشيخ رحمه الله في
 من الفتوة ليس مطابقاً لما في الروايتين لانه قال اذا كبر بعد القراءة
 قال اللهم اهل الكبرياء والعظمة واهل الجود والنجروت واهل العفو
 الرحمة واهل التقوي والمهابة اسألك في هذا اليوم الذي جعلته للدين
 عبداً ولمحمد وآله وسلم ذخراً ومزبلاً ان تصلي علي محمد وآله وسلم
 خير ذليل في عباد الله والحمد وان يخرجني من كل سوء عريض منه محمداً
 وآله وسلم ائمة عليهم وعليهم ورحمة الله وبركاته اللهم ايا سئلك خير
 ما سئلتك من عبادة المصلون واعوذ بك مما استعاذ منه عبادة المصلون
 واعوذ بك مما استعبد منه عبادة المصلون اذ اعرفت ما ذكرنا من
 الحديث لا يظهر لك ان فيه دلالة على عدم تعيين لفظ الفتوة وانما

الحاكم من وقت فريضة خاصة فان انتفى الوقتان قدم الحاضر واجتبا
 لثمة القضاء الشارع بالبرية ولهذا سوغ قطع الكسوف للاشتغال بالخاصة
 وروي محمد بن مسلم عن الصادق ع قال اذا غابت ذلك فاطع صلواتك
 فريضة لم يفتها وفي رواية اخرى من هذا الصنف وقد سأل عن كسوف
 فلو ان قيب الشمس ونحوها فريضة فلو ان غابتها وصلوا الفريضة و
 عودوا الى صلواتهم ولو قضيت احديهما قضيت للصلوة في غيرها بعد
 الكسوف واليه اشار بقوله وصدق المصنف بها ومن الحاضرة قيا في صلاة
 الاصل لان كان غابتها قضيت او غير الوضوء وباليومية ان ساق وقتها
 وجوب اجابا والواجب الساعات فان قضيت وقتا قدم للخدمة وجوب
 للواجب ولو كان في صلاة الكسوف مثلا وتيقن له حقيق وقتها
 قبلها للواجب المذكور وقت واستغفر الله عن هذا الذم ليراجع اليه
 من غير ان يكون ما ذكره عليه التواضع وفي المسئلة قول اخر وهو عدم جوا
 القطع بل يجب ملأ تمام التي مما بال العمل وقد يلبس بها اللبس مشرقا
 ومنعه فلا ينفذ استكلا في مقابله الفروع مع بعضها اي مع سعة وجه
 الحاضرة والكسوف بخلاف الكسوف في تقديم ايها ان لا يشركها في الفريضة
 والظاهر فلا يقيم عليه تقديم احديهما عليها ولكن تقدم الحاضرة على
 صلوة الاية افضل لما عرفت من شدة اعتبار الشارع بها **باب صلاة الجنازة**
 الواجب وهو القسم الرابع من الصلوات الواجبة على الاصل في كل مكان وهي في كل
 والاولى كاللويمة وانما قلنا على الاصل لاننا نرى خلافها في بعض كتابها من
 الصحاح وهو ما ذهبوا اليه من انما ذكره من التوبة المذكورة عدم خصوصية
 كتابها كاللويمة مع ان ليس كذلك استدلوا بذلك بقوله لغيرهما
 من غير ان يوجب صلاة في الصلاة فانما ذكره في الصلاة في غير الصلاة
 قال عند المقام والبرهان في المقام كما وقع في بعض العبادات ان المراءاة

الحاكم من وقت فريضة خاصة فان انتفى الوقتان قدم الحاضر واجتبا
 لثمة القضاء الشارع بالبرية ولهذا سوغ قطع الكسوف للاشتغال بالخاصة
 وروي محمد بن مسلم عن الصادق ع قال اذا غابت ذلك فاطع صلواتك
 فريضة لم يفتها وفي رواية اخرى من هذا الصنف وقد سأل عن كسوف
 فلو ان قيب الشمس ونحوها فريضة فلو ان غابتها وصلوا الفريضة و
 عودوا الى صلواتهم ولو قضيت احديهما قضيت للصلوة في غيرها بعد
 الكسوف واليه اشار بقوله وصدق المصنف بها ومن الحاضرة قيا في صلاة
 الاصل لان كان غابتها قضيت او غير الوضوء وباليومية ان ساق وقتها
 وجوب اجابا والواجب الساعات فان قضيت وقتا قدم للخدمة وجوب
 للواجب ولو كان في صلاة الكسوف مثلا وتيقن له حقيق وقتها
 قبلها للواجب المذكور وقت واستغفر الله عن هذا الذم ليراجع اليه
 من غير ان يكون ما ذكره عليه التواضع وفي المسئلة قول اخر وهو عدم جوا
 القطع بل يجب ملأ تمام التي مما بال العمل وقد يلبس بها اللبس مشرقا
 ومنعه فلا ينفذ استكلا في مقابله الفروع مع بعضها اي مع سعة وجه
 الحاضرة والكسوف بخلاف الكسوف في تقديم ايها ان لا يشركها في الفريضة
 والظاهر فلا يقيم عليه تقديم احديهما عليها ولكن تقدم الحاضرة على
 صلوة الاية افضل لما عرفت من شدة اعتبار الشارع بها **باب صلاة الجنازة**
 الواجب وهو القسم الرابع من الصلوات الواجبة على الاصل في كل مكان وهي في كل
 والاولى كاللويمة وانما قلنا على الاصل لاننا نرى خلافها في بعض كتابها من
 الصحاح وهو ما ذهبوا اليه من انما ذكره من التوبة المذكورة عدم خصوصية
 كتابها كاللويمة مع ان ليس كذلك استدلوا بذلك بقوله لغيرهما
 من غير ان يوجب صلاة في الصلاة فانما ذكره في الصلاة في غير الصلاة
 قال عند المقام والبرهان في المقام كما وقع في بعض العبادات ان المراءاة

الذي يشبهه ولم يبين الخواص منه واشتغل عند ذكر الأحكام المتعلقة بالنية
 أما إذا كان يقرب إلى ما هو المراد من النية فقد استدل بما تقدمه من وجوب
 وهما في الأحكام المذكورة كالندوة فكما يجب الوفاء بالصلوة ما لم يمتدح في
 الوجه الذي وقع التدبر عليه إجماعاً كذلك يجب الوفاء بالصلوة ما لم يمتدح في
 إجماعاً وكما لم يمتدح في مع التماثل هناك طرأ عليها أيضاً وصورة
 أن يقول عامداً لله أو على عهد الله أو بفعل كذا محلفاً أو مجرباً وأما العرف
 فالمراد بها الخلف بالله وبأسماء الخاصة فلا يعتقد بجاهل المشترك أو الصيغة
 أن يقول والله لأصوم اليوم الفلاني وشبهه التذليل ليس بمخصص في العهد
 البين بل الاستيعاب أيضاً شبه التذليل واليه أشأ ويقول ويجعل من غير إجماع
 فلا خير للصلوة يجب عليه الوفاء ولا يبان بها استوجاب من الصلوة إجماعاً
 وكذلك طرأ الشك المكلف في صلوة بتقصير ونقطة في عدم الخط أيضاً
 شبه التذليل فيكون صلوة الاحتياط أيضاً داخلية في صلوة شبه التذليل
 شك بين الأتقين ولا يرجع مثلاً وجب عليه ألا يركع في احتياط هذه
 الصلوة في الوجوب كالمندوبة من حيث أن إجماعاً السبب في الصور من
 المكلف وكذا القضاء ملأه ليس من الغرض بل إنما وجب بسبب إجماعاً المكلف
 فعلها أو جبراً في وقت فيكون حاله حال صلوة الاحتياط من حيث التفرغ
 وكما للصلوة الاستيعاب من حيث أن السبب من قبل المكلف والى هذا أشار
 بقوله ونحوها أي مثل الإجماع وبعضهم جعل على الويل للصلوة عزلاً من
 قبل شبه التذليل كالتفكير بالماور وفيه نظر فإن السبب في هذه الصلوة
 ليس من قبل الويل بل السبب شغل ذمة الوالد بالصلوة التي قامت عنه بعد
 شرعي ولم يصلها قبل الموت مع تمكنه منه ولا ريب في إقراره بعد الله للصلوة
 الصلوة في الإجماع الذي يستلزم للصلوة عزاً لميت فلا تعلقه بغير الويل
 باستيعاباً أو بعد فلا يجوز له استيعاباً وغيره لعدم ذلك لعدم جزمه

الفاش بل لعدم قبوله إجماعاً به بالفعل ولعدم جواز الركون إليه فيسبق
 لا تخاف في إقراره العدالة فيه متعين لعله بإجماعاً الصلوة ووجوب
 الصلوة على الويل ولا خير في ذلك فلا يجوز لهما التماثل في الفعل وكذا لأن
 في شرط عدم نقصان صلوة أو صلوة الإجماع من صلوة الأصل فيجب أن يكون
 كما لا خلاف إذا جازاً أعني حال الاستيعاب فلا يجوز استيعاباً العاجز عن الصيام
 يصلي عن كونه قادراً على إتيان باضاً لها على وجه الكمال ويتحقق النقصان
 بقضاء من صحت في صفة الإجماع العاجز عن الصيام في صلوة أو العاجز عن بعض
 القراءة أو العاجز عن الركوع قائماً ويجعل حراً استيعاباً والعاجز عن بعض
 الأضلاع لمن كان عاجزاً حال الفوات من بعضها والواحد جازاً استيعاباً
 قادراً على جميع أفعالها على وجه الكمال فيعد ذلك محذوراً فيه الإجماع
 أي طلاقاً حقيقياً لا جازاً وإن لم يمتدح المستحضر أن إطلاق الإجماع بمحوله
 على الحقيقة الكمال في الواجبات ولا يستعد القول بتسليم المستحضر على
 الفسخ فلو كان الفسخ لا مكان الزوال ولا ينفذ وقت صحته فلا يتم أن يجزى
 لا خير في بطلانها وزوالها فلو قلنا إنه يسقط على الفسخ إذا كان
 الزوال بطريقاً عادة لم يكن بعيداً ويرجع المص في بعض تعليقاته وأشار
 هنا إليه على وجه الاحتمال بقوله والفسخ أي وإجماعاً الفسخ وهذا احتمال آخر
 وهو لا يمتدح بالاعتدال على تلك الحالة والرجوع إلى الإجماع وهو الفسخ
 بين الفعلين الكامل والناقص وعلى هذا يذهب بقوله والرجوع أي وإجماعاً
 المتأخر على الإجماع الفسخ وبين أجزاء العاجز وأجزاء القادر الكامل و
 أصغرها أي وأصغرها الاحتمالات وادون الوجوه المصودة هنا هو
 معدومة عند جزم الإجماع في إجماعاً طاعة في أفعالها من غير
 أثر ولا فسخ وهو هو أي وجوباً لقضاء على الإجماع في الصور لعدم عليه
 الاشتغال بأمور مع شدة التوسعة على حاله وزيادة أهله وأصدقائه



وقبل ذلك رداً من الله تعالى إلى الصلوة والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وما على إلا من على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يكون معطوفاً على الجملتين وإنما في خبر الاستحباب ويستحب التسليم
 التقريبي بين الصلوات ولا سيما في كثير من الأحيان وفي بعض الأحيان
 فاعلم أن استحباب الخطبة لا يلزم خطبتين بعد الصلوة لأن صلاة الصلوة
 كصلوة الصلوة وتقول الصادق (إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استقام ركعتين
 بالصلوة قبل الخطبة وفي رواية أخرى في عار من الصادق في الخطبة في الصلوة
 الاستقامة قبل الصلوة قالوا له لانه في التذكرة في آخر قول وفي رواية
 أبان في الحقيقة لا يلزم والصلوة لا يلزم بعد كل صلاة من الصلوة أن يكون ما بين
 وأما صوته في الصلوة ثم يبعث عن عيشة مائة مرة يرفع بها صوته ثم يبدل
 نحو مائة مرة يرفع بها صوته ثم يجده مائة مرة مستقبلاً الناس والمسلمين
 هذا الذكر بعد الخطبتين ولو كانت الآية من الله تعالى في قوله لا يخرج ما
 وثالثاً وهكذا إلى أن يجمعها في استحباب الاستماع في الدعاء لا في الصلاة
 يجب للمؤمنين في الدعاء في الدنيا أن يقرأ بها بعد الفرج ولو سبق قبل الفرج
 لم يخرجوا وكذا الرجل يقرأ وسقوا قبل الصلوة وفي موضعين يستحب قبل الصلوة
 ولو سبقوا في أثناء الخطبة صلوا شكر والطاهر يفتوح بالصلوة في أثناء الخطبة
 فلا يذكر في الصلاة الشهادتين ولو سبقوا في أثناء الصلوة قاموا وهم في الصلاة
 ولو كانت الغيت وجبت في الصلوة من الدعاء بأن لا يضر من قبل استحب الله
 ما قاله روي عن أناس من أهل المدينة فبينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب
 أقام رجل وقام ذلك الكراع فادعوا الصلوة فبينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يده ودعا قالوا من دعا الله بكمل الزجاجة في حبس الحج ثم استجاب
 بما يستحب ثم أرسلت إليه عزاءها فخرتها ثم من الله تعالى بما دعا لها
 فلم تزل تخطو إلى الجنة إلا في مقام إليه الرجل وغيره فقام رسول الله

هكذا

كأن

سبح

